الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر
- بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة

دراسة حالة الشراكة الأورو متوسطية – دول المغرب العربي –

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصـــص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة: **تحت إشراف الدكتورة:**

سكينة حملاوي **رقية حساني**

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور / داودي الطيب..... (أستاذ محاضر – أ – جامعة بسكرة) رئيسا
الدكتورة/ حساني رقية.....(أستاذ محاضر – أ – جامعة بسكرة) مقررا
الدكتور / مرغاد لخضر..... (أستاذ محاضر – أ – جامعة بسكرة) ممتحنا
الدكتور/ زيتوني عمار..... (أستاذ محاضر – أ – جامعة باتنة) ممتحنا

السنة الجامعية:2012/2011

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر
- بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة

دراسة حالة الشراكة الأورو متوسطية – دول المغرب العربي –

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصـــص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة: **تحت إشراف الدكتورة:**

سكينة حملاوي **رقية حساني**

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور / داودي الطيب..... (أستاذ محاضر – أ – جامعة بسكرة) رئيسا
الدكتور ة/ حساني رقية.....(أستاذ محاضر – أ – جامعة بسكرة) مقررا
الدكتور / مرغاد لخضر..... (أستاذ محاضر – أ – جامعة بسكرة) ممتحنا
الدكتور / زيتوني عمار..... (أستاذ محاضر – أ – جامعة باتنة) ممتحنا

السنة الجامعية:2012/2011

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال الله في عمرهما

إلى أبي الثاني أخي الأكبر "العيد الذي لم يبخل علي لا ماديا

و لا معنويا "

إلى كل أفراد العائلة كل واحد باسمه الذين تعبوا معي

لإتمام هذه الرسالة

إلى كل معلمي وأساتذتي من التعليم الابتداء حتى التعليم

العالي لهم فائق الاحترام والتقدير.

إلى كل الزملاء والأصدقاء كل واحد باسمه الذين دعموني

من قريب أو من بعيد.

إلى كل من ينير شمعة العلم

اهدي هذا العمل

سكينة

كلمة شكر

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد الذي انعم علينا بنعمة العلم والعقل، وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ ة الفاضلة الدكتورة رقية حساني التي تفضلت بالإشراف على بحثنا هذا ، وعلى نصائحها وتوجيهاتها القيمة التي أفادتني بها، فأكن لها كل الاحترام والتقدير

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى:

- كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة على انجاز و إتمام هذا العمل
- الشكر المسبق لأعضاء اللجنة الموقرة .

المحتويات

المحتويات **الصفحة**

إهداء ..... **I**
كلمة شكر..... **II**
الفهرس..... **III**
قائمة الجداول..... **IX**
قائمة الأشكال..... **XI**
مقدمة العامة.....أ- هـ
الفصل الأول : تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وعلاقتها بالعولمة **1-64**
تمهيد:.....02
المبحث الأول : ماهية و تطور ظاهرة العولمة.....03
المطلب الأول: نشأة العولمة.....03
الفرع الأول: تطور مسارات العولمة وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي.....03
الفرع الثاني : مفهوم العولمة 05
المطلب الثاني: الأبعاد المختلفة لظاهرة العولمة.....07
الفرع الأول: البعد الاقتصادي.....07
الفرع الثاني: البعد السياسي.....08
الفرع الثالث البعد الاجتماعي:.....08
الفرع الرابع: البعد التكنولوجي:.....09
الفرع الخامس: البعد الثقافي.....09
الفرع السادس: البعد القانوني.....09
الفرع السابع: البعد الإنساني.....10
المطلب الثالث: مفهوم العولمة الاقتصادية وأهدافها 10
الفرع الأول :مفهوم العولمة الاقتصادية.....10
الفرع الثاني: أهداف العولمة 11
المطلب الرابع: مظاهر العولمة الاقتصادية وأثارها 12
الفرع الأول: مظاهر العولمة الاقتصادية.....12
الفرع الثاني: اثأر العولمة الاقتصادية.....14
المبحث الثاني: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية والنظريات المفسرة لها.....**16**
المطلب الأول: ماهية الإقليمية الاقتصادية الدولية.....16

الفرع الأول: مفهوم الإقليمية الاقتصادية.....16
الفرع الثاني: نشأة ومفهوم التكتل الاقتصادي الدولي.....18
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي.....22
الفرع الأول: النظرية الاتحادية.....22
الفرع الثاني: النظرية التعاملية.....23
الفرع الثالث: النظرية الوظيفية.....23
الفرع الرابع: النظرية التكامل الاقتصادي.....24
المبحث الثالث: نماذج التكتلات الاقتصادية الدولية بين التقليدي والحديث..... 26
المطلب الأول: النموذج التقليدي للتكتلات الاقتصادية الإقليمية 26
الفرع الأول :ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية التقليدية.....26
الفرع الثاني: دوافع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية التقليدية.....27
الفرع الثالث: أنواع التكتلات الاقتصادية الإقليمية التقليدية.....29
الفرع الرابع: مقومات ومعوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية التقليدية.....32
المطلب الثاني: النموذج الحديث للتكتلات الاقتصادية الإقليمية(الإقليمية الجديدة).....35
الفرع الأول: ماهية الإقليمية الجديدة.....35
الفرع الثاني: سمات الإقليمية الجديدة.....38
الفرع الثالث: الفروق الأساسية بين النموذج التقليدي والنموذج الحديث للتكامل الاقتصادي.....40
الفرع الرابع: دوافع قيام الإقليمية الجديدة.....42
الفرع الخامس: الصعوبات التي تواجه الإقليمية الجديدة.....44
المطلب الثالث: نماذج عن مسارات التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة.....47
الفرع الأول: المسار الأوروبي.....47
الفرع الثاني: المسار الأمريكي.....54
الفرع الثالث: مسارات مختلفة.....57
خاتمة الفصل الأول.....63
الفصل الثاني: قضايا التكتلات الاقتصادية الإقليمية الحديثة وتداعيات الأزمة المالية العالمية 65-116
تمهيد.....66
المبحث الأول: ماهية الازمة المالية الراهنة وتداعياتها.....**67**
المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية وأنواعها.....67
الفرع الأول: مفهوم الازمة.....67
الفرع الثاني: مفهوم الازمة المالية.....68

الفرع الثالث: خصائص الأزمات المالية.....69
الفرع الرابع: أنواع الأزمات المالية وعوامل انتشارها.....70
المطلب الثاني: لمحة عن ابرز الأزمات المالية العالمية التي شهدها العالم.....70
الفرع الأول: أزمة الكساد الكبير 1929.....71
الفرع الثاني: الازمة المكسيكية1994.....72
الفرع الثالث: الازمة الارجنتينية2002.....73
الفرع الرابع: الازمة الأسيوية 1998.....74
المطلب الرابع: الازمة المالية الراهنة "أزمة الرهن العقاري".....75
الفرع الأول: جذور الازمة المالية الراهنة.....76
الفرع الثاني: آلية انتقال الازمة المالية وتصديرها إلى دول العالم..... 86
الفرع الثالث: خصائص الازمة المالية.....88
الفرع الرابع اثأر الازمة المالية.....89
الفرع الخامس: الحلول المؤقتة لتخفيف من حدة الازمة 94
المبحث الثاني: العولمة الرأسمالية بين الانهيار والإنقاذ.....100
المطلب الأول: علاقة العولمة الرأسمالية بالأزمة المالية الحالية.....100
المطلب الثاني: أطروحة العولمة الرأسمالية الجديدة.....103
المبحث الثالث: الإقليمية وتداعيات الأزمة الراهنة.....104
المطلب الأول: دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في الازمة المالية.....105
الفرع الأول: التكتلات الاقتصادية الإقليمية مظلة أمان ضد الأزمات المالية.....105
الفرع الثاني: التكتلات الاقتصادية عامل مساعد في انتشار الازمة المالية.....106
المطلب الثاني: آثار الازمة المالية الراهنة على التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة.....108
الفرع الأول: تأثيرات الناتجة عن الانفتاح والتحرير الاقتصادي.....108
الفرع الثاني: العوامل المساعدة في انتشار الازمة.....111
الفرع الثالث: الأبعاد التي يجب مراعاتها للتحكم في انتشار الازمة.....112
خاتمة الفصل الثاني.....115
الفصل الثالث: الشراكة الاورو متوسطية بين واقع الازمة المالية وتحدياتها 117-193
تمهيد:.....118
المبحث الأول: تطورات مسار الشراكة الاورو متوسطية.....119
المطلب الأول: من علاقة التعاون إلى شراكة حقيقية" مسار برشلونة ".....119
الفرع الأول: نظرة تاريخية عن العلاقة الأوروبية – العربية.....120

الفرع الثاني: مسار برشلونة.....120
الفرع الثالث: الآليات المساعدة لدخول الشراكة(MEDA).....129
المطلب الثاني: سياسة الجوار والشراكة الاورو متوسطية(ENP). 133
الفرع الأول: مرتكزات سياسة الجوار والشراكة الأوروبية.....133
الفرع الثاني: برنامج سياسة الجوار والشراكة(ENPI).....137
المطلب الثالث: مشروع الاتحاد من اجل المتوسط.....139
الفرع الأول: الإطار العام لمشروع الاتحاد من اجل المتوسط.....139
الفرع الثاني: أهم المشاريع وفق مشروع الاتحاد من اجل المتوسط.....141
الفرع الثالث: الإدارة التأسيسية لمشروع الاتحاد من اجل المتوسط.....142
المبحث الثاني: أثار الازمة المالية على الشراكة الاورو متوسطية –المغاربية 145
المطلب الأول: الشراكة الاورو متوسطية–الجزائرية.....145
الفرع الأول: الإطار العام لمشروع الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية.....146
الفرع الثاني: سياسة الجوار.....146
الفرع الثالث: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية.....148
الفرع الرابع: القيود التي تفرضها الجزائر.....156
المطلب الثاني: الشراكة الاورو متوسطية–التونسية.....157
الفرع الأول: الإطار العام لمشروع الشركة الاورومتوسطية– تونسية.....157
الفرع الثاني: سياسة الجوار.....158
الفرع الثالث: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية.....160
المطلب الثالث: الشراكة الأورومتوسطية–المغربية.....165
الفرع الأول: الإطار العام لمشروع الشراكة الاورومتوسطية –المغاربية.....165
الفرع الثاني: سياسة الجوار.....166
الفرع الثالث: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية.....167
المبحث الثالث: تحديات الإقليمية الجديدة "الشراكة الاورو متوسطية–المغاربية".....175
المطلب الأول: الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية.....175
الفرع الأول: تباطؤ النمو في منطقة اليورو ودول المغرب العربي.....176
الفرع الثاني: انخفاض قيمة اليورو.....177
الفرع الثالث: موضوع الهجرة.....178
المطلب الثاني: هشاشة اقتصاد دول المغرب العربي.....179
الفرع الأول: مشكلة التنويع الإنتاجي.....179

الفرع الثاني: ضعف التجارة البينية.....180
المطلب الثاني: فرص وتحديات دول المغرب العربي.....182
الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية المحفزة.....182
الفرع الثاني: ضرورة إحياء الاتحاد ألمغاربي.....186
خاتمة الفصل الثالث.....**193**
الخاتمــة العامــة.....194
قائمــة المراجـع 199

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1.1)	أنواع التكتلات الاقتصادية	**32**
الجدول(2.1)	مقارنة بين الصيغتين التقليدية والجديدة للتكامل الاقتصادي	**42**
الجدول(3.1)	تطور حجم التبادل التجاري للاتحاد الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي	**53**
الجدول(4.1)	أوجه الاختلاف بين المناطق الصناعية المؤهلة ومنطقة التجارة الحرة	**60**
الجدول(5.1)	فضاءات اقتصادية ذات عناصر مشتركة	**62**
الجدول(1.2)	أهم القطاعات المتضررة من الازمة المالية في بعض الدول(سنة2008)	**83**
الجدول(2.2)	حجم المخصصات المالية الأوروبية لإنقاذ القطاع المصرفي	**95**
الجدول(3.2)	أهم مؤتمرات المجموعة العشرين وتجمع الابيك	**98/97**
الجدول(1.3)	المبالغ المخصصة للبروتوكولات المالية(1978-1996)	**121**
الجدول(2.3)	الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمشروع الأوروبي	**125**
الجدول(3.3)	الدول المتوسطية المنتجة للموارد النفطية	**128**
الجدول(4.3)	وزن الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية لدول جنوب المتوسط، 1995(%من المجموع)	**129**
الجدول(5.3)	الالتزامات والمدفوعات لبرنامج ميدا للفترة الممتدة 1995-2006	**132**
الجدول(6.3)	اثر الشركة الاورومتوسطية على بعض مؤشرات مختارة عن التجارة 1995-2005	**136**
الجدول(7.3)	التزامات في إطار برنامجENPI في الفترة2007-2010 للشراكة الأورومتوسطية.	**139**
الجدول(8.3)	مراحل الشراكة الأورو متوسطية- الجزائر	**148**
الجدول(9.3)	بعض المؤشرات الاقتصادية- الجزائر	**149/148**
الجدول(10.3)	رصيد الميزان التجاري للجزائر	**154**
الجدول(11.3)	مراحل الشراكة الأورو متوسطية- تونس	**159**
الجدول(12.3)	بعض المؤشرات الاقتصادية- تونس	**161/160**
الجدول(13.3)	مراحل الشراكة الأورو متوسطية- المغرب	**167**
الجدول(14.3)	بعض المؤشرات الاقتصادية للمغرب	**168/167**
الجدول(15.3)	تباطؤ النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو ودول المغرب العربي(%)	**176**
الجدول(16.3)	المبادلات التجارية المغاربية البينية خلال سنة 2000	**181**
الجدول(17.3)	بعض خصائص بلدان المغرب العربي	**185**
الجدول(18.3)	أهم الاتفاقيات لأجل تكامل اقتصادي عربي	**189**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1.1)	مستويات العولمة	**07**
الشكل(2.1)	المستويات (الفضاءات) الجغرافية الأساسية	**38**
الشكل (1.2)	انخفاض أسعار المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية عام2006	**81**
الشكل (2.2)	تصاعد إصدارات الأوراق المالية الائتمانية	**82**
الشكل(3.2)	تغير أسعار السلع في الفترة ما بين 2003– 2009 (نسبة مئوية)	**85**
الشكل(4.2)	تصدير الازمة المالية إلى الدول النامية	**87**
الشكل(5.2)	تطور الدين العام الأمريكي في الفترة 1940–2007	**91**
الشكل(6.2)	تواتر الأزمات في الدول المتقدمة والدول الناشئة	**94**
الشكل(7.2)	ضخ الأموال العامة لتوفير السيولة في البنوك	**104**
الشكل(1.3)	نسبة الزيادة الطبيعية للسكان 2000–2006(%)	**140**
الشكل(2.3)	نمو الناتج المحلي الإجمالي غير نفطي(2001–2008)	**150**
الشكل(3.3)	تغير سعر الصرف في الجزائر	**151**
الشكل(4.3)	القدرة التنافسية في الجزائر	**152**
الشكل(5.3)	الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر	**155**
الشكل(6.3)	أهم السلع المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي مع الجزائر2010	**156**
الشكل(7.3)	الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي و تونس	**163**
الشكل(8.3)	أهم السلع المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي وتونس 2010	**164**
الشكل(9.3)	الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي و المغرب	**171**
الشكل(10.3)	الميزان التجاري للخدمات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب	**172**
الشكل(11.3)	أهم السلع المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي و المغرب 2010	**172**
الشكل(12.3)	الميزان التجاري للاستثمار الأجنبي المباشر في الأسهم بين الاتحاد الأوروبي والمغرب	**173**
الشكل(13.3)	تغيرات الاستثمارات المباشرة الأجنبية لأهم الدول في المغرب	**174**
الشكل(14.3)	تطور سعر الصرف الفعلي الاسمي لمنطقة اليورو	**178**
الشكل(15.3)	ارتفاع أسعار المواد الأولية	**186**

المقدمة العامة

شهدت البيئة الدولية العديد من المتغيرات و التطورات الهامة منها انهيار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، و تزايد الاتجاه نحو تدويل الحياة الاقتصادية في كل بلد على حدا ، حيث لم تعد الحدود الوطنية كافية في عصرنا هذا لنمو القوى الإنتاجية إلا في إطار التدويل للحياة الاقتصادية بكاملها، وهذا ما يطلق عليه بالعولمة الاقتصادية، أو تسارع العلاقات فيما بين البلدان في مجالات التجارة والتكنولوجيا والاستثمار...الخ، في الفرص التي تفتحها عملية العولمة ، وفي إطار هذا يظهر الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الدولية والإقليمية والتي تجمع بين دولتين أو أكثر داخل إطار سياسي واقتصادي معين، ويتعاظم دور الشركات دولية النشاط ويتزايد دور المؤسسات الدولية.

أدى هذا التطور على الصعيد الوطني إلى تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التعاون والتكامل فيما بين هذه الدول لتعظيم مكاسب تطبيق النمط الاقتصادي الحر الجديد، وهو الشعور الذي أسفر عن إعادة إحياء تكتلات تجارية واقتصادية قديمة كانت قد تلاشت، وظهور ترتيبات تكاملية جديدة مختلفة الأنماط والأبعاد والتوجهات، بتطبيق مستويات مختلفة من التكامل التجاري والاقتصادي، بعضها في إطار شبه إقليمي، والبعض الآخر في إطار إقليمي، كما ظهرت ترتيبات عملاقة" عبر إقليمية" أطلق عليها مصطلح المجالات الاقتصادية الكبرى، نظرا لأنها تتجاوز حدود الإقليم لتضم أعضاء من قارات مختلفة، ويتسع نطاقها ليشمل عددا كبيرا من الدول ذات سوق واسعة النطاق .

وقد انقسمت مسارات هذه الترتيبات في الأغلب على قوتين، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، في ضوء هذه الترتيبات الجديدة التي اكتسبها النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، هل ستتغير هذه النظرة نظرا لدخول الاقتصاد العالمي أزمة مالية أثرت على عدة مستويات، خاصة أن العولمة أطلقت العنان للعمليات التكاملية الاقتصادية، والتي تركزت على ثلاث أسس وهي :السوق المالية المندمجة ، تكنولوجيا الاتصالات ، السوق العالمية المندمجة ، في حين هذه الأزمة زعزعت هذه الأفكار، وأصبح إعادة النظر في بعض القواعد والأسس واجبة، وبالإضافة إلى تلك المتغيرات العالمية التي تؤثر في الدول والأفراد على حد سواء، توجد متغيرات قد لحقت بمنطقتنا العربية ومن أبرزها التكتلات الإقليمية البديلة عن التكتل الاقتصادي العربي ، ومن أهم هذه التكتلات ، تكتل الشرق الأوسط الذي تتزعمه أمريكا، والتكتل المتوسطي الذي تتزعمه أوروبا، ولعل هذه المتغيرات الدولية والإقليمية لها تأثيرها القوي على وجود تكتل اقتصادي عربي واتحاد مغاربي، ومن الطبيعي فان إرهاصات هذه الأزمة المالية ناتجة عن تدهور المالي للدول المتقدمة والتي أمكن أن تؤثر على العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي كأحد التكتلات الكبرى التي تضاهي الولايات المتحدة الأمريكية قوة ،مما يستدعي الخوف على مشاركتها الدولية للدول المجاورة لها وخصوصا دول المغرب العربي الذي تربطه معه علاقة وطيدة طويلة الأمد.

الإشكالية:

بقدر ما بدلت التكتلات الاقتصادية مفاهيم السياسة الاقتصادية، بقدر ما أنجبت حركة فكرية اقتصادية جديدة من التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى الإقليمية الجديدة ناتجة عن تحديات العولمة تربط بين دول متقدمة وأخرى نامية، ضمن تشابك التكتلات الاقتصادية الإقليمية والقارية ،ونظرا للانهيارات المالية التي شاهدها الاقتصاد الأمريكي سبب أزمة اقتصادية عالمية التي خلفت موجة من الاضطرابات على مستوى هذه التكتلات التي تندرج اتجاهاتها نحو سوق عالمية موحدة ، وعليه فالتساؤل الذي يطرح نفسه في ظل الظروف والمعطيات هو:

ما هو واقع وتحديات الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة؟

الأسئلة الفرعية:

و تتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي أسباب ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة؟ وما هي السمات والترتيبات الإقليمية للتكتلات الاقتصادية الجديدة؟
- ✓ ما هو دور الإقليمية الجديدة في ظل تأثيرات الأزمة المالية المعاصرة؟
- ✓ هل الشراكة الأورو متوسطية مستمرة في مسارها لتستقطب كل الدول المغاربية أم أن الأزمة المالية المعاصرة أوقفت ذلك المسار الأورو–المتوسطي القاري ؟ وما هي أهم الدروس و العبر المستنتجة من هاته التجربة ؟

فرضيات البحث:

- ✓ الإقليمية الجديدة واقع فرضته متغيرات البيئة الدولية، بظهور تكامل الاتحاد الأوروبي وفشل التكامل الاقتصادي الإقليمي للدول النامية.
- ✓ تشابك التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة وتعقدها في ظل تغيرات نظام الاقتصاد الدولي، ساهم في انتشار الأزمة العالمية بوتيرة سريعة.
- ✓ الشراكة الأوروبية_ المغاربية شراكة اقتصادية سياسية اجتماعية ، فالمتوقع عدم استمراريتها ضمنيا ،بالأخذ بعين الاعتبار وقع الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعرض لها الاتحاد الأوروبي.
- ✓ إتباع سياسة إصلاحية حذرة وبطيئة بين دول الثلاث المغاربية والاتحاد الأوروبي ، سيعمل على الحد من تفاقم مشكلاتهم الاقتصادية والمالية.

حدود الدراسة:

تركز الدراسة على التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة من خلال التطورات التاريخية لبروز هاته الكيانات حيث تتضمن:

1. دراسة نظرية انطلاقا من مراحل تاريخية لتطور التكتلات الاقتصادية الإقليمية وعلاقاتها بالموجة الحديثة بالتركيز على مسارات تطور التكتلات عبر الإقليمية التي تخص مرحلة التسعينيات.
2. تركيز على مدى تأثر التكتلات الاقتصادية الجديدة من الأزمة الاقتصادية الراهنة والعوامل المساعدة على ذلك.
3. التركيز على الشراكة الأورو متوسطية ودول المغرب العربي الثلاث وتحديات هاته الشراكة بالتركيز على تطوراتها خلال فترة التسعينيات إلى غاية الألفية الحالية.

أسباب اختيار الموضوع:

سبب اختيارنا لهذا البحث تشخيص التكتلات الإقليمية جديدة وكشف التحديات المستقبلية لها في ظل الأزمة المالية الراهنة، في حين الدول النامية في تخبط بين تكتلاتها الاقتصادية الإقليمية وعبر الإقليمية.

أهمية البحث:

تكمن الأهمية في محاولة تسليط الضوء على التكتلات الإقليمية الجديدة، خصوصا في امتداد مستوى التنافسية بين الدول بحيث لم تعد الكيانات القطرية قادرة على مواجهة رهانات التنافس الاقتصادي الدولي، ومدى تأثر هذه التكتلات بالأزمة المالية الراهنة ، وتجسيد ذلك ضمن شراكة الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي الذي مازال يصارع لأجل تنمية اقتصادية فعالة.

أهداف البحث :

الغرض من البحث هو تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على مفاهيم جديدة في التكامل الاقتصادي الإقليمي ،وتسليط الضوء على بعض تجارب التكتلات الاقتصادية "الإقليمية الجديدة "وحقيقتها.
- تشخيص التكتلات الاقتصادية" الإقليمية الجديدة" ،و التحديات التي تواجهها في ظل الأزمة المالية الراهنة.
- الوقوف على مدى تأثر الشراكة الأورو_مغاربية من تداعيات الأزمة المالية العالمية.

منهج البحث:

تم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية التي تتوافق مع صيغة الدراسة والمتمثلة في:

1. **المنهج التاريخي:** وهو الذي يستخدم لمعرفة الماضي من خلال العرض التاريخي لعدد من الوقائع البارزة والمتعلقة بموضوع البحث لأنه لا يمكن فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل دون التطرق إلى الماضي.
2. **منهج وصفي:** واستخدم هذا المنهج لعرض بعض المفاهيم النظرية، لوصف الظاهرة و عناصرها وفق التدرج التاريخي للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وذلك من خلال بعض الإحصائيات التقويمية لدراسة هذا البحث.

3. **منهج تحليلي:** تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة للوقوف على المتغير الداخلي التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة والمتغير الخارجي الازمة المالية 2008 والعلاقة بينهما.
4. **منهج دراسة الحالة:** وذلك لإسقاط على حالة الشراكة الأورو متوسطية بالتركيز على دول المغرب العربي الثلاث.

الدراسات السابقة :

وتجدر الإشارة إلى بعض الدراسات التي تناولت جانب من هذا الموضوع نذكر منها:

- شريط العابد ، أطروحة دكتوراه بعنوان((دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الأورو متوسطية – حالة دول المغرب العربي–))، جامعة الجزائر،2004،وتضمنت الدراسة النظرية بتطرق تطور من الإقليمية القديمة إلى الإقليمية الجدية من خلال دراسة نظرية وتطبيقية للشراكة الأورو متوسطية مع تقييم تجارب الدول المغاربية.

- جمال عمورة، أطروحة دكتوراه بعنوان ((دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقات الشراكة العربية الاورو_متوسطية)) ضمن تخصص تحليل اقتصادي ،جامعة الجزائر،2004،وتضمنت الدراسة النظرية التوجه لمعرفة أهداف الشراكة بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي من خلال رصد أهم الحوافز والعراقيل التي تواجه هذا المسعى، ومع توضيح أهم الجوانب التكوينية والعلمية والتكنولوجية لهذه الشراكة.

- عبد الوهاب رميدي، أطروحة دكتوراه بعنوان((التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل في الدول النامية))، ضمن تخصص تخطيط، جامعة الجزائر،2007، وتضمنت الدراسة النظرية توضيح ضرورة التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول النامية لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين ،وفي الدراسة التطبيقية إظهار بعض التجارب المختلفة لتكتلات الدول النامية كتحديات في عصر العولمة، سوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا الكوميسا، ورابطة دول شرق آسيا، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
- عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وأثارها على اقتصاديات الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة،2008/2007،جاءت دراستها تطور التكتلات الاقتصادية من الصيغة التقليدية إلى الصيغة الحديثة، والعوامل الداعمة لذلك، مع تسليط الضوء لبعض التجارب، منها الشراكة الاورو جزائرية، و النافتا، والآثار التي خلفتها هاته التكتلات على مستوى الجزائر والمكسيك على الترتيب.

- محمد لحسن علاوي، الإقليمية الجديدة منهج معاصر للتكامل الإقليمي، مقال في مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح جامعة ،ورقلة،2008، تتضمن هذه الدراسة حول مفاهيم عن الإقليمية الجديدة والفرق بينها وبين التكامل الإقليمي في ظل نظام متعدد الأطراف.

هيكل البحث:

تضمن البحث ثلاث فصول نتطرق فيها الى اهم محاور الموضوع المناقش وفق ما يلي:

- **الفصل الأول :**

يتضمن هذا الفصل تنامي ظاهرة التكتلات وصولا إلى الإقليمية الجديدة وبتطرق إلى المراحل التاريخية لتطور مسار العولمة مع تطورات التي تحدث في نظام التجاري الدولي، في حين هاته الموجة أصبحت بوجه جديد، إضافة إلى الصعوبات والإشكالات التي تتعقب هاته الصيغة الحديثة، استدلالا لذلك من خلال التعرف إلى أهم مسارات التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة، وفقا لتنافس الدولي بين القوى الاقتصادية الكبرى، وبعض المظاهر الأخرى لهاته التطورات التكاملية.

- **الفصل الثاني:**

يتضمن هذا الفصل محاولة معرفة علاقة التكتلات الاقتصادية الجديدة وتداعيات الأزمة المالية العالمية ، و التعرف على الأزمة المالية وتداعياتها العالمية بالتطرق لأهم الأزمات المالية التاريخية ، إضافة إلى التطرق العلاقة بين العولمة والأزمة المالية الحالية، نظرا لما تنادي به الرأسمالية ، مع تطرق إلى تقييم التكتلات الاقتصادية الإقليمية و أهم العوامل المساعدة في انتشار الأزمة.

- **الفصل الثالث:**

يتضمن هذا الفصل دراسة حالة لتجسيد الدراسة النظرية ونموذج هذه "الدراسة حالة الشراكة الاورومتوسطية– دول المغرب العربي– ".

وتضمن التطرق لأهم مراحل الشركة الاورو متوسطية من التعاون الاقتصادي إلى المحاولة لإنجاح عملية الاتحاد من اجل المتوسط ، مع التركيز على الدول الثلاث المغربية ومدى تأثرها بالأزمة الحالية من خلال مسار هاته الشراكة، سوف نتطلع لأهم المؤشرات الاقتصادية، لمعرفة القناة والرابط الاقتصادي الذي يمكن تأثره بهاته الأزمة، مع تطلع لتطورات الأخيرة بين الدول المغرب العربي "الجزائر، تونس، المغرب" ومدى تواصل المشروع المتوسطي الأوروبي ، واهم نقاط الضعف لهاته الدول، وتحديات والإجراءات المتوقعة من خلال التغيرات الاقتصادية في الآونة الأخيرة.

الفصل الأول

تمهيد

لقد بدأت ظاهرة العولمة في الانتشار وعلى كافة الأصعدة والمستويات بحيث أصبحت جزءا من عجلة التاريخ ومن العبث الوقوف في مسارها أو منع دوراتها بغض النظر عن آثارها الإيجابية أو السلبية. إن البديل الحقيقي لعالمنا اليوم هو العمل على تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الظاهرة من خلال التعامل معها ومعالجة آثارها السلبية، من أهم خصائص النظام الاقتصادي الدولي الجديد هو التطور المستمر للاقتصاد نحو العولمة ، لتكون الملامح الجديدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين، ويأتي ذلك بالاهتمام بموضوع الفضاءات الاقتصادية في سياق التسارع إنشاء تكتلات الاقتصادية الكبرى في ظل العولمة، يرتبط ارتباطا وثيقا بالتحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية وتغير مراكز وهياكل القوى فيما بينها، ويمكن القول أنها تتجه باتجاهين، الاتجاه السائد هو يبقى النظام الاقتصادي العالمي وهو الفضاء الاقتصادي الأكبر ذا الطابع هرمي ويخضع لإدارة مركزية يشمل في مجموعه الدول الصناعية الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا والاسيان، أما الاتجاه الثاني فهو يقوم على الصراع والتنافس بين هذه القوى ، وبقية القوى الأخرى فرادى أو مجتمعة من جهة أخرى ونخص بالذكر الاتحاد الأوروبي وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

وسوف نتناول في هذا الفصل نظرا للنمو المتزايد والسريع للتكتلات الاقتصادية في الآونة الأخيرة الإطار النظري التحليلي لمسارات التاريخية للعولمة وعلاقتها بزيادة الترتيبات الإقليمية الجديدة، وخصوصا أن التكتلات الاقتصادية اتخذت منحى جديدا له عدة مسارات لكل منها أهدافه والغايات المراد من هذه المناهج المتبعة ، وسوف نتناول ذلك في ثلاث مباحث :

المبحث الأول: ماهية وتطور العولمة

المبحث الثاني: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية والنظريات المفسرة لها

المبحث الثالث: نماذج التكتلات الاقتصادية الدولية بين التقليدي والحديث

خاتمة الفصل

المبحث الأول: ماهية وتطور ظاهرة العولمة

برزت العولمة مع موجة الحداثة وتطور النظام الرأسمالي في العالم، وأطلت برأسها من أوروبا في مطلع القرن الثامن عشر، وأثرت إلى حد ما على العالم بهدف وجود نظام عالمي واحد يقوم على أساس إنتاجي واحد، وبناء سوق عالمي واحدة تدار بالشركات المتعددة الجنسيات ، لكن مع ظهور بعض المستجدات ، أدى إلى انتشار الصراع في العديد من الأماكن و توتر على مستوى العالمي، ولكن العولمة دخلت مفردات اللغة خلال التسعينات من القرن الماضي، وانتشرت سرعة البرق في شتى المعمورة، بفضل انتشار وسائل الاتصال الحديثة و بفضل الثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة ، لان هده الثورة سهلت عجلة حركة الأفراد ورأس المال والسلع والمعلومات والخدمات.

المطلب الأول: نشأة العولمة

إن ظاهرة العولمة بين دول العالم أو ما نسميها بالكوكبة لم تكن وليدة السنوات الأخيرة ، بل مرت بمراحل تطور عديدة لكي تصل إلى صورتها الحالية والتي نتلمس مظاهرها ونتفاعل معها الآن وفقا لتغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الفرع الأول: تطور مسارات العولمة وعلاقاتها بالتكامل الاقتصادي

ثمة من يرون أن للعولمة جذورا ضاربة في أعماق التاريخ إذ يرون أصولها وإرهاصاتها الأولى إلى نحو خمسة قرون خلت أما الرأي الثاني يرى أن العولمة ظاهرة جديدة ، ما هي إلا امتداد للنظام الرأسمالي الغربي لحظة انتصار الغرب التاريخي بانهيار المعسكر الشيوعي الاشتراكي، "مع انفراد النظام الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، بدا الحديث عن نموذج واحد مؤهل لقيادة العالم وتعميم تجربته وثقافته على العالم مما أتاح الفرصة لظهور مقولة نهاية التاريخ التي بدأها فرنسيس فوكوياما في 1989 ثم تتالت النهايات مثل نهاية الدولة والايدولوجيا...الخ".[1]

ففي منتصف القرن التاسع عشر ، ظهرت القليل من الحواجز المصطنعة التي تقف حجر عثرة أمام حرية التبادل الاقتصادي بين دول العالم ، وبالتالي فهذا الأمر أدى إلى تزايد وسهولة تدفقات رؤوس الأموال والأفراد عبر الحدود، هذه الفترة شهدت تطورات هامة في استخدام الوسائل المستخدمة وفي إنتاج سلع جديدة، و من هنا أصبحت معظم المشروعات تميل إلى الكبر كما تحقق فيها التكامل الرأسي والأفقي*، و تطور مفهوم التكامل الاقتصادي الدولي الذي يعد من المفاهيم الحديثة ،وهو يشير إلى تقوية العلاقات الاقتصادية بين عدد من الدول في المجال التجاري، والمجال النقدي والمالي، وكذلك في المجال السياسي، بما يدعم عملية التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي في الدول الداخلة في إطار هذا

1- صفوت قابل، **الدول النامية و العولمة**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004،ص18.

*- التكامل الراسي وهو التكامل يشمل مراحل الإنتاج والنشاط الاقتصادي بدءا من المواد الأولية إلى أن تكون السلعة جاهزة حيث انتشر في كل من بريطانيا وألمانيا- فساد صناعات الصلب والصابون والامونيا .

- التكامل الأفقي هو تكامل ينحصر في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج في سلعة ما أو مجموعة سلعية متجانسة نسبيا مثل ما يتم في صناعات الفحم والحديد والاسمنت والسكر والصناعات الكيميائية.

التكامل ، وعليه فإن كل دول العالم المتقدمة والنامية قد لجأت إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها، بعد الحرب العالمية الثانية، باعتباره أفضل أسلوب لتحقيق مزايا مبدأ الحرية وتجنب مساوئ الحماية الاقتصادية من خلال إقامة وحدات اقتصادية كبيرة تستطيع تحقيق أكبر قدر من الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بها، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية لغالبية السكان في العالم[1]،بما أن الرأسمالية الصناعية خرجت متعبة من الحرب العالمية الثانية وكان همها الأول والأخير هو العمل على إزالة العقبات والقيود كافة أمام استعادة عمليات العولمة من جديد. وفعلا تحقق ذلك من خلال ثورة صناعية جديدة، في مجال المعلومات والاتصالات وتقنياتها وفي مجال التقانة الحيوية بها. وقد أدى هذا التسارع معدلات العولمة سواء عولمة النشاط الإنتاجي أو عولمة النشاط المالي، وقد لعبت الدور الرئيس في عولمة النشاط الإنتاجي مؤسسات عملاقة هي الشركات متعددة الجنسيات.[2]

ظهرت في التسعينيات الحاجة الملحة إلى نظام اقتصادي دولي جديد تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصلحة جميع الأطراف بما فيها الدول المتقدمة ، وهذا الأمر يقتضي تعديل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا تم إعلان عن بداية تكوين وتشكيل معالم آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وكان في مقدمة هذه التغيرات اتجاه معظم دول العالم إلى انتهاج سياسات الاقتصاد الحر وتغليب آليات السوق وتبني برامج موسعة للخصخصة والتخلي عن التخطيط المركزي والاقتصاد القيادي هذا بالإضافة إلى قيام العديد من دول العالم بإزالة القيود والحواجز أمام حركة التجارة الدولية وانتقالات رؤوس الأموال والاستثمارات وإنشاء التكتلات الاقتصادية، وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى زيادة الاتجاه وبالتدريج نحو عولمة الاقتصاد العالمي وتحويل العالم إلى قرية صغيرة في عالم التقدم التكنولوجي الهائل، ولقد شهد هذا التغير نظام الاقتصادي العالمي يرتكز على ثلاث دعائم أساسية:

- ❖ نظام نقدي دولي يتم أدارته من خلال صندوق النقد الدولي ؛
- ❖ نظام مالي دولي يتولى إدارته من خلال البنك الدولي؛
- ❖ نظام تجاري دولي يتولى إدارته من خلال المنظمة التجارة العالمية.

ومنه إن العولمة تستند إلى النظام الرأسمالي فإنها تروج إلى الليبرالية الاقتصادية باعتبارها هي مفتاح لكل خيرات اقتصاد السوق[3]، وقد انتشرت على كافة الأصعدة والمستويات بحيث أصبحت جزءا من عجلة التاريخ ومن العبث الوقوف في مسارها أو منع دوراتها بغض النظر من آثارها الإيجابية أو السلبية، أن

1- نقلا عن الانترنت: كريم نعمة ألنوري، **أفاق العولمة والدول النامية، دار الإصدار البلغارية**، بلغاريا، 2005،ص ص3-7 .

2- محمد طاقة، **مأزق العولمة**، دار الميسرة، عمان،2007، ص22.

3- محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص22.

البديل الحقيقي لعالمنا اليوم هو العمل على تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الظاهرة من خلال التعامل معها ومعالجة آثارها السلبية.

الفرع الثاني: مفهوم العولمة

المهتمون بقضية العولمة متفقون تقريبا على أن هذه الكلمة ما تصفه ليس بجديد بل يرى بعضهم أن السير نحوها بدأ منذ آلاف السنين، ولقد أصبح مصطلح العولمة متداولا منذ بداية التسعينيات وأصبح علما على الفترة الجديدة ،بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم المعاصر.

قد تكون العولمة ذات خاصية فريدة وهي أنها عملية أو ظاهرة غير قابلة للتعريف بل تخضع فقط للتوصيف، وكما نعلم فان الوصف يختلف من الزاوية الفكرية و الأيديولوجية للواصف، كما انه يختلف في مدى تركيز على عنصر معين في العولمة، وهناك شبه اتفاق عالمي على اعتبار أن "مارشال ماك لوهان"* وهو أول من أشار إلى مصطلح "الكوننة" والعولمة، وعندما صاغ في نهاية الستينات مفهوم القرية الكونية.[1]

أ- **العولمة لغة:**

كلمة "العولمة" نسبة إلى العالم أي الكون ، الكلمة بهذه الصيغة الصرفية لم ترد في كلام العرب ، والحاجة المعاصرة قد تفرض استعمالها، وهي تدل على تحويل الشيء إلى صيغة أخرى، ومعناها: وضع الشيء على مستوى العالم وأصبحت الكلمة دارجة على السنة الكتاب والمفكرين في أنحاء الوطن العربي،" ويرى الدكتور احمد صدقي الدجاني أن العولمة مشتقة من الفعل عولم على صيغة فوعل واستخدام هذا الاشتقاق يفيد أن العولمة مشتقة من الفعل يحتاج لوجود فاعل يفعل ، أي أن العولمة تحتاج لمن يعممها على العالم"[2].

والعولمة ترجمة لكلمة الفرنسيةMONDIALISATION،بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، والكلمة الفرنسية إنما ترجمة لكلمة الانجليزيةGLOALISATION ،التي ظهرت أولا في الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل.

ب- **العولمة اصطلاحا:**

وقد ارتبط مصطلح العولمة بتطورين هامين هما:-التحديث،-الاعتماد المتبادل ، ويرتكز مفهوم العولمة على التقدم الهائل في التكنولوجيا والمعلوماتية ،بالإضافة إلى الروابط المتزايدة على كافة الأصعدة على الساحة الدولية المعاصرة، ولقد تعددت تعاريف العولمة لكل حسب البعد الذي اختاره في تعريف العولمة حيث نجد من يعرفها على أنها: [3]

* العالم الكندي أستاذ الإعلاميات السيسيولوجية في جامعة تورنتو، وهوا لذي تنبأ أن الولايات المتحدة الأمريكية ستخسر في حرب الفيتنام، وقد تبنى فكرة من بعده عده علماء آخرون.

1- باتر محمد علي وردم، **العولمة ومستقبل الأرض**، ياقوت للخدمات المطبعية، عمان،2003،ص13.

2- صالح رقيب، **العولمة**، دار البحار، عمان، بدون سنة نشر،ص5.

3- ممدوح محمود المنصور، **العولمة دراسة في المفهوم و الظاهرة والأبعاد**، بتصرف ،الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية،2003،ص ص11-16.

العولمة تكثيف للتفاعلات الدولية: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الظاهرة تشير إلى زيادة كثافة التفاعلات والعلاقات فيما بين الدول على المستوى العالمي، ويقصد بذلك أن فكرة التدويل لا تقتصر على مستوى المحلي فقط و إنما تنسحب ما وراء الحدود الإقليمية، أي زيادة الاعتماد المتبادل.

العولمة تراجع لأثر العامل الجغرافي: إن العولمة عملية اجتماعية يتراجع لمقتضاها تأثير العامل الجغرافي على ترتيبات(النظم) الاجتماعية والثقافية وما يصاحب ذلك من تزايد وعي الشعوب بهذا التراجع.

العولمة بمعنى اللا– إقليمية: أن العولمة تستهدف التمكين لما يسمى ما فوق الإقليمية، تمثل عملية إعادة تصوير لخريطة العالم بحيث لا يبدو العالم مقسما إلى أقاليم متميزة تفصل بينها حدود إقليمية.

العولمة بمعنى انضغاط الزمان والمكان: هي انضغاط الزمان والمكان على المستوى العالم وتكثيف الوعي بالعالم ككل مترابط، بمعنى تراجع اثر الفواصل المكانية والزمنية على التعامل الدولي.

من خلال هاته التعاريف يتضح لنا أن للعولمة أبعاد مختلفة اقتصادية، اجتماعية، إنسانية، تكنولوجية...الخ، لكل من المفكرين ركز على بعد معين، لكن في الحقيقة هي تشابك هاته الأبعاد للوصول إلى تعريف شامل للعولمة.

العولمة ظاهرة: أنشأتها قوى بذاتها لذاتها، وأصبحت في عصرنا بحكم ثورة الاتصالات ونظام التكنولوجيا، تعبر عن اندماج ووحدة العالم اقتصاديا، وسياسيا، وعسكريا، وثقافيا...[1]، وبالتالي فيركز هذا التعريف عن دور الاتصالات والتكنولوجيا في تطور هاته الظاهرة ووحدة العالم في أبعاد مختلفة.

العولمة: هي ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول، وتحدث فيها تحولات على مختلف الصور تؤثر على حياة الإنسان أينما كان، ويسهم في هذه في صنع هذه التحولات المنظمات الاقتصادية الدولية، الشركات متعددة لجنسيات.[2]

فيوضح لنا هذا التعريف أن ظاهرة أنها ذات أبعاد مختلفة كما ذكر في التعاريف السابقة ويعزز ذلك دور المؤسسات الدولية وشركات متعددة الجنسيات.

العولمة : وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أنها عولمة لقوى الإنتاج ولعلاقات الإنتاج الرأسمالية ونشرها إلى مختلف دول العالم[3]،ويوضح هذا تعريف إن العولمة تتبني النظام الرأسمالي.

وقد عرفها "هيلد وآل " بأنها: عملية أو مجموعة من العمليات تتضمن تحولا في مجال نشاط الشركة، من حيث علاقتها الاجتماعية وصفقاتها تولد بالنتيجة تدفقات عابرة للقارات أو ما بين المناطق الجغرافية، أو ما بين شبكات النشاط والتفاعل الناجمة عن ممارسة السلطة[4]. فيوضح لنا هذا التعريف أن العولمة

1– محسن احمد الخضري، **العولمة الاجتياحية** ، مجموعة النيل العربية،القاهرة،بدون سنة النشر،ص60.

2– محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص18.

3– حمدي عبد العظيم، **عولمة الفساد وفساد العولمة(اداري، تجاري، سياسي، اجتماعي، ثقافي)**،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008،ص118.

4– بول كيركيرايد، تعريب رياض الابرش، **العولمة الضغوط الخارجية**،مكتبة العبيكان،الرياض،2003،ص31.

تتركز عن التوسع الشركات أو المنظمات المكانية في نشاطها بتدرج من المحلية ثم الدولة ثم الإقليمية ثم التدويل انطلاقا من الشبكات العالمية للارتباطات والعلاقات.

الشكل التالي يوضح لنا تدرج العولمة وارتباطها للمنظمة المكانية بأربع مستويات:

الشكل رقم(1.1) :مستويات العولمة

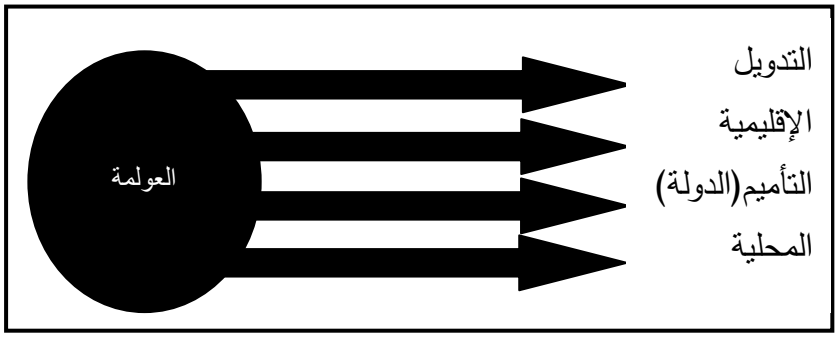

المصدر: ول كيركيرايد، تعريب رياض الابرش، العولمة الضغوط الخارجية، مكتبة العبيكان،الرياض،2003،ص32 .

فالعولمة هي برنامج عمل يتضمن أهداف مرجوة وأدوات ووسائل يفترض فيها القدرة على تحقيق هذه الأهداف بأكبر قدر ممكن من الفاعلية لغرض التوحيد الكوني ، نظام متعدد ذو أبعاد تتجاوز نطاق الاقتصاد ، تدعمها وتروج لها بعض الدول والحكومات فضلا عن قوى أخرى كالشركات متعددة الجنسيات وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية دعوى تبني نموذج الرأسمالي، محاولة تحقيق ما يسميه الوحدة الكونية تعكس الإرادة الأمريكية والهيمنة على العالم وأمركته".*

المطلب الثاني: الأبعاد المختلفة لظاهرة العولمة

أصبح من الضروري التمييز بين "العولمة" الاقتصادية ، و"العولمة" الثقافية ، و "العولمة" العلمية ، و"العولمة" الاجتماعية، فلا توجد عولمة واحدة .وذلك، لأن العولمة ظاهرة غير مكتملة الملامح كونها عملية مستمرة تكشف كل يوم عن أحد وجوهها المتعددة .ومهما كان الأمر، يمكن القول: إن جوهر عملية" العولمة "يتمثل في: سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني.[1]

الفرع الأول: البعد الاقتصادي

أدت العولمة إلى انصهار مختلف لاقتصاديات القروية والمحلية والوطنية والإقليمية في بوتقة اقتصاد عالمي موحد، بعد أن "صار العالم سوقا واحدة" وان التجارة العالمية تبدو وكأنها في نمو مطرد يستفيد منه

* الفرق بين العولمة والعالمية : فالعالمية ينطوي المضمون ايجابي تتمثل في سعي الشعوب ذاتها نحو التفاعل مع غيرها على المستوى العالمي وصولا إلى أرضية مشتركة على مستوى البشرية ككل، بحيث يتاح لكافة الحضارات والثقافات أن تتفاعل وان التبادل التأثير والتأثر فيها بينها على نحو متكافئ، وذلك على العكس،أما العولمة: التي تستهدف التأثير والتأثر، أي أنها عملية في اتجاه واحد فقط ذات طبيعة إملائية، في إطار السعي إلى فرض قيم ومعايير وأنماط ونظم طرف معين على بقية الأطراف الأخرى التي يتسم موقفها إعادة بالسلبية وعدم القدرة على التأثير.

1- عبد العزيز، العولمة.. والخيارات العربية المستقبلية،**مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية**،جامعة دمشق،المجلد25، العدد02، 2009،ص567.

الجميع، بعد أن أصبح العالم قرية كونية متشابهة تنمو جميع أجزائه وتتلاحم، وخاصة بعد ثورة الاتصالات والمعلومات.[1]

وتهدف العولمة إلى إلغاء حواجز الزمان والمكان على مستوى العالم كله بحيث يصبح السوق عالميا والاستثمار عالميا وصولا إلى المستهلك العالمي النمطي والمنتج العالمي النمطي الذي يحمل كودا رقميا يطلب على أساسه أو يستدعي للانتقال إلى أي مكان في العالم ،وترتبط عولمة البورصات والبنوك وشركات التأمين بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد القائم على حرية انتقال الخدمات وعناصر الإنتاج عبر أنحاء العالم اعتمادا على المزايا التنافسية كذلك في جودة الخدمات وكفاءة عمل البورصات وحرية وقابلية العملات للتداول عالميا.[2]

الفرع الثاني: البعد السياسي

لقد أحدثت العولمة شرخا وصدعا هائلا في أنظمة الحكم، وفي نظم إدارة الدولة القومية، بل إن تأثيرها قد امتدا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبرزت إلى السطح تكتلات وكتل ممتدة جديدة، كتل من الدول وتكتلات من الشركات ،وتسارعت رياح وأعاصير الاندماج والدمج لتصبغ نهاية القرن العشرين بلونها، وتعطي للبعد السياسي للعولمة اللون الفاعل بين الطيف.. لون الحرية الديمقراطية، فالبعد السياسي للعولمة قائم على الحرية.. حرية الفكر، حرية الاختيار، حرية التمثيل، والانتخاب، حرية إتاحة المعلومات والبيانات...الخ[3].

الفرع الثالث: البعد الاجتماعي

فقد حدث نوع جديد من الحراك الاجتماعي ، حيث اتجهت القوى الاجتماعية إلى الانتقال منطقة واحدة من تجمعات قبلية وأسرية، إلى تجمعات دولية وقومية كونية، وتجمعات إقليمية وفوق قومية للعولمة. بكل ما بها من ترتيبات اجتماعية، وترتيبات علاقات وتقاليد ونظم حاكمة، مرحلة إعادة وتكييف و ترسية قواعد دائمة وثابتة وقوية لإرساء مجتمع عالمي بالغ الاتساع.

ترمي العولمة إلى تحقيق وحدة النسيج الاجتماعي على مستوى الدولي من النسيج الاجتماعي القومي وذلك من خلال ربط النخب الاجتماعية والطبقات في مختلف الدول ببعضها البعض وصولا الى وحدة القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد والمصالح المادية بين الطبقات الاجتماعية المسيطرة أو الفاعلة داخل كل دولة من دول العالم بأسره.[4]

1- نبيل راغب، **أقنعة العولمة السبعة**، دار غريب، القاهرة،2001،ص128.

2- حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره،ص ص121-122.

3- محسن احمد الخضري، مرجع سبق ذكره، ص ص35-36.

4- حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره،ص122.

الفرع الرابع: البعد التكنولوجي

إن العولمة سلسلة مترابطة من العمليات التكنولوجية التي تتم بهدف تحرير الأسواق، وتمكين الملكية الخاصة للأصول، وتهميش و تقليص سيطرة الدولة البيروقراطية على النشاط الاقتصادي، ولقد ساعد هذا الجانب على الاختزال المكاني وألزماني للعولمة، وخلق ابتكار منتجات جديدة سلعية وخدمية وفكرية، أدت إلى إحداث تحولا في نظرة البشرية إلى مستقبلها.[1]

بحيث ركزت العولمة التكنولوجية على المجالات التالية:[2]

- تكنولوجيا المعلومات حيث تستخدم نظم المعلومات الجغرافية على مستوى دولي بعد ان كانت استخدامها قاصرة على المستوى القومي؛
- تلعب التكنولوجيا دورا هاما في تحقيق عولمة المنتجات من خلال الاتجاه إلى استخدام العلم الحديث في تطوير الجودة والمواصفات القياسية إلى المنتج النمطي العالمي متعدد الجنسيات؛
- سهولة وسرعة الاتصالات المعتمدة على الحسابات الآلية والأقمار الصناعية تساعد في إلغاء حواجز الزمان والمكان حيث تحقق الالتقاء المباشر بين المنتج والمستهلك، ولم يعد قاصرا على تبادل السلع والخدمات بل يشمل أيضا المعاملات المالية عالميا.

الفرع الخامس: البعد الثقافي

تمثل العولمة تحديا ثقافيا ، وتحديا ذو طابع ارتقائي خاص قائم على ثقافة العولمة، وهي ثقافة أنتجها الإنسان، واستهلكها الإنسان، و أثمرت ثقافة عالمية كونية جديدة.

إن العولمة الثقافية هي" ظاهرة مدعومة دعما محكما وكاملا، بالنفوذ السياسي والاقتصادي الذي يمارسه الطرف الأقوى في الساحة الدولية"، لكن الثقافة نشئت في بيئة محددة وفي عصر تاريخي معين، ثم انتشرت خارج حدودها بفعل الهيمنة ووسائل الاتصال، فهذا البعد العالمي يهدد الهوى الثقافية الوطنية. [3]

الفرع السادس: البعد القانوني

العولمة لها تأثير كبير على القوانين والتشريعات من حيث توحيد المجموعات القانونية، وتوحيد المفاهيم والمصطلحات القانونية بل وازداد دور التشريع الدولي في حكم العلاقات ما بين الدول وداخل نطاق كل دولة أيضا.، أصبحت حاكمة وضابطة للمعاملات في الأسواق الدولية المختلفة، أصبحت تتم في نطاقها العمليات التبادلية المتعددة الأطراف، وامتدت المدى، التي لا تعوقها الحدود الإقليمية للدول ، بل أصبحت بحم انتماء الدول إلى منظمات الدولية. وقد ساعد على عملية العولمة ، تزايد الدر المؤسساتي للمؤسسات الدولية، ودور المعاهدات الدولية والاتفاقيات الدولية الصادرة عن هذه المنظمات.[4]

1- محسن احمد الخضري، مرجع سبق ذكره،ص46.

2- حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص125-127.

3- محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص ص250-251.

4- محسن احمد الخضري، مرجع سبق ذكره،ص ص50-51.

الفرع السابع: البعد الإنساني

إن العولمة كيان حضاري يعمل في إطار منظومة إنسانية مغايرة ومختلفة تمام، لتحقيق أهداف إنسانية وأولها تحقيق حرية الإنسان، ضمان حقوقه، وتنمية التواصل بين البشر، وتحقيق رفاهية الشعوب من خلال تعميق حريتها واستقلالها في إطار المنظومة الإنسانية الشاملة والكاملة، لكون الإنسان إنسان، فقد اهتمت منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها، وعدد من الهيئات التابعة لها، بوضع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

لكن حسب تطرقنا للأبعاد المختلفة للعولمة من خلال جانبها الايجابي الظاهري، لكن الواقع يظهر عكس ذلك، أن الحكومات الخفية تشكل مراكز الثقل الاقتصادي في كل أنحاء العالم، سواء كانت مراكز قانونية نظيفة أم مراكز إجرامية قذرة، فالقيم الأخلاقية لا مكان لها ولا اعتبار في دورات رأس المال ، وحرصت هاته الحكومات على إخفاء الجانب السلبي بأقنعة إنسانية تعلن ازدهار الاقتصادي، والتطور السياسي على طريق الحرية والديمقراطية، والنمو الثقافي، ووحدة المجتمع ، والثورة التكنولوجية وتوحيد القوانين و التشريعات الدولية من خلال هاته المنظمات والحكومات.[1]

المطلب الثالث : مفهوم العولمة الاقتصادية وأهدافها

لقد ارتبط مفهوم العولمة بآليات المؤسسات الدولية ونشاطها و الصبغة التي طغت على العولمة بطبيعتها الاقتصادية الذي تستحوذ على اغلب تعاريفها، بحيث أصبح ذكر مصطلح العولمة تفكيرنا يتجه مباشرة لجانبها الاقتصادي.

الفرع الأول : مفهوم العولمة الاقتصادية

يشير مفهوم العولمة الاقتصادية إلى عملية تعميق الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة أهمها السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، مما يترتب عليه زيادة عمليات التبادل التجاري الدولي لتشكيل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي ولتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي.[2]

حيث ارتبطت العولمة في وجهها الاقتصادي بنشاط الشركات متعددة الجنسيات، ومؤسسات التمويل الدولي، وعمليات التكامل والإدماج المستمر لاقتصاد الدول في دائرة الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال البرامج الهادفة إلى تحرير التجارة وإلغاء العوائق من ضمنها الحواجز الجمركية، يمكن أن نقول أن العولمة الاقتصادية ولدت من زخم جولة الاورجواي لتحرير التجارة والتي سرعت نتائجها من اندماج اقتصاديات العالمية، فقد تمخضت عن هذه الدورة حوالي 21 اتفاقية، و أصبحت هذه الاتفاقيات التي صيغت في مصلحة دول الصناعية الكبرى، بمثابة مقدسات العولمة الاقتصادية الجديدة التي كرست

1- نبيل راغب ، مرجع سبق ذكره،ص82.

2- شذا جمال خطيب، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، دار مجدلاوي،عمان،2008،ص16.

حالة من التباين الاقتصادي.[1]

و تعرف العولمة بأنها مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي وفيه تذوب الشؤون الاقتصادية للدولة القومية في إطار العالمي، دون اعتبار للحدود السياسية للدول، وفيها ينتقل الإنتاج الرأسمالي، من عالمية التبادل والتوزيع [2]، وبالتالي هذا التعريف يوضح لنا أن العولمة الاقتصادية هي عبارة عن آلية لتطبيق مبادئ النظام الرأسمالي.

إذن فالعولمة الاقتصادية هي عبارة عن وسيلة لتحرير النشاط الاقتصادي، بالاستعانة بالمؤسسات الدولية لتطبيق ما يدعو له النظام الرأسمالي، نتاج نهائي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ،الذي قامت على أساسه عدة تطورات في تعميق مبدأ الاعتماد الاقتصادي المتبادل، الذي تأصل في العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة لتقارب الأسواق وترابطها، جعلت العالم عالما بلا حدود وبلا قيود وهو ما دعا إلى السعي المتزايد من جانب كل دولة إلى اكتساب ميزة تنافسية.

فالعولمة الاقتصادية نتاج لمجموعة من الأساليب والعوامل:[3]

- انهيار نظام بروتون وودز(1971-1981)، بإعلان الرئيس الأمريكي السابق نيكسون 1971 وقف تحويل الدولار إلى ذهب بسبب نقص الاحتياطي الفدرالي الأمريكي.
- عولمة النشاط الإنتاجي؛
- عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال؛
- تغير مركز القوى العالمية؛
- تغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.

الفرع الثاني: أهداف العولمة

نوجز أهداف العولمة الاقتصادية في النقاط التالية:

- الإنتاج الكبير للمنتجات سواء سلع أو خدمات أو أفكار؛
- التسويق الواسع الذي يضمن تصريف كامل الإنتاج؛
- التمويل المتوازن الذي يستوعب كل طالبي العمل في الاقتصاد؛[4]
- تبني السياسات الاقتصادية النيولبرالية من خلال مؤسسات بروتن وودز (تحرير قطاع التجارة الخارجية وتعويم الأسعار، فك قيود وضوابط عن نظام المصرفي كي لا يوجد عوائق أمام حرية دخول وخروج رؤوس الأموال من أي بلد، إضعاف الدولة وهجوم على أدوارها في الحياة الاقتصادية؛[5]

1- باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره، ص15.

2- عبد القادر التومي، **الأسس الفلسفية للعولمة الاقتصادية**، مؤسسة كنوز، الجزائر،2011 ،ص23.

3- شذا جمال خطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص16-17.

4- محسن احمد الخضيري، مرجع سبق ذكره،2001،ص30.

5- باتر محمد وردم، مرجع سبق، ص14.

- جعل أفراد العالم مجرد مستهلكين للمنتجات التي تروج عالميا؛[1]
- تحول العالم إلى قرية كونية صغيرة بفعل تيار المعلوماتية،حيث تصبح كل سكانه في حالة معرفة وإحاطة فورية بما يحدث لدى الآخرين، وبحكم ثورة الاتصالات والتقدم التقني الفائق، يمكن منهم التأثير والتأثر في الآخرين وبالآخرين.[2]

المطلب الرابع: مظاهرها العولمة الاقتصادية وآثارها

فقد تعددت مظاهر العولمة الاقتصادية نظرا للتغيرات الاقتصادية العالمية، كما أن لها ايجابياتها وسلبياتها على الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: مظاهر العولمة الاقتصادية

وتتجلى في كل من:

اولا– تحول الاقتصاديات الحديثة إلى منظومات مندمجة تلتقي داخلها حركية توسيع مبادلات السلع والتكنولوجيات والخدمات ورؤوس الأموال وأدوات التواصل عبر شبكات مرتبطة بعضها ببعض، واندثار الخصوصيات الثقافية وأنماط الاستهلاك الخصوصية بسبب تجانس الطلب وخضوع المنتجات إلى تنميطات موحدة ذات بعد كوني،وتحول الأنشطة الاقتصادية الموجودة داخل مختلف الأقطار بكل أشكالها إلى للإنتاج والتبادل متآزرة عبر مختلف قنوات الاتصال.[3]

ثانيا– اندماج الاقتصاديات العالمية، خصوصا الصناعية، اندماجا عميقا اوجد اعتمادا كبيرا متبادلا فيما بينها، مما جعلها تتأثر اقتصاديا سلبا وايجابيا بشكل سريع يبعضها البعض ، ومن المفيد ذكره إن اندماج المتبادل يكون أقوى بين الدول الصناعية، أما بالنسبة للبلدان النامية، فاعتمادها على فكرة اندماج مع اقتصاديات الدول الصناعية يكون أحسن من اندماج اقتصادياتها فيما بينها ،وينطبق هذا ذلك على اقتصاديات الدول العربية .

ثالثا– تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفياتي سابقا وبالتالي تلاشي المنظمات الاقتصادية لهذا المعسكر، وإنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995، وانضمام معظم دول العالم إليها، ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي التي تمثل العولمة أهم سماته بل هي الوليد الشرعي له، لتعمل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إدارة السياسات النقدية والمالية والتجارية في العالم.[4]

1– عبد القادر تومي، مرجع سبق ذكره،ص32.

2– محسن احمد الخضيري، مرجع سبق ذكره،ص31.

3– فتح الله ولعلو، **تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية**، منتدى الفكر العربي،عمان،1996،ص25.

4– أسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج الأخضر، باتنة،2007،ص131.

رابعا– التطور الهائل في سوق رأس المال العالمية، حيث تفوق الأموال قصير الأجل المتداولة فيها سنويا أضعاف قيمة التجارة سنويا، وتنتقل مثل هذه الأموال بسرعة وحرية، حسب تغيير أسعار الأسهم وأسعار الصرف و ومعدلات الفائدة.

خامسا– أسهمت الثورة العلمية التكنولوجية في مجال المعلوماتية والاتصالات في زيادة حجم التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات وحركات رؤوس الأموال عبر الدول ، وظهور التجارة الإلكترونية عبر الإنترنيت ، كما ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي ، مثلت فتحاً جديداً في نمط الإنتاج وطبيعته في ثلاث جوانب:[1]

- ابتداع طرق الإنتاج الشامل لتلبية حاجة إعداد متزايدة من المستهلكين في الدخل والخارج؛
- تحسين طرق المواصلات لنقل إعداد وكميات اكبر من الموارد والبشر لمسافات أطول ويطرق ارخص وأسرع؛
- تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات للتحكم في الموارد والعمليات في أماكن مختلفة من العالم.

وأدت الثورة العلمية التكنولوجية بدورها إلى تغير في شكل التفاعلات والتعاملات الدولية، ثورة مماثلة في استراتيجيات التسويق لتتواكب مع متطلبات التنافس الشديد في الأسواق العالمية ،وتزايد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل .

سادسا– حركة اندماج وتكتل اقتصادي غير مسبوقة، من اجل اكتساب الاقتصاديات حجم ونطاق وتحقيق وفورات سعة غير مسبوقة تؤهل المشروعات على العمل على نطاق شديد الاتساع فتزداد امتدادا كل يوم،[2] والتي تؤدي إلى مزيد من فتح الأسواق والاندماج بين الدول الأعضاء فيها، أكثر مما تطلبه التزاماتها نحو المنظمة التجارة العالمية.

سابعا– دور الشركات المتعددة الجنسيات، تحول دول العالم من نمط الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقوميات، وهو يعتبر رمز لسيطرة القطاع الخاص على جميع مجالات الإنتاج والتسويق والمنافسة العالمية، وأصبحت هذه الشركات توجه سياسات حكوماتها فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية، فيما يرى **ديكن** أنها أكثر أهم قوة منفردة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي ويعد ذلك إلى:[3]

- تحكمها في نشاط اقتصادي في أكثر من قطر؛
- قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول؛
- مرونتها الجغرافية.

1– احمد عبد الرحمن احمد، **مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ ،الرياض،2001، ص ص44–45.

2– محسن الخضري، مرجع سبق ذكره، ص37.

3– احمد عبد الرحمن احمد، مرجع سبق ذكره، ص45.

ثامنا- اندفاع الدول نحو تشكيل تكتلات إقليمية وعقد اتفاقيات بينية لتركيز المبادلات التجارية وتعضيهما في داخل هذه التكتلات، وتعزيز التعاون الإقليمي بما يؤدي إلى انجاز ضرب من ضروب التكامل الاقتصادي على المدى البعيد بتوسيع قاعدة المشاريع المشتركة[1]،في حين أن العولمة خلقت شروطا جديدة تولدت عنها ارتقاء لدرجة التنافسية، فلم تبق الكيانات القطرية قادرة وحدها على مواجهة رهانات هذه التنافسات، الشيء الذي أدى إلى ميلاد التجمعات الإقليمية الكبرى لتصبح كيانات فاعلة في العلاقات الاقتصادية الدولية.[2]

تاسعا- التحولات في آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد هناك العديد من الاتجاهات المستحدثة والتي تؤثر في منظومة أداء النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ،وهذه الاتجاهات تمثل تحولات اقتصادية عميقة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتي من الممكن تحليلها كما يلي:

- التغير في النظام النقدي الدولي : تمثل الاتجاهات المستحدثة التي تؤثر في منظومة النظام الاقتصادي العالمي تحولات اقتصادية عميقة في أركان هذا النظام .تشير الكثير من الدراسات والبحوث العالمية إلى تراجع أهمية الدولار الأمريكي في إطار النظام النقدي العالمي.
- التحول في النظام المالي الدولي : أن من التحولات الهامة في النظام المالي الدولي هو ذلك التغير الذي حدث في نمط التمويل الدولي وخاصة بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية في صيف 1982 ،بدأت تزداد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في مصادر التمويل الدولي وخاصة للبلدان النامية ، وذلك ليتقدم ويحل محل المساعدات الإنمائية والقروض التجارية .[3]

عاشرا- إحلال مفاهيم جديدة محل القديمة كسيادة مفهوم الميزة التنافسية محل الميزة النسبية، وتعمق الثنائية الاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث، فبعد ما كانت الفوارق مادية، أصبحت هذه الفوارق مادية وتكنولوجية، إن الأغلبية الساحقة من اقتصاديات الدول النامية قامت بتبنيها لنظام السوق وقوانينه ومتطلبات التنافسية الدولية، خصوصا بعد انهيار النظام الاشتراكي، وتخليها عن نظام التخطيط المركزي، لعلها تقلص من هاته الفوارق.

الفرع الثاني: آثار العولمة الاقتصادية

تنقسم هاته الآثار منها الايجابية والسلبية:

أولا: الايجابيات

أ- سهولة انتشار المعلومات والبيانات وسرعة وصولها: تصبح متاحة لدى جميع الدول والشعوب، وقد كان لثورة الاتصالات والتكنولوجيا دورا رئيسيا في تسهيل انتشار المعلومة.

1- محمد مقدادي، **العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد**،دار فارس، الأردن،2002،ص76.

[2]فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره،ص33.

3- كريم نعمة ألنوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-21.

ب- تعزيز المنافسة بين الدول والشركات :في إطار تفعيل آليات السوق الحر على المستوى الدولي ، من خلال تنوع مجالات الاستثمار وتحرير الأسواق وتوحيدها، وتسهيل انتقال الخدمات ورؤوس الأموال وتوفير السلع التجارية ، بين الدول على المستوى الكوني.[1]

ت- محاربة الفساد: يترتب على التحرير الاقتصادي وفتح الأسواق زيادة درجة المنافسة وتقليل البيروقراطية الإدارية الأمر الذي يؤدي إلى تحجيم دور ذوي النفوذ السياسي والإداري ، ومن ثم القضاء على جزء كبير من الفساد الإداري المستشري في كثير من دول العالم الثالث.

ث-انتشار وتعميق المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير واستنهاض روح المسؤولية في المجتمع الدولي لحماية البيئة.

ثانيا: السلبيات

أ- العولمة الاقتصادية المعاصرة تقوم بتكريس عدم العدالة في توزيع مكاسب تحرير التجارة الدولية ، أي هناك عملية لإعادة إنتاج الفقر و وعدم المساواة في توزيع الثروة وهو ما يترتب عليه تضاعف الحرمان في مناطق كثيرة، من العالم، لا يمكن أن تكون العولمة الاقتصادية عملية تامة ايجابية بالضرورة، فهي تتأثر بالرأسمالية عملية حافلة بالتوترات والتناقضات[2]، ونتج عن ذلك 80% من العالم أصبحوا فقراء، ويخدمون 20% من سكان المعمورة الذين يعيشون في رخاء.[3]

ب- الانفصال بين حركة الاقتصاد المالي وحركة الاقتصاد العيني ، فقد ترتب عدم استقرار أسعار الصرف للعملات الصعبة نظرا لاتساع نطاق الاتجار في العملات من قبل المضاربين على الصعيد العالمي، وهيمنة سلوك المضاربين على استقرار الأسواق الناشئة وأسواق الدول المتقدمة، حيث أن كمية كبيرة من النقود الدولية تتحرك في أسواق المال الدولية باستقلالية كاملة عن عمليات تمويل التبادل التجاري.

ت- زيادة حجم القروض قصيرة الأجل التي تخرج من اقتصاديات البلاد الرأسمالية الصناعية بحثا عن العائد المرتفع في الاقتصاديات النامية، مما زاد من حدة الصدمات الخارجية والتعرض الأزمات اقتصادية.

ث- فشل صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي على المستوى العالمي.

ج- الصراع بين العولمة ومفهوم الدولة القومية ؛ فالعولمة تقلل من أهمية الحدود السياسية بينما تؤكد القومية على الخطوط الفاصلة بين الحدود ،حيث أن سلطة الدولة القومية وسيادتها يظهر أكثر

1- عبد القادر التومي ،مرجع سبق ذكره ، ص37.

2- محي محمد مسعد، **ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع**، الإسكندرية، بدون سنة النشر، ص ص78-79.

3- عبد القادر تومي، مرجع سبق ذكره،ص27.

في المجال السياسي، وكأنه قد صار هناك اعتراف بان القومية السياسية في حالة صعود بينما القومية الاقتصادية في حالة هبوط، بالارتباط مع عملية الكوكبة[1].

ح- الإضرار بالتوظف في دول العالم الثالث : ينظر مناهضو العولمة على أنها تمثل خطراً دائماً على الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأن هذه الصناعات لا تقوى على منافسة المنتجات الصناعية المستوردة من الدول الصناعية، سواء من حيث الجودة أو تكاليف الإنتاج.

ويرى الاقتصادي الأمريكي (J. STIGLITZ) أن العولمة تمتلك قدرات كامنة لإثراء العالم خصوصا الشعوب الفقيرة إلا أن المعضلة تكمن في طريقة ونظام إدارة العولمة[2]،لكن ما يقلق أن العولمة لاقتصادية المعاصرة متهمة بتكريس عدم العدالة في توزيع مكاسب تحرير التجارة الدولية ، من خلال التوزيع اللامتكافئ للثروة العالمية[3]، و الأضرار المتوقعة بالتوظيف على المستوى العالمي، في تعميق ظاهرة التبادل الدولي غير المتكافئ.

المبحث الثاني: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية والنظريات المفسرة لها

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي، وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية، وانتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم .

إن السبب الرئيسي لهذه التكتلات هو أن شروط المنظمة العالمية للتجارة خاصة بالنسبة للشرط الأول المتمثل في شرط الدولة الأكثر رعاية والشرط الثاني الخاص بمبدأ المعاملة الوطنية، هذين الشرطين إذا تم تطبيقهما فان هناك تأثيرات سلبية على الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة ،كما أن هناك استثناءات وردت على مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية في أحكام المادة 24 الخاصة بالتكتلات الاقتصادية:التطبيق الإقليمي ، تجارة الحدود، الاتحادات الجمركية، ومناطق التجارة الحرة، ووفق هذه المادة فان مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية لا يتم سريانها في حالة تكوين مجموعة من الدول تكتلا اقتصاديا.[4]

المطلب الأول: ماهية الإقليمية الاقتصادية الدولية

إن التدويل اتجاه شامل للتطور العالمي يتم عفوياً بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية، بينما الإقليمية الاقتصادية مرحلة نوعية جديدة من عملية التدويل تجري بوعي وبإدارة آخذة في الاعتبار طبيعة الأنظمة القائمة.

1- محي محمد مسعد، مرجع سبق ذكره،ص80.

2- مهدي الحافظ، " **جدلية العولمة بين أصولية السوق والبرنامج البديل** "، جريدة الحياة، 4 سبتمبر 2002، العدد 14412، ص 10.

3- F. HAUTART & F. POLET ," **L,autre Davos** " , Ed. L,Harmation , Paris , 2001, P107.

4- بعلوج بولعيد، التكتل الاقتصادي العربي كحتمية لمواجهة العولمة، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي "واقعه، مقوماته، ومعوقات قيامه"، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية**، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2004 ، ص4 .

الفرع الأول: مفهوم الإقليمية الاقتصادية

لقد شهد العالم موجتين من الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية كانت أولهما خلال عقدي الخمسينات والستينات، أما الموجة الثانية فقد شهدها عقد التسعينات حيث بلغ عدد الاتفاقيات، و قد اعتمدت الإقليمية الاقتصادية توسعاتها على العناصر:"التجانس: تكون دول الإقليم متجانسة عندما يمتلك كل جزء من أجزائه المكونة من خصائص مشتركة وإمكانيات متشابهة الأمر الذي يثير نقطتين جديرتين الاهتمام بصفة الاتصال: تربطه صفة الجوار ، وهذا يعني أن يمتد على أساس ضم أو أبعاد بلدان المناطق المجاورة عن بعضها البعض، مثل اورو– متوسطي، عربي– أفريقي...الخ، صفة التماثل: بحيث يكون تماثل عل حساب معايير أو معالم معينة مثل الوطن العربي تجانس لغويا وثقافيا وحضاريا، وهذا التجانس يربط بصفة الاتصال وهو ارتباط على أساس العلاقة بين الجغرافيا والتاريخ بصفة عامة.

الخطة: قد يكون الغرض من ضم الدول المتجاورة، هو أن تخضع هذه الدول لقرار واحد، كما تخضع فروع المشروع للمقر الرئيسي، ويعتبر من الضروريات التوسعية، وهو جوهر الفكرة الاستعمارية، بحجة ضمان احتياجات النمو الطبيعي للمستوطنات، وكما انه من أمثلة الواقعية في تنفيذ برنامج أو خطة، بوجود سلطة تحققت على أساس التنازل عن جزئي من السلطات على المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، الاتحاد الأوروبي الذي نجح في هذه التجربة. "الاستقطاب: ويشير إلى التباين والتكامل بين أعضاء التكتل الواحد، ووجود قطب أو أقطاب مهيمنة فيه، وتتوقف حيوية هذا العنصر على مستوى التبادلات التجارية بين دول الأعضاء، أن النظريات الحديثة أعطت الأولوية لهذا العنصر، واستخدامه كتبرير للهيمنة الأوروبية وإعطائها مبررات اقتصادية، إذا كانت النظرية التقليدية قد بررت الاستعمار الاستيطاني سابقا، فان النظرية التقليدية الحديثة قد بررت الاستعمار الاقتصادي والهيمنة التي تستند إليه، باعتبار العالم الثالث فضاء مكمل ومدى ضروريا للنشاط الاقتصادي لأوروبا والعالم الصناعي".[1]

إن النظام الاقتصادي العالمي المعاصر تميز في سعي الدول المتقدمة والنامية على اختلاف مذاهبها الاقتصادية ودرجات نموها لإقامة تجمعات اقتصادية عملاقة تتضاءل فيها أهمية الاقتصاديات المنفردة، ليحل محلها الإقليم الاقتصادي في مجموعه، بهدف الحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، خاصة وأن التطور التكنولوجي الهائل في قوى الإنتاج وتكنولوجيا الإنتاج السلعي الكبير والكثافة الرأسمالية العالية، أدى إلى تهميش الاقتصاديات ذات الأحجام الصغيرة وجعلها غير ذات شأن في متغيرات النظام الاقتصادي العالمي المعاصر.

أصبحت الإقليمية والعولمة في نهاية القرن العشرين تهيمن على العلاقات الاقتصادية الدولية التي تتأرجح بين الشمولية أو العولمة المتصاعدة باستمرار وبين الإقليمية المتزايدة عبر إقامة التجمعات والتكتلات الإقليمية. فيمكن تعريف الإقليمية بأنها حالة وسطية بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات

1– علي القزويني، علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ضل العولمة**، أكاديمية الدراسات العليا،طرابلس،، ص375–377.

لتضييق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية، أو الاجتماعية وبين العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافية والحواجز الجمركية وتسهيل نقل الرأسمالية سياسيا واقتصاديا وثقافيا عبر العالم كل.[1]

إن وجود عدة اقتصاديات وطنية متجاورة أو متباعدة ترى أن مصلحتها توحيد الأسواق الذاتية في سوق مشتركة أو إقليمية موحدة موسعة تلغي كافة الحواجز فيما بينها: الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية، وتزال كافة القيود التي تمنع تحركات رأس المال أو العمالة، وتنسق السياسات فيما بينهم، بينما تفرض حواجز مشتركة وقيود مماثلة تجاه الأطراف التي ليست أعضاء في الاتحاد الإقليمي.[2]

وعموما فالإقليمية الاقتصادية تتركز عن ترابط مجموعة اقتصاديات الدول نامية أو متقدمة(شمال–شمال، جنوب– جنوب، شمال– جنوب) سواء كانت متجاورة ومتباعدة، من اجل زيادة نموها الاقتصادي و تقليل من العوائق التجارية واندماجها في الاقتصاد العالمي.

الفرع الثاني: نشأة ومفهوم التكتل الاقتصادي الدولي

لقد مرت التكتلات الاقتصادية بعدة تطورات وتغيرات، وهذا يرجع لعدة عوامل تاريخية واقتصادية وسياسية، أثرت في تكوين وتنامي هاته الظاهرة التي أصبحت سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي.

أولا: نشأة التكتلات الاقتصادية

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تكاملا، في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ، بعد ثمانية جولات المتعاقبة من المفاوضات ،قد أسفرت عن تحرير التجارة العالمية الكبيرة ، وكان هناك تسريع الاتجاه نحو التكامل الإقليمي في كل جزء من العالم، ففي عام 1950 وعام 1960 كانت محاولات اتفاقات التجارة الإقليمية ، اجتمع العديد من الدول حتى بين البلدان النامية ، و قد طغت النزعة الإقليمية "الموجة الأولى" من النمو الهائل في عدد من اتفاقات التجارة الإقليمية ، وأكثر سياسة ممارسة يحركها التكامل الإقليمي إنشاء السوق الأوروبية المشتركة عام 1958 وتطورها إلى الاتحاد الأوروبي[3]، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذي به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول[4]، حيث قامت تكتلات كالإتحاد الجمركي لدول البنولوكس (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ)والذي تحول إلى إتحاد اقتصادي فيما بعد، التكامل القطاعي للفحم والصلب الأوروبي، السوق الأوروبية المشتركة، منطقة التجارة الأوروبية الحرة، مجلس التجارة الأوروبي (كوميكون)، نظرا لتنامي ظاهرة

1– عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره،ص28.

2– مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية "**المفاهيم والنظريات والسياسات**"، دار الجامعية الجديدة،الإسكندرية،2003،ص39.

3- Mary E. Burfisher, Sherman Robinson Karen Thierfelder, **Regionalism: Old and New**, and Practice, Paper prepared for presentation to The International Agricultural Trade Research Consortium (IATRC) Conference Capri, , Italy June 2003,p1.

4– عبد الوهاب رميدي ، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية–دراسة تجارب مختلفة**–،أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع التخطيط،الجزائر،2007،ص32.

التكتلات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين بشكل لافت للانتباه جعل منها سمة أساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فأخذت الدول النامية في إقامة وحدة بينها من أجل البقاء في هذا النظام، حيث ظهرت في أمريكا اللاتينية تجمعات كالسوق الجنوبي، والسوق الكاريبي ،وهناك اتفاقيات مماثلة بين بعض دول شرق إفريقيا وتجمع دول جنوب الأفريقي للتعاون والتنمية والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، وفيما يخص أسيا نجد تجمع الآسيان، والأمثلة كثيرة في هذا الخصوص.

لقد أخطرت منظمة التجارة العالمية، بعدد من الاتفاقيات الإقليمية يفوق عدد أعضائها، تمهد المادة24 من الجات إمكانية إقامة ترتيبات تجارية تفضيلية ينبغي أن تكون مفتوحة أمام انضمام أعضاء جدد للمساعدة في تحويل هذه الترتيبات إلى خطوات بناءة لا إلى عوائق في طريق التحرير متعدد الأطراف ، في حين أن تحرير التجارة متعددة أطراف في إطار المنظمة التجارة العالمية يجري بصورة بطيئة ومتفاوتة أكثر مما ينبغي، في إطار الصراع بين الإقليمية و التعددية ،نجد أن هذه الترتيبات لقت صدى ومنافسة شديدة لدى الدول والتكتلات شبه إقليمية والإقليمية وعبر إقليمية، شملت في الآونة الأخيرة بما يسمى الفضاءات أو التجمعات اقتصادية الكبرى.

وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم وأبرز التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة ، الكثير من الترتيبات الإقليمية خارج الإقليم الجغرافي منها :

– في أوربا أهم تكتل الذي يميزها الاتحاد الأوروبي، يعتبر من ابرز التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي وصلت إلى أعلى درجات التكامل الاقتصادي، وزاد عدد الدول في عضويته يضم27 دولة، إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الأورو) مع مطلع سنة 1999، اتفاقيات أخرى لتشمل فضاءات أوسع منها اورو– أسيوي، اورو– إفريقي، اورو– متوسطي، اورو– لاتيني.

– منطقة التجارة الحرة التي بدأ التفكير فيها بين الولايات المتحدة وكندا عام NAFTA – 1981 لأمريكا الشمالية ودخلت حيز التنفيذ عام 1987 ، وتم توسيعها بمشاركة المكسيك في فيفري 1991 على مرحلتين الأولى بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك في جوان 1990 ، ثم باشتراك كندا عام 1991 حوالي 395 مليون نسمة، وتسيطر على حوالي 25 % من حجم التجارة العالمية، وتبلغ التجارة البنية 36% من حجم التجارة العالمية"[1]، وتمكنت أمريكا من إقامة تكتل بين القارتين ضمن منطقة التجارة الحرة بين الأمريكيتين، ومشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية موجه إلى دول الشرق الأوسط العربية .

– منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا وحوض الهادي (APEC)تأسس عام 1989 يشمل40 %من سكان العالم و تمثل تجارته 50% من حجم التجارة العالمية.

1- محمد عمر حماد أبو دوح، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية،مصر،2003،ص29.

ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات اقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الاقتصادية الدولية العالمية الراهنة فيمكن القول أن هذه التكتلات أصبحت واقعا لابد منه .

ثانيا: مفهوم التكتل الاقتصادي الدولي

على الرغم من أن التكتلات الاقتصادية عرفت منذ أمد بعيد، نظرا للتغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية الدولية أدى إلى زيادة أهمية الوحدات الاقتصادية الكبيرة وظهور فكرة أقطاب التنمية، فقد أدى التقدم التكنولوجي الحديث إلى عدم جدوى الوحدات الصغيرة وضرورة توسيع المجال الاقتصادي، فالعهد الحاضر يتسم بالتعاون الاقتصادي الدولي وانتشار الأجهزة الدولية الجماعية التي تقوم على تحقيقه سواء على النطاق الدولي أو على نطاق إقليمي كخطوة أولية نحو تطور أوسع، هذا التعاون قد يتحقق إما عن طريق توحيد الإطار التنظيمي للنشاط الاقتصادي أو عن طريق القيام بمشروعات الدولية المشتركة. [1]

قد نما الاتجاه المتزايد المشاركات الدولية، يمكن تقسيمه إلى أربعة مستويات:

ا- المستوى الأول:

عندما تقوم العلاقة بين الدولة ودول أخرى من خلال إقامة منطقة تجارية حرة، بين الدولتين أو أكثر(تكامل اقتصادي)، يعكس هذا المستوى نطاقا واسعا من العلاقات الاقتصادية الدولية بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا، تاريخيا، جغرافيا، ثقافيا، و اجتماعيا وحضاريا، التي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية المبنية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، وثم الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاقتصادية للشعوب، حيث التكتل الاقتصادي يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي. حيث يعرف التكامل الاقتصادي"على انه اصطلاح عام يغطي عدة أصناف من الترتيبات التي بمقتضاها يتفق قطران أو أكثر على التقريب وتوثيق أوضاعهم الاقتصادية بعضهم من البعض الأخر، وجميع هذه الترتيبات لها سمة مشتركة وهي أنها تستخدم التعريفة لتميز سلعتها إزاء السلع التي تنتجها الأقطار غير منظمة للاتفاق"[2].

فيعرف التكتل الاقتصادي" على انه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول".[3]من خلال هذا التعريف نستنتج أن التكتل الاقتصادي الإقليمي درجة من

1- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي "**نظرة عامة على بعض القضايا**"،الدار الجامعية،الاسكندرية،1998،ص313.

2- A.M, freedeman3, **international trade**, New York and row, 1971, p168.

3- عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة"الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص30.

درجات التكامل الاقتصادي، ومن شروطه التجانس الاقتصادي والجغرافي والتاريخي والثقافي والاجتماعي، ذات مصالح اقتصادية مشتركة.

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي" بأنه تجمع العديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة.[1] هذا التعريف يوضح لنا أن التكتل له خصائص متمثلة في الجوار الجغرافي والتماثل الاقتصادي والانتماء الحضاري، وله درجات انطلاقا من سلم درجات التكامل الاقتصادي(منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي، سوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي التام)

إذن التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في مجالات الاستثمار والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، وبهذا المعنى يمكن النظر للتكتلات على أنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة.*

ب- **المستوى الثاني:**

عندما تقوم علاقة في شكل اتفاقية بين تكتل اقتصادي مكون من عدة دول ودولة من دول خارج التكتل(مثل الشراكة الأورومتوسطية)، حيث يعتبر هذا المستوى النموذج الذي قدمه التكتل الاقتصادي الأوربي المتمثل فيما يطلق عليه الآن نموذج المشاركة الأوربية المتوسطية ويقوم على المشاركة الاقتصادية الدولية بين التكتل الاقتصادي الأوروبي" 15 "دولة، جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط خلال اتفاقية مشاركة تعقد بين كل دولة من هذه الدول الاتحاد الأوربي(مسار برشلونة).

وقد ابتدع هذا النموذج للمشاركة الدولية صيغة للتعاون الاقتصادي الدولي بين الدول المتقدمة وأخرى نامية والجديد في هذه الصيغة أنها وان كانت تركز على إقامة منطقة تجارة حرة إلا أنها تتجاوز متطلبات ذلك إلى مجالات مالية واجتماعية وسياسية وأمنية وبيئية وهي مجالات تدخل في صيغ للتعاون ارقي من صيغة منطقة التجارة الحرة. [2]

ج- **المستوى الثالث:**

عندما تقوم علاقة بين شراكة دولة ودولة أخرى عبر دولة ثالثة في صناعة معينة مثل الكويز أي المناطق الصناعية المؤهلة،وتعتبر اتفاقية الكويز هي مناطق تصدير للمنتجات النسيجية والملابس الجاهزة وتدخل فيما يمكن أن يطلق عليه المستوى الثالث من اقتصاديات المشاركة الدولية، وقد ظهر المستوى أو النوع من المشاركة تبع ظهور اتفاقية أوسلو للسلام بين الجانب الفلسطيني والجانب

1- إكرام عبد الرحيم عوض،**سوق الشرق أوسطية**، مركز الحضارة العربية،مصر ،2000،ص30.

* إن التعاون الاقتصادي هو العمل الهادف إلى تحقيق التمييز بين الوحدات الاقتصادية مع الحفاظ على سماتها الخاصة، على خلاف التكتل الذي يهدف إلى إزالة كافة أشكال التمييز بينها لخلق كيان اقتصادي جديد فإن التكتل في مفهومه الحديث يفترض إقامة علاقات متكافئة لصالح الأطراف المساهمة.

2- عبد المطلب عبد الحميد ،**اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات إلى الكويز)**، دار الجامعية ، الإسكندرية ،2006، ص 17- 34.

الإسرائيلي، تحت رعاية وضمان الجانب الأمريكي، وقد أدى ذلك وجود صيغة جديدة عن اقتصاديات المشاركة الدولية تكون بين دولتين عبر دولة ثالثة وهي تعبر عن تنامي ملحوظ في درجة تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية .

د- **المستوي الرابع:**

عندما تقوم علاقة بين شركة متعددة الجنسيات وأن الاقتصاديات النامية والمتقدمة عبر الاستثمار الدولي، وتحركات رؤوس من خلال ما يسمى بالعولمة المالية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد بحيث تنقسم الاستثمارات الأجنبية طبقا للمشاركة الشريك الأجنبي في رأس المال المشروع، ودوره في الإدارة إلى قسمين:

1. الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
2. الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

من خلال ذكرنا للمستويات المشاركة الاقتصادية الدولية فيتضح لنا أن أعلى مستوى هو المستوى الأول، بحيث المستويات الأخرى فهي مشاركات اقتصادية تمهيدية للوصول إلى المستوى الأول، "حيث عقدت في المراحل الأخيرة من القرن الماضي العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الدولية والتي يمكن اعتبارها شكلا جديدا من أشكال التكامل الاقتصادي".[1]

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي

نظرا لان التكتلات الاقتصادية الإقليمية تتخذ احد أشكال التكامل الاقتصادي، سوف نتطرق إلى النظريات المفسرة لهاته الظاهرة الاقتصادية، التي كانت ممهدا لتطورها، ونموها المتزايد والمعاصر.

تعددت نظريات المفسرة لقيام التكتلات الاقتصادية، وقد كانت المبرر الفكري لتبرير قيامها ونموها، سوف نتطرق لأهمها.

الفرع الأول: النظرية الاتحادية

وتركز هاته النظرية على إقامة دولة إقليمية تتخذ شكل وحدة فيدرالية، حيث تحتفظ الدول الوطنية بسلطة إصـــدار القـرارات و التشريعات اللازمة ، وفقا لما يتفق عليه المجلس الأعلى الذي يديـر عددا من الأمور التي تهمها جميعا، وينصب التفكير أساسا حول إقامة دولة اتحادية على إقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد في أقطارها بدرجة عالية من التشابك في المصالح.زاد الاهتمام بالنظرية الاتحادية خلال احتدام معارك الحرب العالمية الثانية خاصة لدى فئات فرنسية بزعامة جان مونيه، رأت في هذا المنهج نهاية لمحاولات ألمانيا المتكررة في السيطرة على أوروبا، إلا أن فئات أخرى كالديجوليين لم تشاطرها الرأي، وحبذت حصر السلطات الإقليمية في نطاقات محدودة.وبذلك يعتبر الفكر الاتحادي

1- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة،الإسكندرية،2008،ص230.

استراتيجية للتحرك نحو التكامل أكثر منه نظرية تضع أسسا لبلوغه، ويكون على الدولة الاتحادية بعد قيامها البحث عن أفضل السبل لتسيير شؤون المجتمع المتكامل.[1]

وواضح أن المنهج الاتحادي ليس نظرية للتكامل بالمعنى العلمي الدقيق، بل هو في الواقع بمثابة استراتيجية تستهدف تحقيق تكامل سياسي، تترك لدولة الاتحاد اختيار السياسات التي تطبقها، بما في ذلك السياسات الاقتصادية التي قد تكون جانب منها معينا بتضييق الفروق في مستويات النمو بين الدول الأعضاء في الوحدة، تشير التجارب الاتحادية الأوروبية (ألمانيا، ايطاليا، سويسرا) إلى أن ما طور الوحدة فيها هو تماثل أعظم على النمو في مواجهة القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، أما الدول النامية فان الهدف ليس مجرد إنشاء دولة الوحدة وتعزيز قوتها، إنما هو الاستفادة من تعبئة مواردها الذاتية في مواجهة قوى اقتصادية خارجية متفوقة.[2]

الفرع الثاني: النظرية التعاملية

يرى أصحاب هذه النظرية وفي مقدمتهم" كارل دويتش " أن هذا الأمر سيقضي على الكثير من التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدانها سيادتها، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما أمكن تحقيقه في السابق . و بناءا عليه يفضل إتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول المعنية، دون التزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة، وما يلفت النظر في هذا المنهج تفاديه الاعتماد على هياكل مؤسسية محددة تتولى الشؤون الإقليمية خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل مكتفيا بإقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها.[3]

الفرع الثالث: النظرية الوظيفية

يتفق أنصار هذه النظرية مع ما نادت به النظرية التعاملية من التدرج كبديل للتحول المباشر إلى حالة الوحدة السياسية، بدءا بالنواحي الأقل إثارة للخلاف الذي يسهل ظهور ثمار التكامل فيها، على أن يسحب ذلك التنازل إلى مؤسسات إقليمية تنتقل إليها شيئا فشيئا وظائف كانت تقوم بها حكومات الدولة القطرية. يؤدي هذا إلى فكرة ترسيخ التكامل ذاتها، وتقبل الانتقال إلى جوانب أخرى، و استكمال بناء المؤسسات الإقليمية، إلى أن يتم بناء مقومات دولة الوحدة.[4]

تعتبر الوظيفية كمنفذ للاندماج إذ تتضمن كل حالات الاندماج الجزئي، حيث يتم تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الوحدات المشاركة على المستويين الأعلى والأدنى من صناعة القرار، أي أن الاندماج الشامل يتوقف على أهمية هذه الوظائف في السياسات المحلية للوحدات المشاركة، ومثال ذلك اتحاد التاج بين بريطانيا وأستراليا مع تواجد السلطة الفعلية في كل بلد متمثلة في تشريعات كل منها وهو

1- أسيا الوافي، مرجع سبق ذكره،ص ص 3-4.

2- عقبة عبد اللاوي، **الإقليمية الجديدة وأثارها على الدول النامية**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة،قسم علوم التسيير ،جامعة ورقلة-الجزائر،ص56.

3- أسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص4.

4- عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص56.

حالة من حالات الاندماج الوظيفي.ويرى ميتراني أن التعقيدات المتنامية للأنظمة الحكومية أدت إلى الزيادة الكبيرة للأعمال غير الحكومية خاصة في شقها التقني ومثل هذه الأعمال لم تخلق الطلب على المتخصصين المهرة وطنيا وحسب إنما ساهمت في المشاكل التقنية على المستوى الدولي، مما يمكن من تحقيق التكامل، لأن نمو مثل هذه المشاكل التقنية الصعبة وطنيا يساهم في تعدد التعاون الدولي في المجالات التقنية، وفي نظرية هذا الباحث هناك ما يعرف بالتشعب حيث يؤدي التعاون في المجال التقني إلى التعاون في المجالات الأخرى.

لكن هذه النظرية اتخذت وجها جديدا بعد الحرب العالمية الثانية، وقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من ارنست هاس(Ernst Hass)، أميتاي ايتزيوني (Amitai Etzioni)، وكارل دويتش (Karl Deutsch)الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية:

- توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، بالاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى.
- وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية، والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل إنجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع.
- وجوب إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية، فالبعد المؤسسي فوق الوطني يشغل موقعا محوريا في هذا المنهج الذي جاء بإضافات من أهمها وضع مراحل تنتقل فيها السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي تعتبر كنواة لحكومة إقليمية.

وعموما تبدأ هذه المراحل بآليات تنطوي على الامتناع عن ممارسة سلطة القرار في عدد من الأمور كتلك المتعلقة بتحرير حركة التدفقات الاقتصادية بدءا بالتجارة وانتهاء بحركة الأفراد، ثم المرور إلى نوع من التكامل الإيجابي أين ينقل قدر كبير من القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بذلك يتحقق الاتحاد على دفعات ويصبح على نظرية التكامل أن تحدد المعايير التي بمقتضاها يتم الاتفاق على المجالات الاقتصادية التي يفضل تخصيصها لتقود حركة مستمرة للتكامل.[1]

الفرع الرابع: نظرية التكامل الاقتصادي

وقد أولي الاهتمام نظرية التكامل الاقتصادي ، نتيجة كتابات ويكل 1934 ، لكن تضمنت النقاشات التحليلات والكتابات في هذا المجال في عام 1950 حيث ظهرت كتابات جاكوب فاينر وموريس بابيه هربوتجيرش ، ولقد بحث فينر في التكامل الاقتصادي، ولقد فرق بين اثرين اثر خلق التجارة واثر تحويل التجارة.

إن نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي تخص بدراسة وتحليل القضايا التالية:[2]

1- أسيا الوافي، مرجع سبق ذكره،ص29.

2- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتطبيق**"، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص302.

- الآثار الاقتصادية الاستاتيكية لمراحل ودرجات سلم التكامل الاقتصادي؛
- الآثار الاقتصادية الديناميكية لمراحل ودرجات سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي.
- المشكلات المنبثقة عن اختفاء الصفة لنمط السياسات الماكرو–اقتصادية للدول الأعضاء، وذوبان الفروق والاختلافات القومية بينها، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية وسياسة التجارة الخارجية، وسياسات الاستثمار والصرف الأجنبي؛
- دراسة الإمكانيات المتاحة لتوحيد أو تنسيق السياسات الماكرو–اقتصادية للدول الأعضاء داخل المنطقة التكاملية، ولو على مراحل ولفترات زمنية انتقالية.
- تحليل الآثار الاقتصادية الكلية لدرجات سلم التكامل الاقتصادي الموجب على نمو الاقتصادي للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

وقد مرت الأعمال النظرية التكامل الاقتصادي والتي تعني بتفسير هاته الظاهرة نظرية الاتحاد الجمركي، بجيلين لكل منها رأي حول هذه النظرية مع إضافة الجيل الجديد بعض الحلول لإشكالات المطروحة لدى الجيل الأول:[1]

- **الجيل الأول:** يضم هذا الجيل بجانب كتابات فينر وبلازا أعمال وكتابات العديد من الاقتصاديين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي الإقليمي ومن أمثال : BHAGWATI . GEHRELS . J. EMEAD . MELVIN . LIPSEY ، ولقد نص اهتمام هؤلاء الاقتصاديين على إبراز الآثار الأساسية لقيام الاتحادات الجمركية على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، فتكوين الاتحادات الجمركية يؤدي لآراء وتحليلات هؤلاء الاقتصاديين إلى زيادة أو تراجع الرفاهية الاقتصادية على مستويات كل من الإنتاج والاستهلاك في اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية أو اقتصاديات الدول غير الأعضاء في المنطقة، وقد استقر الرأي في أدب الاقتصاد الدولي على إطلاق تعبير النظرية الأساسية للدلالة على الأعمال وكتابات الاقتصاديين الدوليين المنتميين لهذا الجيل.
- **الجيل الثاني:** يتكون هذا الجيل من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكامل الاقتصادي الإقليمي من أمثال كوبر وجونسن ،حيث كانت نقطة البدء في كتابات الجيل الثاني الانتقادات الشديدة الموجهة لأعمال الجيل الأول لإهمالهم الاهتمام بالبحث عن الدوافع من وراء تكوين الاتحاد الجمركي، والسعي بتطبيق الإجراءات المرتبطة بالعمل التكاملي، ويرجع اقتصادي الجيل الثاني الإجابة عن هذا التساؤل إلى نقطة البدء في أن كتابات وتحليلات الجيل الأول كانت تقوم على تسليم بوجود الظاهرة التي يرغبون في تحليلها دون تعمق في البحث عن الأسباب التي دعت غالى وجود هذه الظاهرة أو ساهمت في نشأتها، وينقل مفكري هذا الجيل إلى الخطوة التالية وهي البرهنة على

1– نفس المرجع السابق، ص ص309–311.

وجهة نظرهم بالقول أن النظرية الأساسية لاتحادات الجمركية كانت عاجزة عن تقديم إجابة مرضية ومقنعة للسؤال التالي: لماذا تقبل الدولة بتخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية عن تجارتها مع دول الأعضاء، وتستغني في الوقت نفسه عن استرداد من مصادر أكثر كفاءة من دول غير أعضاء في الاتحاد؟

فان السبب الجوهري ينحصر في توفير الحماية للمصادر الإنتاجية الأقل كفاءة، ويرجع ذلك أن النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية قد اختارت لنفسها منذ البداية خطا فكريا نحو حرية التجارة الدولي، وهو ما أبعدها عن النظر إلى الدوافع الخاصة بتوفير الحماية للمنتجات الحساسة وهي المنتجات غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الدولية، نظرية اقتصادية حمائية ، وفي اطر هذه النظرية يمكن إجراء مقارنة بين سياسة جمركية غير تفضليه من ناحية، واتحاد الجمركي كسياسة بديلة من ناحية أخرى، معتمدة على آلية حمائية أكثر من اعتمادها على آلية ليبرالية حيث يؤكد الإطار النظري تبناه أنصار الجيل الثاني من الاقتصاديين الدوليين في استخدام سياسة التعريفة الجمركية على النطاق الإقليمي، لتحقيق أهداف معينة تعجز هذه الدول عن تحقيقها على المستوى القطري.

إن تطور نظرية التكامل الاقتصادي لإقامة اتحاد الجمركي وهو تحقيق مكاسب ما لم تستطيع الدول تحقيقها قطريا أو عالميا أو في إطار منظمة التجارة العالمية، حيث أن التكامل الاقتصادي قسم إلى أربع درجات وفق فينر لا تقتصر على الاتحاد الجمركي فقط، بل امتد ذلك إلى سوق مشتركة ثم إلى الاتحاد الاقتصادي التام والاتحاد الأوروبي اكبر تجربة تكاملية تخطت درجات سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي وهي الآن في صدد التوجه الجديدة نحو الموجة الجديدة التكتلات الاقتصادية الإقليمية الراهنة.

المبحث الثالث: نماذج التكتلات الاقتصادية الدولية بين التقليدي والحديث

لقد اختلفت موجة التكتلات الاقتصادية الإقليمية بين التقليد والحديث، وهذا الاختلاف ما هو إلا امتداد إلى تطورات وتوسعات تكاملية اقتصادية ،لفترة معينة ، "اعتمدت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية على منهج التعددية التي تخضع لقاعدة الدولة الأولى بالرعاية، ولكن مع نهاية الثمانينات تحول الإطار إلى مدخل ثلاثي يتضمن العلاقات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، وتظل منظمة التجارة العالمية ذات أهمية ولكنها ليست المحور الأساسي، بل نجد البدائل الأخرى وهي العلاقات الإقليمية الثنائية أكثر أهمية"[1].

المطلب الأول: النموذج التقليدي للتكتلات الاقتصادية الإقليمية الدولية

لقد ظهرت الموجة الأولى من التكتلات الاقتصادية الإقليمية منذ الخمسينيات من القرن الماضي، فقد اصطلح عليها الآن بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية التقليدية وسوف نتطلع إلى بعض المفاهيم لذلك.

1- مورد خاي كريانين، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**،تعريب "محمد إبراهيم منصور ،علي مسعود عطية"، دار المريخ،الرياض،2007،ص169.

الفرع الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية التقليدية

لقد اهتم بعض الاقتصاديين بتفسير ظاهرة عودة انتشار الإقليمية خلال السنوات الأخيرة، وأطلقوا عليها تسمية "الإقليمية الجديدة"، وقاموا بمقارنتها بتلك التي سادت في الستينات وعرفوها" بالإقليمية القديمة"، والتي كانت تقوم أساسا على تكتلات بين الدول المتقدمة بعضها لبعض، أي تكتلات (شمال – شمال) ، أو بين بعض الدول النامية معا(جنوب–جنوب). والواقع أن معظم التكتلات بين الدول النامية في ظل الإقليمية القديمة لم يحالفها النجاح. ويرجع ذلك الفشل إلى أن هذه التكتلات قامت على محاولة مد السياسات المحلية للإحلال محل الواردات إلى المستوى الإقليمي، فقد وفرت الدول الأعضاء في هذه التكتلات لبعضها البعض حرية النفاذ إلى أسواق كل منها فيما يتعلق فقط بالمنتجات التي كانت تستوردها من باقي دول العالم، وقامت بفرض حواجز تجارية خارجية مرتفعة، أي أن هذه التكتلات الإقليمية قامت أساسا على تحويل التجارة، زيادة على تشابك أمورها السياسية.[1]

إذا تكلمنا عن هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية فهي اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة العربية، أمريكيا الشمالية... لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي.

الفرع الثاني: دوافع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية التقليدية

أهم هاته الدوافع في ما يلي:

اولا– انهيار المعسكر الشيوعي: يعد انهيار المعسكر الشيوعي من الأسباب الكامن للانطلاق في التوجه نحو التكتلات الإقليمية ، خصوصا بعد انفراد الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة العالم كأقوى قوة اقتصادية آنذاك، بدأت كل من الدول الأوروبية ودول أخرى بالنفير التحرر من هذه القيادة من خلال التكامل الاقتصادي.

ثانيا: تخوف العديد من الدول العالم: إن تتحول أوروبا إلى قلعة حصينة اقل انفتاحا على العالم الخارجي في إطار السوق الأوروبية الموحدة، مما يقلل من جهودها وحماسها لتفعيل تحرير التجارة متعددة الأطراف، لذلك سارعت العديد من الدول الأوروبية، وخاصة ذات الاقتصاد المحول بتقديم طلبات الانضمام ،كما سعت دول أخرى إلى تكوين تكتلات خاصة بها.[2]

ثالثا: زيادة حجم الصادرات: إن هدف أي دولة من وراء انضمامها لأي تكتل اقتصادي إقليمي هو الاستفادة من المزايا الجمركية التي سوف تمنحها الدول الأخرى الأعضاء في هذا التكتل إلى صادرات تلك الدول عند دخولها إلى أسواقهم.

1– شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاوروميتوسطية– حاة دول المغرب العربي**–،أطروحة لنيل دكتورا دولة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،3003–2004،ص79.

2– عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**،دار أسامة،الأردن،2008،ص204.

رابعا: زيادة حجم السكان مما أدى إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية وبالتالي السعي نحو زيادة حجم الإنتاج للاستجابة لحجم الطلب المتزايد وذلك عن طريق التنظيمات الاقتصادية المشتركة.[1]

خامسا: تحسين معدل التبادل التجاري: يترتب على تخفيض الدول الأعضاء للقيود التجارية إلى انخفاض أسعار صادراتها إلى باقي الدول غير الأعضاء في الاتفاقية مقارنة بأسعار نفس السلع التي تنتجها دول الأعضاء ، وسوف يؤدي إلى زيادة حجم السلع التي تستوردها كل دولة عضو من الدول غير الأعضاء بينما تقل واردات دول الاتفاقية من الدول غير الأعضاء، سوف يؤثر ذلك ايجابيا على معدل التبادل التجاري للدول الأعضاء ،إلا أن ذلك يتوقف على مرونة الطلب في كل دولة على صادرات الدول الأخرى الأعضاء، على كفاءة السلع البديلة التي تحل محل السلع التي تنتجها الدول غير الأعضاء.

سادسا: التكيف مع عولمة الاقتصاد والاستجابة لتحدياتها التجارية، و الإنتاجية والتقنية فالتقدم التقني أدى إلى الزيادة الإنتاجية كما ونوعيا، مما ضاعف من حدة المنافسة الدولية في تسويق هذه المنتجات، ومواجهة التجمعات الاقتصادية المتنافسة على الأسواق الدولية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

سابعا: زيادة اتساع السوق وتشجيع المنافسة: لعل من أهم الدوافع الدول تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية هو رغبة في زيادة حجم السوق وذلك من اجل تصريف منتجاتها من السلع والخدمات ،وتكوين الدولة في حاجة شديدة إلى منح أسواق جديدة التي تميزت صناعتها بالإنتاج الكبير.

– تحسين مستوى الإنتاجية : تسعي الدول الأعضاء العضو في التكتلات الاقتصادية إلى تحسين في الإنتاج للاستفادة من هذا الاندماج وان لا تكون عرضة لتحويل التجارة من اجل خلق تجارة.

ثامنا: تحسين مناخ الاستثمار: أن تكوين التكتلات الاقتصادية من شانه يشجع الاستثمار الوطني والأجنبي، على السواء ،فتشجيع الاستثمارات الوطنية بحيث نتيجة لانخفاض المتوقع في تكاليف الانتهاج وزيادة المنافسة الاقتصادية واتساع السوق، من الملاحظ أن هذه التكتلات لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الأجنبي والوطني ، وإنما هي مجرد وسيلة لتلك الاستثمارات، ولهذا يجب أن يتم تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين الدول الأعضاء، لإظهار حالة من الاستقرار الاقتصادي والذي يمهد بدوره جذب الاستثمارات المختلفة.

تاسعا: إدراك الدول، وخاصة النامية منها أن الانضمام إلى التكتلات الإقليمية وسيلة لعملية اندماجها في الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في عصر ما يعرف بالعولمة الاقتصادية.[3]

عاشرا: ضمانة ضد الأحداث المستقبلية : هذا الدافع في كثير من الأحيان يكون شيء أساسي في إقامة أي تكتل لان الخوف من حروب والأزمات المستقبلية لابد من مراعاة ذلك.

1– رابح خوني، رقية حساني،اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية**،كلية الاقتصاد وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 8–9ماي 2004 ،ص3.

2– احمد باشي، مقومات التكامل الاقتصادي العربي–مع التركيز على المناطق التجارة الحرة–،**الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية**،كلية الاقتصاد وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف الجزائر،8–9ماي 2004 ،ص4.

3– عثمان ابوحرب ، مرجع سبق ذكره،ص204.

الحادي عشر: إعطاء مصداقية لسياستها الداخلية والخارجية: قد لا يكون الهدف من اجله قامت الدولة إلى التكتل الاقتصادي هو الاتفاق في حد ذاته وإنما أهداف أخرى كان الاتفاق هو الوسيلة المناسبة لتحقيقها ومن ناحية أخرى فان إبرام الدولة لاتفاقية إقليمية مع دول أخرى يعني أن تلك الدولة تتبع سياسة تحررية وليبرالية، مما سيكون له أكثر على حجم الاستثمارات الداخلية إليها، زد إلى ذلك إن الاتفاقيات الإقليمية سوف تعكس العلاقات المستقبلية لتلك الدول مع الخارج مما يعطي مؤشرا واضحا حول السياسات الخارجية لتلك الدولة.

الثاني عشر: تدعيم قوة التفاوض للدولة: ومن الأسباب التي تدعو الانضمام إلى اتفاقية تجارية هو زيادة قدرتها التفاوضية في مواجهة الأطراف الأخرى، ويسوغ ذلك إن تلك الدولة التي تشكل التكتل الاقتصادي الإقليمي ستكون قوة تفاوضية كبيرة خلافا لما يمكن أن يكون عليه الأمر فيما أو كانت منفصلة ، فسوف يساعد الاتفاق تلك الدول على تنسيق مواقفها وتوحيد آراءها قبل الدخول في أي اتفاقات أخرى ذات مصلحة مشتركة، في الواقع يكون هذا أكثر أهمية بالنسبة للدول المكونة لاتحاد جمركي على العكس اتفاقيات منطقة التجارة الحرة التي تكون لكل دولة عضو تعريفات الخاصة في مواجهة دول العالم.

الثالث عشر: الأسباب سياسية إن أهداف الأسباب السياسية لقيام تكتل سياسي تعزيز الأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية، ولقد بحث علماء السياسة في استخدام الدبلوماسية التجارية خلال سياق إقليمي، وتوصلوا إلى أن العلاقات التجارية قد تساعد على إنشاء علاقات سياسية بين الدول الأعضاء بتطوير وسائل التحكم في الصراع بينهما[1].

الرابع عشر: الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية.

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات سواء كانت إقليمية أو عبر إقليمية، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة هذا من وجهة نظر دولة متقدمة أو تكتل ذو قوة اقتصادية، أما الدول النامية أن أهم الدوافع زيادة حجم الصادرات و القضاء على ظاهرة الاحتكار و خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث التكتل الاقتصادي يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للوصول إلى مراده.

الفرع الثالث: أنواع التكتلات الاقتصادية الإقليمية التقليدية

يمكن تقسيم التكتلات الاقتصادية على أساس درجات سلم التكامل الاقتصادي وبذلك نجد الأنواع أو درجات التكامل التالية:

1- عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره،ص39.

اولا: <u>منطقة التجارة الحرة:</u> " تعرفها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة(G.A.T.T) في المادة24 (مجموعة من إقليمين أو أكثر من الأقاليم الجمركية التي تلغي فيها الرسوم الجمركية بالنسبة لكل التجارة تقريبا بين الأقاليم المكونة للمنطقة وذلك فيما يتعلق بالسلع المنتجة في هذه الأقاليم)"[1]،إلا أن هناك من يعتبر أن منطقة التجارة الحرة هي درجة الثانية بعد مرحلة منطقة التجارة التفضيلية ، إذن تقوم منطقة التجارة الحرة على أساس إلغاء كل القيود التي تعرقل حركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء المنطقة في حين تحافظ كل الدولة على العوائق التجارية التي تفرضها على السلع الواردة من الدول غير الأعضاء و تعد منطقة التجارة الحرة الأوروبية مثلا لذلك .وعندما تشكل مجموعة من دول المنطقة التجارة الحرة فان ما يسمى بمشكلة ضبط النظام قد تظهر حيث قد تدخل الواردات من بقية دول العالم إلى الدول الأعضاء ذات الرسوم المرتفعة عن طريق الدول ذات الرسوم المنخفضة ، وتعرف هذه الظاهرة بانحراف التجارة . [2]
ومن ابرز المشاكل التي تواجهها مناطق التجارة الحرة التي تنشا عن عدم فرض تعريفة جمركية مشتركة اتجاه الدول غير أعضاء، وهذا ما يخلق اثأر معينة في منطقة التجارة الحرة وهي إمكانية انحراف التجارة وانحراف الإنتاج وانحراف الاستثمار.
ومن من بين آثار منطقة التجارة الحرة كما يلي[3]:
ا- **انحراف التجارة:** يتحقق انحراف التجارة إذا حدث التحايل على الحواجز الجمركية التي تقيمها دول أعضاء المنطقة، والتي تطبق تعريفات جمركية مرتفعة في التجارة مع دول خارج المنطقة، ويتم التحايل بان تقوم دول عضو في المنطقة ادني تعريفة جمركية منخفضة، بدلا من الحصول عليها من دولة عضو في المنطقة، الأمر الذي يتعارض مع هدف الأساسي لإنشاء منطقة التجارة الحرة، ألا هو توسيع نطاق التجارة فيما بينها وتمنع ذلك من خلال التدابير الممكنة لتقليل من هذا الأثر السلبي.
ب- **انحراف الإنتاج:** وقد يحدث انحراف أخر في ميدان الإنتاج، وذلك إن بعض المنتجات الصناعية تحتوي على نسبة مرتفعة من المواد اللازمة لصناعتها، ولكنها غير متوفرة في دول المنطقة، الأمر الذي يستوجب استيرادها من الخارج، وعلى ذلك فان صناعة هذه المنتجات تتحول من الدولة ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا إلى الدولة ذات التعريفة الجمركية المنخفضة نسبيا من بين دول المنطقة.
ج- **انحراف الاستثمار:** قد يصاحب انحراف الإنتاج، انحراف الاستثمار في المنطقة تجارة الحرة ذات رسوم مرتفعة على المواد الأولية والسلع غير تامة الصنع وبالتالي المستثمرون يركزون نشاطهم في الدول ذات الرسوم المنخفضة ، مع إقامة بعض المشاريع تجميع الأجزاء في بعض البلدان الأعضاء في المنطقة التجارة الحرة.

1- إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص218.
2- محمود يونس ، عبد الوهاب نجا ، **<u>اقتصاديات الدولية</u>** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 ، ص ، 177 .
3 - حسن عمر، **<u>التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر</u>**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص ص30-32.

ثانيا: <u>الاتحاد الجمركي</u>: " وهو مستوى أكثر من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلال توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في القيود التجارة البينية"[1]، ومنه يعد هذا الشكل من الاتفاقيات الأكثر عمقا من الشكل السابق حيث أن الدول الأطراف تلتزم جميعها بإلغاء كافة القيود التجارية المفروضة على انتقال السلع فيما بينها، ومن ناحية أخرى فان تلك الدول تضع تعريفة جمركية عامة في مواجهة الدول الأخرى، وقد أولي الاهتمام بفكرة الاتحاد الجمركي ، نتيجة كتابات ويكل 1934 ، لكن تضمنت النقاشات و التحليلات والكتابات في هذا المجال في عام 1950 حيث ظهرت كتابات جاكوب فاينر وموريس بابيه وهربوتجيرش ، ولقد بحث فينر في اثر الاتحاد الجمركي، ولقد فرق بين اثرين اثر خلق التجارة واثر تحويل التجارة. [2]

الاتحاد الجمركي= منطقة تجارة حرة + تعريفة جمركية موحدة العالم الخارجي.

ثالثا: <u>السوق المشتركة</u>: يجمع هذا الاتفاق نفس خصائص الاتحاد الجمركي إلا انه يختلف عنه من حيث أن السوق المشتركة تسمح بحرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء في الاتفاقية دون قيود ،مثال اتفاقية روما عام 1957 والتي عقدت بين بعض الدول(ألمانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ، فرنسا، ايطاليا).

السوق المشتركة= الاتحاد الجمركي+ حري انتقال عناصر الإنتاج

رابعا: الاتحاد الاقتصادي: فهي تعلو عن مرحلة السوق المشتركة حيث أنه بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات وحرية انتقال عناصر الإنتاج – العمل – ورأس المال – فيما بين دول الأعضاء، والتعريفة الجمركية الموحدة للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها.[3]

الاتحاد الاقتصادي=السوق المشتركة+ تنسيق السياسات الاقتصادية

1. **رابعا: <u>الاندماج الاقتصادي التام</u>[4]:** هذه المرحلة الرابعة التي يمكن أن يصل إليها التكامل الاقتصادي فان هذه المرحلة تبدأ بما سبق تحققه عبر مراحل التكامل الأربع السابقة، إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول التكامل وحرية انتقال السلع فيما بينها(منطقة التجارة الحرة)، وقيام دول التكامل بفرض ضريبة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي(اتحاد الجمركي)، وسوق موحدة تؤمن حرية انتقال عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال فيما بين دول التكامل(سوق مشتركة)،

1- Jean- francois mittaine, francois spequerul**, <u>les unions économiques régionales</u>**, paris : Arman colin, 1999, p16.

2- كامل بكري، **<u>الاقتصاد الدولي" التجارة الدولية والتمويل</u>**"، الدار الجامعية،الإسكندرية،2003،ص ص196-214.

3- ربيعة حملاوي، معوقات التكامل الاقتصادي العربي ودور قطاع البحري في تحقيقه، **<u>الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية</u>** ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر،8-9ماي 2004 ،ص2.

4- حسن عمر، مرجع سابق ذكره ،ص143 .

وتوحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية وعملة موحدة بين دول الأعضاء، ويضاف إلى ما سبق تحقيقه في الانتقال من مرحلة إلى أخرى ما يلي:

- توحيد السياسات الاقتصادية كافة : سياسات اقتصادية ومالية ونقدية موحدة.
- إيجاد سلطة إقليمية عليا.
- جهاز إداري موحد لتنفيذ هذه التدابير.

الاندماج الاقتصادي= اتحاد اقتصادي + سلطة إقليمية عليا

ويمكن تلخيص ملامح أنواع التكتلات الاقتصادية المختلفة السابقة كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (1.1): أنواع التكتلات الاقتصادية

ملامح التكتل				
نوع التكتل	**إلغاء الحواجز ورسوم الجمركية**	**وضع رسوم جمركية خارجية موحدة**	**حرية حركة عوامل الإنتاج**	**تنسيق السياسات الاقتصادية (نقدية،مالية،الخ)**
منطقة التجارة الحرة	✓			
الاتحاد الجمركي		✓		
السوق المشتركة			✓	
الاتحاد الاقتصادي				✓

المصدر: كامل بكري، الاقتصاد الدولي "التجارة الدولية و التمويل"، الدار الجامعية،الإسكندرية،2003، ص196.

الفرع الرابع: مقومات ومعوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية التقليدية

لقيام أي تكتل لابد هناك شروط لنجاحها، إن لم تتحقق، فان هذا التكتل مصيره الفشل، كما تترتب عنها مزايا وسلبيات.

أولا: المقومات

إن مقومات الاندماج والتكتل الإقليمي كالتالي:

أ- وجود روابط توحيد بين عناصر مختلفة لمجموعة واحدة على الصعيد الجغرافي وصعيد المعلومات والمستوى الوظيفي أو التقني؛

ب- التنسيق بين البرامج الاقتصادية و السعي إلى تحقيق التماسك بين هذه البرامج على مستوى التكتل؛

ت- التجانس الجغرافي والتاريخي و الديموغرافي وتجانس الهياكل الاجتماعية الاقتصادية للمجال الذي يراد دمجه ، بمعنى وجود توافق في الأوضاع السياسية والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أهم عوامل نجاح التكتلات الاقتصادية؛

ث- التضامن الإقليمي ضرورة غياب التمييز بين الدول والشعوب المتكتلة مع تفضيل مصلحة التكتل على مصلحة الفرد أو الدولة إذا حصل تعارض بينهما؛

ج- الشفافية والإفصاح ونشر المعلومة من متطلبات الرئيسية لإنجاح التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتنفيذ منطقة التجارة الحرة، ووضع عراقيل في هذا الجانب سيؤثر سلبا على آلية التطبيق، مما ينتج صعوبة في عملية التنبؤ بالأسعار وتكاليف إنتاج السلع المتبادلة؛[1]

ح- الإرادة السياسية، فغيابها من أهم أسباب فشل التكتلات الاقتصادية؛

خ- توفر وسائل النقل والمواصلات السريعة الملائمة، التي تؤدي إلى تسهيل انتقال وفرات الحجم وتقريب المسافة بين دول التكتل، وتسريع التدفقات المختلفة؛[2]

د- توفر اليد العاملة الماهرة بحيث التكنولوجيا تلعب دورا مهما في تنمية العقل البشري، فكلما كانت اليد العاملة مدربة، كلما كانت الإنتاجية ذات جودة عالية، تعطي منتوج تنافسي.

ثانيا: المزايا والمعوقات

ا- المزايا

أ- تعزيز القوة التفاوضية للدول المتكتلة، وإيجاد علاقات اقتصادية سياسية أكثر عدلا وتوازنا مع بلدان والمنظمات الدولية التي تتحكم بها البلدان؛

ب- إلغاء القيود المتمثلة في الحواجز والرسوم الجمركية وإجراءات السياسة الجمركية التي تعترض سبيل السلع والخدمات وهي تنتقل بين الدول الأعضاء، وعادة ما تتم عملية الإلغاء هذه تدريجيًا خوفًا من حدوث هزات اقتصادية لظروف الدول المتكاملة، بالإضافة إلى ذلك الاتفاق بين الدول الأعضاء على تعريفه جمركية موحدة لضبط واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي، وكذلك ضبط عمليات إعادة التصدير؛[3]

ت- يساعد على تحسين شروط التبادل التجاري، باعتبار أن التكتل الاقتصادي كتلة واحدة لها القوة والأهمية على النطاق الدولي ما يمكن من اكتساب مزايا من حيث شروط تعاملها مع الدول الأجنبية؛

ث- زيادة النشاط الاستثماري وارتفاع معدلات النمو وذلك بزيادة الاستثمارات في صناعات التصدير، وتشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار المباشر في منطقة التكامل ,إضافة لإتاحة الفرصة لكل ذلك من أثر في زيادة الموارد الطبيعية والاستهلاك ,وهو ما ينعكس بدوره على فرص الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي بالزيادة؛[4]

1- عيسى حمد الفاسي، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي "واقعه، مقوماته، و معوقات قيامه"، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر ،8-9ماي 2004 ،ص7.

2- عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره،ص9.

3- عيسى حمد الفاسي، مرجع سبق ذكره،ص6.

4- رشيد بوكساني ، احمد دبيش ، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي ألمغاربي"، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية**، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف الجزائر ،8-9ماي 2004 ،ص5.

ج- اتساع الصناعات الناشئة ,ومشروعات كبيرة الحجم لم يكن ممكن إنشائها قبل التكتل بسبب ضيق السوق،مما يتيح فرصة للإنتاج والاستثمار وتخفيض الاستيراد، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي يساعد على تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات؛

ح- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الأعضاء في التكتل دونما قيود حواجز وهذا يعني تسهيل انتقال الأيدي العاملة الفنية والمتخصصة وغيرها سعيا وراء الحصول على أجور أفضل في مستواها، مما يساعد على إزالة مشكلة البطالة وانخفاض مستويات المعيشة في الدول الأعضاء ، وذلك بإزالة الإجراءات والصعوبات التي تحول دون خروج أو دخول هذه الأموال منها واليها.[1]

ب- المعوقات

1. تحويل التجارة: وذلك باستيراد السلع المنخفضة السعر من دول غير العضو بسلع مرتفعة السعر من دولة عضو؛
2. إن اختلاف الدول في تطبيق تعريفة موحدة يؤثر على مصالحها وصعوبة تطبيقها، في حين أن الدول تسعى إلى تقليص الحواجز الجمركية إلا أن تطبيق هاته السياسات تبقى على حسب مصلحتها الخاصة؛
3. إن العولمة الاقتصادية عولمة ذات اتجاه واحد يؤكد مكاسب ومواقع قوة للدول الصناعية الغنية وكذا حماية مصالحها السياسية في حين تسلب مصالح البلدان النامية وحقوقها، فتدفق الاستثمارات الأجنبية كثيرا ما يبلغ مستوى يسمح للمصالح الأجنبية بأن تسيطر على الاقتصاديات الوطنية المستضيفة للاستثمار. سجل في هذا الصدد النزيف المالي للعالم الغير الغربي الذي لا يتوقف عن الارتفاع والذي تجاوز خلال سنة 1995 ما مقداره 200 مليار دولار سنويا، والناجم عن نمو المديونية الخارجية للعالم الثالث والإجراءات الحمائية للبلدان الغربية، وبخاصة في أوساط مجموعة السبعة المسيطرة على الاقتصاد العالمي؛

وسجل أيضا النزيف المالي للعالم غير العربي الذي لا تتوقف عن الارتفاع والذي تجاوز خلال سنة 1995 قيمة 200 مليار دولار سنويا، والناجم عن نمو المديونية الخارجية للعالم الثالث والإجراءات الحمائية للبلدان الغربية فالمهم بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي العالمي أن يتم تدفق مالي وحقيقي بين البلدان الغربية وبخاصة في أوساط مجموعة السبعة المسيطرة على الاقتصاد العالمي؛[2]

4. تقع دول الأعضاء في مشكلة كيفية توزيع الإيرادات، بحيث لا يوجد طريقة متفق عليها لتقسيمها؛

1- عيسى حمد الفاسي، مرجع سبق ذكره،ص7.

2- سعيدة بوسعدة، زينب بوقاعة، التحديات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، الندوة **العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 8-9ماي 2004 ،ص6.

5. إن خفض من الرسوم والحواجز الجمركية يؤثر على ميزانية الدولة وميزان مدفوعاتها، في حين أغلبية الدول النامية ليس لها إيرادات كبيرة فهي تعتمد على رسوم الجمركية وإنتاجها الوحيد؛
6. انحراف التجارة وانحراف الإنتاج وانحراف الاستثمار :ان تحايل المنتجون الأصليون والأجانب على الدول التي تفرض رسوما مرتفعة بالتصدير إلى الدول ذات رسوم منخفضة لتقوم بإعادة تصديرها إلى الدول المرتفعة الرسوم،كما إن عدم اتخاذ الإجراءات والسياسات الموحدة اتجاه العالم الخارجي قد يؤدي إلى انحراف الاستثمار وعمليات الإنتاج إلى الدول الأعضاء ذات مستويات الضرائب المنخفضة.[1]

المطلب الثاني: النموذج الحديث للتكتلات الاقتصادية الإقليمية(الإقليمية الجديدة)

فبعد الحرب العالمية الثانية كان التكامل الاقتصادي يتم وفق الشروط المذكورة سابقا، كالتقارب الجغرافي والتقارب في مستوى النمو الاقتصادي....وغيرها، فأصبح يسمى بالتكتل الاقتصادي التقليدي الذي اتخذ بعدا إقليميا، غير أنه ظهرت صيغة جديدة وبديلة لهذا التكامل وذلك خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي باعتبارها لا تخضع لتلك الشروط، أي تجميع عدد من الدول في شكل أو درجة من درجات التكامل الاقتصادي لا تنتمي إلى إقليم ولا تربطها لغة أو تاريخ أو ثقافة. كما أنها تختلف في درجة تقدمها الاقتصادي(دول متقدمة ودول نامية)،لا يجوز النظر إلى مفهوم الإقليمية الجديدة أنها مفهوما مستجدا مرتبطا بالمفهوم المعاصر، بحيث يرتبط هذا المفهوم بنجاح التجربة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، وطول مدة المفاوضات متعددة الأطراف في نطاق الجات التي أعطت الفرصة لتنامي هذه الترتيبات.

الفرع الأول: ماهية الإقليمية الجديدة

زاد عدد الاتفاقات التجارية التي أُخطِرت بها مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية من 20اتفاقاً في عام 1990 إلى86 اتفاقاً في عام 2000 ثم إلى 159 اتفاقاً في عام 2007، وقد كانت الاتفاقات المعقودة على مدى السنوات العشرين الماضية اتفاقات ثنائية بصورة الوطنية بما يتوافق رئيسية، وهي قد أُبرِمت أساساً بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة .وتضمنت هذه الاتفاقات، على نحو متزايد، أحكاماً تهدف إلى تحقيق" الاندماج العميق " الذي ينطوي على عناصر إضافية لتنسيق السياسات مع برنامج للإصلاح يحبِّذ إتاحة قدر أكبر من الحرية لقوى السوق ، وبذلك فهو يشجع أيضاً حرية حركة الشركات عبر الوطنية – ويحد من خيارات التدخل الحكومي .وهذا الاتجاه، مقترناً بتزايد عدد اتفاقات التجارة الحرة واتفاقات التجارة الإقليمية التي تشتمل على بلدان من مناطق جغرافية مختلفة، يمثل سمة مميَّزة لما أصبح يسمى" الإقليمية الجديدة[2].

1- عقبة عبد اللاوي،مرجع سبق ذكره،ص72.

2-UNCTAD,TRADE AND DEVELOPMENT REPORT 2007, New York,Sebtember,2007,P54.

إن نظرية التكامل الاقتصادي ظهرت في البداية في ثياب إقليمية، أي أنها اختارت كنقطة بداية مجموعة من الدول المنتمية إلى إقليم اقتصادي معين، ثم بدأت تبحث في الآثار المترتبة على تحرير التجارة البينية للدول الأعضاء وعلى فرضها سياج جمركي موحد قبل دول غير أعضاء، غير إن التقدم التكنولوجي اعتبارا من مطلع حقبة السبعينات من القرن العشرين، وانتشار ظاهرة العولمة اعتبارا من مطلع حقبة التسعينات من نفس القرن انتقل حركة التكامل الاقتصادي في إطارها الإقليمي إلى النطاق قاري.[1]

هنا تمتد التكتلات الاقتصادية إلى أن مفهوم الإقليم ليشمل قارة بأكملها، يتحدد الإقليم بحدود جغرافية طبيعية معينة إلى جانب الموقع، كالبحار والمحيطات...إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول أعضائها لأكثر من إقليم ،كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك)، وتكتل الأمريكيتين.

لقد اتخذت الإقليمية الجديدة ثلاث مصطلحات رئيسية:

1. **المفهوم الأول**[2]: إن الإقليمية المفتوحة تشجع على انضمام أعضاء جدد، وتسمح بالتوسع المستمر في إنشاء المناطق التجارية التفضيلية أكثر اتساعا، ويستند ذلك إلى حقيقة مؤداها أن تخفيض التعريفات الجمركية الخارجية لديها يؤدي إلى قيام تجارة عالمية متعددة الأطراف، وترتب على هذا الاتجاه إمكانية تحقيق التجارة الحرة العالمية من خلال اندماج التكتلات، إذا قامت تلك التكتلات بتخفيض تعريفاتها الخارجية، والعمل في نفس الوقت على إلغاء التعريفات الداخلية لكل تكتل.

يرى أصحاب هذا الاتجاه لابد من توفر عدة شروط وهي:[3]

- ❖ أن تكون العضوية مفتوحة: وهي تعني أن يحق لأية دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنظم إلى التكتل بشر ط أن توفر فيه شروط العضوية.
- ❖ شرط عدم المنع: وهي تعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تتسع بشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير الأعضاء.
- ❖ التحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة: وهي التي تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفق لمبدأ الأكثر رعاية بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميز

1- سامي عفيفي حاتم، **لاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"**،ج2،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2005، ص342.

2- سامي عفيفي حاتم، **لاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "قضايا معاصرة في التجارة الخارجية"**،ج3،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2005 ،ص62.

3- علاوي محمد محسن، الإقليمية الجديدة "المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،العدد7،2009-2010،ص 109.

نسبية بالنسبة لباقي دول العالم، ولذلك فهي لا تحتاج الى اتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة دول الأعضاء بالنسبة لتلك القطاعات.

2. **المفهوم الثاني:** أن التكتلات الاقتصادية القارية يتركز بعدها الإقليمي على فكرة انتقال الإقليم الاقتصادي داخل القارة الواحدة، أو داخل المنطقة الجغرافية الواحدة إلى نطاقها القاري، "بمعنى أننا نشهد قارة بأكملها تقييم مجموعة من الترتيبات الاقتصادية مع قارة أخرى، بهدف تحرير التجارة الخارجية بين قارتين أو أكثر، وهو تحول اقتصادي بالغ الأهمية "[1].

ففي هذه الحالة تصبح وحدة الإقليم الاقتصادي هنا قارة بأكملها بحيث يتكون الإقليم الاقتصادي من قارتين أو أكثر،" واحتمال تماثل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية السياسية، امرأ بعيدا المنال ، إذ أن محاولات التكامل الاقتصادي القاري اكتفت في الوقت الراهن بدرجة واحدة من درجات سلم التكامل الاقتصادي، ألا وهي درجة منطقة التجارة الحرة باعتبارها الحد الأدنى الذي يمكن إقامته بين قارتين أو أكثر من قارات دول العالم الست".[2]

3. **المفهوم الثالث:** الإقليمية فوق القارية (المجلات الاقتصادية الكبرى) وقد أطلق هذا لمصطلح لأن هذه التكتلات أبدت منحى يفوق القارات أي إلى ما وراء المحيطات مثل الأوبيك.

ومنه يمكن أن نقسم التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اعتبار وحدة الإقليم قد امتدت إلى فضاءات واسعة إلى أربع مستويات وفقا لعلي القزويني:[3]

- ✓ المستوى الأدنى شبه أو تحت الإقليمي: يضم الإقليم أو شبه إقليم البلدان المتجاورة التي تضم عدد محدود الأكثر تقارب وتماثلا من الناحية الجغرافية مثل المغرب العربي، الخليج العربي،...و يشكل هذا الإقليم المصغر أساسا لإقامة تجمعات شبه أو تحت إقليمية.
- ✓ المستوى المتوسط الإقليمي: وهو الإقليم بالمعنى الدقيق أو المعروف ويشمل منطقة جغرافية كاملة، جزء حيوي من قارة معينة، مثل أمريكا الوسطى، جزء من أوروبا، شرق أسيا، إفريقيا،...، وقد يتسع الإقليم بهذا المعنى ليشمل منطقة أوسع ، مثال ذلك شرق وجنوب أسيا، البلاد العربية في أسيا وإفريقيا، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- ✓ المستوى الأعلى فوق إقليمي(قاري): ويشمل إطار التكتلات ما فوق إقليمية تشمل قارات بأكملها، الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي، تكتل النافتا..الخ.
- ✓ المستوى ما فوق القاري: المعنى الأوسع فان التكتلات الاقتصادية شملت فضاءات أوسع ما فوق قارية منها الفضاء الأمريكي–الأمريكي، الفضاء الاورو–متوسطي...الخ.

1– سامي عفيفي حاتم ، **لاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية " التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"** ،مرجع سابق ذكره،ص342.

2– نفس مرجع السابق، ص344.

3– علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ضل العولمة**، أكاديمية الدراسات العليا،طرابلس،2004، ص ص317–318.

ويمكن تلخيص أقسام التكتلات الاقتصادية الإقليمية كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل(2.1): المستويات(الفضاءات) الجغرافية الأساسية

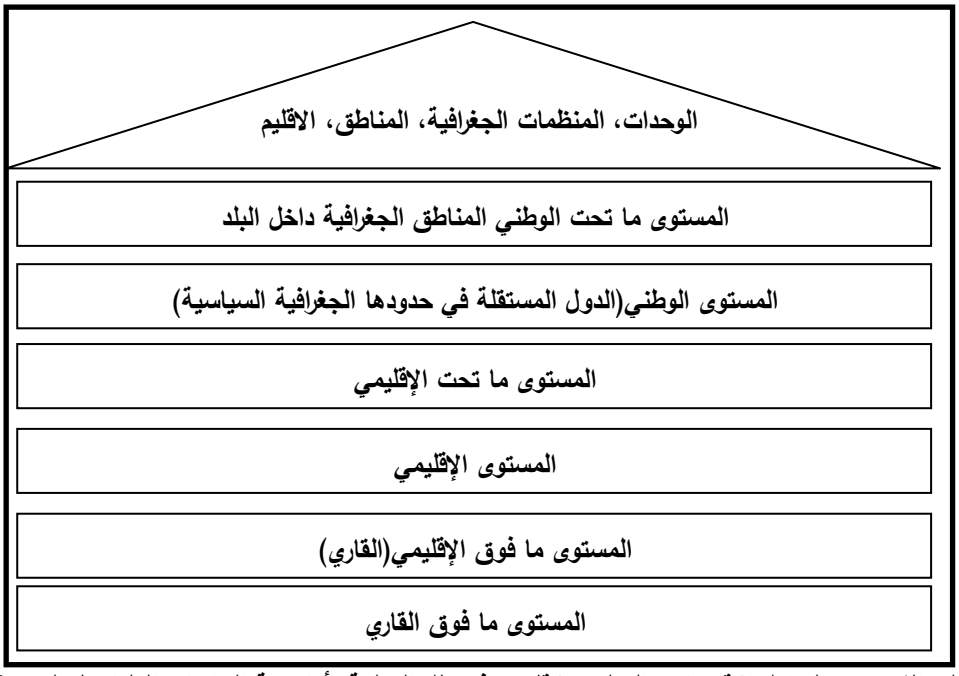

المصدر: علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2004، ص319 .

الفرع الثاني: سمات الإقليمية الجديدة

وقد اختلفت سمات الموجة الحديثة عن الموجة القديمة في ما يلي:[1]

أولا- أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا وتشابك سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي، وعمقا من ناحية درجة التكامل الاقتصادي بين دول الأعضاء ، حيث تنطوي تلك الاتفاقيات على تخفيض كبير للقيود التجارية وعلى تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية، كما تعهدت الدول الصغيرة بسياسات إصلاحية لاقتصادياتها التي كانت تعاني من مشاكل كثيرة حتى تتمكن من التزاماتها التي تبقي عليها تلك الاتفاقيات؛

ثانيا- تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار اللبرالية واقتصاد السوق، كما زاد الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي، كنتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا وتحرير التجارة في اغلب الدول؛

ثالثا- أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه، ومتعددة القطاعات، تعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية وسياسية التي يمكن وصفها بأنها إستراتيجية وليست تجارية فقط؛

1- علاوي عبد المحسن، مرجع سبق ذكره،ص110.

رابعا– تأخذ التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها، وتعتمد النظرة الخارجية البينية للتكتل مصدر لنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول كخطوة أولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة؛

خامسا– تمثل الإقليمية من محاولات الاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم أو التنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة؛

سادسا– تعتمد التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل وسياسات المنافسة والتكامل النقدي والمالي، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي والأمني والإنساني، بالإضافة إلى الأهداف السياسية؛

سابعا– تؤكد التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة إلى التكتلات كمحرك أساسي اتجاه تحرير التجارة، فان الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي، وتحقيق المنافسة العالمية في التجارة؛

ثامنا– تقليص معدلات الحماية من جهة، والسعي الى رفع معدلات التصدير الى اسواق العالمية دون التمييز من جهة أخرى، وبالتالي فان تقبل الدول النامية مشاركة دول متقدمة في تجمعاتها، مرجعه في المقام الأول قيام الدول النامية بتعزيز قدراتها التصديرية، بالمقابل رغبة الدول المتقدمة ضمان استيعاب اسواق الدول النامية للمزيد من صادراتها الصناعية والخدمية؛

تاسعا– غالبية الدول تنتمي إلى تكتل أو عدة تكتلات في أن واحد، كما أن أكثر من ثلث التجارة العالمية يتم الآن من خلال هذه التكتلات التي انتشرت في كامل أرجاء العالم[1]؛

عاشرا– تتم بشكل سريع و متزامن في مختلف أجزاء العالم؛

الحادي عشر– اغلب التكتلات الاقتصادية الإقليمية بين أقاليم الجوار.

نحن بصدد نمط يخلط بين مرحلة مناطق تجارة حرة ومراحل أخرى أعلى منها، من منطلق أنها تهدف إلى تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية...الخ إضافة إلى تحرير السلع والخدمات بين الأطراف،لكن الملاحظ إن الصيغة التقليدية أهدافها الارتقاء إلى أعلى درجات التكامل من المنطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الاقتصادي التام لكن الصيغة الجديدة تأخذ شكل مناطق التجارة الحرة وتتفاوت فيما بين الدول المختلفة في مقوماتها ،لكن هدفها التقارب والتنمية والتعدد بين الأطراف بين دول متقدمة وأخرى نامية، لزيادة النمو الاقتصادي والوصول والنفاذ لأكثر من سوق ، هدفها الضمني المنافسة وهيمنة القوى الاقتصادية، وهذا التشابك والترابط والتعمق في هذه التكتلات الاقتصادية سوف يجرنا إلى منطقة تجارة حرة عالمية.

1– عثمان ابو حرب،مرجع سبق ذكره،ص201.

الفرع الثالث: الفروق الأساسية بين النموذج التقليدي والنموذج الحديث للتكامل الاقتصادي

و فيما يلي سوف نبين أهم نواحي التباين بين الصيغة التقليدية والمستحدثة للتكامل الاقتصادي: [1]

أولا– النطاق الجغرافي: حسب الصيغة التقليدية للتكامل فإنه يضم دولا متجاورة جغرافيا. لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن قد يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين.

ثانيا– تحرير التجارة: فتحرير حسب الصيغة التقليدية لتكامل فهو يشمل كل عناصر التحرير ويكون أكثر فاعلية، آما الصيغة الحديثة فهو اقل شانا عنها بحيث يقتصر على بعض الشروط فالشراكة الاورومتوسطية فهي تضع شروط للهجرة.

ثالثا– التقارب القطاعي: فالصيغة التقليدية فاغلبها تتفق في جميع القطاعات، أما الصيغة الحديثة فهي لا تشمل اتفاقياتها كل القطاعات الاقتصادية لكن هاته الاتفاقيات مراحل أولية للوصول إلى مستوى أعلى من الأول كهدف لها مستقبلا.

رابعا– التقارب التنموي: نجد أن الصيغة التقليدية هذا كهدف لها، اما الصيغة الحديثة كمبادرة ومساعدة.

خامسا– المشروعات المشتركة: الصيغة التقليدي منطلقها في بداية مشروع تكامل، أما الصيغة الحديثة فكانت اتفاقيات تعاونية مالية اقتصادية إلى اتفاقيات ثنائية إلى مشروع تكاملي معمق.

سادسا– الخصائص الإقليمية: يتطلب قيام التكامل حسب المنهج التقليدي قدرا كبيرا من التجانس و التقارب الاقتصادي لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من خطى التقارب بين إطار التكتل، أما المنهج الجديد فإنه لا يتطلب ذلك بل على العكس تماما فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.

سابعا– الخصائص الاجتماعية والثقافية: ترى الصيغة التقليدية للتكامل أن هناك ثقلا للعوامل الاجتماعية والثقافية في التقارب، ويعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدرا من الوجاهة يسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل التنابذ والتصارع، حتى بلوغ الهدف النهائي من التكامل وهو الوحدة. وعلى عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات متباعدة وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.

ثامنا– الدوافع السياسية: فإن الدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب، لأن هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية. أما الصيغة الجديدة للتكامل وبسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها عن ظروف المنهج التقليدي، نجد دوافعها السياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي.

1– عبد الوهاب رميدي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 17– 20.

تاسعا- تحرير التجارة: في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفصيلية تبدأ بمنطقة التجارة التفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي، أما الصيغة الجديدة فإنها تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها.

عاشرا- عدم اشتراط المعاملة بالمثل: حسب الصيغة التقليدية فإن ذلك مجاز لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل، لكن في الصيغة الجديدة فإن هذا الشرط غير مجاز فيها واستبدل ذلك بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما.

الحادي عشر- نطاق التجارة: الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتجات الصناعية، وذلك بهدف الإحلال

محل الواردات على المستوى الإقليمي، بينما في الصيغة الجديدة نجد أن نطاق التجارة فيها أوسع بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز في هذه الصيغة على تعزيز التصدير.

الثاني عشر- تحرير عناصر الإنتاج: نركز هنا على عنصر رأس المال وعنصر العمل. ففي حين نجد الصيغة التقليدية بأن تحرير رأس المال يتم تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي. وبالنسبة لتحرير عنصر العمل يؤجل لمرحلة وسطية، السوق المشتركة، ويستكمل عند الاتحاد. ولكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإن تحرير رأس المال يفرض منذ البداية بشكل حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأعضاء الأقل تقدما، بينما عنصر العمل فإنه وفق هذه الصيغة غير متاح للدول الأقل تقدما.

الثالث عشر- تنسيق السياسات: حسب الصيغة التقليدية فإن تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي، ولكن الصيغة الجديدة فإنها تعطي وزنا أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما.

الرابع عشر- المرحلة النهائية: نجد بأن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية تتمثل في الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل أن تنتهي بوحدة سياسية، بينما تقوم الصيغة الجديدة للتكامل على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.

الخامس عشر- النظام الاقتصادي: تعتمد الصيغة التقليدية على تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما الصيغة الجديدة تعتمد على الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار المباشر.

السادس عشر- نجد دعوى وتوجيه التكامل في الصيغة التقليدية يعود إلى السلطات الرسمية في الدول الأطراف، فإن تلك الدعوى في الصيغة الجديدة تعود إلى قطاع الأعمال والشركات عابرة القوميات.

يمكن تلخيص الاختلاف بين الصيغة التقليدية والصيغة الجديدة للتكامل الاقتصادي في الجدول التالي:

الجدول رقم(2.1) : مقارنة بين الصيغتين التقليدية والجديدة للتكامل الاقتصادي

الإقليمية القديمة	الإقليمية الجديدة
قامت على الإحلال محل الواردات، و الانسحاب من الاقتصاد العالمي	تقوم على التوجه نحو التصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي
تخصيص الموارد اعتمد على التخطيط والقرارات السياسية	تخصيص الموارد يعتمد على قوى السوق
دفعتها الجهود الحكومية	يدفعها القطاع الخاص
التكامل في السلع الصناعية	التكامل يشمل كافة السلع والخدمات والاستثمار
تعاملت مع الحواجز الجمركية	تقوم على التكامل العميق
وفرت معاملة تفضليه للدول الأقل نموا	تطبيق قواعد متساوية على الدول مع السماح بفترات زمنية مختلفة للتأقلم
إقليم يضم دولا متجاورة لها تجانس وتقارب في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	إقليم أو أكثر متجاورين يضم دولا متباينة في مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسماح بالخصوصيات

المصدر: عثمان ابو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة،الأردن، 2008،ص203.

الفرع الرابع: دوافع قيام الإقليمية الجديدة

تتعدد أسباب إقامة التكتلات الإقليمية الجديدة وتتنوع ما بين الدوافع الكامنة و الاقتصادية وغير الاقتصادية على النحو التالي:

اولا: تأخر وطول مفاوضات الجات*: إن تأخر مفاوضات الجات للإعلان عن المنظمة العالمية للتجارة ، زامنته ترتيبات إقليمية على مستوى الإقليمي وغير الإقليمي ، منها الاتحاد الأوروبي ذا طابع إقليمي، و النافتا يتسم انه تكتل بين دول متقدمة وأخرى نامية، مما استوجب على الجات مراعاة هذه الترتيبات، ضمن مواد ترتب من خلالها الاستمرار في هذه الترتيبات دون تجاهل قوانين التي نصت عليها المنظمة التجارة العالمية ضمن المواد التي تخص التكتلات الإقليمية منها المادة24 .

ثانيا– تأثير الاتحاد الأوروبي: وبنجاح هذه التكتلات أعطت الفرصة للعديد من الدول لإقامة تكتلات ومحاولة ذلك على الأقل، والتي لم تسنح لها الفرصة فهي في طريقها إلى ترتيبات إقليمية عبر قارية ، لكن بعض الأخر يريد أعضاء جدد غير التكتل الرئيسي لعدة أسباب.وقد مر التكتل الأوروبي بمراحل التالية:[1]

*- من مؤتمر هافانا 1947 إلى غاية الإعلان عن منظمة التجارة العالمية 1995.لقد مرت مفاوضات الجات بثمان مراحل.

1- Didiercohen**, L'euro, 1997-1999 L' euro des préparatifs**, Les Editions D'organisation, paris, 1997, P28.

"المرحلة الأولى: 01 جويلية – 31 ديسمبر 1993، تهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية .

المرحلة الثانية : 01 جويلية 1994 – 31 ديسمبر 1998، ويتم فيها استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على الاتحاد الأوربي من قبل جميع الدول الأعضاء، مع تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول إلى المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط.

المرحلة الثالثة: 01 جانفي 1999 إلى 2002، وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي، والذي يقوم بإصدار العملة الموحدة ورسم السياسة النقدية وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة".

ثالثا– التحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية: سياسة مناوئة للتكتلات الإقليمية، إلى سياسة مشجعة ومشاركة لها خاصة بعد إعلانها عن تكوين منطقة تجارة حرة بينها وبين كندا عام1989، والتي تحولت فيما بعد إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) بانضمام المكسيك 1994.[1]

رابعا– أزمة المديونية والإصلاح الاقتصادي الذي اعتمدته الدول النامية: إن اغلب اقتصاديات الدول النامية تعاني من ضعف ، وخصوصا اغلبها مستقلة حديثا ، أدى إلى انتكاستها ومعاناتها من المديونية "نظرا للازدياد المطرد للديون الخارجية حيث وجدت نفسها في وضع لا تقدر معه على الاستمرار في خدمة ديونها ،هاته الازمة بدأت منذ إفراط الدول النامية في الاقتراض الخارجي في بداية الخمسينات وحتى بداية الثمانينات ما تزال هذه الازمة تلعب دورا في توجيه اقتصاديات الدول النامية "[2]، مما لزم تدخل المنظمات الدولية لإصلاح سياساتها الاقتصادية، هذا من ضمن الأسباب لاختيار ترتيبات إقليمية لمساعدتها في التنمية و إصلاحها الاقتصادي، وتحسين وضعيتها الاقتصادية اتجاه الدول الأخرى.

خامسا– تخلي غالبية الدول النامية عن سياسة الإحلال محل الواردات، وإتباعها لسياسات أكثر توجها للخارج ، نظرا لفشل لتكتلاتها الاقتصادية الإقليمية الذي يعود إلى الأسباب الآتية:

أ– تبعية و ارتباط اقتصاد معظم الدول النامية مع الدول المتقدمة ؛

ب– غياب الإرادة الحقيقية، وتصلب القوانين، والاختلاف في النظم الاقتصادية؛

ت– تفاوت في مستوى الحماية الجمركية؛

ث– طبيعة الصادرات في معظم الأحيان منتج واحد، وطبيعة الواردات سلع استهلاكية؛

1– عثمان ابو حرب ، مرجع سبق ذكره،ص204 .

2– علي عبد الفتاح ابو شرار ، **الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"** ، دار الميسرة،عمان،2007 ، ص217 .

ج- البلدان النامية ليست متجانسة ، فبعضها يطبق مبادئ اقتصادية على الطريقة الغربية الرأسمالية والبعض الآخر يطبق مبادئ اشتراكية ؛

ح- تناقض المصالح بين دول العالم الثالث وهشاشة العلاقة الاقتصادية فيما بينها؛

خ- الفساد الإداري والمالي؛

د- مشكلة التخلف ومشاكل التنمية؛

ذ- عدم الاستقرار السياسي، وكثرة النزاعات المسلحة. [1]

ويكفي الدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة، أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال عام 1995، تشير أنه يوجد على مستوى العالم حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي ومن ثم التكامل الاقتصادي في مختلف صورها ومراحلها، تشمل75% من دول العالم، وحوالي 80% من سكان العالم والسيطرة على 85 % من التجارة العالمية[2]،أما في 2007 حسب تقرير الاونكتاد بلغ عدد الاتفاقيات 159 اتفاقا.

الفرع الخامس: الصعوبات التي تواجه التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة

إن الصيغة الجديدة للتكتلات الاقتصادية قد واجهت الكثير من الصعوبات والمشاكل التي سوف نتطرق لها في النقطتين التاليتين:

أولا: إشكالية الإقليمية وتعددية الأطراف

لقد ظل العالم لفترة طويلة يعتبر أن اتفاقية الجات في الإطار القانوني الوحيد لتحرير التجارة العالمية، لا يضاهيها، ولا يوازيها سوى المجموعة الأوربية أواخر الثمانينات، إلا أن الواقع يظهر انحيازا كبيرا نحو اختيار الاتفاقيات التجارية التفضيلية الداعم لمنهج الإقليمية من خلال ترتيبات معينة تقرها اتفاقيات التجارية التفضيلية، ولقد وجدت هذه الترتيبات الأخيرة سندا لها فيها أقرته اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة من العمل لمبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية، وان كان ذلك بضوابط معينة، ولقد نمت صيغة هذه الضوابط في المادة 24 من اتفاقية الجات ،ومادة التمكين التي تم صياغتها في اتفاقية طوكيو 1979.

المادة24 : فان الاتفاقية حصرت الاستثناء في هذين الشكلين وفقا لثلاثة شروط أساسية هي: [3]

- يجب أن تقوم الدول الأعضاء في الترتيبات الإقليمية بإزالة التعريفات الجمركية والحواجز الأخرى التي تعوق وتؤثر على حركة التجارة بين الدول؛
- إن لا يترتب على هذه الترتيبات الإقليمية فرض الحواجز جديدة على التجارة مع الدول الأخرى خارج هذه الترتيبات؛

1- عثمان ابو حرب، مرجع سبق ذكره، ص204- 205 .

2- عبد المطلب عبد الحميد، "**النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث سبتمبر 11**"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص45.

3- محمد علي عوض الحرازي، مرجع سبق ذكره،ص229.

- على الدول الأعضاء في حالتي الاتحاد الجمركي آو المناطق التجارة الحرة، أن تكون حركة التجارة فيما بينها قائمة على أساس الإعفاء الكامل من التعريفات الجمركية في حين تظل حركة التجارة مع الدول الأخرى خارج هذه الترتيبات خاضعة لمعدلات التعريفات الجمركية لدول الأكثر رعاية،إلا انه في حالة الاتحاد الجمركي يجب أن تكون التعريفات الجمركية في الدول الأعضاء فيه متجانسة ،وتم تطبيقها على الواردات من الدول الأخرى خارج الاتحاد بصورة موحدة،على خلاف ما يتم في المناطق التجارة الحرة التي تستمر فيها التعريفات الجمركية في كل الدولة من دول الأعضاء فيها دون أي تنسيق.

لكن الاتجاه نحو عقد اتفاقات تجارية ثنائية أو إقليمية بين الشمال والجنوب، نتيجة لشعور بعض الحكومات بالإحباط إزاء بطء التقدم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ومحاولة المضي قُدُماً في عملية التحرير في مجالات لا تخضع لهذه المفاوضات، هو اتجاه يهدِّد تماسك النظام التجاري المتعدد الأطراف،كما أنه يهدِّد إمكانية استمرار ترتيبات التعاون الإقليمي القائمة فيما بين البلدان النامية، والأهم من ذلك كله أنه يهدِّد الخيارات المتاحة لهذه البلدان في سعيها إلى تنفيذ استراتيجيات تنميتها الوطنية.

ثانيا– الإشكاليات المتعلقة بتعدد مستويات التكاملية: من خلال تعريفنا للإقليمية الجديدة والخصائص التي تتميز بها، ومن بين ذلك أن هذه التكتلات اغلبها تكون دول أعضائها منتمية ضمن تكتل رئيسي فالأشكال المطروح هو أن العلاقة بين المستوى الإقليمي الأكبر والمستوى تحت إقليمي تكون الجهود التكاملية مشتتة ومتعارضة لاختلاف المستويات المتكاملة مثال دول الاتحاد ألمغاربي فهي مشتتة نظرا بقيامها بترتيبات إقليمية أخرى، وامرأ أخر هذا التكتل يكون بين دول متقدمة وأخرى نامية ،بالتالي تطغى دول مهيمنة على أخرى وهذا ما يحدث بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط. [1]

ثالثا– انتقال عوامل الإنتاج: رغم قيام هذه التكتلات لغرض تحرير التجارة، وتخلص من جميع العوائق التي تعرق نشاطها الاقتصادي، إلا أنها مازالت تعاني من قصور في تحري عناصر الإنتاج وخصوصا العمالة، ورغم ارتقاء هذه التكتلات إلى مزايا أخرى في إطار امني وبيئي وإنساني، إلا أنها تفرض حواجز لمنع الهجرة ، وما اقترحته الاتحاد الأوروبي على دول المغرب العربي التوسطية بالادعاء على أنها هجرة غير مشروعة، رغم معرفتنا التاريخية لعلاقة شمال إفريقيا بالدول الأوروبية.[2]

1- UNCTAD,op. cit,.P55.

2– علي قزويني، مرجع سبق ذكره،ص405.

رابعا– قواعد المنشأ: نلاحظ من خلال هذه القضية اختلاف الدول وتكتلات لاتخاذ قواعد مشتركة وموحدة، التي تعد لمكان المنشأ السلع موقع معاملة تفضيلية في التجارة فيما بين دول الأعضاء في الترتيب أو الاتفاقيات الإقليمية أو الاتفاقيات الثنائية، فنجد المنظمة التجارة العالمية تخضع قواعد المنشأ لمفاوضات مكثفة لإيجاد أسلوب لمعالجتها وتقبله كل من الدول النامية والمتقدمة،والولايات المتحدة الأمريكية تعتمد في اتفاقياتها الثنائية مع الدول أن تقوم باحتساب الحد الأعلى للقيمة المضافة فيما يتعلق بقواعد المنشأ، والاتحاد الأوروبي يتم معالجة قواعد المنشأ على المواد الأولية المتاحة محليا والمواد الأولية المستوردة التي تدخل في الإنتاج، ويتم ذلك بقواعد خاصة، وتجدر الإشارة قد يشكل هذا خطرا يهدد نظام متعدد الأطراف نظرا لاختلاف قواعد احتساب قواعد المنشأ لكل على حسب مصلحته[1] .

خامسا: تدخل الدولة: إن حساسية مسالة السيادة وحرص الأطراف المعنية على صيانتها وعدم التنازل عنها كليا أو جزئيا باعتبارها ركنا من أركان قيام الدولة الحديثة، ويزداد تمسك الدول المتخلفة بسيادتها خاصة تلك النامية منها ،نتيجة خضوعها لفترات زمنية من السيطرة الاستعمارية المباشرة التي أفقدتها شخصيتها المستقلة، وتتطلب مهمة استعادتها وبناء استقلالها السياسي جهودا وتضحيات ليست بالقليلة،[2] إن تدخل الدولة يشكل عائقا بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة، ونحن نعلم أن الدول النامية لم تتخلص من تدخل الدولة ، فلها دورها الرئيسي في اتخاذ القرارات، لذلك فان اختلاف أنماط الحكم لدى الدول قد يشكل عرقلة بالنسبة لاتخاذ القرارات الترتيبات الإقليمية، وخاصة ما أعاق الجزائر في اتفاق الشراكة الأورو متوسطية كانت آخر دولة في المغرب العربي في تنفيذ الشراكة.

سادسا– تباين القوى والأداء الاقتصادي: يكمن هذا الأشكال لدى الدول العالم الثالث في عالم يتسم باندفاع الدول النامية نحو إقامة اتفاقيات ثنائية مع الدول المتقدمة، بحيث تتميز اقتصادياتها بما يلي:

أ– ضعف القاعدة الإنتاجية: بصفة عامة وهي مشكلة عرض أكثر من منها مشكلة طلب،

ب– وبذلك يكون الفكر التقليدي ومقولته العرض يخلق الطلب، اقرب من واقع هذه البلدان من الفكر ألكنزي، والذي يركز على الدور الحاسم للطلب الفعال ومع أهميته للدول النامية.

ت– الطابع المشوه و الأحادي للهيكل الإنتاجي: نظرا لاعتماد هذه الدول على المواد الخام في صادراتها، وعدم تنوع وتطور منتجاتها فهي غير قادرة على الصمود أمام منافسة

1– علاوي عبد المحسن، مرجع سبق، ص116 .

2– وفيق حلمي الأغا، إيهاب وفيق الأغا ،**التكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي العربي**، بحث مقدم إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،جامعة الأزهر ،غزة،2006،ص8.

ربما هذه من بين الأسباب التي أدت بها بالتسرع نحو قبول ترتيبات إقليمية مع هذه الدول المتقدمة ، وبالتالي هذا سوف يترك وراؤه أثار على الدول النامية.

سابعا– إشكالية العملة النقدية: مما لاشك أن التجارة آو التبادل يحتاج إلى نقود تؤدي وظائفها كوسائل الدفع ،وغيرها من الوظائف المعروفة، وكل عملة أو عملات يمكن أن تؤدي هذه الوظائف على النحو المطلوب، والذي يعرقل تطور التجارة والعلاقات الاقتصادية البينية عموما، مما جعل البعض يطرح صعوبة في اختيار التحويل العملات.

ثامنا– حماية الحقوق الملكية الفكرية: و ما يلاحظ في هذا المجال إن الاتفاقيات خاصة الثنائية الموقعة مع كل من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وجود بنود والتزامات تفوق تلك الواردة في اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية، وهذا التوجه ليس بالجديد ففي أثناء المفاوضات على الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في جولة الاورغواي، ومؤتمرات المنظمة ظهرت اقتراحات مفادها انه إذا تمت الموافقة على هذه الاتفاقية، فان الولايات المتحدة ترى أن تسهيل التفاوض سيكون من خلال اتفاقيات ثنائية ،ومنه وجدت الاتفاقيات الثنائية والمتعددة أكثر شمولا من المنظمة التجارة العالمية ضمن" TRIPS PLUS".[1]

المطلب الثالث: مسارات التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة

إذ كانت التكتلات الإقليمية هي الوسيلة الأكثر واقعية وصولا إلى تحرر العالمي للتجارة وأنها المطلبة الأكثر ملائمة في الوقت الراهن لنقل الدول النامية إلى مرتبة ارقي ومستوى أفضل من النمو الاقتصادي، وفي الواقع العملي يؤكد لنا انتشار الاتفاقيات الثنائية التجارية من تلك الدول وضيق أسواقها، وكذلك نادي البعض إلى ضرورة أن يكون الاتفاق الإقليمي متضمن دول متقدمة بالإضافة إلى دول نامية حتى تكون أكثر فائدة لتلك الدول الأخيرة، فهذه الاتفاقيات تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجية من الدول الأولى إلى الدول الأخرى، وسوف تترتب سد الفجوة الخاصة بالناتج القومي الإجمالي الموجود بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ولكن سرعان ما هذه الخاصية تعدت القارات والمحيطات ، أي أن التكتلات اقتصادية زادت في توسعاتها ، ضانا منها تحقيق اكبر قدر ممكن من مكاسب تحرير العالمي للتجارة، وقد شملت هذه التوسعات كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والبعض الأخر متعدد أي مختلط بين القارات أو ذو أساليب مختلفة.

يمكن تقسيم هذه نماذج إلى ثلاث:

الفرع الأول– المسار الأوروبي:

يصطلح على هذا النموذج التكامل الأوروبي القاري بالنظر إلى القارة الأوروبية كوحدة واحدة تقريبا معبرا عن بمنظومة أوروبية متكاملة يقودها الاتحاد الأوروبي، الذي يتكون حاليا 27 دولة، يعتبر الاتحاد

1– علاوي عبد المحسن ،مرجع سبق ذكره، ص116.

الأوروبي من مكونات الإقليم الاقتصادي القاري ، وهو يبحث عن شريك آو شركاء آخرين في قارات أخرى من العالم كالقارة [1]، حيث إن فكرة إنشاء اتحاد أوروبي مرت بتطورات تاريخية كان أول تشكيل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951 ، وفي اجتماع ماستريخت 1991 جرت النقاشات حول الاتحاد الأوروبي التي نتجت عنها اتفاقية الاتحاد الأوروبي التي وقع عليها قادة الدول الأوروبية بتاريخ1992/02/07 في مدينة ماستريخت، دخلت حيز التنفيذ في 1993/11/01، ثم تم التوقيع على معاهدة أمستردام عام 1997 وهي تجديد لاتفاقية ماستريخت لتضم دول أوروبا الشرقية، وفي عام 1998 بدا توسعاته الرسمية نحو الشرق، وفي عام1999 استوفت إحدى عشرة دولة معايير تبني اليورو كعملة رسمية ابتدءا من2000/01/01 ، وفي ماي2004 اتخذ الاتحاد الأوروبي اكبر خطواته نحو التوسع وضم دول جديدة ليصل عدد دول الاتحاد27، هدفه دعم وتقوية السلام لان القارة الأوروبية عانت من عدة حروب بالإضافة إلى اختلاف وتمرد الحضارات بها هذا أدى اختلال التوازن بين دول القارة لتحقيق تنمية ورفع الخدمات الاجتماعية،وكذا تحقيق وحدة اقتصادية وسياسية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية.

يطلق الاتحاد الأوروبي على محاولاته التكاملية القارية نظام المشاركة الأوروبية الخارجية، كما انه يتخذ من اتفاقيات المشاركة لأدوات تنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي في إقامة كيانات اقتصادية قارية جديدة تضم بجانب الاتحاد الأوروبي قارات أخرى.

اولا: التكامل الاقتصادي الأوروبي- الإفريقي:

يسعى الاتحاد الأوربي منذ نشأته في النصف الثاني من حقبة الخمسينات من القرن العشرين الى توسيع دائرة العلاقات الاقتصادية مع دول القارة الإفريقية ،وكانت نتيجة المحاولات التالية نتيجة لاتفاقيات سابقة تمثلت:[2]

- اتفاقية لومي التي تم التوقيع عليها بين دول الاتحاد الأوروبي ودول القارة السمراء خلف الصحراء والمحيط الهادي والبحر الكاريبي في عام1976.
- تطوير اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين دول الاتحاد ودول المشرق العربي من جانب، ودول المغرب العربي من جانب أخر في السنوات التالية1978،1977، في إطار السياسة المتوسطية.
- اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني التي أبرمت 1976، 1977، 1978، في إطار اتفاقيات لومي والمشرق العربي والمغرب إلى نظام المشاركة العالمية بين الاتحاد الأوروبي والعالم الخارجي بقاراته المختلفة.

1- سامي عفيفي حاتم ،**لاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"**،مرجع سبق ذكره،ص345.

2- نفس المرجع السابق ،ص246.

ويؤكد نظام المشاركة الأوروبية- الإفريقية أيضا على دعم مبادرات التعاون الاقتصادي الإقليمي داخل القارة السمراء بما يتمشى مع أهداف ومبادئ معاهدة بوجا التي تأسست الجماعة الاقتصادية الإفريقية ، والتي تحولت في إطار معاهدة سرت الليبية غالى الاتحاد الإفريقي في عام 2001.

أ- **النوع الأول: نظام المشاركة الأوربية المتوسطية المغاربية:**

و التي أعلن عنها قمة برشلونة في ديسمبر1994 تكملة وتطوير لاتفاقيات التعاون الاقتصادي التي أبرمت في1975، تعود فكرة هذه الشراكة إلى سياسة الاستعمارية التي ربطت الدول الأوروبية بدول البحر الأبيض المتوسط ، وقد اعتبرت الجماعة الأوربية أن هذه دول ذات علاقة وطيدة بها بحيث عقدت معها اتفاقيات تفضيلية، تسعى لإقامة منطقة تجارة حرة بين هذه الدول، وعند إنشاء الجماعة الأوروبية وفقا لمعاهدة روما، أكد الأعضاء على رغبتهم في التوصل إلى اتفاقيات انتساب مع دول المغرب العربي، إلا أن الجزائر كانت تمثل ثلاث مناطق فرنسية، فقد كانت تحضي بمعاملة دول الأعضاء، وبعد استقلالها 1962 بقي مركز الجزائر يعد حالة قانونية في إطار نظام العلاقات الخارجية للجماعة الأوروبية، وفي عام 1963 اعتمت كل من تونس والمغرب بإعلان الجماعة أنداك، الذي دعت فيه الدول الإفريقية ذات العلاقة الخاصة بالدول الأعضاء، الى أن تطلب التفاوض من اجل الانتساب ، وقد اهتمت الجرائر بهذان الفاعلان، وقد بدأت 1964 المباحثات بين الهيئة الأوروبية والبلدان الثلاثة،" وأثناء هذه المباحثات تشابهت المطالب المقدمة إلى حد كبير، حيث كانت كلها تستهدف إنشاء منطقة تجارة حرة مع الجماعة، وكان هذا الطلب نابع من أهمية سوق الجماعة لبلدان المغرب العربي الثلاثة، في ضوء حقيقة الجزائر كانت تصدر آنذاك 85% من صادراتها لدول السوق، أما تونس60%، والمغرب 58% بإجمالي صادراتها، ولكن هذه الاتفاقيات تأخرت حتى عام1969 بسبب العديد من المشكلات، بسب المشكلة الاقتصادية أمام الطرفين من حقيقة الموقف التنافسي لعديد من صادرات هذه الدول مع المنتجات الزراعية في ايطاليا، وفي 1966 نجحت ايطاليا في حل هذا المشكل بإغراء شركائها بتعويضها بغرض تحسين منتجاتها ب45 مليون دولار، تمت الاتفاقية في1969 واستمرت إلى غاية1974"[1]، وكانت معاهدة تفضيلية لمعظم الصادرات الصناعية والمواد الخام، إلا أن ذلك لم يحدث في الحالة الجزائرية نظرا للخلافات في التنازلات، وخلال الفترة 1975-1977 تم تجديد اتفاقيات الانتساب الخاصة بتونس والمغرب ، وكما تم عقد اتفاقيات مشابهة مع الجرائر وقد كانت الجماعة حريصة على توقيع هذه الاتفاقيات نظرا لأنها وقعت مع إسرائيل اتفاقية 1975 تدعو إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة في السلع الصناعية، ولقد كانت حرب أكتوبر نقطة تحول في العلاقات الأوروبية العربية، فقد أوضحت الحرب مدى الاعتماد

1- عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1986، ص212 .

الأوروبي على الوطن العربي لكي تكثف من تعاونها مع الوطن العربي، وهو الأمر الذي توصل إلى اتفاقيات تفضيلية من خلال السياسة المتوسطية ومن خلال بدء الحوار العربي الأوروبي الذي بدء رسميا 1975 والذي يتضمن مجالات متشعبة تجاوزت التجارة إلى مجالات أخرى اشتملت جوانب سياسية، تم تطور هذا التعاون إلى شراكة في اتفاقية مسار برشلونة 1994، وقد شمل هذا المسار دول المغرب العربي إضافة إلى دول المشرق العربي.

و كانت أهداف هاته المشاركة وفق النقاط التالية:[1]

- تحويل اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني التي عقدها في النصف الثاني من حقبة السبعينيات من القرن العشرين إلى اتفاقيات مشاركة على أساس نظام الانتساب.
- إقامة ساحة اقتصادية أوروبية–افريقية في عام 2010.
- إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية– افريقية تأخذ بقاعدة الدولة الأكثر رعاية، وتستثني اتفاقية بروكسل لأنها تنص على إقامة منطقة تجارة حرة من جانب واحد.
- تعديل التشريعات والقوانين التي تطبقها الدول الإفريقية، والتزامها بإجراء إصلاح سياسي داخل نظمها السياسية والديمقراطية.
- الأخذ بقاعدة كونية حقوق الإنسان، وتطبيق أحكام الميثاق العالمي لحقوق المرأة.

ب– **النوع الثاني: المشاركة الأوربية– الإفريقية مع دول القارة السمراء**

هذه الشراكة تعود إلى عام 1960 حيث "بدا العديد من المستعمرات الدول الإفريقية تنال استقلالها، دخلت 18 دولة افريقية في مفاوضات مع الجماعة الأوروبية لعقد اتفاقية انتساب جماعية في 20 يوليو1963 في مدينة باونديب الكامرون لمدة خمس سنوات، وتضمنت هذه الاتفاقية الإزالة التدريجية للتعريفات الجمركية بين هذه الدول والجماعة الأوروبية، وكذلك تضمنت إن تقوم الجماعة بمنح معونة مقدارها730 مليون دولار"[2]،"وقد أسهمت اتفاقية باوندي في زيادة حجم التجارة بين الدول المنتسبة والجماعة الأوروبية، فارتفعت واردات الجماعة منها بنسبة 87.5% خلال الفترة بين1958–1972 ، بينما ارتفعت صادراتها بنسبة104.9 % خلال الفترة نفسها"، وعند انقضاء اجل اتفاقية باوندي الأولى، تم اتفاق على اتفاقية باوندي الثانية في يونيو 1966 ، وسارت على نهج الاتفاقية الأولى،مع بعض التوسع في إعفاء المنتجات الأولية الاستوائية من التعريفات الجمركية ، وقد تقرر منح معاملة تفضيلية للدول المنتسبة وأضيفت المنحة حيث قدرت ببليون دولار خلال الخمس سنوات المعاهدة، وقد طالبت كل من كينيا وتنزانيا وغينيا بعقد اتفاقية اوروشا الخاصة بالدول الثلاثة في1968، وأصبح بعد ذلك الكثير من طلبات

1– سامي عفيفي حاتم ،**الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"**،مرجع سابق ذكره، ص ص350–351 .

2– عبد المنعم سعيد، مرجع سبق ذكره، ص231.

الانتساب إلى الجماعة، لذا دعت الهيئة الأوروبية إلى مؤتمر في1973 في بروكسل حضرته 53 دولة من اجل التوصل إلى الانتساب، وبعد مفاوضات مضنية وقعت اتفاقية انتساب 1975 بمدينة لومي بتوغو ،عرفت باسم اتفاقية لومي الأولى لمدة خمس سنوات وقعت حوالي56 دولة من دول الإفريقية والكاريبي والمحيط الهادي، وتمت زيادة المعونة المقدمة من الجماعة الأوروبية 4 بلايين دولار ، وبعد خمس سنوات من توقي اتفاقية لو مي الأولى، تم توقيع اتفاقية لومي الثانية 64 دولة افريقية والكاريبي والمحيط الهادي، وسارت على مسار الاتفاقية الأولى، وقد تم توسيع في سياسة" ستابيكس " لضمان استقرار الأسعار بالنسبة للسلع الأولية ، ثم ابتكار نظام جديد عرف باسم نظام"سيمس" لمساعدة دول الاتفاقية على إبقاء كافة مناجمها في العمل والإنتاج، وفي اوكتوبر1983 أخذت كل من الدول التي وقعت اتفاقية لومي الثانية إلى اتفاق توقيع اتفاقية لو مي الثالثة في ديسمبر1984،بدا العمل بها في مارس 1985 ، وقد سارت على مسار لومي الأولى والثانية، وارتفع حجم المساعدات بحوالي5.5 بلايين عن الثانية[1]، ثم آخذت هذه الاتفاقيات صبغة جديدة في اتفاق بروكسل الذي تم توقيعه 1999.

وينظر نظام المشاركة الأوربية–الإفريقية إلى دول جنوب البحر الأبيض المتوسط على أنها حلقة وصل بين القارة الأوروبية والقارة الإفريقية على انه ينظر إلى دول شرق البحر الأبيض المتوسط حلقة وصل للقارة الأسيوية ، وبالتالي يمكن لأوروبا الاتجاه في بناء نموذجها للعولمة على محورين "يتعلق المحور الأول بإقامة نظام للشراكة الأوروبية– المتوسطية الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط، أما المحور الثاني فيتعلق تحديدا بإقامة نظام الشراكة الأوروبية– الأسيوية عبر قنوات دول شرق البحر الأبيض المتوسط.

ثانيا– التكامل الأوروبي الأسيوي:

في هذا الخصوص فانه يمكن القول أن الحوار الأوروبي– الأسيوي اتخذت ثلاث مسارات:

أ– **المحور الأول: يتعلق بالمشاركة الأوروبية–المتوسطية التعاون مع عدد الدول الأسيوية**

العربية وغير العربية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، فقد كان من الضروري أن تعيد أوروبا حساباتها في ظل نظام عالمي جديد، لا مكان فيه للإعمال الفردية، خصوصا بعد الهجمة الأمريكية على مناطق نفوذ الأوروبية، ولعل ما سرع الوحدة اتجاه الشرق والجنوب، ليس إلا الخوف من الولايات المتحدة الأمريكية،[2] الدول المعنية بذلك: سوريا، لبنان، الأردن، إسرائيل ، قبرص، مالطة، وقد تم الإفصاح عن هاته المشاركة في قمة برشلونة1994 .

1– نفس المرجع السابق، ص232.

2– محمد العربي فلاح، **المتوسطية والشرق أوسطية وجهان لعملة و احدة**، دار الخلدونية،الجزائر،2001،ص49.

ب- **المحور الثاني: يتعلق بالحوار الأوروبي – الخليجي**

الذي بدأه الاتحاد الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي عام 2000 ،وطرحت خلاله التطورات أوروبية لإبرام اتفاقية الشراكة بين الاتحاد ودول مجلس التعاون الخليجي، يتم في إطارها معالجة كافة المشاكل التجارية، مع تطبيق آليات نظام التجارة الدولية متعددة الأطراف على تجارة بترو كيماوية، ويعود إلى الاتفاق الثنائي للتعاون الاقتصادي الذي اقترح من الجماعة الأوروبي و مجلس التعاون الخليجي في لوكسمبورغ 1977 ، وقد تم استفتاء التصديق في الكويت وبمقتضى المرسوم بقانون رقم 15 الصادر 1989 ، ولقد كانت بداية الاتفاق الذي تأسس في 25 ماي 1981، اعتباره إطار تعاون التنظيمي والتأسيسي في مجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية بين الدول الست لمجلس التعاون الخليجي، ومن جانب أخر دول الاتحاد الأوروبي 15، "وقد قام هذا الاتفاق على مبدأين هما الاعتماد المتبادل ومبدأ الإنمائي، 55% من واردات السوق الأوربية المشتركة النفطية، 40% من واردات دول مجلس التعاون الخليجي من الجماعة الأوروبية،40% من إجمالي صادرات الجماعة الأوربية إلى دول المشرق الأوسط، 20% من صادرات مجلس التعاون الخليجي إلى سوق الأوربية المشتركة". ويعد الاتحاد الأوروبي شريكا تجاريا لا يستهان به، يرجع ذلك للأسباب التالية:[1]

* الثروة النفطية التي تتمتع بها دول الخليج العربي حوالي 60 % من اجمالي احتياطيات النفط في العالم؛
* الصراعات وعدم الاستقرار في دول الخليج العربي، الخلافات الحدودية والعرقية والطائفية... إلخ .

[1] حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 514.

سوف نوضح العلاقة التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال الجدول التالي:

الجدول(3.1):تطور حجم التبادل التجاري للاتحاد الاوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة:مليار دولار

السنة	واردات الاتحاد	صادرات الاتحاد	إجمالي التجارة	الفائض
1995	10.62	25.42	36.40	+14.79
1996	11.96	42.50	36.46	+12.54
1997	12.23	25.24	37.48	+13.00
1998	8.20	26.79	34.89	+18.50
1999	10.95	26.13	37.08	+15.17
2000	17.10	39.20	56.70	+22.50
2001	11.50	36.20	47.70	+15.50

المصدر: حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص519.

من خلال الجدول نلاحظ تزايد حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، فالفائض التجاري دائما موجب، ويظهر ذلك بازدياد واردات وصادرات الاتحاد الأوروبي من المجلس التعاون الخليجي وخصوصا ازدياد الصادرات وخاصة في السنتين 2000-2001 وصل مابين (36.20-39.20) مليار دولار ، في حين حجم التجارة بينهما يرتفع ما بين(47.70-56.70)مليار دولار، لذلك فالاتحاد الأوروبي مهم بالنسبة للمجلس التعاون الخليجي.

يهدف المقترح الأوروبي إلى إقامة منطقة تجارة حرة أوروبي خليجية ،مع تطبيق نفس آليات أخرى مثل حقوق الإنسان والإصلاح السياسي، والميثاق العالمي لحقوق المرآة، وخاصة وان دول مجلس التعاون الخليجي قد وقعت على ميثاق الألفية الجديدة التي أعدته الأمم المتحدة ، وهو الميثاق الذي يتضمن نفس أسس نظام المشاركة الأوربية مع العالم الخارجي.[1]

ت- **المحور الثالث:** الحوار الأوروبي- الأسيوي ويهدف الاقتراح الأوروبي إلى إقامة منطقة تجارة حرة مع دول الاوبيك كإحدى مناهج تحرير التجارة العالمية وفق آليات واتفاقيات منظمة العالمية من ناحية ، وصياغة نموذج جديد للعولمة الأوروبية- الأسيوية ليقف في وجه العولمة الأمريكية من ناحية، وذلك أن أوروبا بزعامة فرنسا ترى أن هذا النموذج الجديد للعولمة يمثل اكبر تحد للعولمة الأمريكية للإمكانات الهائلة التي تمتلكها دول الإقليم.

1- سامي عفيفي حاتم ،**لاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**،مرجع سبق ذكره،ص353.

ثالثا- التكامل الأوروبي-اللاتيني:

تتزعم فرنسا هذا الحوار الأوروبي- اللاتيني يجمع بين هذين القارتين من خلال نظام جديد للمشاركة القارية، تهدف أوروبا من وراء ذلك عدم ترك الساحة للولايات المتحدة الأمريكية، لكي لا تنفرد بالأمريكيتين،وتقسم عليها قلعتها التجارية الحصينة.

وتتركز النظرة الأوروبية على أن أمريكا اللاتينية تحتاج إلى روابط أوروبية قوية تمكنها من الصمود في مواجهة العولمة الأمريكية التي تغزو قارة أمريكا الجنوبية، مع اعتلاء الرئيس جورج بوش الثاني مقاليد الحكم في الوم ا 2000 ،ويطرح لحوار الأوروبي-اللاتيني نظاما للمشاركة قوامها إنشاء منطقة تجارة حرة أوربية-لاتينية، وذلك كجزء من مسيرة تحرير التجارة العالمية تحت لواء المنظمة التجارة العالمية غير أن أوروبا بهذا المفهوم لا تريد أن تترك ساحة أمريكا الجنوبية لكي لا تنفرد بها الوم ا، ونظرا للتحفظات التي يبديها بعض دول أمريكا اللاتينية لدخول المد الأمريكي في القارة اللاتينية من هذا ورغبة الاتحاد الأوروبي لاتساع نطاق نفوذ العولمة الأمريكية إلى دول أمريكا الجنوبية لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الأوروبية على أساس تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية، لكن مع إعطاء هذه الدول أوضاعها خلال فترة انتقالية مقدارها 10 سنوات، على أن يقوم الاتحاد الأوروبي بفتح أسواقه للصادرات الصناعية القادمة من أمريكا الجنوبية.

الفرع الثاني: مسار النموذج الأمريكي:

لقد مرت القارة الأمريكية بعدة اضطرابات وخصوصا وأنها كانت تدعى العالم الجديد ، وكانت محطة أنظار الدول الأوروبية، وكانت الدول الأمريكية في تلك الفترات ارتأت إلى إنشاء تنظيم اتحادي على صعيد القارة الأمريكية، وقد سمي اتحاد الدول الأمريكية 1948، ثم إلى منظمة الدول الأمريكية، وتعود الرغبة في هذا الاتحاد نظرا إلى الموقع الجغرافي الواحد، والاقتصاد المتكامل، التاريخ المشترك الذي بدا بالاستعمار انتهى بالاستقلال، وقد جاءت الدعوة إلى إبرام مؤتمر قاري من ساسة واشنطن فعقد المؤتمر سنة 1989 أسفرت عن قيام اتحاد الدول الأمريكية، قد كان هدفها التعاون الاقتصادي بين دول الأعضاء و مراعاة حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون دول أخرى وحل النزاعات بطرق سليمة، وحماية الحقوق والقيم لكل القارة، وتبادل الدول علاقاتها الدولية مراعية في ذلك حسن النية،[1] ولكن بعد ما استقرت أوضاع القارة الأمريكية وبحلول التسعينات من القرن العشرين أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد تصدع المعسكر الشيوعي، القوى الكبرى اقتصاديا وسياسيا تتزعم العالم، بتبنها النظام الرأسمالي ، فهي تحاول مد نفوذها على اغلب اقتصاديات العالم ، وفي إطار التغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي العالمي ، وظهور التعددية في القوى المنافسة لولايات المتحدة الأمريكية، وهذه التعددية تكمن في نمو المتزايد في التوسعات التكتلات الاقتصادية ، نجد هذا شمل القارة الأمريكية والولايات المتحدة بصفة

1- جمال الناصر مانع، **التنظيم الدولي"النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة"**،دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة -الجزائر،2006،ص337.

خاصة، وقد انتقلت توجهات الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن ضمنت استقرار قارتها ضمن تكتل قاري نحو ترتيبات اتفاقيات تفضيلية وسياسية منها نحو الوطن العربي وما أسمته مشروع الشرق الأوسط الذي كانت فكرته تعود إلى 1907 محطة أنظار بريطانيا، حيث ان المشروع منافس لمشروع الاتحاد الأوروبي لتوسعاته الخارجية.

سوف نركز في هذا النموذج على تكتلين هامين:

أ- **منطقة التجارة الحرة بين الأمريكيتين:** وقد شهد أفريل 2001 ،حدثا اقتصاديا هاما بمشاركة قادة 34 دولة أمريكية، من أمريكا الشمالية ومن أمريكا اللاتينية، تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة من السكان إلى ارض النار الارجنتين' وذلك في غضون عشر سنوات انطلاقا من عام 2005 . إن هذا المشروع جذور تاريخية لعدة مشروعات تكاملية بدأت في القرن التاسع عشر تحديدا عام 1890 حينما أعلن قيام الاتحاد الدولي للجمهوريات الأمريكية، إلا أن تحول هذا التكتل إلى صيغة اتحاد الأمريكي في عام 2010 ، ونهاية بإقامة منظمة الدول الأمريكية 1948 ،ومن المنظمة القائمة حاليا بين 35 دولة أمريكية ،سعت منظمة الدول الأمريكية إقامة نماذج متنوعة من التكامل الإقليمي داخل منطقة الأمريكيتين :

- اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية عام1994.
- تجمع الكاريبي يضم 25 دولة عام2000.
- جماعة دول الكاريبي وهي جماعة أنشئت عام1973.
- جماعة دول الجنوب هي جماعة أنشئت عام1969 .
- سوق أمريكا الجنوبية المشتركة عام 1992.

وهكذا توالت التكتلات الاقتصادية الإقليمية في القارة الأمريكية إلى أن أعلن في قمة كندا2001 الاتفاق على إقامة منطقة تجارة حرة بين القارتين.

ب- **مشروع الشرق الأوسط الكبير:**

هذا التكتل يحمل في مغزاه محاولة جديدة لصياغة المنطقة العربية لم تكن المحاولة الأولى من نوعها لصياغة الخارطة الجيوسياسية للوطن العربي بل هي محاولات عديدة بدأت بالتدخل الاستعماري في المنطقة العربية، والسيطرة الاقتصادية والعسكرية على تلك المناطق.

فبدا التخطيط والتنظير الفكري للسيطرة على تلك المنطقة وكانت أولى المحاولات التنظرية في العصر الحديث هو وثيقة(كامبل بزمان) رئيس الوزراء البريطاني الصادر في1907 ، والتي اشتملت على تحديد المفاصل التالية:[1]

- العمل على تجزئة هذه المنطقة وإبقاء شعبها متخلف.

1- إكرام عبد الرحيم ،**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"العولمة..والتكتلات الإقليمية البديلة"**، عربية للطباعة والتوزيع، القاهرة،2002،ص219.

- ضرورة فصل الجزء الإفريقي في هذه المنطقة من الجزء الأسيوي بحاجز بشري قوي وغريب.
- يقوم هذا الحاجز على مقربة من قناة السويس، وبشكل جسر بريا ويربط أوروبا بالعالم القديم، تنشا فيه دولة صديقة للاستعمار عدوة لأصحاب المنطقة.

لقد شهد هذا المشروع عدة محاولات منها المحاولات التي بدأت بوادرها إثناء الحرب العالمية الأولى، حيث تم تطبيق انتداب الاستعماري الذي أدى إلى تجزئة وتخلف المنطقة، ومحاولات أخرى أثناء الحرب العالمية الثانية حيث أنشئت بريطانيا بما يسمى " مركز تمويل الشرق الأوسط" ، لكن هذا المشروع لم يكتمل حيث رفض من طرف الولايات المتحدة الأمريكية حتى لا يغلق سوق المنطقة أمامها، وبعد عدة محاولات باءت بالفشل من ضمنها كذلك مشروع مارشال والشرق الوسط 1986، بالإضافة إلى بعض المحاولات الأخرى منها: اتفاق أوسلو الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية 1993، معاهدة السلام على اعتبار الأردني الإسرائيلي 1995 ،عقدت أربع قمم اقتصادية في الدار البيضاء بالمغرب 1994،"وقد جاءت أحداث 2001 لتعجل بما اصطلح مشروع الشرق الأوسط الكبير، كسياسة جديدة للولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للعالم من أقصاه إلى أدناه، خاصة منطقة الشرق الأوسط"[1].

شهد فبراير 2004 ، "مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الأمريكي الذي نشرته جريدة الحياة اللندنية بتاريخ : 2004/02/13 ، والمقدم إلى قمة الدول الثماني المنعقد في الولايات المتحدة في يونيو 2004"[2]، تقترح فيها واشنطن مجوعة من الإجراءات تشكل مخطط غير واضح المعالم، ولكن تهدف في مجملها إلى ملء الفراغ الناتج عن العجز الدول العربية الواردة في تقارير الأمم المتحدة 2003-2004 حول واقع التنمية لهذه البلدان، ويتمحور هذا العجز في ثلاث نقاط: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح بما فيها تحرير المرأة ، بناء مجتمع معرفي ، توسيع الفرص الاقتصادية.

يطرح المشروع مشكلة حرمان المواطن العربي من حقوق الاقتصادية والسياسية ويحدد مضاعفات هذا الحرمان في تشجيع التطرف واستفحال ظاهرة الإرهاب والإجرام الدولي والهجرة غير المشروعة، ويرى المشروع أن النمو الديموغرافي وحربي أفغانستان والعراق وتطلع المنطقة إلى القيم الديمقراطية تشكل في مجموعها فرصة تاريخية يستوجب على المجوعة الثمانية استغلالها وعدم التفريط فيها، وفيما يحقق الديمقراطية فان المخطط الأمريكي يفتح تشجيع الانتخابات الحرة بتقييم مساعدات تقنية، أما العنصر النسوي يبقى دوره محدودا في الحياة السياسية، فان المشروع يرى أن مجموعة الثمانية المطالبة بدعم إنشاء مراكز تكوين خاصة بالنساء اللاتي يرغبن في ترشيح للانتخابات أو العمل في منظمات غير حكومية، ويقترح أيضا المشروع الأمريكي بناء مجمع المعرفة يهدف إلى تخفيض نسبة الأمية وتكوين أساتذة لذلك، وفي المجال الاقتصادي يقترح تحرير المبادرات الخاصة لتشجيع عمليات التمويل المصغر، وقد جاء في الوثيقة إنشاء بنك لتنمية الشرق الأوسط على غرار البنك الأوروبي للإنشاء التعمير،" وفيما

1- عبد القادر رزيق ألخادمي، **النظام الدولي الجديد الثابت...والمتغير ، ديوان المطبوعات الجامعية**،ط4، الجزائر، 2010،ص268.

2- نفس مرجع السابق ، ص291.

يخص النشاط المالي، فان لمبادرة الشرق الأوسط الكبير تلح على ضرورة الإصلاح التي تخفض من سيطرة الدولة على الخدمات المالية وتحديث الخدمات المصرفية وتقديم وتحسن وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق ونشاء هياكل تنظيمية داعمة لتحرير الخدمات المالية.[1]

ومن الملفت النظر أن هذا المشروع جاء في سياق محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لأحكام سيطرتها على المنطقة العربية لتعزيز وضعها الاقتصادي من جانب، والهيمنة على النظام الدولي من جانب أخر، واستكمالا لمشاريعها تحت شعار سياسة" ملء الفراغ" تحديدا في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، كما كانت آراء وردود أفعال الدول العربية متباينة منها من عارض ومنها من وافق ومنها استبدل ذلك بمشروعات بديلة لكنها في نفس النسق.

الفرع الثالث: مسارات مختلفة

ففي هذا النموذج أرادنا أن نستعرض فيه بعض المناهج المختلفة لكل تكتل وسماته الخاصة به، ففي تكتل الابيك يجمع بين القارات الست، أما الكويز يربط بين دول عربية مع إسرائيل بالوساطة مع الولايات المتحدة الأمريكية، أما التعاون–العربي الإفريقي فهو يعتبر من الترتيبات القارية المختلفة نوعا ما من حيث التجانس عن التكتلات السابقة.

اولا: التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادي (الابيك):

أطلق هذا الإطار العالمي عنان للقوى الأمريكية لتسبح بين قارات العالم ومحاولة إيجاد ترتيبا اقتصادية قارية جديدة تنفذ من خلالها إلى قارات العالم المختلفة، محاولة في ذلك تنشيط نموذجها مفاهيمها الخاصة بظاهرة العولمة، "وترجع نشأته بناء على فكرة رئيس الوزراء الأسترالي السابق "بوب هوك" بناء على خطاب ألقاه في سيول عاصمة كوريا الجنوبية في يناير عام 1989 وفى نفس العام 06 نوفمبر عام 1989 في كانبرا باستراليا أجتمع قادة 12 دولة ليعلنوا قيام منتدى التعاون الاقتصادي لدول أسيا والمحيط الهادي.والدول المؤسسة هي : استراليا ، سلطنة برونای وكندا واندونيسيا واليابان وكوريا وماليزيا ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة وتايلاند والولايات المتحدة .وقد أنضم لاحقا كل من : الصين، هونج كونج، تايون في عام 1991 المكسيك –بابوا غينيا الجديدة في عام 1993 شيلى –1994 بيرو ، روسيا الاتحادية ، فيتنام 1998[2]،أما الآن فهو يضم 21 عضو ويسعى هذا التكتل لإقامة منطقة تجارة حرة قارية، في قمة كوريا الجنوبية نوفمبر 1999، حيث أكدت ضرورة الالتزام بمبادئ الجات التي تخص نوع هذه الترتيبات ، وما جاء في قمة لوزاكا مددت المدة المتفق عليها الدول الأعضاء التحول إلى نظام التجارة الالكترونيةمن2010 الى2020 ، وعقد اتفاقيات طويلة الأمد.

1– محمد بوجلال، مشروع الشرق الأوسط الكبير "وجه أخر للتكامل الاقتصادي على الطريقة الأمريكية"، الندوة **العلمية الدولية حول التكامل كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف،8–9ماي 2004 ،ص4.

[2] http://ecsei.com/modules/news/article.php?storyid=38,08/08/2011.

ومن المؤشرات التي تبزر أهمية تكتل الاوبيك ،يعد هذا التكتل من اكبر التجمع اقتصادي عالمي، فالدول الأعضاء في الابيك تساهم بما يزيد عن 19.5 تريليون دولار سنويا في الناتج المحلي الإجمالي العالمي وهو ما يعادل أكثر من 60 بالمئة من إجمالي الناتج عام 2002، كما تشارك اقتصاديات هذه الدول حوالي 5.5 تريليون دولار سنويا من حجم التجارة العالمية وفقا للبيانات المنشورة في عام2000.[1]

يتركز الإطار الفعلي للتكتل حول خطط العمل الطوعية التي يتفق عليها كل عام في اجتماعات الدول الأعضاء، ولا تثير الدهشة إن هذه الخطط أن تواجه بعض المصاعب، تحول في كثير من الأحيان إلى المنظمة التجارة العالمية لمزيد من التشاور، وذلك بالنظر إلى التنوع الكبير في مستوى الثقافات والمصالح، بالإضافة إلى النطاق الجغرافي للمنطقة، ويترتب عن هذا التكتل اتفاق متوازن يزيد إلى حد كبير من التحرير العالمي للتجارة بدون سيطرة من أي مجموعة ،هذه المنطقة توحدها مصالح وتكامل الموارد الطبيعية، حيث أن معظم أعضاء اوبيك تنتمي إلى مجموعات إقليمية أخرى جنوب–جنوب، شمال – جنوب ، ويمثل هذا الاتجاه الإقليمي المتعدد أو المنفتح خطوة صوب التحرير المتعدد الأطراف الذي يشترط المعاملة بالمثل أو يؤدي إلى توترات بين الأهداف الوطنية أو الإقليمية أو العابر للحدود الوطنية، لكن البلدان الأعضاء في الرابطة ترى أن هذا الترتيب هو أفضل ما في جميع العوالم حيث يتيح تنمية داخلية لهياكل الإنتاج المنسقة إقليميا، ويحافظ في الوقت ذاته على إمكانية الحصول على رأس المال الأجنبي والوصول إلى الاستثمارات والأسواق الخارجية، حيث أن تكتل الاوبيك تكتل تحركه السوق لا الحكومات، على عكس التكتلات الأخرى.

وتركزت أهداف الابيك في تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي وتعظيم الفوائد المشتركة بآليات عمل غير مقيدة؛ بمعنى أن التعاون الاقتصادي الإقليمي يجري بأسلوب الترتيب الذاتي والتشاور والتقدم التدريجي على أساس الاحترام المتبادل والمساواة، كما تطبق أبيك سياسة "الإقليمية المفتوحة" وتقدم إنجازات التعاون الاقتصادي لأعضاء من خارجها بصورة متناظرة عبر تطورها لمدة أكثر من عشرين عاما ،نضجت أبيك تدريجيا وباتت نشاطاتها الاقتصادية تشمل ثلاثة محاور رئيسية هي :[2]

- تحرير التجارة والاستثمار: فقد اتفق الأعضاء في عام 1994 على أن تحقق الاقتصاديات المتطورة من الأعضاء تحرير التجارة والاستثمار إلى غاية عام2010 بينما يمتد الموعد للاقتصاديات النامية إلى غاية عام 2020 .
- تيسير التجارة والاستثمار في مؤتمر بروناي عام 2000 أعلنت الابيك عنوان شبكة التجارة الإلكترونية لها bizapec.com وذلك بهدف مساعدة المؤسسات في التعرف على إنجازات التجمع وسرعة انتقال المعلومات، و استكشاف فرص التجارة لتحقيق هدف الابيك المتمثل في تحرير وتسهيل التجارة والاستثمار.

1– سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"**، مرجع سبق ذكره،ص369.

2- http://ecsei.com/modules/news/article.php?storyid=38,08/08/2011.

- التعاون الاقتصادي والتكنولوجي: تتركز نشاطات ابيك على ستة محاور تنمية هي: استثمار الموارد البشرية، وسوق الرأسمال، والبنية الأساسية، والتكنولوجيا، وحماية البيئة، والمؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم. كما تشجع المؤسسات على الانخراط في نشاطات التعاون الاقتصادي والتكنولوجي، حتى الآن قامت ابيك بأكثر من 600 مشروع تعاوني.
- التعاون السياسي: تعزيز التبادل السياسي مع الأعضاء الآخرين بواسطة الاجتماع السنوي للأعضاء، بالإضافة إلى ملتقى غير الرسمي لقادة الدول الأعضاء– فرصة لدفع التعارف بين أعضاء المنتدى.

ثانيا: الكويـز: *

وتعتبر هذه الاتفاقيات التجارية التفضيلية حالة خاصة ظهرت في الألفية الثالثة تدعى المناطق الصناعية المؤهلة تأخذ الطابع للمناطق الحرة ، لكن في الأصل انبثقت من اتفاقية التجارة الحرة للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل 1985 ، بحيث أسلوب هذه الاتفاقيات للربط بين إسرائيل والدول العربية الولايات المتحدة الأمريكية وسيط لذلك. وكان بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة معروضا على كل من مصر والأردن والضفة الغربية وغزة في النصف الثاني من التسعينات، عندما اصدر الكونغرس بهدف دعم عملي للسلام في الشرق الأوسط، وقد قبلت الأردن بتطبيقه في 1999 من القرن العشرين، فيما أرادت مصر التريث، إلا أن الأردن حققت نتائج ايجابية بحيث انتهى اعتمادها على نظام الحصص في 2005 ، مما أثار مصر قلقها فقامت بالتوقيع الاتفاقية في2004،وفقا لاتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية فقد تضمن القسم التاسع من الاتفاقية أعطت لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية الحق في إلغاء وتعديل أية ضرائب تكون مفروضة في نطاق شروط معينة عندما يرى الرئيس الأمريكي ضرورة الإعفاء أية سلعة من الضفة الغربية و وغزة ومنطقة الصناعة المؤهلة، وفقا لمعاهدة السلام 13 نوفمبر 1996 اصدر الرئيس الأمريكي لابد من توافر شروط في المنطقة الصناعية المؤهلة:

أ– يجب أن تضمن المنطقة جزء من إسرائيل وجزء من الأردن أو جزء من إسرائيل وجزء من مصر.

ب– أن تتفق الحكومة الإسرائيلية وحكومة الطرف الآخر على الحد الأدنى للقيمة المضافة في السلع المصدرة إلى الولايات المتحدة التي يلتزم بها كل طرف من أطراف المنطقة.

ت– تلقي الممثل التجاري الأمريكي طلبا من الحكومة الإسرائيلية وحكومة الطرف الآخر، تتضمن تحديد مناطق الإعفاءات والسلع الواردة إليها من رسوم الجمركية ،وصف النشاط الاقتصادي الذي يتم في المنطقة.

* – الكويز تعني تلك المنطقة تسمح للبلدان المدرجة بدخول بضائع والسلع المنتجة في سوق الولايات المتحدة الأمريكية الكبير دون رسوم جمركية وضرائب ودون اشتراط تحقيق منفعة متبادلة ودون وجود حد أعلى من حصص السقوف يتم تصديره لهذه السوق، وتمثل فرصة مسبوقة تتمتع بنفاذ غير خاضع للضرائب والجمارك إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية.

ث- يشترط قواعد المنشأ في المنطقة الصناعية المؤهلة مساهمة الدولة الراغبة في الكويز 35 بالمئة من القيمة المضافة الموزعة من الاتفاق (الولايات المتحدة، إسرائيل، الطرف الثالث).[1]

إن المناطق الصناعية المؤهلة تختلف عن المناطق التجارة الحرة في ما يلي:

المناطق الصناعية المؤهلة القطاعات التي تشملها قطاعات صناعية فقط ، بالإضافة يكون النفاذ إلى الأسواق فوري، قواعد المنشأ 35% مكون محلي على ان يتضمن 11.5 % مكون إسرائيلي في إطار القانوني لها تسييرات نفاذ صادرات الطرف الثالث إلى السوق الأمريكية يتم بين ثلاث أطراف، المناطق التي يطبق عليها الاتفاق هي مناطق المحددة داخل دولة، أما صيغة المعاملة فهي من طرف واحد فقط،حيث يتم يتمتع الطرف الثالث بمعاملة تفضيلية في الأسواق الأمريكية دون التزام بمنح المعاملة للمنتجات الأمريكية لدى الطرف الثالث.

أما منطقة التجارة الحرة القطاعات التي تشملها ،كل القطاعات بما فيها الخدمات،عادة ما يتم تخفيض التعريفة الجمركية وفقا لاتفاق وجرت العادة أن تكون خلال عشر سنوات حتى تصل التعريفة إلى الصفر، قواعد المنشأ 35%من مكون محلي كحد ادني دون اشتراط لوجود مكون إسرائيلي، الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة وفقا لمعاملة بالمثل فطبيعة المعاملة تبادلية حيث تلتزم الأعضاء بها في هذه الاتفاقية.

والجدول الموالي يلخص أهم أوجه الاختلاف بين المناطق الصناعية ومنطقة التجارة الحرة

الجدول(4.1):أوجه الاختلاف بين المناطق الصناعية المؤهلة ومنطقة التجارة الحرة

طبيعة المعاملة التجارية التفضيلية	المناطق الصناعية المؤهلة
القطاعات التي تشملها	الصناعة فقط
النفاذ إلى السوق الإسرائيلي	فـــورا
قواعد المنشأ	35 بالمئة من الناتج المحلي أن تتضمن 11.7 بالمئة من مكون إسرائيلي.
الإطار القانوني	تيسيرات النفاذ الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية تتم بين ثلاث أطراف (مصر، الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل)
المناطق التي يطبق عليها الاتفاق	مناطق محددة داخل الدولة
طبيعة المعاملة	من طرف واحد(NON-neciporocol) حيث تتمتع مصر بمعاملة تفضيلية في لأسواق الأمريكية دون التزام بمنح ذات المعاملة للمنتجات الأمريكية في السوق المصرية.
درجة الاندماج	مرحلة انتقالية لتحقيق الاندماج الاقتصادي وتطبيق منطقة تجارة حرة

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات إلى الكويز)، دار الجامعية ، الإسكندرية ،2006،ص362.

والواضح أن الأطراف الأكثر استفادة و من كل النواحي السياسية و الاقتصادية هو الطرف الإسرائيلي، تعد الاتفاقية انفراجا تاريخيا وفرصة اقتصادية ذهبية تتاح لها، وكسر فكرة المقاطعة

1- عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات إلى الكويز)**،مرجع سابق ذكره،ص347.

الاقتصادية العربية لها بزيادة صادراتها نحوها بإحداث انتعاش اقتصادياتها، أما بالنسبة للدول العربية سياسيا تعد فرض واقع وقفزا على أهمية مسالة تسوية العلاقات وتعزيز لموقف العدو الإسرائيلي وأهداف أمريكا في المنطقة.

وقد أشارت الدراسة صادرة من وزارة الصناعة والتجارة الأردنية إلى أن الاستفادة الأردنية من المناطق المؤهلة لاتتجاوز5% سنويا من القيمة المضافة، كما بين تقرير لمجلة أمريكية صادرة 2003/06/26 حول ما يسمى بالشرق الأوسط اكبر 80 % من شركات العاملة في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن شركات أسيوية تعمل في صناعة النسيج والأمتعة، أن نحو عشر ألاف عامل فيها ليسوا أردنيين كما أظهر التقرير ظروف العمل السيئة وتدني الأجور.[1]

إذ أن هذا المشروع يعتبر مشروع بديل لمشروع الشرق الأوسط أي في صيغة بديلة ، وأسلوبه مغاير للتكتلات الاقتصادية الأخرى فهو يجمع بين الاعتماد المتبادل بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، والاعتماد الأحادي بين إسرائيل والأردن وإسرائيل ومصر اعتمادا في ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية

إلا انه توجد بوادر أخرى للتكتلات الاقتصادية واسعة الفضاء وهي كذلك محاولات و ترتيبات إقليمية هدفها زيادة النمو الاقتصادي وتنمية اقتصادياتها و محاولة منها التقارب و تقليص المسافات الاقتصادية من خلال هذا التعاون بين هذه التكتلات الاقتصادية والسياسية شبه إقليمية منها إعلان منتيري والتعاون الاقتصادي القاري،...وغيرها من المحاولات التكاملية القارية ، فنجد هذه الفضاءات تتشابك فيما بينها لتصل الى وحدة عالمية واحدة، نتيجة لتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية ضمن الموجة الحديثة تشترك في عدة عناصر وابعاد دونا تخطيطا لذاك ويمكن ان نستنتج ذلك وفق الجدول التالي:

1- شوثري امال، بن فرج زوينة ، **التكامل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية بين مشروعية الطرح واتفاقية الكويز**،ملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية بين مشروعية الطرح واتفاقية الكويز ،جامعة بن علي بالشلف الجزائر،2006،ص661.

الجدول(5.1): فضاءات اقتصادية ذات عناصر مشتركة

الرقم	الفضاء - أ -	الفضاء - ب -	الفضاء - ج -
اولا : على المستوى الاقليمي(القاري) والفضاءات الاقليمية الكبرى			
01	الفضاء العربي	الفضاء الإفريقي	البلدان العربية الإفريقية
02	الفضاء العربي	الفضاء المتوسطي	البلدان العربية المتوسطية
03	الفضاء المتوسطي	الفضاء الأوروبي	بلدان أوروبية المتوسطية
04	الفضاء المتوسطي	الفضاء الإفريقي	بلدان افريقية متوسطية
05	الفضاء الإفريقي	الفضاء الإسلامي	بلدان افريقية إسلامية
06	الفضاء الإسلامي	الفضاء الأسيوي	بلدان أسيوية إسلامية
07	الفضاء الأمريكي الشمالي	الفضاء الأمريكي لاتيني	المكسيك
ثانيا على المستوى شبه اقليمي			
01	فضاء شمال إفريقيا	فضاء شرق إفريقيا	مصر
02	فضاء شرق إفريقيا	فضاء جنوب إفريقيا	موزنبيق، زمبابوي
03	فضاء المشرق العربي	فضاء شرق أسيا	إيران، تركيا

المصدر: علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس ، ص393.

و الاتحاد الأوروبي تبحث لها عن موقع خارج نطاق هيمنة الولايات المتحدة على مسارات النظام العالمي الحالي، بزيادة اندماجها مع محيطها الجغرافي في إطار التكتلات الاقتصادية للحد من زيادة و انتشار النفوذ الأمريكي، وان توسيع الإتحاد الأوروبي الأخير دليل على زيادة المنافسة والصراع الاقتصادي بين الأقطاب الكبرى، في الوقت الذي تشهد فيه الساحة الدولية عملية إعادة ترتيب عناصر القوة، خصوصا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وبروز أهمية القوة الاقتصادية على حساب القوة العسكرية، لكن حرب الخليج الثانية أكدت أن العنصر العسكري مازال عنصر محدد وحاسم في قوة الدولة، وأن الذي حدث يعبر فقط عن إعادة هيكلة عناصر القوة في النظام الدولي، فبعدما كانت الأولوية تعطي للعامل العسكري أصبح اليوم التركيز على العامل الاقتصادي، وهو ما يعكس تدني منفعة القوة العسكرية مقارنة بالمرحلة السابقة،" واضح في ضل العولمة نحو عملقة الفضاءات التي تتجاوز حدود القارات إلى فضاءات ما فوق قارية، وتسعى الدول المختلفة سواء كبيرة أو صغيرة الحجم للانضمام إلى إليها، مع إن هذه الأخيرة قد تكون أكثر تحسبا بسبب خشيتها من هيمنة الدول الأكبر،ولكن جميع الدول تحاول بهذه الطريقة توسيع مجالها الحيوي وتوفير شروط أفضل لتطورها الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق أمنها القومي والتوازن مع العولمة وبقية الفضاءات الأخرى".[1]

1 - علي القزويني، مرجع سبق ذكره،ص401.

خاتمة الفصل

نستخلص في من خلال هذا الفصل أن العلاقة بين التكامل والعولمة وأهمية هذه العلاقة وطابعها الجدلي، تنبثق من جوهر وتعريف كل منها ،تتمثل في الزخم الكبير الذي اتخذته ظاهرة التقارب المتبادل بين اقتصاديات دول العالم كافة دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، وهي التقارب الذي يتخذ بدوره، اتجاهين :التماثل والتجانس، الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل، أما التكامل فيتركز معناه في" الاعتماد المتبادل" وتقسيم العمل ذاته، وإذا كان هذا يشكل جوهر التكامل أو شرطه الضروري فان قدرا معينا من التماثل والتوافق بين أجزاء المتكاملة هو شرط كافي له، وهكذا يتضح ان العولمة و التكامل يرتبطان ببعضهما البعض، فان الإقليمية تعد نوعا من ردة فعل وتحدي للعولمة ، و ذلك عبر عولمة التكتلات الإقليمية والفضاءات الاقتصادية ذاتها، التي يتجه بعضها للشمول قارات بكاملها ولا تتوقف في توسعها عند حدود إقليمية معينة، بما يشير إلى التقائها في نقطة واحدة وهي ما لانهاية.

وفي هذا السياق نظرا لثورة التكتلات الكبرى، التي شهدنها الآونة الأخيرة من خلال الترتيبات البديلة لكل منها أهدافها الخاصة ، لكن هذه التوجهات الجديدة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية غدت فضاءات كبرى، تتعدى إلى ما وراء البحار والمحيطات أدت إلى تشابك العلاقات الاقتصادية والسياسية بين التكتلات الإقليمية وشبه إقليمية تصبو إلى منطقة تجارة حرة عالمية، ضمن أطراف متعددة خارج منظمة التجارة العالمية، فهي في البداية كانت اتفاقيات ثنائية مثل الشراكة الاورو متوسطية، ثم متعددة مثل الاوبيك، ولكن في ظل التنافس الدولي وتطور الميزان الفعلي والقدرات الاقتصادية والتقنية وغيرها، وكذلك التحالفات السياسية الاستراتيجية والتكتلات الاقتصادية، فان النظام الاقتصادي العالمي سيتخذ على ما يبدو مواقع مختلفة بين نظام الأحادية القطبية والمركزية القصوى في السيطرة القطب الأوحد على نظام مشاركات ثانوية متفاوتة للقوى الكبرى الأخرى ، ويسيطر فيها كل قطب على تكتل أو مجال اقتصادي محدد، وهو ما ينعكس في الخطوات الحتمية التي تشهدها تشكيل تكتلات اقتصادية قارية وفوق قارية عملاقة، بما تمكن تلك الأقطاب من إحكام السيطرة على مقدرات الاقتصاد العالمي، تحت الذرائع إدماج اقتصاديات الدول النامية في التكتلات الاقتصادي, الكبرى :

* تبني نماذج التنمية الرأسمالية و إلزام الدول النامية في البحث عن تنمية خارج بيئتها وفي التكيف مع البيئة الاقتصادية بشكل سلبي.
* الأخذ باليات السوق الحرة بشكل مطلق في إدارة وتخصيص الموارد والدعوة إلى التخلي الدولة عن قيادة الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية.
* الدور المتزايد الذي تلعبه المؤسسات الدولية(صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية)، إلى جانب الشركات المتعددة الجنسيات، وتسيير التفضيلات الدول النامية وبما يعمق اندماجها في السوق العالمية.

* أن القوى الكبرى في العالم تتجاوز وتتزاحم فوق ثلث أو ربع الكرة الأرضية الشمالي، فانه من الصعب عليها التمدد أو التوسع عرضيا نحو الشرق أو الغرب، نظرا لتواجدها المكثف إلى جنب بعضها البعض، وعدم وجود مناطق فراغ فيما بينها، تسمح بذلك التمدد أو التوسع باتجاه الدول النامية.

و في تصورنا هذا البعد الاستعماري للتكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة، فهو بعد تاريخي فقد كان استعمار سياسي وعسكري، وقد اتخذ الآن هيمنة اقتصادية، متمثلة في هذه الترتيبات الإقليمية البديلة باعتبار فضاءات صغيرة الحجم تكمل فضاءات كبيرة الحجم وهو ما يحدث بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط، والوصول والنفاذ لأكبر سوق ممكنة، دون أن سنثني ايجابيات التكتلات الاقتصادية الجديدة في تحرير التجارة الدولية والعالمية، ودورها في التقارب والتعاون بين أطرافها محاولة في ذلك تقصير المسافات الاقتصادية بين الدول من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية ،والزيادة في معدل التبادل التجاري والنمو الاقتصادي واستفادة الدول النامية تنمية اقتصادياتها لمن اغتنمت الفرصة لصالحها، ولهذا تعتبر التكتلات الاقتصادية الإقليميةالجديدة سمة من سمات النظام الاقتصادي الجديدة، وفقا لما تشهده تطورات البيئة الدولية لمتغيرات في العلاقات الاقتصادية والسياسية الراهنة.

الفصل الثاني

تمهيد:

أصبحت الأزمات سمة من سمات الحياة الاقتصادية المعاصرة ،إن التغيرات الهيكلية التي تشهدها الأسواق المالية، من حرية تدفق رؤوس الأموال واستثماراتها عبر الحدود، وتدويل الأعمال وتكامل الأسواق وانفتاحها بعضها على بعض والعلاقات المتبادلة بين أطراف وأدوات التعامل في تلك الأسواق، قد يجعل من السهل انتقال مخاطر الاضطرابات والأزمات المالية عبر الحدود أو بين الأسواق، من أسوا الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي في القرن العشرين هو حدوث انهيارات للبورصات العالمية عام 1929،نتيجة انخفاض الحاد والسريع في أسعار الأوراق المالية المتداولة كما حدث في أزمة 1987، ففي عقد التسعينات حدثت عدة أزمات في أسواق المال ، أزمة المكسيك 1994، أزمة الأرجنتين، أزمة دول شرق اسيا1999، وفي مطلع القرن الواحد والعشرين شهدت سوق المالية الأمريكية أربع أزمات متتالية، الأولى في ابريل عام 2000، الثانية في مارس 2001، الثالثة في 11 ديسمبر 2001، الرابعة أزمة الرهن العقاري في2007 ، وغيرها من الأزمات التي لم نذكرها فهي كثيرة على مر التاريخ إذ طغى عليها طابع الدوري، وصولا إلى الأزمة الحالية.

إن تطور الاندماج الاقتصادي العالمي ونمو السريع للتكتلات الاقتصادية الإقليمية في عالم لا توجد فيه حدود أو فواصل تمحي الكيانات القطرية وعبر الإقليمية من تأثيرات أي أزمة تحدث لدى أي دولة ، نتيجة لنمو والتطور التكنولوجي والاتصال السريع ،فالتكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة بطبيعتها المتعددة الأطراف ،و تشابك العلاقات الاقتصادية والسعي إلى تحرير الاقتصادي ،وتعدد الروابط المالية والتجارية، فان الأزمة المالية الحالية لا تستثني هذه التكتلات دون أن تكون منعزلة عن تأثيرها بشكل عميق أو بسيط على حسب درجة الروابط الاقتصادية ، سوف نتطلع إلى ذلك في هذا الفصل وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الازمة المالية الراهنة وتداعياتها

المبحث الثاني: العولمة الرأسمالية بين الانهيار والإنقاذ

المبحث الثالث: الإقليمية وتداعيات الازمة المالية الراهنة

خاتمة الفصل

المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها

إن تدفق رؤوس الأموال إلى الدول قد ازداد بسرعة منذ بداية التسعينات إذ وصلت هذه التدفقات إلى ما يقارب 230 دولار في نهاية 1995[1]،باعتبار أن تدفق رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى أو من دولة مصنعة إلى الدول اقل تصنيع، يخضع لعدة عوامل، يمكن تصنيف أكثر هذه التدفقات في شكل : الاستثمار المباشر، المساهمة في رأس المال، تقديم قروض نقدية، قروض عينية،...الخ، لكن هذا التحرر المالي أدى إلى عدة عقبات وأزمات مالية في الآونة الأخيرة في القرن العشرين، وقد اختلف الباحثون في وضع تعريف ظاهرة الأزمة الدولية ولعل ذلك هو الذي أدى إلى انفراد كل من محللين العلاقات السياسية الدولية إلى افتراض التفرد التام لكل أزمة، وفقا لتعدد الاتجاهات الفكرية[2]،ففي العقود الماضية، تسببت الأزمات في خسائر كبيرة وفي أضرار اقتصادية جسيمة مما اثر على حياة مئات من المنظمات في جميع أنحاء العالم، وتعد هذه الأزمات بلا شك عقبات رئيسية في طريق تنمية هذه المنظمات وتطورها.

لا يمكن القول اليوم أن الأزمة الجارية هي مجرد أزمة عابرة أو أزمة مالية فقط، فبعد حوالي سنتين من انفجار أزمة "الرهون العقارية" في 2007، هناك إجماع أننا أمام أزمة من أخطر الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي منذ نشأته في الربع الأخير للقرن الثامن عشر، أزمة خطيرة بعمقها وشموليتها ونتائجها على مستوى الدول والاقتصاد العالمي ومستقبل العالم ككل.

المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية وأنواعها

فعالم اليوم يعيش عصر الأزمات المالية، وعالم التكتلات الاقتصادية الكبرى لا توجد فيه حدود أو فواصل تمحي الكيانات القطرية والإقليمية من تأثيرات أي أزمة تحدث لدى أي دولة ، وتسبب الأزمات عدم الاستقرار والتغيير المفاجئ مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات المتسرعة التي تزيد الأمر سوءا على سوئه.

الفرع الأول: مفهوم الازمة

" يعود أصل كلمة الأزمة crise من اللاتينية"crisis"بدورها من اليونانية"krisis" وتعني لغة" اللحظة الحاسمة أو الفترة الحاسمة لمرض معين ويرتبط بالفترة التي يمكن أن يتطور فيها نحو التحسن أو التراجع"[3]ويمكن أن نعرف الأزمة على أنها "حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات على البقاء"[4]،ينتج عن ذلك تراكم الخسائر في مقومات النظام، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقويض النظام [5]وكما يعرفها ستيف ألبرت" ذلك الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه أي كانت درجة

1- عبد القادر بلطاس، **تداعيات الأزمات المالية العالمية "أزمة** SUB-PRIME"،LEGENDE،الجزائر،2009 ،ص95.

2- محمد نصر مهنا، **إدارة الأزمات**، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص35.

3- إبراهيم أبو العلا، وآخرون، **الأزمة المالية والعالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي**، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009 ، ص6.

4- محمود جاد الله، **إدارة الأزمات**، دار أسامة، عمان، 2008، ص09.

5- احمد ماهر، **ادارة الازمات**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2006،ص15.

استعداد المنظمة"[1]،من خلال هاته التعاريف يمكن أن نميز أربع خصائص للازمة(تقع فجأة، مخيفة لدرجة الإرباك، ضيق الوقت لاتخاذ الحلول و القرارات، خسائر كبيرة غير متوقعة).

إذن الازمة هي تهديدا خطرا غير متوقع في فترة حرجة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة والتي تحد من عملية اتخاذ القرار ، تنطوي في الأغلب على أحداث سريعة تؤثر وتتأثر بها، ومن خلال هذا نميز شكلين من الأزمات سريعة الانتشار:

– **أزمة عالمية مستوردة من الخارج**: كثيرا ما تنجح الكيانات الكبرى عن طريق التبعية في نقل الأزمات إلى الدول الصغرى والتي عليها إطار المركز وهامشية المحيط[2]مثل علاقة الدول الأوروبية ودول شمال البحر الأبيض المتوسط والولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها بالنظام الاقتصادي العالمي وما يحدث بالنسبة للأزمة الراهنة.

– **أزمة محلية أمكن تصديرها إلى الخارج:** إن كانت الدول النامية منظمة ومتكتلة كلما استطاعت أن تعالج أزماتها ومشاكلها بنقلها إلى الخارج، وتحميل الدول الكبرى فاتورة عبء الأزمات وتجعلها تدفعها نيابة عنها، مثل الأزمة البترولية، وكذا ما نلاحظه في الآونة الأخيرة أزمة أمريكية انتقلت إلى دول الدول العالم سواء دول متقدمة أو دول نامية. *

الفرع الثاني: مفهوم الازمة المالية

يتعرض الاقتصاد إلى فترات انقطاع مسار النمو الاقتصادي تتخذ أشكالا متعددة منها انهيار الأسواق المالية وزيادة المضاربات وزيادة البطالة...الخ، ونخص بالذكر الأزمات المالية،كما يمكن تعريفها "بانها انهيار ثقة مفاجئ لجزء أو كل النظام المصرفي واضطراب غير متوقع في سوق العملات بسبب انهيار أسعار الصرف مما يجعل البنوك المركزية تتدخل مستخدمة الاحتياطات النقدية دفاعا عن العملة الوطنية يرفع أسعار الفائدة هذا وقد تواجه الحكومات تعثر البنوك في رد أموال المودعين وسداد التزاماتها محدد الأجل وقصير الأجل مما يجعل الحكومات تتدخل للحيلولة دون انهيار النظام البنكي برمته، وتعتبر الأزمة المالية احد مسببات الأزمات الاقتصادية التي يختلف البعض في علاقتها بالقطاع الصناعي ، فمنهم من يرى تداعيات الأزمة المالية وشح المصادر تمويل التكنولوجيا التي يتبعها بالضرورة انخفاض تراكم رأس المال الصناعي يؤدي إلى انخفاض القطاع الصناعي الذي ينسحب بدوره على كافة القطاعات الإنتاجية مما يؤدي إلى أزمة اقتصادية ومنهم من يرى أن تباطؤ نمو القطاع الصناعي هو سبب الأزمات المالية سبب عدم قدرة القطاع على توليد موارد مالية وتوظيف حقيقي يستدعي قدرات المجتمع البشرية

1– محمود جاد الله ،مرجع سبق ذكره،ص09.

2– محسن احمد الخضري ،**إدارة الأزمات** ، مكتبة المدبولي،الإسكندرية،ص75.

* الأزمة المالية المعاصرة تخص الشكلين يمكن اعتبارها أزمة مستوردة لأنها لم ستثني لا دولة متقدمة أو نامية من قريب أو بعيد ، واعتبارها مصدرة لأنها أزمة محلية خصت الولايات المتحدة الأمريكية وصدرت إلى دول أخرى دون أي حسبان نظرا للعلاقات والتشابك الدولي وما نعرفه عن الاقتصاد الأمريكي وخصوصا عملته الدولار فهي العملة الأساسية الدولية في الصفقات التجارية، فهي بمثابة الذهب سابقا.

والمادية والقطاعات الأخرى والاقتصاد إلى الوراء، أيا كانت العلاقة سببية فان النتيجة التي ألت إليها التنمية الاقتصادية من جراء الأزمات المالية والأزمات الصناعية هي أزمة ركودية تتسم بتباطؤ ملموس للنمو الاقتصادي وقد تصاحبها عوامل تضخمية يؤديان معا إلى تزاوج قد يشل قدرة الاقتصاد إلى حين فترة من الزمن أرجعها البعض إلى نظام الدورات الاقتصاد حسب نظرية جوفنز ودورة كوندرتيف.[1]

فالأزمة المالية تعرف أيضا: تدهور أو انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد القومي، والانخفاض الناتج عن ذلك في سعر الأصل يقلل من نشاط الاقتصادي الكلي مباشرة من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين الأفراد والشركات وبشكل غير مباشر من خلال تأثيراته على أسعار باقي الأصول الأخرى والموازنات المالية للوسطاء الماليون مثل البنوك.[2] يركز هذا التعريف على سببين في حدوث الازمة المالية الانهيارات المفاجئة في سوق الأسهم والسندات، والتدهور العملة.

ومنه نستنتج أن الازمة المالية وقوعها يتعلق بمشاكل في البنوك التجارية أو خلل في عملة الصرف أو في أسواق رأس المال "فقاعة ناتجة عن تدهور أسعار الأوراق المالية".

الفرع الثالث: خصائص الأزمات المالية

ومن أهم خصائص الأزمات المالية :[3]

* محطة تحول حاسم غالبا ما تتسم بالفجائية في نسق داخلي أو دولي، تهدد مصالح دولية معينة، وتشير نوعا من الذهول والحرج لدى القوى المعنية بها.
* تتسم بالتعقيد والتشابك في عناصرها وأسبابها، وتستحضر اهتماما كبيرا ونشر نوعا من الخوف.
* تتطلب جهدا كبيرا لمواجهتها لتلاقي تطوراتها التسلسلية قد يمتد خطرها للمستقبل.
* تضع صانعي القرار في محك حقيقي، بحيث تتطلب اتخاذ قرارات وإجراءات سريعة .
* نتاج تراكم مجموعة من التأثيرات السابقة التي يتم حسمها.
* تصارع نوعا من الارتباك والشك في الخيارات المطروحة عند التعامل معها خاصة في غياب معلومات دقيقة وكافية حولها.
* تخلق حالات توتر، وخصوصا تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها، مما يزيد الصعوبات جمة في السيطرة على الموقف وإدارته.

أصبحت الأزمات المالية أكثر حساسية في الآونة الأخيرة، نتيجة السياسات الحكومية الضعيفة أو غير الحكيمة مع مرور الوقت ، فان المؤشرات يجب أن تساهم في تفسير أسباب حدوث الازمة.

الفرع الرابع: أنواع الأزمات المالية وعوامل انتشارها

1- محمد إبراهيم عبد الرحيم، **المتغيرات العالمية للمنظمات –الخصخصة–العولمة–الاقتصاد المعرفي**،مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية،2007،ص111.

2- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة المالية وإمكانات التحكم" عدوى الأزمات المالية"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2005،ص32.

3- محمود جاد الله، مرجع سبق ذكره، ص161.

من خلال التطور التاريخي للازمات يمكن نميز ثلاث أنواع من الأزمات المالية ممكن أن تكون من أسباب تطور وتفاقم الأزمات المالية التي تؤدي إلى أزمات اقتصادية عالمية:

- **أزمات المصرفية**: تظهر هذه الأزمات عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فيما أن البنك يقوم بتوظيف هاته الأموال ، ويحتفظ بجزء بسيط لمواجهة طلبات السحب اليومي، و بالتالي يحدث أزمة سيولة، إذا حدث مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى البنوك الأخرى، فتسمى في هذه الحالة أزمة مصرفية، أما إذا كان العكس وكان الإشكال الخوف من منح القروض ، ففي هذه الحالة تسمى أزمة الائتمان، مثل ما حدث لبنك الولايات المتحدة الأمريكية 1931 (BANK OF UNTED STATES) وما يحدث الآن للبنوك الأمريكية خصوصا اكبر إفلاس للبنك ليمان برادر 2007.

- **أزمات العملة وأسعار الصرف:** تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة في أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، وتسمى أيضا أزمة ميزان المدفوعات مثل ما حدث شرق أسيا 1997.
- **أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات"**: تحدث عندما تتكون الفقاعة، أي عندما ترتفع الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر، مثل ما حدث في الآونة الأخيرة أزمة الرهن العقاري2007 بالولايات المتحدة الأمريكية "فقاعة الرهن العقاري".[1]

ونفسر الانتشار السريع للازمات المالية من خلال الأسباب التالية:

- تجربة كل دولة يكون ورائها دافع هو عامل تتسم بالخصوصية والحساسية المفرطة على سبيل المثال قد تحدث تنمية اقتصادية غير ملائمة للاستثمارات في دولة ما تشبه في نفس الوقت أنواع الأحداث التي تقع في مكان أخر.
- تتعلق تحركات في سعر الأصول والتي ترتبط ببعضها البعض، بفعل صدمة خارجية ، والمثال الذي حدث في أسعار البترول العالمية مع بداية حرب الخليج 1990.
- الأزمة المالية متعددة الأقطار بمعنى فقدان الثقة في الأصول المالية المحلية والناشئة عن حدوث أزمة مالية في دولة أخرى.

المطلب الثاني: لمحة عن ابرز الأزمات المالية العالمية التي شهدها العالم

إن الوقوف على حقيقة الأزمة المالية العالمية المعاصرة يقتضي منا البحث في الإطار الزمني لهذه الأزمة لبيان كيفية نشأتها وظروف تطورها، ومدى تأثير تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية على انتشارها بالصورة التي ألت إليها ، مما جعلها تؤثر على اقتصاديات العالم في مقدمتها الدول المتقدمة وهذا لا يستثني الدول النامية.

1- عبد المطلب عبد الحميد: **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية(أزمة الرهن العقاري)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 190.

الفرع الأول: أزمة الكساد الكبير 1929

تعد أزمة الكساد الكبير أشهر الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي و أقواها أثرا، حيث امتدت هذه الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى أوروبا الغربية على النحو يهدد النظام الرأسمالي ،ويعود ذلك لانخفاض الكبير في أسعار المنتوجات يبدأ في قطاع من القطاعات الاقتصادية ثم يعمم، ويتبع هذا الانخفاض تقلص في الإنتاج ، بحيث أن المستحدثون يفضلون عدم الإنتاج والبيع بأسعار تذهب في الاتجاه الهبوط المستمر، ويؤدي هذا إلى امتلاء الأسواق بالبضائع وتكدسها في المستودعات مع هبوط أسعارها"[1].

تعود هاته الأزمة للأسباب التالية:

* التيسيرات الائتمانية التي منحها الجهاز الصرفي لذوي الدخول المنخفضة، بحلول 1929،ارتفعت مؤشر "داونجونز" في الأسهم الرئيسية ببورصة نيويورك الى381.7 نقطة، وقد حذر العديد من الاقتصاديين من وقوع فقاعة مالية ، وحدث بالفعل.[2]
* المستويات المتدنية لأسعار الفائدة تسببت في إطالة أمد الأزمة، حيث أن المقترضين كانوا يغالون في طلب الضمانات على القرض مما أدى إلى انخفاض الطلب عليها.
* يعود إلى الانحرافات في الأسواق المالية والممارسات غير الأخلاقية، تتمثل في التلاعب بالأسعار في المضاربة واستغلال ثقة العملاء.
* نقص السيولة نظرا لعدم الثقة بهاته الأسواق والاضطرابات الحادثة. [3]

وترتبت عنها نتائج التالية: [4]

* زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بأكمله.
* استمرارها لفترة طويلة نسبيا.
* عمق وحدة هذه الأزمة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت الودائع لدى البنوك بـ33 %، كما انخفضت عمليات الخصم والاقتراض بمقدار مرتين، وصل عدد البنوك المفلسة من عام 1929 إلى 1933 أكثر من10000 بنك، أي حوالي 40 %من إجمالي عدد البنوك الأمريكية.
* الانخفاض الكبير من مستويات أسعار الفائدة، حيث كان سعر الخصم في بنك انجلترا خلال الفترة 1930 إلى 1933 بحدود 3.1 % مقابل 5.5 % في عام 1929 ولدى البنك المركزي في نيويورك2.6% مقابل 5.2% .
* التقلبات الحادة في أسعار الصرف والعملات مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول.

1- حسين بن طاهر، **مدخل إلى الوقائع الاقتصادية**، دار بهاء الدين،قسنطينة-الجزائر،2010،ص114.

2- إبراهيم عبد العزيز النجار، **الازمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية،الاسكندرية،2009،ص ص30-31.

3- فريد كورتل ، **الازمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية**، مؤتمر الازمة العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان،طرابلس،مارس2009،ص7.

4- حسين بن الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص115-116.

* تم إيقاف قابلية إبدال النقود الورقية بتاريخ 21 سبتمبر 1931 ،مما نتج عنه تدهور قيمة الجنيه الإسترليني.
* كما تسببت الأزمة في تخفيض قيم العملات الرئيسية الدولة ب (50- %، -84 %).
* توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا والنمسا.
* أدت هذه الأزمة إلى التنبيه وفشل النظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر المعروف بدعه يعمل دعه يمر في حل هاته الأزمة وقام الاقتصاديون في الغرب بالبحث عن حلول ، وفضلا عن ذلك ظهرت النظرية الكينزية لتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. [1]

الفرع الثاني: الأزمة المكسيكية1994

" لقد تعرضت المكسيك لازمة مالية كبيرة في أواخر عام 1994 ، عندما قامت الحكومة المكسيكية بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي بتخفيض سعر العملة المكسيكية "البيزو" مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 13 %، ثم تعويمه بعد ذلك، مما أدى إلى انهيار "البيزو" المكسيكي ، والذي فقد نحو 45 %من قيمته أمام الدولار في شهر يناير1995"[2]،نظرا للعجز الذي وقع في ميزان العمليات الجارية وهذا اثر على ميزان المدفوعات أدى إلى عجز المكسيك عن سداد ديونها مما نتج عنه انخفاض أسعار الصرف العملة الوطنية .

تعود الازمة للأسباب التالية: [3]

- ارتفاع معدل منح الائتمان من البنوك التجارية المحلية بنسبة227 % بمتوسط سنوي قدره 25%.
- ارتفاع معدل الإنفاق على السلع المعمرة بنسبة 67 %،وارتفاع معدل الاقتراض للاستثمار العقاري بنسبة47%.
- ارتفاع معدل اقتراض القطاع الخاص من السوق الخارجي من193 مليون دولار سنة 1988 إلى 23.2 مليار، مع تراجعه إلى 8.9 مليار دولار 1994.
- تقييم العملة الوطنية بقيمة أعلى من قيمتها.
- إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية وتطبيق نظام التعويم الكامل، وفتح أسواق المال للمستثمرين الأجانب.

1- انظر الى المرجع: بدري يونس، **العولمة وقضايا الاقتصاد السياسي**، دار الفرابي،بيروت،2000،ص ص67-70:
جون ماينارد كينز 1883- 1946 الاقتصادي الانكليزي يقول أن رفض قول هذه المدرسة بان إمكانية السوق تستطيع أن تضمن الطلب على مستوى مقبول يفترق عن مبادئ المدرسة الكلاسيكية في ما يلي:
- نسبة الفائدة ، -مستوى الأجور-النظرية الكمية للنقود: فمرد نظريته الطلب الفعال يخلق القدرة والرغبة بتطبيق السياسات النقدية والمالية نعني بذلك تدخل الدولة أمر ضروري.

2- اسماء دردور، نسرين بن زواي، الازمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، **الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف،20-21 اكتوبر2009،ص7.

3- ابراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره،ص33.

- محاولة إخفاء العجز التي تعاني منه المكسيك، بإتباع سياسة الصرف الثابتة، ثم تعويمها ،لكن هذا أدى إلى تدهور قيمة البيزو.

وترتبت عنها النتائج التالية:

- أدى التثمين الحقيقي للبيزو من 1991 الى1994 ب 20 % إلى كبح النمو بـ: 7% في 1990 و بـ: 1% في 1993 [1]، وزاد العجز في ميزان التجاري من 4.74 % الى5.83 % [2].
- هروب المستثمرين وسحب أموالهم إلى خارج البلد.
- أصبحت العملة المكسيكية رخيصة، يعني أن المكسيك غير قادرة على أن تفي بدفعات الفائدة على قروضها الأجنبية والبنوك المكسيكية تعاني من ديون كبيرة بالدولارات الأمريكية.[3]

الفرع الثالث– أزمة الأرجنتين2002:

بعد النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي قامت الحكومة الأرجنتينية في ذلك الوقت بانفتاح شديد على العالم الخارجي للأنشطة الاقتصادية سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية معتمدة في ذلك على تمويل خارجي متمثل في عمليات استدانة واسعة تفوق قدرة الأرجنتين على مواجهة أعباء سداد فوائدها، ما جعلها تتراكم وتؤدي في النهاية إلى حالة من التراجع المستمر[4].

حافظت الأرجنتين في بداية الأمر على تداول عملتها بالنسبة للدولار، ولكن هذا لم يدم طويلا حيث تطور الوضع إلى أن أدى ذلك إلى أزمة نتج عن حالة إزالة التضخم محاولة المكسيك فك البيزو عن الدولار ، حيث كان لها أثر ذا قيمة في أسواق الأرجنتين المالية.

و تعود الازمة للأسباب التالية:

- تضخم سالب ب2 % في نهاية 1999 مع الإفراط في التقييم الحقيقي، مع تخفيض قيمة عملة البيزو ب1.3 بيزو مقابل الدولار.
- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ب 9% في نهاية 1999، الذي تسبب في كبح الاستثمار و النشاط الاقتصادي، مع ارتفاع معدل المديونية.[5]
- العجز التجاري ممول من قبل استثمارات المؤسسات الخارجية، أصبح تداول العملة الأرجنتينية تقريبا تفاعل ذو اتجاه واحد بسبب دولارية اقتصادها، حيث كانت أكثر من 80 %منها الأصول و الديون مصاغة بالدولار.

وترتبت النتائج التالية:[6]

---

[1]– قحايرية امال ، **الوحدة النقدية الأوروبية –الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجيةدول الجنوب –**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006،ص318.

[2] –ابراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره،ص33.

[3] ديان كول ، **إدارة الاقتصاد العالمي**، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث، عمان،2001،ص18.

4– اسماء دردور، نسرين بن زواي، مرجع سبق ذكرة،ص7.

5– قحايرية أمال ،مرجع سبق ذكره،ص319.

6– محمد صفوت قابل، مرجع ساق ذكره، ص276–282.

- ارتفاع البطالة حيث تفيد الإحصائيات أن من بين أربع أرجنتين عاطل مقابل عدد السكان البالغ36 مليون نسمة.
- حيث قدرت نسبة الفقر 45 % من السكان فقراء .
- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 20% على مدى أربع سنوات.
- عدم قدرة الأرجنتين عن سداد دينها المستحقة لكل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.
- إعادة جدولة ديون الأرجنتين من طرف صندوق النقد الدولي، بعد مفاوضات استغرقت عام.

الفرع الرابع– الأزمة الاسيوية1998:

حققت دول جنوب شرق أسيا نموا اقتصاديا باهرا ، وهذا النمو الاقتصادي الكبير كان راجعا إلى ازدهار القطاع الإنتاجي والتقني في هذه الدول بفضل السياسة التي اتبعتها، باستيراد المواد الخام، وتوجيهها نحو القطاع الإنتاجي ذي الوفرة في عنصر العمل، ثم إعادة تصديرها إلى الخارج، نظرا لارتفاع معدل مشاركة لدى هذه الدول في التجارة الدولية، ارتفعت قيمة صادراتها إلى إجمالي الصادرات العالمية من 3.4% سنة 1980 إلى 6.1% سنة 1995، كما بلغ نصيبها من الواردات 6.6% سنة 1995، ارتفاعا من 3.1% سنة 1980 ، وهذا النمو في الاقتصاد العيني صاحبه نموا مطردا في الاقتصاد النقدي حيث توسعت الأنشطة المالية أيضا، ولكن بصورة مغالى فيها، تجاوزت التقدم المزدهر في الاقتصاد العيني، اعتمادا على تفرد الاقتصاد الأسيوي في هذه الفترة ، فتزايد الطلب على العملة الوطنية مما أدى إلى الاستدانة من الخارج، لتلبية الحاجة الدائمة إلى تمويل المشروعات المحلية، وكثرت على اثر ذلك مديونيات البنوك الوطنية للمؤسسات الأجنبية، وفي نفس الوقت فقدت البنوك الوطنية درجة معقولة من السيطرة على الائتمان فلم تكن رقابة جيدة لأنشطة التي كان يمارسها مسيروها ، ولم تقدر حجم المخاطر التي ممكن أن تتعرض لها، بسبب اتجاه القروض إلى أنشطة عالية المخاطر.[1]

تعتبر هذه الأزمة من أشهر الأزمات المالية، بالرجوع إلى التاريخ إلى الخلف فان هذه الدول شهدت نموا اقتصاديا قبل الأزمة، وقد استمرت هذه الأزمة مدة طويلة، وتعد من ابرز الأزمات الخطيرة التي مر بها التاريخ الاقتصادي.

وتعود أسبابها إلى:[2]

- التحول السريع من اقتصاد مغلق في الأسواق الصاعدة إلى اقتصاد مفتوح.
- قيام الشركات والبنوك بالإقراض بإحجام كبيرة رفعت المديونية.
- إقراض المصارف تلك الأموال من غير التأكد من جدوى المشاريع ، سواء من طرفها او الشركات المستثمرة.

1– إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره ، ص36.

2– احمد عبد الرحمن احمد، مرجع سبق ذكره، ص125.

- استجابة الدول الأسيوية للضغوط الغربية بإزالة القيود على رأس المال قبل خلق المؤسسات الكفيلة بتنظيم الأسواق والتعامل مع هروب رأس المال.
- انتشار الفساد ،الكثير من القروض والدعم لأغراض سياسية أو لمصلحة مسؤولين أو أقرباء.
- تصادم سعر الصرف مع حرية حركة رؤوس الأموال، أدى إلى تقييم العملات بأكثر من قيمتها.

ومن أهم نتائجها:[1]

- هروب رأس المال الكبير نظرا لتدهور أسعار الأسهم في البورصات وانخفاض قيمة العملات.
- تدخل صندوق النقد الدولي فارضا سياسته الداعية إلى الانفتاح ورفع القيود والى التقشف، حيث أن حلوله لم تكن كافية.
- تحول النمو العالي إلى نمو سالب في اغلب الدول، نظرا لتقلص عمليات الشركات، انخفض
- الإنتاج وأصبحت لدى الشركات طاقة فائضة كبيرة وصل حجم العطالة بدرجات كبيرة، وبدا التدهور يؤثر على اقتصاديات العالم.
- تعرض الاقتصاد الياباني لكساد عميق، حيث ازداد عبء العديد من البنوك اليابانية الناجم عن القروض الرديئة، و التي تراكمت لتصل إلى نصف تريليون دولار، حيث اندلعت الازمة في القطاعات المالية في الدول الأسيوية الخمس، ثم انتشرت لباقي الدول والقطاعات الحقيقية. [2]

المطلب الرابع : الازمة المالية الراهنة "أزمة الرهن العقاري"

إن ما جرى ويجرى على الساحة الاقتصادية العالمية من تداعيات منطقية وواقعية هي في حقيقتها نتيجة لأزمة مالية من العيار الثقيل لم تستثنِ أيَّاً من دول العالم وتستحق بجدارة أن توصف بكونها كارثة القرن الجديد ، و إن هذا الحدث يستحق أن يكون حدث الساعة ، هناك يد تمتلك القوة المطلقة لتوصل هذه الأزمة لهذه الدرجة، ما حصل من ضربات تعد قاصمة للاقتصاد الأمريكي وبالتحديد بعد عام 2000 وصعوداً ففي الفترة من 11 اكتوبر 2001 وحتى 11 اكتوبر 2002 انهارت وأفلست مجموعة كبيرة من الشركات الأمريكية ، قدرت بـ 60 ألف شركة وقد تم تسريح مالا يقل 140 ألف عامل أمريكي في تلك الفترة، هذا بالإضافة إلى حالات الإفلاس على المستوى الشخصي والتي سجلت في نفس الفترة رقما قياسيا للإفلاس بلغ 391 ألف حالة إفلاس وبخسائر تصل إلى 8,6 تريليون دولار وذلك وفقا لمعطيات لاتحاد أسواق المال الدولي[3]، وهنا نبين من تطورات أزمة حلت بالاقتصاد الأمريكي بعد عام 2007 ولغاية وصولها إلى الأزمة اقتصادية العالمية .

1- نفس المرجع السابق، ص123-125.

2- مورد خاي كريانين، مرجع سبق ذكره.،ص414.

3- عبد الستار أحمد، **تداعيات ونتائج الأزمة المالية العالمية والمنظور الإسلامي لها**، مقال منشور على الموقع http//: www.saaid.netfatwasahm100.htm, 10/08/2011.

وكانت شرارة الازمة التي عرفت باسم "تسونامي الرهن العقاري**(Subprime)**"قد اندلعت حين تزايد عدد العاجزين عن سداد قروضهم العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي سنة 1996 تم استعمال أصناف،"FICO" من طرف أجهزة الإقراض الأمريكية كمؤشر للدلالة على ملاءة المقترض التي تتراوح قيمتها ما بين 350 و900 ، وعليه يمكن تصنيف المقترضين الأمريكيين إلى فئتين: [1]

- برايم (Prime) : و هو المقترض ذو الملاءة المالية وبدون مخاطرة يتجاوز صنفه 620 .
- سوببرايم ، (Subprime) : هو نوع من القروض العقارية الأمريكية الممنوحة للمقترضين ذوي الملاءة المالية المشكوك فيها ،والتي يمكن أن تكون غير معروفة من قبل الجهاز المصرفي، وفي أغلب الأحيان لا تخضع المؤسسات المانحة لقروض السوببرايم للقوانين البنكية . حيث يتم تصنيف المقترض ضمن هذه الفئة إذا انخفض صنفه عن620 ، و في هذه الحالة يعتبر المقترض ذو مخاطر كبيرة جدًا ومشكوك فيه.

الفرع الأول: جذور الازمة المالية الراهنة

بدأت ملامح الأزمة المالية تظهر داخل الولايات المتحدة الأمريكية منتصف عام 2007، على أنها أزمة في القطاع العقاري، لتتعقد بعدها وتتحول إلى أزمة ائتمان داخل النظام المصرفي والمالي الأمريكي، ومع تشابك الأسواق المالية العالمية، وارتباطها ببعضها، ثم بدأت تظهر تداعياتها على الأسواق المال في الاقتصاديات بشكل مباشر أو غير مباشر، وبنسب متفاوتة، ومع ارتفاع حجم الخسائر و الإفلاسات وتراجع حجم الإنتاج الصناعي في الكثير من الدول المتقدمة بسبب انخفاض التمويل الاستثماري الصناعي، بالإضافة إلى عولمة وترابط أسواق الإنتاج والاستهلاك العالمية ببعضها، دخل العالم مرحلة من الانكماش ثم الركود الاقتصادي، وقد حدث في هذه الأزمة اضطراب حاد مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار عدد من المؤسسات المالية تمتد أثاره إلى القطاعات الأخرى.

من أهم الخطوات التي مرت بها الازمة كما يلي:[2]

من أوت إلى ديسمبر 2007 :

* عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري، يسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة في الولايات المتحدة، وتتدهور البورصات أمام مخاطر اتساع الازمة المصرفية المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
* عدة مصارف كبرى تعلن انخفاض كبير في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

22 جانفي2008 :

1- نسيمة حاج موسي، فاطمة الزهراء علوي، اثر ازمة الرهن العقاري على البورصات العربية خلال الفترة 2007-2008،**مجلة الباحث**، جامعة ورقلة- الجزائر،العدد08،2010،ص119.

2- حسين بن طاهر ،مرجع سبق ذكره، ص ص232-234.

* الفدرالي الأمريكي يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاث أرباع النقطة إلى 3.5% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تخفيضه إلى 2% بين يناير وابريل 2008.

11 مارس الى 16 سبتمبر2008:

* تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات.
* جي بي مورجان تشيز يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي بير ستيرز بسعر متدني مع المساعدة المالية للاحتياطي الفدرالي.

24 افريل الى30 ماي2008:

* خسارة المصرف يوبي أس السويسري جراء أزمة الرهن العقاري الأمريكي، والتي أدت إلى شطب 40 مليار دولار من أصوله ،خسارة يتعرض لها أول مصرف سويسري، وفي المصنف الثالث أوروبيا، والأول عالميا في مجال إدارة الثروات الخاصة.
* صرح مسؤول وزارة الخزانة الأمريكية ومساعده كلي لوري أن الازمة بدأت تخف بسبب ضخ الأموال في المؤسسات المالية من طرف الاحتياطي الفدرالي والبنوك المركزية الأخرى، كما أشار لوري أن المؤسسات المالية أبلغت عن خسائر زادت عن 300 مليار دولار ، لكن تم تخفيف المشكلة بتوفير 200 مليار دولار من البنوك الأمريكية مما ساعد في توفير القروض.

07 سبتمبر الى28 سبتمبر 2008:

* الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري" فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتها مع كفالة ديونها حتى حدود 200 مليار دولار.
* أعلن البنك ليمان برادر إفلاسه، وشراء البنك أوف أمريكا بنك أخر للأعمال في وول ستريت هو ميريل لينش، وعشر مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأس مال 70 مليار دولار.
* الاحتياطي الفدرالي والحكومة الأمريكية تؤمم اكبر مجموعة تأمين في العالم إيه أي جي، منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9 % من رأسمالها.
* البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي، وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
* تعلن السلطات الأمريكية خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غي قابلة للبيع.
* الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى التحرك فورا إلى خطة الإنقاذ المصارف.
* يشتري بنك" جي بي مرجان" منافسه "واشنطن ميوتشال "بمساعدة السلطات الفدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبنك" جرب الأمريكي" يشتري منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.

* بدأت الازمة تنتقل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول الأخرى سواء على المستوى القطاعي او الدولي.

أولا- أسباب الأزمة:

سوف نركز على سببين هامين نرجع لهما تنامي الازمة المالية الحالية:

أ- **نظام نقدي يقوم على الديون:**

في النظام النقدي الحديث لا يتم خلق النقود إلا إذا اقترضها احدهم، نحن جميعا نتعامل بنقود محملة بديون تدفع عنها فوائد هي الربا في أبشع صوره، لان الربا القديم كان يحصل على النقود الحقيقية يأخذها المقترض من الرابي ، ولكن النقود الحديثة تنتقل إلى حيز الوجود حال اقتراضها، فالأموال تتحرك بحرية وتتزايد وتدخل إلى البلدان و تخرج منها، ليس بغرض دعم الحياة الاجتماعية في الدول المضيفة، بل على النقيض، حيث إن دول العالم وكل المؤسسات الصناعية الكبرى في العالم تقريبا ومعظم سكان الدول الصناعية مدينين إلى الجهات التي تصدر النقود، أن نظام البنوك يخلق سلسلة لا تنتهي من الديون والقروض، نحن نعيش في عصر النقود المحملة بالديون .

ويرى كيفن فيليبس في كتابه "المال السيئ" أن هناك عاملين رئيسين يتعلقان بالبنية الاقتصادية يقفان وراء الازمة المالية الحالية ، فيقول خلال العقود الثلاثة الماضية توسعت الخدمات المالية من 11% من إجمالي الناتج المحلي إلى 21% في الولايات المتحدة، في الوقت الذي تراجع فيه قطاع التصنيع من 25% الى 13% في نفس الفترة . و أدى هذا الاعتماد الكبير للاقتصاد الأمريكي على قطاع المال إلى توسيع الدين في القطاعين العام والخاص إلى درجة مؤذية ومدمرة.[1]

إن نمو الثروة النقدية وتبادلها وهذا التمدد والانكماش في المحتوى النقدي في قلب الأسباب التي أدت ما يسمى بالدورة الاقتصادية بين الازدهار وكساد وهو أساس بنية الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي الهشة، "فالتوسع المالي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة بشكل مستقل عما يحدث في الاقتصاد العيني ، وهنا بدأت بوادر الازمة المالية"[2]، حيث كانت نسب الفائدة على القروض العقارية تحت الممتازة تبدأ بـ 2 % لفترة قصيرة ثم ترتفع لتصل إلى 40 %، كما أصدرت البنوك قروضا ضخمة للمضاربات على الأسهم والسندات بنسب تغطية متدنية تصل إلى 2 % على أساس أنها سوف تورق هذه المخاطر الجمة على أي حال وتبيعها لمؤسسات الاستثمار في الأسواق المالية، و البنوك و المؤسسات المالية استخدمت هذه الرهون العقارية وسندات الأقساط للحصول على قروض هائلة بنسب تغطية بسيطة استخداماتها في شراء الشركات وغيرها، وزادت أسعار المنازل بنسبة 124% بين أعوام 1997- 2006، و استخدم بعض ملاك المنازل هذه الزيادة للحصول على قروض جديدة لاستخدامها في شراء السلع

1- ضياء مجيد الموسوي، **الازمة المالية العالمية الراهنة منذ 2008**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010،ص9.

2- حسين بن طاهر، مرجع سبق ذكره، ص229.

الاستهلاكية ،بحيث زادت الديون الشخصية بنسبة 130 %خلال عام 2007 فقط مقابل زيادة قدرها 100 % في العقد الذي سبق 2007 بأكمله، وكانت هذه القروض تبدأ بأقساط منخفضة بأسعار فائدة متغيرة، وان تأخر المقترض عن الدفع تتضاعف أسعار الفائدة على حسب المدة المتفق عليها، والمستثمرون يعتقدون أنهم يملكون سندات مضمونة بعقارات يمكن الحجز عليها وبيعها لكن كان ذلك العكس، لكنهم رهنوا تلك السندات على اعتبار أنها أصول، على اعتقاد المالك أن المنزل بيته، وضن البنك أن المنزل ملكه أيضا، لقد بلغت قيمة المشتقات المالية في يناير 2007 من 6.5 تريليون دولار(يبلغ حجم سوق الرهن العقاري في امريكا12 تريليون دولار)، وهو تقريبا نصف الإنتاج القومي السنوي الكلي للاتحاد الأوروبي[1].

إن الفكر الاقتصادي والسياسات الرأسمالية التي اعتمدت منذ الثمانينيات من القرن العشرين، تختصر الأزمة في أنها أزمة مالية أساسا انطلقت من أزمة "الرهون العقارية"، أي من المجال المالي، وتفاقمت شيئا فشيئا لتمس مجال الاقتصاد الحقيقي وتتحول إلى انكماش يظهر بالأساس في انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الخام للدول والعالم وفي تراجع الطلب والإنتاج في عدد من القطاعات الإنتاجية والخدماتية ،وهو ما ينعكس في الانخفاض الكبير في طلبات هذه القطاعات وإنتاجها وفي رقم أعمالها وأرباحها، كما ينعكس جليا في غلق عدد من الوحدات الإنتاجية وتسريح العمال أو إحالتهم على البطالة التقنية وصل عدد العمال المسرحين في الولايات المتحدة وحدها سنة 2008 ما لا يقل عن 2.6 مليون .

الإشكالية هنا تحول الاقتصاد العالمي في ظل الرأسمالية المعولمة إلى اقتصاد رمزي أي من اقتصاد قائم على الإنتاج والاستثمار والعمل إلى اقتصاد وهمي قائم على المضاربة والمقامرة والمخاطرة في المشتقات المالية والتحوطات والخيارات والمستقبليات وغيرها وهذه كلها من ابتكارات الرأسمالية المالية الجديدة.

عدم المسؤولية: أن المسؤولية تقع على عاتق التصرفات اللاعقلانية والطائشة واللاأخلاقية لعدد من المضاربين الماليين المغامرين ومسيّري البنوك وصناديق الاستثمار الذين "فقدوا حسهم العالي بشؤون المال والاقتصاد وأصبح همهم الوحيد الرفع من المردودية المالية وضمان مداخيل خيالية لهم ولحاملي الأسهم الكبار، هؤلاء الذين يقعون في صف "الرأسمال السيئ وليس الرأسمال الجيّد"، كما يعود سبب الأزمة لعدم كفاءة وكالات التنقيط أو غفلتها أو تواطؤها مع بعض المؤسسات المالية و المصرفية،" يتمثل في نقص أو انعدام الرقابة على المؤسسات المالية الوسيطة، حيث أن البنوك المركزية تباشر رقابة شديدة على البنوك التجارية في معظم دول العالم، لكن هذه الرقابة تضعف أو تنعدم بالنسبة لبنوك الاستثمار،

1- عبد الغني بن محمد ،مرجع سبق ذكره، ص ص35-38.

وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة، أو رقابة الهيئات المالية، وبالتالي تشجيع المستثمرين الإقبال على الأوراق المالية"[1].

وهناك من يذهب بعيدا في هذا الموقف ويحمل مسؤولية الأزمة لسياسات تحرير المجال المالي التي اعتمدت منذ الثمانينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة وانجلترا والتي عممت لتشمل باقي البلدان الرأسمالية المتطورة (أوروبا واليابان) وبعض البلدان النامية، والتي تبرز في تحرير حركة رؤوس الأموال ورفع الرقابة عليها وتعويم أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وهو الأمر الذي ساهم في توسع الجريمة المالية المنظمة ، التي تتحمل الجهات الضريبية المسؤولية العظمى في تفاقمها.

ثانيا: أزمة الرهن العقاري وتسلسلها

لقد انطلقت الازمة الحالية من أزمة الرهن العقاري التي نمت هاته الظاهرة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن أصبحت أزمة عالمية تمس اغلب القطاعات.

أ- **أزمة الرهن العقاري**

بدأت الازمة بعد انخفاض أسعار المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع معدلات التخلف عن القروض الثانوية وغيرها من القروض العقارية ، بسبب ضعف الجدارة الائتمانية للملاك المنازل خصوصا بعد أن رفع الاحتياطي الفدرالي أسعار الفائدة من 1 % عام 2004 غالى 5.25% عام2007.[2]

إن العقارات في أمريكا هي اكبر مصدر للاقتراض، فالحلم لكل مواطن أمريكي هو أن يملك بيت، لذلك يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، ولاشك أن الرهون العقارية لعبت دورا مهما وخطيرا في الأزمة المالية العالمية، وظهرت الأزمة الحالية بانفجار فقاعة سوق العقارات، لقد توسعت المؤسسات المالية الأمريكية في منح القروض السكنية لم يسبق لها مثيل، ويكمن السبب الرئيسي لازمة الرهن العقاري هو التوسع الكبير في القروض العقارية في السوق الأمريكي، اعتمادا على ارتفاع الكبير في أسعار العقارات، حيث توسعت بنوك الاقتراض العقاري في الإقراض دون النظر في قدرة المقترض على السداد.

1- حسين بن طاهر، مرجع سبق ذكره، ص231.

2- علي يوسفات ، **ازمة الرهن العقاري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير**، جامعة مسيلة،العدد2،2009،ص1.

من خلال الشكل التالي الذي يوضح تطورات أسعار المنازل إلى أن انخفض في 2006 التي تسببت في فقاعة مالية:

الشكل(1.2):انخفاض أسعار المنازل في الولايات المتحدة في عام 2006

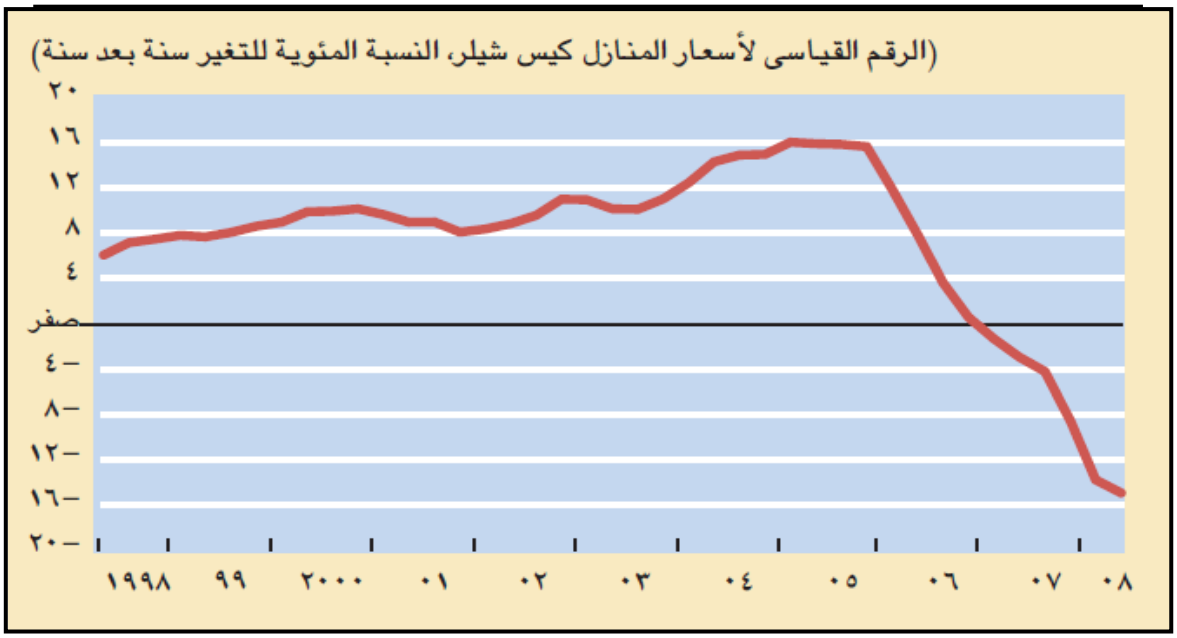

المصدر: محمد العريان، أزمة حازمة ينبغي تذكرها "مبرر تحديث متعدد الأطراف"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد45، العدد4، ديسمبر 2008، ص16.

من خلال الشكل نلاحظ ارتفاع أسعار المنازل من 1998الى غاية 2005، في هاته الفترة نشطت الرهون العقارية الأمر الذي جعل البنوك تشعر بالأمان في تقديمها ، لكن هذا الأمان لم يدم ففي 2006 انخفضت أسعار المنازل ب 16% مما سببت فقاعة "الرهون العقارية"، لأن لما كانت المنازل ذات أسعار مرتفعة تستطيع استرجاعها وتغطية الدين، أما عند انخفاض أسعارها حتى ولو استرجعت المنازل لا تستطيع تغطية الديون المستحقة، وبالتالي وقعت البنوك في أزمة مالية مصرفية.

ب- **أزمة ائتمان:**

إزدادت نسبة القروض إلى قيمة العقارات وقدمت المؤسسات المالية تلك القروض لعدد كبير من المستهلكين أصحاب الملاءة الضعيفة أو الجدارة الائتمانية الرديئة، بمعنى أن رغبتهم وقدرتهم على سداد القروض مستحيلة، وبالتالي يتعثرون عند حلول مواعيد سداد القروض مما يؤثر على وضع المؤسسات المالية التي منحت القروض، ومن ثم عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وانهيارها.

من خلال الشكل الموالي يوضح تزايد إصدار الأوراق المالية الأوروبية والأمريكية:

الشكل(2.2):تصاعد إصدارات الأوراق المالية الائتمانية

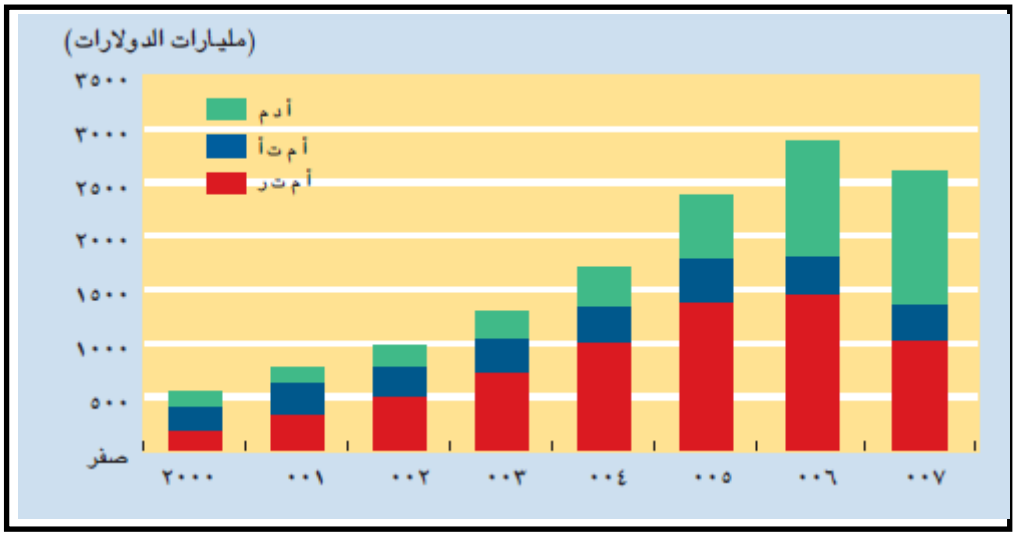

المصدر: لوراكودرس، ثقة...وأكثر من ذلك، مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي،المجلد45،العدد22، يونيه2008، ص9.

ملاحظة: ادم:التزامات ديون مضمونة.

ام ت ا:اوراق مالية تساندها أصول ،تشمل السيارات وبطاقات الائتمان...الخ.

ام ت ر:اوراق مالية تساندها رهونات.

نلاحظ من الشكل تزايد كل من إصدارات التزامات الدين المضمونة (ا د م)و الأوراق المالية المضمونة برهونات(ا م ت ر) من 2000 إلى غاية 2006 ،فشركات التوريق قامت بتوريق التزامات الدين المضمونة لنقل وتوزيع المخاطر على نطاق واسع حيث كان ضمان ذلك هو ازدهار سوق العقارات الأمريكية والاقتصاد الأمريكي، أما الأوراق المالية المضمونة برهونات تستخدم هذه الأوراق أيضا لإعادة توجيه مدفوعات الفائدة من مجموعة الرهون العقارية لحملة الأسهم ، وهذه المدفوعات تقسم إلى فئات مختلفة حسب درجة المخاطرة[1].

إلا أن هذا التصاعد بدأ ينخفض في 2007، والسبب يعود للازمة التي تعرضت لها الولايات المتحدة نتيجة انخفاض أسعار العقارات في حين أن الالتزامات ارتبطت بالرهون العقارية وتورقيها وكانت هاته السياسة مدعومة في الاقتصاد الأمريكي ،في البداية كانت السياسة مجدية لكن مع بداية 2007 لوحظ ما هو أسوء مما اثر على اقتصادها سلبا ، وبالتالي انتشرت عدوى الازمة إلى أوروبا، ثم الدول الأخرى.

ت- **أزمة أسواق رأس المال**:

من السوق العقارية انتقلت الأزمة إلى المؤسسات المالية بسبب ما يسمى توريق الرهون العقارية، وهذا يعني إصدار البنوك أوراق مالية أو أسهما في ملكية عائد مجموعات متماثلة من القروض العقارية، تتيح

1- علي يوسفات ،مرجع سبق ذكره،ص2.

لمن يشتريها أن ينال حصة منها وان يتحمل جزء من مخاطرها، حيث انفجرت الفقاعة العقارية إلى تدهور قيمة أسهمها بشكل جنوني، أدى إلى تضرر المشتقات المالية المتعلقة بتلك القروض، و أدى التهديد الإفلاس العديد من الشركات التامين والبنوك منها كادت تتدهور "مجموعة التامين الأمريكية" وكان لها فرع في لندن فقد انهارت أسهمها ب95 %،" فقد قدم البنك المركزي الأمريكي قرضا 85 مليار دولار لشركة AIG في 2008/8/16 "[1]،و قد انتقلت الأزمة إلى معظم الأسواق المالية، فبعد هبوط أسهم بورصة وول ستريت أنخفض المؤشر العام في أهم البورصات العالمية، و لتوضيح حجم الخسائر التي لحقت بالبورصات العالمية و حجم الانخفاض الذي لحق بالأوراق المالية، و أهم الأنشطة الاقتصادية التي تأثرت بالأزمة المالية ندرج الجدول التالي:

جدول رقم(1.2) : أهم القطاعات المتضررة من الازمة المالية في بعض الدول (سنة2008)

الدولة	معدل الانخفاض	اكبر القطاعات المتضررة
الولايات المتحدة	% 36	قطاع البنوك و العقارات و السيارات
اليابان	% 46	قطاع السيارات و الصادرات
ألمانيا	% 41	قطاع البنوك و السيارات ، و الدولة الثانية في العالم التي واجهت ركودا إقتصاديا
بريطانيا	% 34	قطاع البنوك و العقارات ، و أول دولة في العالم تواجه ركودا
كندا	% 34	العقارات و هي الدولة الصناعية الوحيدة التي حققت نموا أثناء الأزمة
فرنسا	% 42	قطاع البنوك و السيارات
الصين	% 50	النشاط الصناعي، و اضطرت الدولة إلى الإعلان عنه بعد تكتم لانخفاض الصادرات
الهند	% 50	النشاط الصناعي، رغم أنها استمرت في تحقيق معدلات نمو و لكن دون 7 %
إيطاليا	% 49	قطاع الطيران
المكسيك	% 33	قطاع البترول
روسيا	% 66	قطاع البترول
اندونيسيا	% 50	قطاع الأخشاب و تراجع معدلات النمو من 10 % إلى 6 %
كوريا الجنوبية	% 42	قطاع التصدير
تركيا	% 53	و هي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها
السعودية	% 40	قطاع البترول
جنوب إفريقيا	% 36	و هي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها
أستراليا	% 42	قطاع الزراعة
البرازيل	% 44	قطاعات المعادن و الأخشاب و السيارات

1- عبد الغني بن محمد، **الأزمة المالية العالمية**، دار البحار، الأردن، 2008، ص52.

المصدر: إبراهيم عبد العزيز النجار، الازمة المالية و وإصلاح النظام المالي العالمي ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 75.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجدول اكبر القطاعات المتضررة أثناء الازمة في سنة 2008،لمختلف الدول نلاحظ أن روسيا تضررت بأكبر نسبة66% في قطاع البترول، وتركيا 53% في انحطاط بورصاتها، ثم الصين والهند، وهكذا لكل دولة يبرز معدل الانخفاض في القطاعات الحساسة لديها وعلاقتها بالقطاع المالي أي الأوراق المالية، فبحدوث هاته الازمة انخفضت مؤشرات بورصات هاته القطاعات فأدت بهاته الخسائر المالية والعينية، دون أن تستثني أي قطاع اقتصادي.

ث- **أزمة الغذاء:**

ما لبث العالم أن بدأ بتوسع الأزمة إلى أزمة غذاء التي تطبق على العديد من الدول في مختلف القارات بالجدّية التي أصبحت تهدد بإثارة اضطرابات ، يمكننا من الآن أن نضيف أزمة الغذاء إلى قائمة الأزمات المألوفة التي يواجهها العالم والحاجة الماسة إلى قيام العالم الغربي الذي هيمن طويلاً على شؤون العالم، بإفساح مساحة سياسية واقتصادية و إستراتيجية متزايدة للقوى الصاعدة، مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل.ومثال عندما ارتفعت أسعار الأرز بنسبة 30 % في يوم واحد فقط، بعد أن كانت قد تضاعفت خلال أقل من شهرين من 380 دولاراً للطن في يناير إلى 760 دولاراً للطن في نهاية مارس، ويمثل هذا في غاية السوء لقارة آسيا، كونها تعتبر الأرز غذاءً رئيسياً لما يقرب من 2.5مليار شخص فيها،[1]" أن الرجل الجائع رجل غاضب" ،على زعماء العالم أن يراعوا ذلك جيدا جيدا ويضعونه نصب أعينهم بينما تكافح شعوبهم الفقيرة زيادة أسعار الأغذية التي ارتفعت أكثر فأكثر نتيجة لارتفاع أسعار النفط بشكل قياسي وتغير المناخ ومعاملات المضاربين في الأسواق المحلية وفي بورصات العقود الآجلة، لكن هذا لم يدم في حين انخفضت أسعار السلع في منصف الثاني من 2008 ،وهذا لم يخص فقط أسعار الغذاء بل شمل المعادن والطاقة .

1 http://pwww.annabaa.orgnbanews69530.htm, 10/08/2011.

من خلال الشكل الآتي سوف نطلع لأهم التغيرات أسعار السلع التي تأثرت بالأزمة:

الشكل(3.2): تغير أسعار السلع في الفترة ما بين 2003- 2009 (نسبة مئوية)

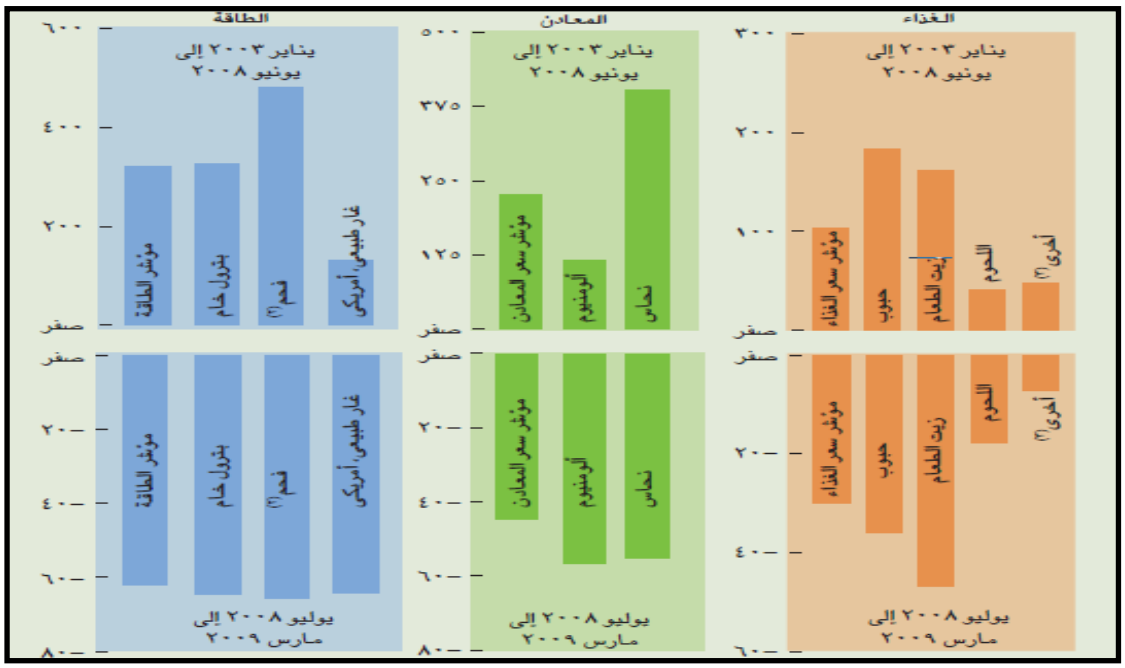

المصدر: توماس هيلبجلينج،وآخرون، أضواء على البيانات،مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي،المجلد 46،العدد2،يونيو 2009،ص56.

نلاحظ من خلال الشكل أن ارتفاع أسعار السلع بشكل كبير في الفترة 2003الى 2008 ، فقد تم تسجيل مكاسب كبيرة يرجع ذلك إلى الازمة المالية التي أثرت إيجابا على أسعار السلع الحقيقية نتيجة لقنوات الارتباط الاقتصادي ،فمؤشر سعر الغذاء ارتفع بنحو 100 % أما مؤشر سعر المعادن بنحو 248 % أما مؤشر سعر موارد الطاقة بنحو 300 % ،إلا أن هناك انخفاض في أسعار الغذاء والطاقة والمعادن في الفترة منتصف 2008 إلى منتصف الاول2009 مقارنة بالفترة 2003 إلى منتصف الاول2008، انخفضت أسعار الغذاء بنحو 30 % أما المعادن بنحو 40 % أما الطاقة بنحو 60 % ، سوف يؤثر تذبذب الأسعار خاصة على الدول النامية التي هي مستوردة للغذاء ومصدرة للمواد الأولية، نظرا لتخوف من هاته الازمة الإسراع ببعض الإجراءات والحلول المؤقتة لكي لا يتضرر الاقتصاد الحقيقي أكثر ،الآثار الاقتصادية والاجتماعية...الخ.

ج- **أزمة بترول:** فقد كان للوهلة الأولى ارتفاع مفاجئ لأسعار النفط نظرا إلى فائض الطلب على النفط والعقود الآجلة، وذلك لإنتقال رؤوس الأموال المضاربة من العقارات إلى النفط، وانهيار الرأس المال المضارب ونظام المضاربة نفسه، أدى إلى انخفاض أسعار النفط فورا، كما أن انخفاض أسعار النفط أدت إلى ارتفاع سعر الدولار، لان النفط يستورد بالدولار، و الازمة أدت إلى قلة الدولار لشراء النفط، ارتفع سعره مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وتبقى أسعار البترول بين الصعود والنزول وبما أن الدول الكبرى تعاني من أزمة سيولة ، فهذا يؤثر سلبا على الدول المصدرة للنفط في طلبه،

أن ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته والغذاء وكل ما يرتبط به كان احد الأسباب تزايد تعثر القروض العقارية عندما وجد المقترضون أنفسهم مضطرين لاختيار بين الجوع ودفع أقساط قروضهم.

خلال فترة من الزمن زادت أسعار النفط العالمية بصورة ثابتة مما أدى إلى قيام توقعات بأنه سيتم في المستقبل القريب تخطي مستوى سعر البرميل ال 100 دولار، وعلى الرغم من أن الزيادات تعكس جزئياً تعافي الطلب في الاقتصاد العالمي إلا أن "وكالة الطاقة الدولية" قد حذرت من أن الأسعار تدخل "منطقة خطرة" تهدد التعافي الاقتصادي، وقد ذكر كبير الاقتصاديين في "وكالة الطاقة الدولية" ، أن فواتير واردات النفط أصبحت تهدد الانتعاش الاقتصادي: "هذا جرس إنذار للدول المستهلكة للنفط والأخرى المنتجة له." [1]

الفرع الثاني: آلية انتقالها وتصديرها إلى دول العالم

في أواسط سبتمبر إلى أكتوبر 2008 كانت الأزمة قد انتقلت بكل عنفوانها خارج الولايات المتحدة الأمريكية و وفي بداية أكتوبر 2008 انخفض مجموع قيمة الأسهم الأمريكية من عشرين تريليون دولار إلى اثني عشر تريليونا، أي خسر مالكو الأسهم 40 % من ثرواتهم، وقاربت الخسارة في دول العالم الأخرى نفس المعدل تقريبا،، وبدأت تنتشر نفس الظواهر التي ظهرت بالاقتصاد الأمريكي في بقية العالم، وذلك على حسب مقدار ترابط في حلقات الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من هذه الحوادث الجسام وغيرها حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إظهار أن الموضوع لا يتعدى مشاكل اقتصادية اعتيادية ، إلا أن الأمر لم يكن كذلك على الإطلاق ولم يكن بإمكان أصحاب القرار التكتم على ما يجري من انهيار اقتصادي إلى ما لا نهاية ،فقد أزف وقت الفضائح والإعلان عما يجري فقد تعقدت الأمور وبلغت مراحل متقدمة من السوء وظهرت ما يعرف بالأزمة الاقتصادية العالمية ،التي ظهرت تداعياتها بشكل صريح وواضح في الولايات المتحدة الأمريكية ثم بريطانيا ثم أوروبا ثم انتقلت لبقية بلدان العالم وهنا اضطر بعض قادة العالم بل وتجرأ بعضهم في انتقاد الولايات المتحدة الأمريكية قال رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون: لاستهتار داخل الولايات المتحدة بالنظام المالي هو الذي أدى إلى أزمة الائتمان المالي التي يعاني منها العالم.فقد انهارت عدة شركات ومؤسسات في كل أنحاء العالم ، في أمريكا وأوربا وأفريقيا وآسيا، وخاصة انهيار اكبر بنك عملاق" ليمن برادر" الأمريكي الذي بلغ عمره أكثر من 150 عام الذي استطاع تجاوز أزمة 1929 بسهولة.

من خلال الشكل التالي يوضح لنا أكثر آلية تصدير الازمة إلى دول العالم من خلال ما سبق لتسلسل الزمني من أزمة رهن العقاري إلى أزمة مالية عالمية.

1 http://www.annabaa.orgnbanews201101242.htm,10/08/2011.

الشكل(4.2): تصدير الأزمة المالية إلى الدول النامية

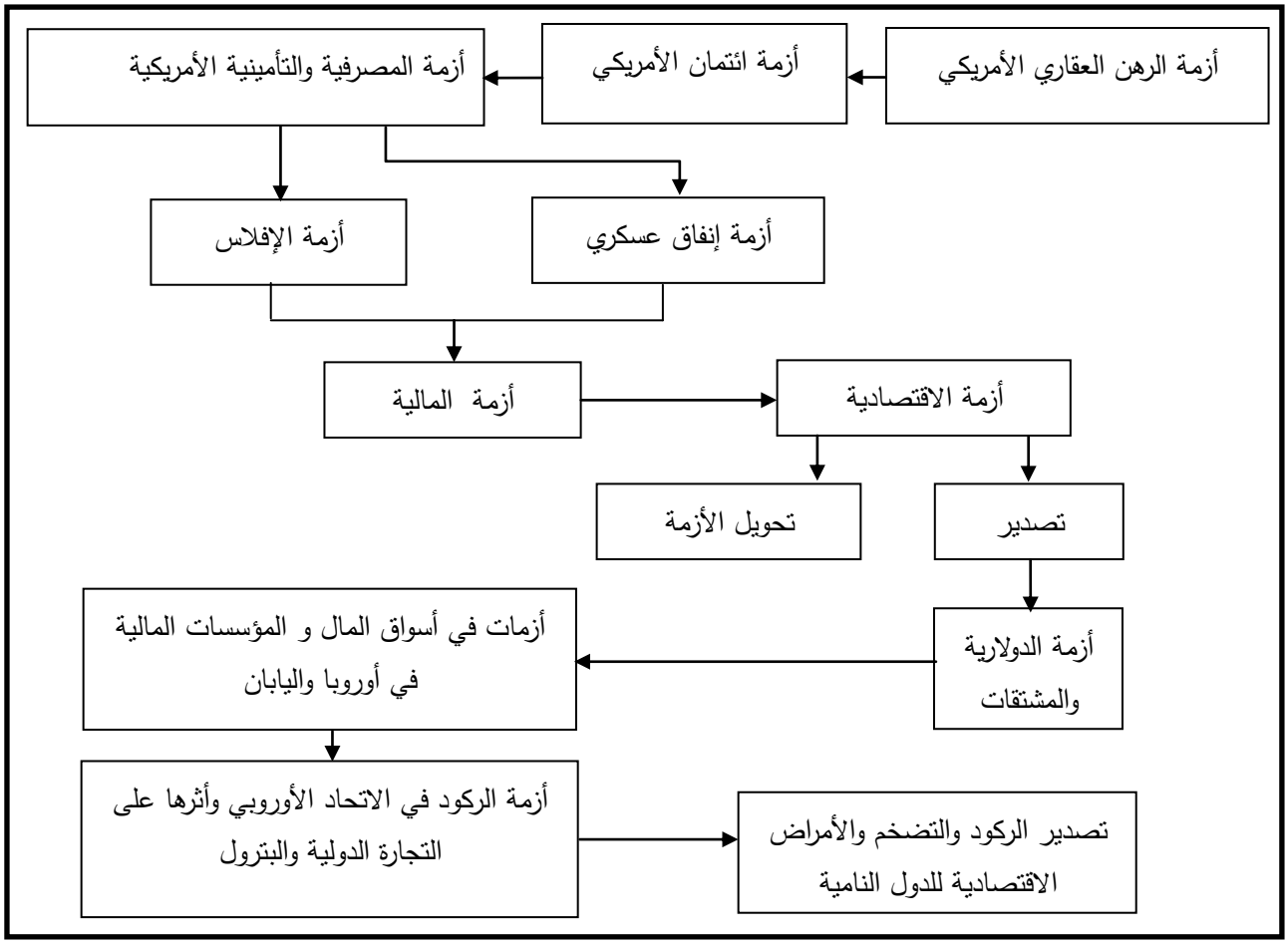

المصدر: فريد راغب النجار، إدارة التغيير الاستراتيجي العربي لمواجهة الأزمة المالية العالمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009، ص91.

نلاحظ من خلال الشكل أن مسار تصدير الازمة المالية إلى الدول النامية انطلاقا من أزمة الرهن العقاري فقد أدت إلى أزمة ائتمان لعدم ثقة الأفراد بالمصارف ثم أصبحت أزمة سيولة التي عانى منها القطاع المصرفي نظرا لتصنيف الوهمي للأوراق المالية وشركات التأمين لعدم التزام الإفراد بتسديد مستحقاتهم وانخفاض أسعار العقارات التي لم تكن متوقعة لا تغطي أسعارها السيولة التي تحتاجها المؤسسات المالية ،إن الولايات المتحدة تعرضت إلى اكبر إفلاس لمؤسساتها المالية بالإضافة إلى ارتفاع النفقات العسكرية لديها، هاته الازمة انتقلت من القطاع المالي لتشمل الجانب الاقتصادي ككل، فهذا بالضرورة يتطلب تدخل المؤسسات الدولية لمحاولة تقليص حدة الازمة وبما أن المؤسسات الدولية محركها الأساسي الدول المتقدمة وبالأخص أمريكا فهذا يؤثر على السياسات المقترحة لتفادي الازمة، وبما أن الازمة أزمة أمريكية بالضرورة يظهر أثرها على عملة الدولار لأنها أقوى عملة تجارية في التداول، إن عولمة رأس المال :المشتقات المالية والبورصات وعمليات التوريق تؤثر على أسواق رأس فهذا لا يستثني الاتحاد الأوروبي واليابان من تضررهما، فيؤدي إلى أزمة ركود في الاقتصاديات المتقدمة بتأثر التجارة الدولية والبترولية ....الخ، ومنه النتيجة الحتمية تصدير الركود والأمراض الأخرى إلى الدول النامية.

الفرع الثالث: خصائصها

بالرغم من أن الكثير من الاقتصاديين والمحللين يوازون بين الأزمة الاقتصادية التي حدثت في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن العشرين والأزمة الجارية ويجدون بينهما الكثير من أوجه الشبه، إلا أنه يمكن القول هذه الأخيرة هي أخطر بكثير من الأولى بالنظر إلى مجموعة من الخصائص نعتقد أنها أساسية:

اولا- الخاصية الأولى : الأزمة الحالية هي عالمية بالنظر للتشابك بين مختلف أطراف النظام الاقتصادي العالمي في مركزه وأطرافه وتتوسع لتطال كل السوق الرأسمالية العالمية خاصة بعد دخول البلدان الاشتراكية السابقة هذه السوق وبعد انخراط معظم البلدان النامية في اقتصاد السوق الليبرالي، فبلدان مثل الصين والهند والبرازيل وبلدان جنوب شرق آسيا وروسيا والبلدان الصاعدة عموما، بوزنها في الاقتصاد العالمي الآن لا يمكن أن تبقى بمعزل عن هذه الأزمة بل هي في عمقها* ،"ففي المحيط تجارب مرت بعدوى أزمة مالية الأرجنتين بعد تخفيض قيمة البيزو المكسيكي1994، وازمة جنوب افريقيا1996، وأزمة جنوب شرق أسيا بعد خفض قيمة العملة التايلندي في1997"،[1] فالذي يضفي على هذه الأزمة طابعها العالمي هي الثورة التكنولوجية الجارية في مجال الإعلام والاتصال والنقل التي جعلت الأسواق الدولية للسلع والخدمات والساحات المالية والبورصات العالمية مترابطة فيما بينها، فالمعلومة الاقتصادية أصبحت تنتقل بسرعة تفوق سرعة الضوء وأي خلل يصيب جزء من أجزاء النظام سينتقل ليمس الأطراف الأخرى وينشر العدوى فيها، هذا بالإضافة إلى تأثير هذه الثورة على المجال المالي بالخصوص إذ سمحت بإضفاء نوع من الاستقلالية على القطاع المالي عبر تطوير منتجات جديدة كان لها الدور الكبير في توسيع الرسملة والورقية، لهذا سيضيف هذا المجال المالي من مخاطر الأزمات التي تصبح مزدوجة : بداخله وفي إطار العلاقات الترابطية بينه وبين الاقتصاد الحقيقي.

كل هذه العوامل تجعلنا نقول أننا أمام أزمة عالمية تمس كل الاقتصاد المعولم في مركزه وأطرافه، في جانبه المالي والحقيقي ، وستكون لها تداعيات ليس فقط على مستوى الدول بل على العالم برمته، وهي التداعيات التي لن تكون اقتصادية فقط بل اجتماعية وسياسية.

ثانيا- الخاصية الثانية :التي تميّز الأزمة الجارية هي أنها أزمة تمتزج بأزمات أخرى، فبالإضافة للأزمات المالية المتعددة التي عرفها الاقتصاد العالمي ابتداء من الأزمة المالية والنقدية لسنة 1971 والتي كانت المنطلق لانهيار نظام "بروتون وودز" إلى غاية أزمة الرهون العقارية سنة 2007، فإن ما يميز الأزمة الجارية هو اصطحابها بالأزمة الغذائية والأزمة البيئية التي يعرفها العالم اليوم، الأمر الذي لا

* هذه الأزمة هي عالمية كذلك بفعل درجة انفتاح السوق العالمية وتوسع المنافسة نتيجة لسياسة الحرية الاقتصادية التي شرع فيها منذ بداية 1980وتفكيك القوانين المسيّرة للاقتصاد وتحرير المبادلات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال وتراجع الدور ألتعديلي للدولة الكينزية.

1- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره،ص45.

يجعلها أزمة عادية بل هي أزمة من نوع خاص: فهي أزمة الإنسانية جمعاء بعلاقاتها المعقدة والمتشابكة، "تتعلق بانتشار الفساد الأخلاقي مثل الاستغلال والكذب والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية وكل هذا يقود إلى الظلم والى تدمير المظلومين عندما لا يستطيعون تحمله وتذمر المدنيين وحدوث ثورات اجتماعية عند عدم سداد ديونهم أو قروضهم ،أزمة استغلال الموارد والثروات البشرية وتوزيعها"[1]، إنها أزمة التصرف والحاكمية الدولية بكل أشكالها، فالأزمات تدفعنا إلى بذل الجهد لتطوير وإمكانات التغلب على المشاكل وتساعد على العمل والإنتاج والإبداع والتطوير، لكن حين تفقد المعايير الأخلاقية ، تختفي القيم الايجابية ويسود الانفلات الأخلاقي وتكون كارثة. لهذا فهي تكتسي بُعدا كونيا يجعل مستقبل البشرية في ميزان عليها أن تختار فإما الربح أو الإنسان.[2]

كل هذه الخصائص تجعلنا نقول أن العالم اليوم هو أمام أزمة مميزة ستدخل الاقتصاد العالمي في فترة طويلة من الاضطرابات، حيث ستشتد التناقضات بين مختلف شرائح الرأسمال نفسه وبين الرأسمال والعمل، هي أزمة ستكون نتائجها مؤثرة وأليمة على كل المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، داخل الدول وفي العالم بأسره.

الفرع الرابع: أثار الازمة المالية

الازمة المالية ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وترجع أسباب ذلك إلى أن آثارها السلبية كانت حادة و خطيرة و هددت الاستقرار الاقتصادي و السياسي للدول المعنية، إضافة إلى انتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات المالية لتشمل دول أخرى نامية و متقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي و المالي الذي تشهده هذه الدول واندماجها في منظومة التجارة العالمية والترتيبات الإقليمية الجديدة.

كما أن انخفاض التدفقات التجارية والرأسمالية مصاحبة انتشار الأزمة المالية العالمية من الاقتصاديات المتقدمة إلى الأسواق الناشئة والبلدان النامية، "وقد سجلت تدفقات رأس المال العالمية هبوطا ضخما في عام 1982 و 1991، إلا أن تلك التغيرات اقل كثيرا من الهبوط الكاسح الذي يبدو انه يحدث في خلال الواقعة الحالية".[3]

نعيش الآن استمرار فتح الأسواق أمام السلع و والرساميل الأجنبية،حذف الحواجز الجمركية، الخوصصة وتحرير جميع مجالات الحياة الإنسانية، إلغاء مراقبة الصرف، وغير من تلك السياسات والتوصيات المملاة من قبل المؤسسات المالية والتجارية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة) والتي لم تؤدي إلا إلى مزيد من التفقير والتهميش والتفاوتات الاجتماعية التي

1- محمد العوامسي، وآخرون ، **الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط**، جليس الزمان، الأردن،2009،،ص19.

2- احمد مجدي حجازي، **العولمة بين التفكيك واعادة التركيب**، الدار المصرية السعودية،القاهرة2004،ص160.

3- م.ايهان كوزي ،وآخرون، خارج نطاق ملعب الكرة، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي،المحلد46،العدد2،،يونيو2009،ص28.

بلغت أقصى حدودها، وظهرت الصين كقوة اقتصادية جديدة لكنها مرتبطة بالدوائر الامبريالية وبالاقتصاد المعولم، مقابل ظهور بعض البدائل كبنك الجنوب والبديل البوليفاري لأمريكا والتدقيق في الديون العمومية الخارجية والداخلية وتأميم الشركات في القطاعات الإستراتيجية (البترول، الغاز) ووضع دساتير جديدة في اتجاه يختلف ما دعي به الاقتصاد الحر.

1- الدول المتقدمة:

مر الاقتصاد الأمريكي بفترات ركود وتباطؤ، فمنذ 1980 عاشت الولايات المتحدة الأمريكية خمس فترات ركود وفترتي تباطؤ، ويصاحب فترات الركود في الولايات المتحدة الأمريكية انخفاض في معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الخام في معظم الدول الأخرى، ويتم انتقال اثأر الأزمة من خلال قناتي الروابط التجارية، والروابط بين الأسواق المالية في الولايات المتحدة وباقي دول العالم[1]،من الواضح أن الأزمة الحالية قد انتشرت في القطاع المالي، وسرعان ما انتقلت إلى بقية القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها القطاع الإنتاجي، فالمعانات التي وقعت فيها البنوك هذا أدى إلى انكماش مصادر التمويل الشركات الصناعية والإنتاجية، فهي تحتاج دائما إلى سيولة لتغطية مصروفاتها، وبالتبعية يؤدي إلى تقليص الأنشطة وربما الإغلاق ، ومن نتائج هذا زيادة البطالة وهي من الحلول الاضطرارية لتقليص الإنفاق.

إن انهيار البورصات العالمية أثر وسيؤثر أكثر على الاستثمار، مما سيؤدي إلى الانكماش الاقتصادي وتراجع نسبة النمو، وقد راجع صندوق النقد الدولي توقعاته وأعلن أن نسبة النمو لن تتعدى في كل الأحوال 2 %بل وستكون سالبة بالنسبة لبعض الدول، هذا الوضع سيكون من نتائجه المباشرة تراجع الطلب والاستهلاك كنتيجة لتراجع الأجور وتدهور القدرة الشرائية،" وسيزداد عدد العاطلين جراء التسريحات وإفلاس الشركات ، وقد كانت توقعات المكتب الدولي للشغل أن تبلغ العطالة 210 ملايين شخص في العالم في 2009 أي بزيادة 20 مليون عاطل في ظرف أقل من سنة"[2]، و من النتائج المباشرة أيضا ارتفاع مديونية العديد من الدول ، من جهة ستتحول الديون الخاصة إلى ديون عمومية بسبب إفلاس الشركات الكبرى وما تلاها من إنقاذ، وتحمل الدولة للعبء وهو ما سينعكس سلبا أيضا على الوضع الاجتماعي بعد تراجع الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية ومن جهة أخرى ستلجأ الدول المتضررة إلى مزيد من الاقتراض وخاصة فيما يتعلق بالديون الداخلية عبر إصدار سندات الخزينة، إضافة إلى زيادة البطالة يؤدي إلى الحد من القدرة الشرائية وبالتالي في الاستهلاك السلع التي تنتجها الشركات وهذا يؤدي إلى نقص الطلب يؤدي إلى نقص العرض، وقد أعلنت الشركات الصناعية في

1- عبد المجيد قدي، **الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد46،ربيع 2009،ص20.

2-عبد الستار أحمد، **تداعيات ونتائج الأزمة المالية العالمية والمنظور الإسلامي لها**، مقال منشور على الموقع:

http://www.saaid.netfatwasahm100.htm,10/08/2011.

مجالات صناعة السيارات والالكترونيات والحديد والاسمنت عن الخسائر كبيرة ، وهذا يؤدي إلى زيادة البطالة وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، وكما هي العادة العمال والفقراء هم الذين يتحملون العبء .

نلاحظ المستوى الهائل الذي بلغته مديونية الاقتصاد الأمريكي: في جانفي 2010، شكلت المديونية العمومية حوالي 100 % من الناتج الداخلي الإجمالي وهو ما يشكل سوى جزءا يسيرا من المديونية العامة للبلاد حيث يرتفع هذا المبلغ إلى 300 % من الناتج الداخلي الإجمالي، والوضعية لم تكن أحسن بالنسبة للدول الكبرى الأخرى حيث بلغ مجموع الديون في نفس التاريخ مبالغ 280 % من الناتج الداخلي الإجمالي بالنسبة لألمانيا320% بالنسبة لفرنسا و470 % بالنسبة لبريطانيا واليابان، وفي اليابان بلغ حجم المديونية العمومية لوحدها 200 % من الناتج الداخلي الإجمالي، ومنذ ذلك الحين لم تزدد الوضعية وبالنسبة لجميع الدول إلا تعمقا مع مختلف مخططات الانطلاق الاقتصادي[1]،في ظل الأزمة المعاصرة، تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من الدائن الأول إلى المدين الأول، ومن المنتج الأول إلى المستهلك الأول، وهي الآن لم تعد قادرة على مواصلة الإنفاق على استهلاكها إلا عبر الديون، لاسيما تلك التي تأتيها على شكل سندات خزينة أو احتياطي أرصدة الدولار من الصين ومجلس التعاون الخليجي ودول اقتصاديات التصدير.

فالشكل الموالي يوضح لنا تطور المديونية العامة الأمريكية خلال الفترة 1940-2007:

الشكـــل(5.2): تطور الدين العام الأمريكي (ترليون دولار)في الفترة 1940-2007

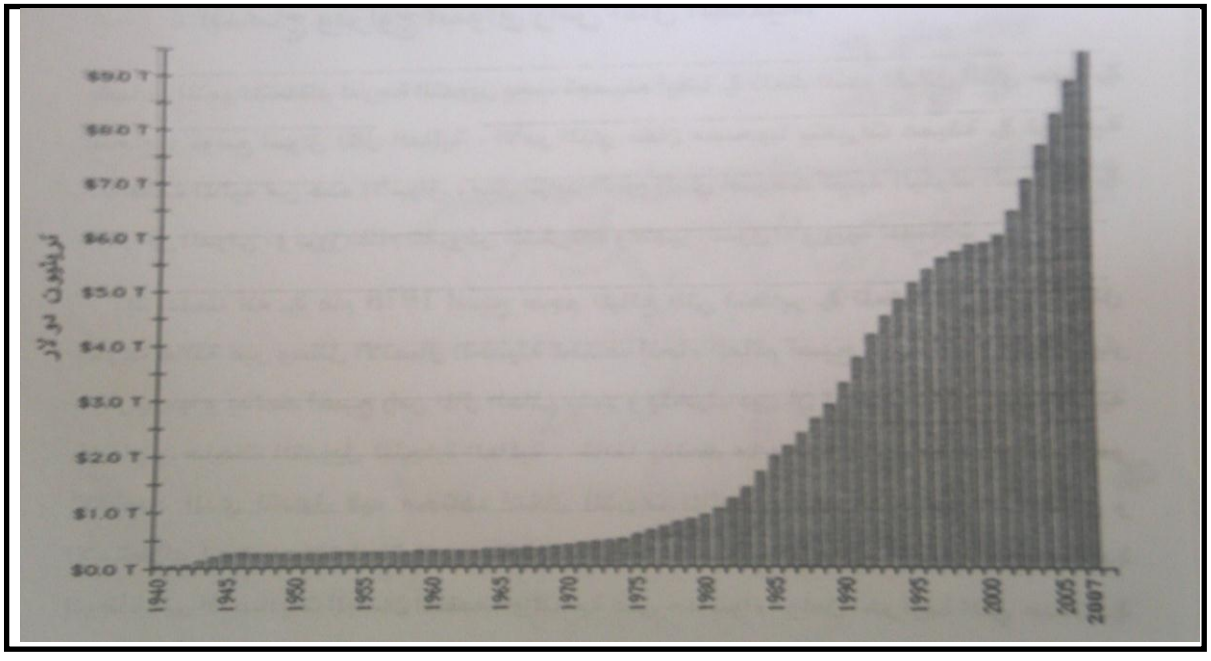

المصدر: حسين بن طاهر مدخل إلى الوقائع الاقتصادية، دار بهاء الدين،قسنطينة-الجزائر،2010، ص153.

1- عبد السلام أديب، **الأزمة الاقتصادية والثورة البروليتارية** ، مقال منشور على الموقع
http://www.ahewar.orgdebatshow.art.aspt=4&aid=263567,08/08/2011.

نلاحظ من خلال الشكل أن الدين العام الأمريكي في تزايد بشكل بطيء خلال الفترة 1940الى 1990 حيث قدرت في 1990 ب1 ترليون دولار، لكن الفترة 1990 إلى غاية 2007 زيادة كبيرة حيث قدرت في 2007 ب9 ترليون دولار، فقد زادت بوتيرة سريعة وأثرت على الاقتصاد الأمريكي، الفارق بين عام 1990 وعام 2007 هو 8 تريليون دولار زيادة مرتفعة جدا.

امتدت الأزمة لتشمل دول الاتحاد الأوروبي قد دخلت رسميا مرحلة الكساد خلال الربع الأخير من عام 2008، ويعود الكساد المسجل في الاتحاد إلى تراجع الأنشطة الصناعية والتجارية والمالية نتيجة مباشرة للازمة المالية العالمية، حيث هبط الإنتاج الصناعي الأوروبي في ماي 2008 بمعدل 1.9 %، وقد سجل كذلك انخفاض في الربع الثاني قدره0.2 %، وقد ارتفعت البطالة في بريطانيا إلى 904.900، بزيادة حوالي 32.500 ، بينما الاقتصاد الايرلندي في الربع الأول من عام 2008 انخفض إجمالي الناتج المحلي ب1.5 %،أما في الربع الثاني انخفض بقدار0.5 %، أما اسبانيا فقد عانت من ارتفاع البطالة حيث وصلت إلى 9.9%، زادت نحو425 ألف في عام 2007.[1]

وهكذا توالت أثار الازمة إلى دول أخرى دون أن تستثني أي قطاع في هاته الدول، تواصلت الانحدارات وانخفاضات في مؤشراتها الكلية.

1- الدول النامية:

لقد تبنت حكومات الدول النامية السياسات الاقتصادية بهدف ربط اقتصادياتها بالمراكز الرأسمالية الكبرى، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية والإنتاج التصديري وتحرير الأسواق من خلال الخصخصة وتحرير أسواق السلع والعقارات والخدمات وتقليص دور الدولة في الاقتصاد بشكل عام،إذا كانت أهمية وخطورة نشاط الأسواق النقدية والمالية في العلاقات الاقتصادية الدولية قد أصبحت من الأمور المسلم بها، فإن مدى تأثر اقتصاديات البلدان النامية بأوضاع و أزمات هذه الأسواق من الأمور الهامة التي تستدعي الحماية اللازمة للحد من انتقال هذه الأزمات إلى اقتصاديات البلدان النامية .

منذ 2004 إلى النصف الأول من السنة الحالية2008 عرفت الأسواق العالمية ارتفاعا مستمرا ومتزايدا لأثمان المواد الأولية وأسعار الغذاء، مما أدى إلى ارتفاع احتياطيات الصرف التي وصلت إلى مستويات أعلى بدول الجنوب المصدرة للمواد الطاقية ، غير أن دول الجنوب لم تستغل الظرفية المتميزة بهذا الاحتياطي الهام من الصرف، على الأقل استعمال هذا الفائض من احتياطيات الصرف في استثمارات اجتماعية، على العكس من ذلك سارعت العديد من الدول، وعلى رأسها الصين والدول الخليجية، إلى وضع أموالها بالأبناك الأمريكية وشراء سندات الخزينة الأمريكية ، واتجهت دول أخرى نحو السداد قبل الأجل لديونها الخارجية (مثال الجزائر)، في حين اختارت بعض الدول (دول الخليج بالأساس) خلق ما يسمى ب"صناديق ذات سيادة لشراء الشركات المفلسة بالدول المصنعة ،ولجأت دول أخرى إلى صرف أموالها في شراء الأسلحة (مثال الجزائر)، وتميزت نفس المرحلة أيضا بارتفاع متزايد للديون

1- محمد العوامسي، مرجع سبق ذكره، ص45.

الداخلية التي بلغت ثلاث مرات الديون الخارجية في 2006،مما أدى إلى ثقل سداد الديون (خدمات الدين)، فباتت الدول النامية تسدد سنويا 800 مليار دولار في إطار خدمات الديون العمومية الخارجية والداخلية، كما ارتفعت ديون الشركات الخاصة والتي ستتحول لا محالة إلى ديون عمومية جراء الأزمة.

من آثار الأزمة على الدول النامية، فقد قامت الشركات الأجنبية بعملية الهروب من الأسواق الناشئة، وازدادت مؤشرات انهيار البورصات، بحيث بورصة شانغهاى الصينية أكثر من 50 % من قيمتها من عام 2008، ومن ثم سحب ما يقارب 80 مليار دولار من الأسواق الناشئة في هذا العام، وقد قدرت مؤسسة مورجان ستاتلي المالية إن التدفقات المالية للدول النامية سوف تنخفض خلال العام2009،تتجاوز 200 مليار دولار بما يزيد من العجز في ميزان المدفوعات أكثر من80 دولة في العالم الثالث إلى جانب الهروب الكبير للاستثمارات الأجنبية، هناك انكماش لأكبر صادرات دول العالم الثالث التي تعتمد على أسواق الدول الرأسمالية الكبرى، وكما إن فقراء العالم الثالث يعانون من تضخم غير مسبوق في أسعار الطاقة والمواد الغذائية والمواد الخام.[1]

بالنسبة للدول العربية فقد انخفضت أسعار البترول من 150 دولار للبرميل في شهر جويلية إلى 77 دولار للبرميل أي بنسبة 50 %، ويشار أن النشاط المالي لدول للخليج في العالم الخارجي كثيرة، حيث ثم استثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط ، مما لاشك فيه أن هناك بعض الصناديق التي يمكن أن تكون لها استثمارات في بعض المؤسسات المالية المتعثرة، وتشير التقديرات إن خسائر الصناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج 4 مليارات دولار،كما إن انخفاض حصة الدول العربية من مجموعة الاستثمارات الأجنبية العالمية من 4.4 % عام 2006 إلى 3.9 %عام2007 إلى 2.1 %عام 2008 ، والمتوقع تواصل هذا التراجع إلى حين اعتماد الدول العربية إلى التعاون الجدي عربي- عربي، في حين بلغت خسائر دول مجلس التعاون الخليجي 250 مليار دولار أمريكي، أما بورصاته زادت خسائرها أكثر من 150 مليار دولار من قيمة سوقية مقداره بحوالي 1116 مليار دولار.[2]

بصفة عامة يمكن القول أن التجارب التاريخية تشير إلى إن انتقال عدوى الأزمات يكون أكثر انتشارا على النطاق الإقليمي منه على النطاق العالمي، و أكثر خطورة في فترات الاضطراب منه في فترات الاستقرار، وأن الأزمات تنتقل في الغالب من البلدان الكبيرة إلى البلدان الصغيرة، فهذه الأزمات بالنسبة للدول النامية تزداد تعقيدا و تبقى بدون حلول جذري،كما أن أزمة دول جنوب شرق آسيا، امتدت إلى روسيا والبرازيل وعبر الأسواق الناشئة، تنسحب الاستثمارات سرعة البرق عند أو لإشارة للازمة، وسرعان ما تتعرض عملات وبورصات تلك الدول للانهيار بفعل مزيج من الذعر والمضاربة من قبل المستثمرين الكبار ، في ظل منافسة شرسة بين الدول النامية، التي تنتج الكثير من السلع نفسها، وهذه الافتراضات سرعان ما يتكتف قصورها في ظل فوضى السوق العالمي، وإن تراجع النمو الاقتصادي في الشمال

1- سامح نجيب، مرجع سابق ذكره، ص10.

2- محمد العوامسي ، وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص ص50-51.

سينتج عنه نقص الطلب على المواد الأولية بالجنوب مما سيؤدي إلى انخفاض أثمان المواد الأولية في الأسواق العالمية ، وبالتالي تراجع احتياطيات الصرف التي ستضطر العديد من الدول إلى رفع معدل صادراتها للحفاظ على توازنها المالي والتجاري مما يعني استنزاف الثروات الطبيعية وتدمير البيئة وما إلى ذلك.

وتوضح الدراسات إن أكثر الدول عرضة للازمات هي الدول الناشئة وهو ما يوضحه الشكل:

الشكل(6.2): تواتر الأزمات في الدول المتقدمة والناشئة

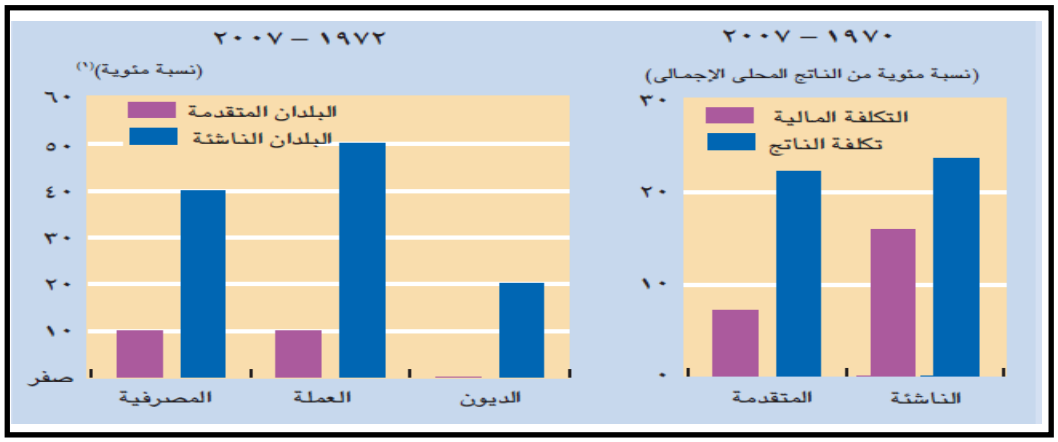

المصدر: اتيش جوش وآخرون، التنبؤ بالأزمة القادمة "ما الذي نتوقعه من أنظمة الإنذار المبكر"، مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد3،سبتمبر 2009،ص35.

نلاحظ من خلال الشكل أن أنواع الأزمات التي تتعرض لها الدول الناشئة اغلبها مالية وتأتي على رأسها أزمات العملة ثم تليها أزمات مصرفية وأخيرا أزمات الديون، إن الدول المتقدمة غير مستثنية فهي عرضة للازمات أيضا وهي أزمات مصرفية بالدرجة الأولى، لكن الدول الناشئة تواترها يفوق الدول المتقدمة، أما من حيث تكاليف الازمة فنجد أن تكاليفها الحقيقية أكثر من تكاليفها المالية لكل من الدول المتقدمة والدول الناشئة.

الفرع الخامس: الحلول المؤقتة لتخفيف حدة الأزمة

أمام هذه التداعيات الشديدة التي تمثلت بالانهيار المروع لكبرى المؤسسات المالية والصناعية والتجارية في العالم حاولت الدول الكبيرة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ إجراءات لم تتعدى ضخ السيولة وبكميات هائلة وهذه العلاجات من وجهة نظرنا هي علاجات تخديرية لفترة قد تطول أو تقصر وتحدث بعدها الكارثة ومن بين سياسات العلاج هي:

* من بين الحلول المقترحة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، منع البيع على المكشوف بنحو 799 سهم مدرج في سوق الأسهم الأمريكية، و خطة "تحفيز الاقتصاد التي اقترحتها الولايات المتحدة الأمريكية، لإنعاش اقتصادها، الذي يعاني تراجعاً حاداً، "كما أعطت الحق لأعضاء

الوزارة المالية إمكانية شراء الأصول الهالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار، وقد ترتفع إلى 350 مليار دولار بسقف لا يزيد على 700 مليار دولار"[1]،" حيث صرح صندوق النقد الدولي عن خسائر الولايات المتحدة الأمريكية للازمة تناهز 400 مليار دولار وقد أكد ذلك رئيس منطقة اليورو"[2].

* فقد قامت للدول الأوروبية كذلك بتأميم عدد من البنوك والمؤسسات المالية، فقد شهد سبتمبر 2008 تأميم اكبر مؤسسات القروض العقارية منها "برادرفورد ، و بينجلي"، وقامت أيسلندا بشراء نسبة من حصة البنك" فليتمير" ثالث اكبر مؤسسة إقراض في أيسلنداب75 %.[3]

الجدول الآتي يوضح مدى تدخل الحكومي في توفير السيولة للقطاع المصرفي:

الجدول رقم(2.2):حجم مخصصات المالية الأوروبية لإنقاذ القطاع المصرفي

الوحدة:مليار دولار

الدولة	المبالغ لإعادة رسملة البنوك	مبالغ لضمان القروض بين البنوك
ألمانيا	80	400
بريطانيا	50	313
فرنسا	40	320
النرويج	41	-
النمسا	15	85
هولندا	20	200
اسبانيا	30	100
البرتغال	-	20
المجموع	276	1435

المصدر: فريد راغب النجار، الأزمة المالية الإصلاح المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص52.

من خلال الجدول يوضح مدى مساهمة الدول الأوروبية في توفير السيولة لإنقاذ بنوكها المصرفية، لإعادة نشاطها وتخفيف من حدة الديون المصرفية ، بتقسيم هاته السيولة جزء لإعادة رسملة البنوك، والجزء الأخر لضمان القروض.

❖ كما كانت هناك جهود أخرى تأتي لمحاولات الدول استعادة توازنها في ظل الأزمة الراهنة، بحيث قام كذلك كل من البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بضخ 68 مليار دولار لدعم جهازه المصرفي، وقام البنك المركزي الأوروبي بضخ أكثر من 185 مليار يورو على دفعات، وقام البنك المركزي

1- فريد راغب النجار، **الأزمة المالية الإصلاح المالي** ،الدار الجامعية، الإسكندرية،2009 ،ص48.

2- إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي ،**قراءة في الأزمة المالية المعاصرة**، ط2،دار الجرير ، عمان،2009،ص160.

3- عبد الستار أحمد، **تداعيات ونتائج الأزمة المالية العالمية والمنظور الإسلامي لها**،مرجع سابق ذكره.

الياباني حوالي 600 مليار ين، وهذا لضمان سريان تدفق الأموال في النظام المالي العالمي وهذا خلال عام 2008.[1]

- ❖ إما اليابان عام 2009 قامت بتطبيق حزمة حوافز اقتصادية بأكثر من 10 تريليونات ين (100 مليار دولار) لانتشال الاقتصاد من حالة الركود التي يعاني منها. ثم صرح بنك اليابان بأنّه سيقوم بتقديم منح مالية بقيمة تزيد على 10 مليارات دولار أمريكي على شكل قروض إلى البنوك، على أمل دعم الأسواق الإقليمية وتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية.
- ❖ خصص البنك الدولي مبلغا قدره 18 مليار دولار خصص لمعالجة هذه الأزمة على الصعيد العالمي، منها مليارا و200 مليون دولار لمساعدة تلك البلدان الأشد تضررا من ارتفاع أسعار المواد الغذائية في عام 2008 .
- ❖ أما البرازيل كانت خطة لإنعاش قطاع العقارات بقيمة 15 مليار دولار، تهدف إلى تحفيز قطاع التشييد في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي. ويؤمل أن تخفف الخطة من حدة العجز الهائل في عدد الوحدات السكنية بالبرازيل.
- ❖ اتفقت بلدان جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية عقب اجتماعهم في تايلند فيفري2009 ، على الرفع من قيمة اعتمادات صندوق الطوارئ ليصبح 120 مليار دولار للمعالجة.
- ❖ اتفاق الصين مع كوريا الجنوبية واليابان على إنشاء صندوق مشترك بقيمة 80 مليار دولار لمواجهة تبعات الأزمة.[2]
- ❖ إن تحديات والإجراءات المتخذة للتخفيف من حدة الأزمة، كثيرا هي الدول والشخصيات العالمية والمنظمات وغيرها من الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة على القرارات الانفرادية بشان التمويل العالمي، دون مراعاة مصالح باقي دول العالم. ومما يؤكد هذه النظرة هو بداية تبلور فكرة إن مجموعة الدول السبع (G7) لم تعد قادرة على العمل وحدها. كما خرج المجتمعون من مؤتمر ساوباولو باستنتاج مفاده إن الوقت قد حان لإبرام اتفاق بين الحكومات بمختلف مستوياتها الاقتصادية من اجل بناء هيكل مالي جديد للعالم يجنب العالم الأزمات[3].
- ❖ لقد كانت هاته الأزمة من الإعصارات والكوارث الاقتصادية المعاصرة مما استوجب اخذ بعض الاقتراحات والحلول المفاجئة وذلك وفقا لعدة قمم ومؤتمرات دولية ارتبطت بين الدول المتقدمة والدول النامية والهدف من عقد قمم المجموعة العشرين في نقطتين هامتين:[4]

1- محمد العوامسي، وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص47.

2- عبد الستار أحمد، **تداعيات ونتائج الأزمة المالية العالمية والمنظور الإسلامي لها**، مرجع سابق ذكره.

3- أحمد عامر عامر، تداعيات الازمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،القاهرة، العددان48-49/خريف2009-شتاء2010،ص83.

4- ضياء المجيد الموسوي، **الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر،2010،ص108.

- إيجاد استراتيجية فعالة لازمة الرأسمالية.
- إصلاح النظام النقدي الدولي بشكل يعيد تحديد خطوط مالية شاملة أخطأت كثيرا ،فقد جعلت العولمة اقتصاديات دول العالم مرتبطة فيما بينها، وأصبحت الأزمة عالمية، والأجوبة يجب أن تكون عالمية أيضا، كما يجب التفكير في سياسات الاقتصاد الشمولي على الصعيد العالمي.

ومن أهمها قمم المجموعة العشرين موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3.2):أهم مؤتمرات المجموعة العشرين وتجمع الابيك

أهم القمم	تاريخ الانعقاد	أهم الاقتراحات المقدمة والقرارات
منتدى المجموعة العشرين *		
قمة واشنطن	**2008/10/15**	- تأمين الانسجام بين المعايير المحاسبية والشفافية وتعزيز أسواق المنتجات المشتقة وخفض مخاطرها ومراجعة الممارسات في مجال المكافآت، علاوة على مراجعة تفويض وإدارة المؤسسات المالية الدولية للموارد. - العمل معا في صياغة نظام مالي واقتصادي عالمي أكثر عدلا وشفافية ومشاركة للقوى المؤثرة، وخاصة العالم النامي.
قمة لندن	**2009/04/02**	- تنسيق الجهود لإنعاش الاقتصاد العالمي، من خلال تقليص أسعار الفائدة، وزيادة الإنفاق الحكومي، ووضع ضوابط جديدة لتنظيم أسواق المال في العالم . - دعم وتقوية أنظمة الرقابة والرصد العالمية على البنوك والمؤسسات المالية . - الاتفاق على وثيقة تنظيم أساسية للإصلاحات مستقبلية في النظام المالي العالمي، تتضمن تغييرات في المؤسسات الدولية التي تتولى أعمال تنظيم الاقتصاد العالمي، مثل صندوق النقد الدولي، ومنح الدول الأفقر صوتا أقوى ودعما أكثر .
قمة بيتسبرغ	**2009/09/25،24**	- تنسيق الجهود من اجل نمو اقتصادي قوي ومستدام ومتوازن. - تعزيز التنظيم والرقابة المالية و النظام الاقتصادي الدولي. - تحديث مؤسساتنا العالمية بإصلاح الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليعكس الاقتصاد العالمي اليوم. - الاهتمام بمجالات الأمن والطاقة وتغير المناخ. - تعزيز الدعم للفئات الأكثر ضعفا.
قمة ترنتو	**2010/06/27**	- تعهّدت مجموعة العشرين بأن تخفض نسبة عجز موازناتها إلى إجمالي أنتاجها الداخلي، إلى النصف بحلول عام 2013.
قمة سيول	**2010/11/11،12**	- أن القمة لم تتفق في التفاهم على مستوى الحد الأدنى لتصحيح

* أهم القمم التي عقدت: برلين بألمانيا 1999،مونتريال بكندا 2000،أوتاوا بكندا 2001،نيودلهي بالهند 2002،موريليا بالمكسيك 2003، برلين بألمانيا 2004، بكين بالصين 2005،ملبورن باستراليا 2006، كيب تاون بجنوب افريقيا 2007،شرم الشيخ بمصر 2007،ساو بالو بالبرازيل 2008،واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية 15 نوفبر2008،لندن المملكة المتحدة02 أفريل 2009،بتسمبرغ بالولايات المتحدة سبتمبر2009، تورنوتو بكندا يونيو 2010، سيول بكوريا الجنوبية نوفمبر 2010، كان بفرنسا نوفمبر2011.

		الفوائض والعجز المفرطان في الحسابات الجارية، واكتفت بترك ذلك للصندوق النقد الدولي.
قمة كان	**2011/11**	- ضبط النظام المالي و الملاذات الضريبية وأسعار المواد الأولية ومكافحة الفساد والعلاوات المخصصة لمدراء المصارف. - زيادة الموارد المالية لصندوق النقد الدولي للمساعدة على حل أزمة الديون الأوروبية بصفة خاصة وعلى ضرورة أن يقدم صندوق النقد الدولي المزيد من القروض للدول التي تواجه أزمات سيولة نقدية. - قررت السماح كل من الصين، والبرازيل، وألمانيا، باستخدام المثبتات التلقائية ودعم الطلب المحلي. - أيدت القمة اعتماد نظام سعر صرف مرتبط بالأسواق، كما رحبت باستعداد الصين لزيادة مرونة سعر صرف عملتها. - قررت مجموعة العشرين تقديم دعمها لـ11 مشروعا نموذجيا يمكن أن يكون لتنفيذها نتائج حاسمة على النمو والتكامل الإقليمي والدخول إلى الأسواق العالمية إذا أرادت دول المنطقة المعنية بذلك.
تجمع الاوبيك*		
قمة يوكوهاما	**2010/11**	- إنشاء والإسراع منطقة تجارة حرة ومواصلة العمل ما تم الاتفاق عليه، يقضي بفرض قيود تجارية جديدة وهو ما تعانيه الولايات المتحدة الأمريكية والصين. ** - إنشاء هاته المنظمة على أساس التطوير والاستفادة من الكيانات القطرية القائمة أي 21 دولة داخل هذا التجمع.
قمة هواي	**2011/11**	- التوصل في 2012 إلى "نص قانوني لاتفاق كامل. - إلغاء الرسوم الجمركية وغيرها من العقبات التي تعترض المبادلات (منتجات صناعية والزراعة والنسيج)، والاستثمارات في الدول الأعضاء. - تنوي الدول الأعضاء العمل على التقريب بين تشريعاتها التجارية من أجل تسهيل أعمال الشركات.. - تعزيز حماية البيئة في الدول الأعضاء، وخصوصًا في مجال صيد السمك والتنوع الحيوي والتغير المناخي. - أن يضمن الاتفاق شفافية العقود الحكومية، التي تبرمها الدول الأعضاء، وعدم وجود أي طابع تمييزي فيها. - أن يقضي الاتفاق بالتزام الدول الأعضاء احترام معايير حماية العمّال.

* صرحت السيدة كريستين لاغارد، مدي الصندوق النقد الدولي، في قمة قادة أبيك في مدينة هونولود و بولاية هواي الأمريكية: أن اقتصاديات أبيك من أهم محركات النمو واكبر الأطراف المساهمة في تحقيق التعافي العالمي في هذه المرحلة الحرجة من التاريخ، من المرجع: صندوق النقد الدولي،بيان صحفي رقم 11/411،واشنطن،13 نوفمبر 2011.

**- أن الفائض التجاري الصيني بلغ 27.15 مليار دولار في أكتوبر 2010،وتكون الصادرات الصينية قد ارتفعت بنسبة 22.9 في المائة على مدى عام لتصل إلى 135.98 مليار دولار، في حين أن الواردات زادت بنسبة 25.3 في المائة لتصل إلى 108.83 مليار دولار.، من الموقع : http://www.aleqt.com/2010/11/11/article_467901.html,25/11/2011 .

- حقق الاقتصاد الأمريكي نموا قدره 2.5 ٪ في الربع الثالث 2011 وفقا لتقرير صادر عن وزارة التجارة الأمريكية، وزادت عدد الوظائف في سبتمبر/ايلول الماضي بواقع 103 ألف وظيفة وهي نسبة تتجاوز توقعات الاقتصاديين، من الموقع http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2011/10/111027_us_economy_growth.shtml,26/11/2011.

المصدر: من إعدادالباحث *.

من خلال هذا الجدول نستنتج النقاط التالية:

- النقطة الرئيسية هذه لهذا المنتدى هو اعترافها بأن مركز الثقل في الاقتصاد الدولي قد انتقل من مجموعة السبع الكبار G7 إلى مجموعة العشرين. **
- محاولة وضع مبادئ الخطوط العريضة ل "إطار النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام.
- خولت المجموعة العشرين على زيادة الطاقة الافتراضية للصندوق النقد الدولي بمقدار ثلاث أمثال بحيث تصل إلى مبلغ غير مسبوق وهو 750 مليار دولار، على الأقل مضاعفة قدرته على منح قروض ميسرة للبلدان منخفضة الدخل.[1]
- لم تكن قمة أبيك سوى محطة لعرض الأوجاع القديمة الحديثة حول تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتواصل الأزمة المالية العالمية.
- ستكون أبيك أكبر منطقة للتبادل الحر في العالم.

أن العبر المستفادة من هاته الأزمة هو السعي إلى تحقيق استقرار مالي ونقدي والمصداقية والشفافية لضمان الثقة في النشاط المالي والمصرفي من خلال توحيد الرقابة بين المؤسسات المالية والمصارف مع الدقة والجدية في ذلك بعيدا عن المضاربات، و تنبه العالم العربي مدى توطين ثروته على الأرض العربية،" بتبعات الأزمة المالية العالمية التي تفاقمت أعراضها اعتباراً من منتصف عام 2008 وكما كان متوقعاً، امتدت تأثيرات الأزمة المالية إلى عمق الاقتصاد الحقيقي، من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ومنها الدول العربية، "ودخل بذلك الاقتصاد العالمي في فترة من الركود اتسمت بتحول النمو الحقيقي الذي بلغ معدله 3 % في عام 2008 إلى انكماش بمعدل 0.6 %في عام 2009 وقد تحول معدل النمو في الدول المتقدمة من 0.5 %في عام 2008 إلى انكماش بمعدل 2.4 %في عام 2009

*بالاعتماد على مجموعة من المراجع الآتية:

- http://www.g20.org/about_what_is_g20.aspx,26/11/2011.
- http://www.aladalanews.netindex.phpshow=news&action=article&id=48870,26/11/2011.
- http://arabic.euronews.net/2011/11/02/sarkozy-to-tell-greeks-to-push-through-bailout-deal,26/11/2011.
- http://65.17.227.84/Web/Economics/2011/11/695476.html?entry=articleTaggedArticles,26/11/2011.
- http://www.alhurra.com/NewsArticleDetails.aspx?ID=8068417,26/11/2011.
- جون ليبسكي، الاستعداد العالم الى ما بعد الازمة "تقييم صندوق النقد الدولي في البنيان المالي الدولي في المستقبل، مجلة التمويل و التنمية ،صندوق النقد الدولي، المجلد 46،العدد2، يونيو 2009،ص31.
- جيرمي كليفت، المرحلة التالية من الازمة،مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي، المجلد45،العدد4، ديسمبر 2008،ص1.
- اختتام قمة منتدى أسيا والمحيط الهادي بدعوة لتأسيس منطقة تجارة حرة لدولها وتجنب فرض قيود تجارية، مجلة القدس العربي، العدد 6667،15 نوفمبر 2010،ص14.
- حكمت العلي، أبيك.. خلاف الكبار تتصدر، الوحدة والصحافة للطباعة والنشر، سوريا، من الموقع http://pthawra.alwehda.gov.sy_print_veiw.aspFileName=447119072010112122595 9, 2011/09/10 .

** مجموعة الأعضاء المجموعة العشرين: مجموعة الثماني الكبرى "ألمانيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ايطاليا، روسيا، ،بريطانيا"، تأسست سنة 1995 أما الدول الناشئة "جنوبأفريقيا،السعودية،الأرجنتين،البرازيل،الصين،كوريااالجنوبية،الهند،اندونيسيا، المكسيك، تركيا، استراليا "أما العضو العشرين الاتحاد الأوروبي.

1- جون ليبسكي، **الاستعداد العالم الى ما بعد الازمة "تقييم صندوق النقد الدولي في البنيان المالي الدولي في المستقبل**، مجلة التمويل و التنمية،صندوق النقد الدولي،المجلد46،العدد2، يونيو 2009، ص31.

أما بالنسبة للدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى، فقد انخفض معدل النمو فيها من 6.1 % إلى 2.4 %خلال الفترة نفسها"[1].

المبحث الثاني: العولمة الرأسمالية بين الانهيار والإنقاذ

بعد انهيار الأنظمة الشمولية وأخرها النظام الاشتراكي، كتب فرانسيس فوكاياما مقاله الشهير1989 نهاية التاريخ والانتصار النهائي للبرالية ببنيتها الاقتصادية والسياسية ،وقد ذهب البعض تأكيد إلى أن الاقتصاد العالمي لا يمكنه الوقوع في أزمة ، على ذلك بما حدث خلال السبعينات حيث يمكن للدولة تجنب الأزمة الشاملة بتسهيل الائتمان ويضخ السيولة في النظام، فيحدث نمو كبير في الدين العام والخاص وهو ما يحرك الطلب الداخلي، لكن البعض الأخر يرون مصير الرأسمالية المعاصرة تعاني أعمق أزماتها في تاريخها، فلقد تحول الاقتصاد الرأسمالي العالمي ليكون تحت رحمة توقعات وتخمينات مراكز الأصول المالية، وهو وضع شديد الشبه بوضع الولايات المتحدة الأمريكية قبل الكساد العظيم مع بداية الثلاثينات، وقصة الكساد العظيم تقدم لنا دروسا في كيفية انهيار العولمة، فعندما بدأت رؤوس الأموال في الهروب خاصة القصير الأجل، وأزمة الاقتصادية دول شرق أسيا 1997.

وفي خضم تلك الأزمات المتتابعة أصبح لمعارضي السوق الحرة صوتا مسموعا، كما كتب محرر مجلة النشرة الشهرية، وهي مجلة الأمريكية واسعة الانتشار عقب أزمات شرق أسيا، فقد كتب مقالة مطولة تحت عنوان" عودة كارل ماركس" حيث يعاني الاقتصاد العالمي أزمات كساد وما عصرها من زيادة في الإنتاج وتراكم رأس المال وهذا هو نقد ماركس الأساسي للرأسمالية، إلا أن من الملاحظ أن الأزمات الرأسمالية الأخيرة كان مرجعها مالي ، أي رأس المال.[2]

المطلب الأول: علاقة العولمة الرأسمالية بالأزمة المالية الحالية

إن الاستمرار في تحركات رؤوس الأموال دون تنظيم سيشمل الآلية التي سيدمر بها النظام الدولي الحر نفسه من خلال متناقضات الداخلية، وتلك العبارة شائعة الاستخدام في تحليل الماركسي، ويوضح استقراء التاريخ بأنه يمكن للعولمة زرع بذور تدمير نفسها، مثل تلك البذور كانت قد زرعت خلال سبعينات القرن التاسع عشر، ثم نبتت في الثمانيات ذات القرن، نمت بشكل كبير مع نهاية القرن، وبعد ذلك أينعت إلى التدفق الكامل خلال سنوات ما بين الحربين لا يزال يطارد النظام الاقتصادي العالمي ، ويشكل السبب الرئيسي للقلق والغموض الملازمين للميول الراهنة في الاقتصاد العالمي، رغم أن التاريخ لا يكرر نفسه بذات الصورة، إلا أن العالم الرأسمالي بمراكزه المتقدمة يعيش منذ حقبة السبعينات من القرن المنصرم، وحتى الآن في أزمته الطاحنة، ويرى العديد من الاقتصاديين أن تلك الأحداث ليست إلا بمؤشرات انهيار الرأسمالية.

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، نظرة عامة على الاقتصاديات الدول العربية خلال 2009، صندوق النقد العربي،ابوضبي،العدد30، 2010، ص 1.

2- رضا عبد السلام ،**انهيار العولمة**، دار الجامعية، الإسكندرية،2003،ص107.

ومن أهم الانتقادات الموجه للرأسمالية[1]:

- إن النظام الرأسمالي غير قابل للعولمة بسبب معاناته جملة من الأمراض مزمنة أضيفت إليها فيروسات جديدة قد يكون الشفاء منها صعبا، وهو بذلك يثبت فشل العولمة في العديد من الدول ،ويعزز هذا الفشل إلى فساد المتفشي فيها.
- إذا كانت الشركات العملاقة عماد العولمة، فهي تحولت إلى مجرد لاعب صغير في الاقتصاد العالمين وذلك مقارنة بالبيوت المالية الضخمة وصناديق الاستثمار، مما حول السلطة المركزية إلى مؤسسات التقييم العالمي، مثل مؤسسة" مودي" و مؤسسة "ستاندارد اندبورز" وهي مؤسسات ترفع من تشاء وتدفع بمن تشاء من الشركات إلى الانهيار.
- قصور مقررات مؤتمر لجنة بازل 1988، التي اثبت عجزها عن ضبط التدفقات المالية الضخمة على الدول المتعولمة حديثا، مما زاد احتمالات وقوع اقتصادياتها ضحية للفراغ الناجم عن عدم انتظام الاقتراض.

فهناك من يرفض النظام الرأسمالي برمته، وفقا لنظرية "مينسكي" "**Minsky's Theory**" فإن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة أو كما يسمى"**Financial Fragility**"وتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل[2]، ان المنظومة الرأسمالية منذ نشأتها، لم تغير من جوهرها شيئا وإنما حافظت على طبيعتها وجوهرها، ولكن الذي يتغير بتغير الظروف الموضوعية والذاتية هو الآليات و الميكانزمات وبما ينسجم مع التطورات التي تحدث على الحياة الكونية وبما يخدم المنظومة الرأسمالية ويساهم في إطالة عمرها ،لان طبيعة التناقضات التي تعاني منها المنظومة الرأسمالية بدأت تتعمق بالشكل والكيفية التي باتت عليها التناقضات، بحيث أصبحت تشكل تهديدا خطيرا على المنظومة الرأسمالية كونها متناقضات تناحريه لا تزول إلا بزوال احد أطرافها، إن التطورات التي حدثت في النظام الرأسمالي عكست نفسها بشكل مباشر أو غير مباشر على سلسلة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وبخاصة على تطور قوى الإنتاج حتى تمخض عن هذه التطورات والأسباب وعوامل اقتصادية بالدرجة الأساس وغير اقتصادية...الخ[3].

1- علة مراد، الازمة المالية ..تأمل ومراجعة، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان48-49 خريف 2009- شتاء2010، ص15.

2 -عبد المطلب عبد الحميد: **البنوك المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية(أزمة الرهن العقاري)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 191.

3- محمد طاقة، **مأزق العولمة**، دار الميسر،عمان،2006،ص24.

منه فان العولمة ولدت في زخم النظام الرأسمالي واستجابة لتطوره التاريخي ،"ليست العولمة إلا امتداد للنظام رأسمالي الشمال للكرة الأرضية"[1]، وبما إن النظام الرأسمالي يعاني من أزمات حادة وخطيرة، ما انفك هذا النظام من إيجاد حل لهذه الأزمات دون جدوى، أصبح المجتمع الرأسمالي يعاني من أزمات مستعصية ودائمة، لذلك ولدت العولمة في رحم مريض ،كما أن النظام الرأسمالي وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ستسعى دائما إلى تصدير أزمته من خلال خلق أزمات اقتصادية وسياسية...الخ، وكما أن العولمة لا يمكن تطبيقها إلا من خلال إزالة الحدود بين الدول من اجل تسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال ،العمالة، البضائع، والمنتوجات ، وفق قوانين وقواعد منظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية، وهذا يعني إلغاء دور الدولة والتجاوز على سياستها، مما سيولد هذا ردود أفعال وهذا سيزيد من وعي الكثير ليشكل تيارا ضد العولمة، "ومن الملاحظ في السنوات الأخيرة توجه رؤوس الأموال الضخمة إلى أسواق المال والمضاربات المالية بالأسهم والسندات و بولصات التامين لكونها تدر أرباحا خيالية وبوقت قصير جدا وهو ما يحدث في سوق وول تسريت للأوراق المالية اكبر دليل على ذلك حيث يتم تداول أكثر من1.3 تريليون دولار في العالم في اليوم الواحد، وهذا ما رأيناه في الآونة الأخيرة لعام 2007 أزمة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا أدي إلى أزمة اقتصادية كونية جديدة شبيهة بأزمة 1929 ، فضلا عن ذلك فان مأزق العولمة يمتد ليس على المستوى الاقتصاد فحسب وإنما سيشمل الجوانب الثقافية والإعلامية والأخلاقية وبذلك فان العولمة الأمريكية وقعت في شباك أرادت أن يقع فيها الآخرين دون أن تخرج منه"[2] .

لقد كانت العولمة بالفعل عرضة للتحدي حتى قبل هذه الازمة، ورغم الظروف الاقتصادية العالمية المواتية بصورة استثنائية، فان مزايا حرية التجارة العالمية وحرية انتقال رؤوس الأموال والوظائف لم تفد منها كل الناس ، وبرغم دعم الاقتصاديين، إلا أن المتقدمين كانوا يذهبون إلى أن العولمة كانت تحابى رأس المال وليس العمل والأثرياء وليس الفقراء، والآن بدأت الازمة والاستجابات الوطنية لها في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي وفي تغيير التوازن بين القوى السياسية و الاقتصادية الفاعلة في عملية العولمة.[3]

وقد اختلف الاقتصاديين حول مدى صلة الأسباب الحقيقية بالأزمة المالية الحالية بجوهر النظام الرأسمالي، فعزاها البعض إلى هذا النظام في ذاته وأكد على أنها تعبر عن فشله وعدم صلاحيته، وذل على ذلك بتواتر الأزمات المالية التي يشهدها ذلك النظام على الدوام، وعلى تسارع هذه الأزمات رويدا رويدا، بحيث أصبحت خطاها أسرع في السنوات الأخيرة، مما يؤكد في عقيدته، على تعرض النظام الرأسمالي للازمات المالية والهشاشة المالية بشكل دوري، بموجب آلية عمل النظام الرأسمالي

1- فرانك جي، لتشنز وجون بولي، **العولمة الطوفان ام الانقاذ "الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية "**،ترجمة فاضل جنكنر، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2004،ص98.

2- عبد الستار أحمد، **تداعيات ونتائج الأزمة المالية العالمية والمنظور الإسلامي لها**، مرجع سابق ذكره.

3- جين بيزاري- فيري، اندير سانتوس، إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي،**مجلة التمويل والتنمية**،صندوق النقد الدولي،المجلد46،العدد1،مارس2009،ص8.

الداخلي، مما يؤكد ذلك الحلول المتخذة لهذا النظام لتفادي تأزم الأزمة الاقتصادية العالمية وهو التوجه لمبادئ النظام الإسلامي فهو الحل الأنجع ، "بحيث إن النهج الإسلامي عنى منذ اللحظات الأولى بوضع تعليمات أساسية وبرسم المبادئ والحدود والأطر العامة التي يؤدي التزام الفرد والجماعة بها إلى صيرورة المال أداة بناء وتعمير وتطوير وتقدم بدلا من أن يكون أداة هدم وتخريب وإفساد كما هو مشاهد اليوم عبر الأزمات المالية التي تمر بها معظم بلدان العالم الآن"[1].

المطلب الثاني :أطروحة العولمة الرأسمالية الجديدة

أخذت الرأسمالية الجديدة دفعة مع انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية ومنظومة سياسات رأسمالية الدولة فيها، فبدا الحديث عن نهاية التاريخ وانه ليس هناك بديلا للاقتصاد الرأسمالي الحر، أخذت العالم الثالث تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة خلال الثمانينات والتسعينات وكانت النتيجة الأساسية كذلك هي تركيز غير مسبوق لرأس المال والثروة في أيدي قلة من الرجال الأعمال المحللين في شراكة مع شركات متعددة الجنسيات، مقابل الإفقار الشديد للغالبة العظمى، وكذا ازدياد الاندماج مع السوق العالمية الاعتماد على الاستثمار والتمويل الأجنبي والتصدير، أن أصبحت تلك الاقتصاديات معرضة لهزات عميقة كلما تقلب وتأزم النظام الرأسمالي العالمي.

هيمنت خلال العقود الأخيرة أفكار و سياسات حرية السوق الرأسمالية الجديدة على غالبية العظمى من حكومات العالم ، ومن خلال الخصخصة وتحرير الأسواق في كافة القطاعات المالية والصناعية والخدمية، وجوهر هذه الرؤية هو ضرورة تقليص دور الدولة في الاقتصاد ولكن ما حدث خلال الأزمة المالية حيث اضطرت حكومات الدول المتقدمة على رأسها الحكومة الأمريكية إن تتبنى سياسات تتناقض كليا مع ما ظلت تطرحه في دعاياتها وفي السياسات التي تفرضها عن طريق البنك والصندوق الدوليين في مختلف العالم.

نحن تشهد الآن اكبر تدخل حكومي في الاقتصاد منذ الحرب العالمية الثانية، فالبنوك المركزية تنفق الترليونات في تأميم كبرى البنوك العالمية وشركات التامين، وفي شراء الأسهم والأوراق المالية المسمومة، وتطرح هذه السياسات الجديدة تحولا حتى إذا كان مؤقتا في فلسفة السوق الحرة الليبرالية الجديدة إلى واقع رأسمالية الدولة وتأميم البنوك، إن التدخل الحكومي غير مسبوق في سوق المال والبنوك، وعلى رأسها الحكومة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فقد مكنهم من تفادي بعض الآثار من الكساد العالمي وشلل كامل في السوق المال العالمي.[2]

تمت السياسات المتبعة اليوم لترشيد الرأسمالية فالدولة تتدخل وتؤمم لإنقاذ الرأسمالية من نفسها وليس لتتجاوز ذلك، ولكن على الرغم من ذلك فهي تمثل فرصة تاريخية لظهور الاشتراكية من جديد والاعتراف

1- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره،ص6.

2- سامح نجيب، **الأزمة الرأسمالية الزلازل والتوابع**، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، 2008، ص09.

بالشرعية الإسلامية، وفي هذا التحليل فان الرأسمالية تحاول عدم إظهار انهيارها من خلال الأفكار الإصلاحية الداعية إلى ترشيد الرأسمالية وخلق توازن بين دور الدولة ودور السوق، حتى إن كانت هذه الأفكار أمثل حلول جذرية للازمات الرأسمالية، خاصة في مراحلها الحالية، ولكن هذا يبقى تحدي للنظام الاشتراكي والإسلامي في الحلول المتبعة لذلك التصدع الذي حدث للعولمة الرأسمالية.

يوضح الشكل الموالي التدخل الحكومي التي اعتمدته اغلب الدول الرأسمالية لتفادي أثار الازمة المالية:

الشكل(7.2):ضخ الأموال العامة لتوفير السيولة في البنوك

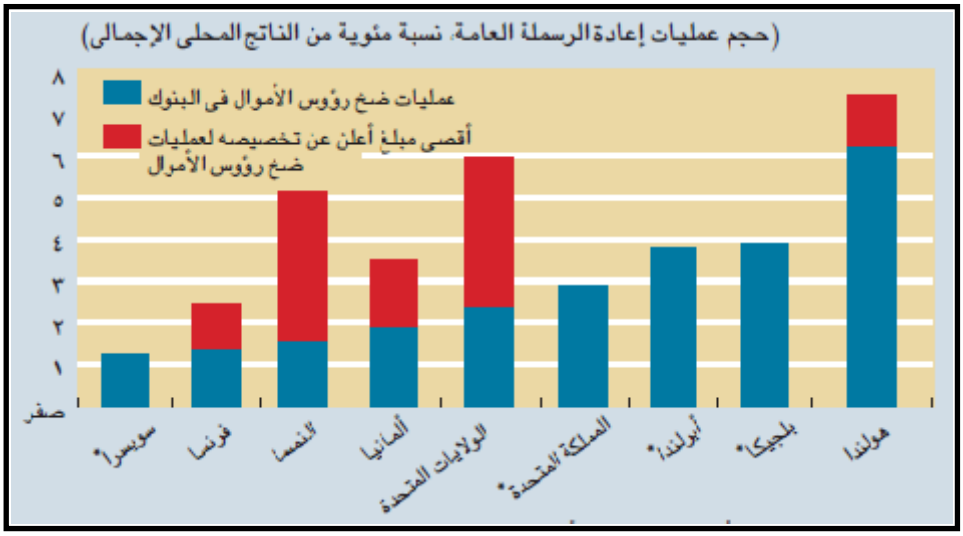

المصدر: جين بيزاري– فيري، انديرا سانتوس، جين بيزاري– فيري، انديرا سانتوس، إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي،المجلد46،العدد1،مارس2009،،ص11.

نلاحظ من الشكل اعتمدت اغلب الدول المتقدمة ضخ الأموال العامة لإعادة نشاطها المالي، ومن خلال الشكل فقد ضخ الأموال العامة أخذت منحى جديد فقد أصبحت تضاهي أو تفوق رؤوس الأموال الخاصة خاصة في هولندا وبلجيكا وايرلندا وبريطانيا وسويسرا، وهو تطور ملحوظ في سياسة هاته الدول التي كانت تندد التدخل الحكومي في سياستها الاقتصادية.

كانت تقديرات صندوق النقد الدولي تشير في منتصف سبتمبر إلى أن نمو اقتصاديات الدول الرأسمالية الكبرى لن تتجاوز 0.5 %خلال عام 2009 ،يعني انكماش حاد في تلك الاقتصاديات، وتشير نفس التقديرات أن الاقتصاد العالمي ككل لن تتجاوز نموه 3%خلال العام2010.[1]

المبحث الثالث: الإقليمية وتداعيات الأزمة المالية الراهنة

لم يكن هناك نظام تجاري مؤسسي خلال الموجة الأولى للعولمة ، حيث كان الأمر محكوما بقرارات القوى العظمى أنداك وتحديدا من بريطانيا ،لكن النظام الاقتصادي العالمي خلال الموجة الحالية للعولمة

1- نفس المرجع السابق ،ص11.

تحكمه قواعد ومؤسسات دولية قوية ومقبولة من معظم الدول، إلا أن عولمة اليوم تحمل تحديا هاما لبناء المؤسسي الذي أنشئ منذ منتصف الأربعينات مثل نظام الأمم المتحدة ومؤسسات بروتن ووذز، وعلى مستوى المحلي نتيجة العولمة للحد من سيادة الحكومات في اتخاذ قراراتها التنموية، مبدئيا نلاحظ أن طغيان المصالح الخاصة دون قيود أو رقابة من السلطة عليا ما ينطوي على نوع من التوحش الأناني، وفرض سلطة القوي على الضعيف بما قد ينعكس سلبيا على الانحياز الاقتصادي نفسه، فضلا عن الأمر لا يلبث أن يؤدي إلى أن تصبح السيطرة الاقتصادية نوعا من التسلط الاقتصادي الذي قد يكون اشد قوة من القهر السياسي حيث تستخدم فيه أساليب التفوق الاقتصادي لتحقيق سيطرة كاملة لفئة أو طائفة محددة.

على اثر سيادة الرأسمالية تحت مظلة العولمة عمت الأزمات المالية ،في الاقتصاد الحقيقي في كل مكان على الأرض، فقد تبين 95 % من رأس المال يتم بالمضاربة بها يهدف الحصول على عوائد سريعة للمستثمرين ،مما أدى إلى توسيع مخاطر عدم الاستقرار هذا أدى إلى الأزمة المالية في شرق أسيا في أواخر التسعينات وشبه الانهيار الاقتصاد المكسيكي وعدم استقرار الأسواق الدولية، "من المتوقع أن المؤشرات الاقتصادية تزداد سوءا في المستقبل مع النظام التجاري الدولي القائم تحت مظلة التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية، كما انه وفقا لتقرير التجارة والتنمية الصادر عن الاونكتاد إن الاقتصاد العالمي يبدو انه يتجه نحو الهاوية ما لم تتضافر الجهود لإتباع سياسات أكثر شجاعة، وفي ظل الأزمات المتلاحقة ،لم تعد هناك ومعايير لان الأزمة تحدث دون مقدمات وتصيب أية دولة"[1].

المطلب الأول: دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في الازمة المالية

وفقا لتأثيرات الأزمة المالية المعاصرة سوف نتطلع إلى وجهتي نظر في دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

الفرع الأول: التكتلات الاقتصادية الإقليمية مظلة أمان ضد الأزمات المالية

كما نعلم إن العالم اليوم عالم التكتلات الاقتصادية، وبدون تكوين تكتلات الاقتصادية سوف لن تتمكن أي دولة في العالم منفردة في مواجهة الأزمة التي ستحطم كل من يقف أمامها وهو محدود الإمكانيات، فان تهيئة الظروف الموضوعية والذاتية أصبح شرطا موضوعيا لا غنى عنه، إن الدول الجنوب تتمتع بإمكانيات مادية وبشرية هائلة ومن أهم الموارد المادية التي تمتلكها هذه مصادر الطاقة، وبالتالي فان هذه الدول كل ما تحتاجه إليه هو الإرادة والقيادة التي تتخذ القرار لتوفيق هذه الإمكانيات للمواجهة الحاسمة ، إذ أن الوطن العربي الذي يمثل جزءا مهما من دول الجنوب والذي يتمتع بإمكانيات مادية وبشرية فضلا

1- رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص102.

من موقعه الجيولوجي فبإمكانه أن يلعب دورا مهما في مواجهة العولمة الأمريكية إضافة إلى كونه يتمتع بوعي سياسي وثقافي وامتلاكه إرثا حضاريا بما يؤهله أن يلعب دورا قياديا في هذه الأزمة وفقا للتطورات المتتالية، وقد تنتهي هذه الأزمة إلى ضرورة تمسك الدول النامية بتكتلاتها الاقتصادية الإقليمية لتستطيع المواجهة لأنها تابعة إلى الدول المتقدمة وهذا ما يبرر دخولها في الترتيبات الإقليمية الجديدة فرادة، وهذا قد يؤثر عليها سلبا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لان العلاقة بين الشمال والجنوب هي علاقة تاريخية استعمارية، سواء كان المسار الأمريكي أو المسار الأوروبي.

أوضحت الأزمة المعاصرة أن على الدول النامية تفعيل تكاملها بعدما كانت إصلاحاتها الهيكلية تفرضها كل من المؤسسات الدولية الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للبناء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية التي تعتمد على التحرير الاقتصادي، لكن هذا أحبط من طرف الحدث المالي الأخير وجب على الدول النامية التنبه لذلك،" لذلك نشير إلى أهمية التكاثف بلدان المغرب العربي وتكامل أسواقها خاصة أن الظرف مناسب لتحقيق الوحدة المغاربية وتركيز على فضاء استثماري قوي قادر على التنافسية مبررا أن غياب الاندماج ألمغاربي واعتماد سياسات اقتصادية منفردة ساهمت في ضعف وهشاشة قدرات الدول المغاربية الخمس على مواجهة التحولات الإقليمية الدولية، إلا أن الرئيس التنفيذي للبنك الأوروبي للاستثمار "دوفنتان" أكد على ضرورة إكساب العولمة صبغة جديدة كأفضل الحلول لمواجهة هذا الواقع الدقيق، في تأكيد على ضرورة رسم سياسات عمومية من شانها تأييد اندماج إقليمي يتجاوز التباين في وجهات النظر بين البلدان، وان هاته الأزمة جاءت لتؤكد أن العمل المنفرد للخروج من الأزمة غير ممكن ولا يمكن لأي بلد أن ينجح بمفرده لتجاوز مصاعب المتولدة في إشارة إلى ضرورة التكامل وتقاسم الأدوار بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي".[1]

ومن المرجح بأن الدول العربية للاستفادة من تناقضات المرحلة الراهنة ،ومن توفر الشرط الموضوعي المناسب لنهوض التنمية المتمحورة على الذات في ظل التعددية القطبية المرتقبة ضئيل، ومرد ذلك تشتت الدول العربية و نوسانها بين هذه الأقطاب وعجزها عن صياغة تضامن أو تكتل عربي وازن أمام التكتلات الإقليمية والدولية السائدة والمرتقبة يساعدها في مواجهة التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة[2]، ولعل الاتجاه نحو الإقليمية أو الأقلمة الذي انعكس في قيام تكتلات اقتصادية يمثل نوعا ما بوليصة التأمين ضد الحدة المتزايدة من أثار الازمة.

الفرع الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليمية عامل مساعد في انتشار الأزمة المالية

إنما سيطرة الاقتصادية للتكتلات الاقتصادية العملاقة، والبنوك التجارية، وبيوت السمسرة التي يمتلكها المضاربون وتجار العملة، وبالتالي الهيئة السياسية للدولة فقدت قدرتها على تسيير دقة الأمور، فقد

1 **التكتلات الإقليمية الحل الأنجع لمواجهة الوضع الدقيق**، جريدة العرب،14ديسمبر 2009 ،ص12.

2 -http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153654 ,10/08/2011.

ضعفت إلى حد كبير وإذا أرادت التمسك بما بقي لها من قوة عليه آن تتحالف مع هذه التكتلات العملاقة وان تدور في فلكها، وكثيرا ما ينجم عن العلاقة التي تربط الكيانات الكبرى بالدول الصغرى في إطار علاقات المركز وهامشية المحيط انتشار هاته الأزمات عن طريق التبعية .

إن تحرير التجارة سواء من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف أو من خلال الترتيبات الإقليمية الجديدة، تستمد شرعية من توليفة رتبت لتجمع بين التجارة والتنمية ضمن أطروحة تتعلق بالتبشير لوجود علاقة سببية متينة عضوية مباشرة بين تحرير التجارة بكامل مستويات تدفقاتها، وبين معدل ارتفاع التنمية الاقتصادية، لقد أصبح الانفتاح التجاري شعارا لعصر العولمة، كما صار من المعتاد ألا يكتمل اجتماع للمؤسسات المالية دون الإشادة بالآثار العظيمة للانفتاح والتحرير التجاري ، ومع ارتفاع معدلات الارتباط في ظل الانفتاح المسجل عبر اغتيال كافة الحمائية سواء من خلال ترتيبات المنظمة العالمية للتجارة أو من خلال الترتيبات الإقليمية الجديدة، الداعمة لمرتكزات هذا التحرير، وأصبح من السهل انتقال الأزمة من مركز نشوؤها إلى غيرها من الدول، عبر ما يعرف بالآثار التبادلية للصفقات التجارية، وأثار التغذية العكسية، وما يسهل في انتقال الركود والكساد في اقتصاديات الدول المتأزمة إلى باقي الاقتصاديات وذلك بمستويات مختلفة[1].

إن الأزمة المالية تولدت عنها مظهرين للازمة نظرا لتشابك العلاقات الاقتصادية الإقليمية وعبر إقليمية:

اولا- أزمة عينية: وهذه الأزمة انعكس عنها الركود الاقتصادي التي تعاني منه الاقتصاد العالمي ،فقد بدلت الأزمة المالية العالمية والانكماش الاقتصادي الأخير أحوال التجارة العالمية، فبعد أزمة الغداء العالمية والغلاء في الأسعار التي استمرت خلال عام 2007، وحتى الربع الأخير من عام 2008، و يأتي هذا التطور السلبي بعد نمو في إجمالي حجم التجارة العالمية بنحو 2 % خلال عام 2008، رغم التراجع الذي حدث في النصف الثاني من نفس السنة، وبالمقارنة مع نسبة نمو في التجارة الدولية سجلت حوالي 6 % لعام 2007، وبعد أن شهدت صادرات هذه الدول النامية من السلع والخدمات تحسنا مضطردا بمعدل نمو قدره 20% خلال الفترة الممتدة بين2000 و2008 وقد تفوقت على معدل نمو التجارة العالمية الذي سجل 12 % خلال تلك الفترة، وذلك على الرغم من أن الحصة الدول النامية من إجمالي التجارة العالمية لا تزال دون 1 %، سبب هذا التحسن بشكل كبير إلى الارتفاع الشاهق في أسعار السلع ،حيث تشكل المواد الأولية الحصة الأكبر من إجمالي صادرات الدول النامية، حيث ارتفعت أسعار الوقود والمعادن نحو28 % منذ عام 2000 .[2]

1- عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي،_الأزمات المالية سجال التدويل" وأطروحات التعولم الثلاثة"، **ورقة بحثية لمؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة، من منظور الاقتصاد اسلامي**، عمان، ديسمبر 2010،ص09.

2- علا الصيداني، **ورقة بحثية حول أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية**، الاتحاد العام لغرفة التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الأمانة العامة،بيروت،11-12نوفمبر2009.

ثانيا-أزمة نقدية ومالية: وقد تولدت عن الأزمة المالية أزمة مالية عالمية أدت إلى اختناقات في التسهيلات الائتمانية، حيث عمدت بعض المصارف إلى تقنين وترشيد في الإقراض، وخصوصا للقطاعات الصناعية والمجالات الإنتاجية ذات المخاطر العالية، كما خفضت من تمويل التجارة مما أدى إلى حدوث نقص في التسهيلات المالية للتجارة، إن انتقال الأزمة المالية وانتشارها في الدول بسبب مشكلات نقدية تعاني منها الاقتصاديات التي انتقلت منها الأزمة.

واتبع العديد من الدول المتقدمة والدول النامية سياسات نقدية ومالية توسعية، حيث خفضت المصارف المركزية الرئيسية أسعار الفائدة الأساسية إلى مستويات متدنية في ضوء التراجع الملحوظ في حركة الإقراض واستمرار نقص السيولة في الأسواق العالمية، في ظل توجه المصارف الكبرى في العالم نحو تقوية قواعدها الرأسمالية وتقليص انكشافها على أسواق اقتصاديات السوق الناشئة[1].

المطلب الثاني: آثار الأزمة المالية الراهنة على التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة

إننا نقف وجها لوجه أمام تحديات جديدة تستلزم تحديث أيدلوجية جديدة لمواجهة قرارات صعبة، فنحن نقف أمام تغييرات اقتصادية سريعة، مما يعني ولوج قيم جديدة، وتلاشي قيم قديمة في مجتمعات تواجه تحديات جديدة على كل الأصعدة، وعلى الأخص مع بروز الازمة المالية الحديثة التي وجدت معا مشاكل وفرص معا إما مختلفة أو متناقضة ، فمن المفروض السياسيين في هذا العالم الجديد أن توجد دينامكية اقتصادية اكبر وتنمية عامة اكبر لاستيعاب مشاكل التنمية وللمواجهة والدخول أو الاشتراك في معركة التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة ،مما يستدعي مستويات علمية وتقنية رفيعة المستوى وأبحاث علمية متقدمة، كما انه يفترض بالدول النامية ومن الأكثرية، أن تواجه قواها وقدراتها الإنتاجية نحو زيادة الناتج القومي، في القطاع الزراعي والصناعي والتجاري والخدمات، للاستفادة من الترتيبات الإقليمية الجديدة، كي تتمكن من الصمود في وجه التكتلات الاقتصادية الإنتاجية العملاقة.

الفرع الأول: تأثيرات الناتجة عن الانفتاح والتحرير الاقتصادي

أولا: اثر الاعتماد المتبادل

كثيرا من المنظمات والمؤسسات الصناعية والتجارية والخدمية في الدول الصناعية أو الدول النامية تواجه أزمات تلحق أضرار وخسائر مادية ومعنوية هائلة ،وأحيانا تقضي عليها، ولاشك أن التسليم بحقيقة أن الأزمات جزء من حياة الأفراد والتنظيمات الاجتماعية والمنظمات والمؤسسات والدول يمثل مدخلا مناسبا للتعامل مع الأزمة حيث يمكن التفكير والعمل للوقاية من الأزمات، وإدارتها بطريقة علمية من خلال دراسة الأزمات السابقة واستخلاص الدروس المستفادة وتأكيد عالمية الأسواق، ولعل تحرير التجارة الدولية في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتزايد انتقال رؤوس الأموال الدولية، مع وجود الثروة التكنولوجية والمعلوماتية، قد يساعد بشكل كبير على الترابط بين أجزاء العالم وتأكيد عالمية الأسواق.

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص 2.

وتتجه التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ذلك إلى إسقاط المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين، وبالتالي لم تعد الركيزة الأساسية للقوة والقدرة الاقتصادية هي الموارد الطبيعة، بل أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك امتلاك الميزة والقدرة التنافسية في المجال الدولي، والتي تدور حول التكلفة والسعر والإنتاجية والجودة وهو عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ،فقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظهور أثار عديدة أصبحت من سمات الأساسية لنظام الاقتصادي العالمي الجديد في الآونة الأخيرة أهمها:[1]

– زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج نظرا للارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد في رخائه وكساده على ما يحدث في العالم الخارجي.

– سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية من ركن أخر من أركان الاقتصاد العالمي، فإذا حدثت موجة انتعاشية مثلا إذا حدث في الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تنتقل سريعا إلى البلاد الصناعية الكبرى، بل إذ ما يحدث في إحدى البلاد النامية قد يكون وكذلك إذ حدثت موجة انكماشية، ولم يعد ذلك منصورا على ما يحدث في البلاد الصناعية الكبرى، بل إن ما يحدث في إحدى البلاد النامية قد يكون له نفس التأثير على أجزاء أخرى من العالم، يكفي أن نشير إلى الأزمة المالية الأخيرة حيث خفضت الولايات المتحدة الأمريكية أسعار الفائدة لصالح الرهون العقارية أدى هذا إلى أزمة سيولة بها فكان من الضروري التدخل الحكومي للمساعدة ومن التكتلات الأكثر تضررا الاتحاد الأوروبي وبطبع سوف تتأثر الدول التابعة لكل منها سواء ضمن كانت تخص الترتيبات الإقليمية الجيدة لكليهما أم اتفاقيات تجارية وهذا أدى إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لسيطرة التكتلات الاقتصادية العملاقة على التجارة العالمية.

– إن السياسات الاقتصادية الداخلية للبلاد الصناعية الكبرى، أصبحت ذات أثار تتجاوز حدودها وتترك بصماتها على اقتصاديات البلاد الأخرى، بل وقد أصبح من الصعب التمييز بين السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية من حيث يتولد عنها من أثار على البلاد الأخرى، يكفي الإشارة أي قد يؤثر ارتفاع الطفيف في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وهذا يؤثر على الدول الأخرى. مثال ما حدث في الأزمة الحالية و أزمة دول شرق آسيا امتدت إلى روسيا و البرازيل ...الخ.

– زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة وينتج ذلك عن إزالة أو تخفيف العوائق في درجة التدفقات الدولية السلعية والمادية وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات المختلفة تتصارع فيها البلاد المختلفة، أدى هذا إلى ظهور الإقليمية المفتوحة ضمن تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية المعقدة وتداخل الروابط التجارية والمالية بين الدول في العصر الحديث ، يؤدي إلى سرعة انتشار عدوى الأزمات المالية من الدول التي تنشا بها الأزمات إلى الدول الأخرى، التي تربطها بها هذه العلاقات الاقتصادية والتجارية، ويرتبط انتشار العدوى بمدى تأثير الأزمة المالية في الدول الأخرى مع اتساع نطاق هذه الروابط والعكس .

1 عبد الحميد عبد المطلب، **النظام الاقتصاد العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد 11 سبتمبر**، مجموعة نيل العربية ، القاهرة ،2003 ، ص 47– 48.

ثانيا- اثر عولمة رأس المال:

يعود أصل رأس المال الذي يسعى إلى توليد المزيد من نفسه دون أن يقدم أية سلعة حياتية أو خدمية إلى الربان ولكن لم يحدث في التاريخ البشري من قبل أن كان هذا الشكل هو نمط المسيطر على تنظيم الحياة الاجتماعية، حدث هذا عندما أصبح المال يدور في دوائر مغلقة بين استثمار المال وتوليد الأرباح، بحيث أصبح في كل مرحلة من نموه يرتبط بهدف واحد، هو مضاعفة نفسه، ولم يعد هناك الآن أي التزام لرأس المال تجاه أي نظام اجتماعي على وجه الأرض.

إن عولمة رأس المال وارتباطه العضوي بالقطاع الصناعي ، والتضخم الكبير للرأس المال المالي والخدمي مقابل تراجع دور رأس المال الصناعي ،الإنتاجي (تمثل حركة رأس المال المالي حوالي ثلاثة أضعاف رأس المال الإنتاجي) يجعل دور رأس المال المالي محورياً ، وأي أزمة تحدث فيه سرعان ما تنتقل آثارها وتداعياتها إلى باقي القطاعات ، والأزمة الراهنة بدأت من القطاع المالي ،الخدمي على شكل أزمة رهن عقاري ، وحجم خسائر القطاعين المالي والعقاري يفوق اقتصاديات الدول العربية مجتمعة ، "ويتجسد ذلك في النمو الهائل الذي حدث في اندماج وتوسع أسواق رأس المال العالمية، الأمر الذي كان مصحوبا بتغيرات عميقة في تركيبة التدفقات المالية من هذه الأسواق، مثل تزايد الدور الذي أصبحت تلعبه البنوك في الإقراض الدولي، وبروز نظام القروض المشتركة وظهور السوق الأوروبية للعملات". [1]

في حين ما زال ينظر للتنمية من قبل الدول المتقدمة في البلدان النامية على أنها تنمية رأس المال فقط وقد أدى هذا المفهوم إلى الاستدانة الخارجية وفقدان الكثير من البلدان النامية لجدارتها الائتمانية، مما يساهم ذلك بإتباع البنوك التجارية قواعد اقتراضية أكثر صرامة من خلال زيادة مخصصات الديون المشكوك فيها من 5 % ل1975 إلى نسب أعلى وصلت في بعض الأحيان إلى 40 % في بنوك سويسرا وفرنسا وتحوطت وصلت إلى 70 %وعموما أن المؤسسات التمويل الدولية قامت بحث الدول النامية بإتباع سياسات اقتصادية تساهم في تنمية الصادرات ولا تختلف في وجاهة تنمية الصادرات لتعديل خلل موازين التجارية وموازين المدفوعات درءا للجوء إلى المصادر الخارجية، ولكن تعتقد أن التوجه إلى الصادرات يقتضي استغلالا وارتباطا محكما باليات السوق الدولية حتى لا يعيدوا نمطا مختلفا من أشكال النقل المعاكس للتكنولوجيا[2]،نظراً للترابط السائد في العلاقات الاقتصادية الراهنة ، ولارتفاع حجم التوظيفات وتشابكها التي تعكس درجة الترابط المالي والاقتصادي، فإننا نرى كيف انتقلت الأزمة إلى باقي القطاعات الصناعية والمالية والخدمية و من المركز إلى الأطراف ،بأشكال ومستويات نسبية تتحدد بدرجة الارتباط أو التبعية الاقتصادية ، و بمستوى التوظيف المتبادل على المستويات القطاعية على المستويين القومي والعالمي ، قد رفعت العولمة الروابط من الاقتصاديات العالم خاصة أسواق رأس المال وتدفقات

1- حسين بن طاهر، مرجع سبق ذكره، ص154.

2- محمد إبراهيم عبدا لرحيم، **المتغيرات العالمية للمنظمات – الخصخصة –العولمة- الاقتصاد المعرفي** ،مؤسسة الشباب الجامعية ، الإسكندرية ، 2007، ص99.

التجارية، مما يؤدي لتوزيع المدخرات ومن ثم الاستثمارات في العالم، فمع ارتباط الأسواق وحركات التدفق المالي أصبحت الأزمات لتنتقل من دولة إلى أخرى .

ثالثا: أثر الارتباط بالدولار

نتيجة تكلفة الائتمان وزيادة معدلات الفائدة على القروض المحلية والخارجية، التي تحصل عليها الدول، وتزايد معدلات التضخم بها، أدت أزمة الرهن العقاري إلى انخفاض أسعار الأصول المالية بالتالي أزمة مالية صاحبتها تداعيات أزمة عالمية ، بما أن الحدث خص الولايات المتحدة الأمريكية ، يعني أثر على عملة الدولار بفقدان الثقة بها وتفشي أزمة سيولة تدلي على ندرته ، إن ارتباط عملة دولة بالدولار والتغيرات أسعار الصرف الدولار في مقابلته العملات الحرة الأخرى، يؤثر على قيمة العملة الوطنية بالإيجاب أو بالسلب، كما أن ارتفاع معدل التضخم للعملة الوطنية يؤدي إلى انخفاض قيمتها في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى، وبالتالي تكون تكلفة الدين الخارجي بالنسبة له كبير، سوف يسبب أزمة مالية خانقة.

وقد حذر الاقتصادي جون ماينارد كينز من هيمنة الدولار في مشاركته لمؤتمر برتن ووذز ومخاوفه حول أزمات المستقبل، إلا أن الاتفاق كان على هيمنة الدولار الذي ساهم في تدويل الأزمات بإعطائها بعدا دوليا، حيث انه عملة التجارة العالمية ووحدة الاحتياطات الدولية والية التسوية الدولية...،وما حدث في أزمة دول جنوب شرق أسيا يثبت ذلك ، حيث أن الارتباط بالدولار الحاصل لها، أن تراجع الدولار واستمراره في ذلك يلقي بضلاله على اقتصاديات الدول التابعة المرتبطة بالدولار ، وذات معامل الارتباط المرتفع عبر الصفقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

الفرع الثاني: العوامل المساعدة في أنشار الأزمة[2]

- وضع الدولة في التكتل ومدى قدرتها على المستوين الدولي والإقليمي: إذ أن وضع الدولة ومدى قوتها الاقتصادية يكون محل اهتمام وقوة داخل التكتل وخارجه ولديها قدرة المفاوضة والمناقشة، وإعطاء بعض الاقتراحات على حسب مصلحتها، وخصوصا بعدما كان التكتلات الاقتصادية الإقليمية تمتاز بأنها بين شمال–شمال ألان بين الشمال–الجنوب وهذا كونه وضع اهتمام وتساؤل، في حين أن من أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة لها تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبما أن التكتلات الاقتصادية شملت العالم بقاراته المختلفة، فانه يمكن التعامل مع الاتحاد الأوروبي قارة بأكملها، و تكتل النافتا في أمريكا الشمالية....الخ،وهذان الأخيرين لديهما اكبر واقوي تأثير على النظام الاقتصادي العالمي أما التكتلات الأخرى في كل من أمريكا اللاتينية وإفريقيا تمثل وزنا ضعيفا ليس له تأثير يذكر على النظام الاقتصادي العالمي.[3]

1– عبد اللاوي، عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، مرجع سبق ذكره،ص13.

2– سامي محمد هشام حيز، **المهارة في إدارة الأزمات وحل المشاكل**، دار البداية، عمان، ص ص26–28.

3– عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصاد العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد 11 سبتمبر، مرجع سابق ذكره،ص120.

- الموقع الجغرافي: التأثر الاقتصادي بعلاقة الدول بدول الجوار، حيث إن كلما كانت الدول متقاربة جغرافيا كلما كان التأثر سريع.
- حجم التكتل محور الأزمة: إن التكتلات العملاقة الاتحاد الأوروبي و النافتا، والآسيان والتي تقودها الدول المتقدمة ، نظرا لترابط العلاقات الاقتصادية لم تسلم هذه التكتلات من أثار الأزمة، لذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مرور من الزمن، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي تؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي،[1] وفقا للازمة المعاصرة وكانت الولايات المتحدة الأمريكية محور الأزمة، وانتشرت لباقي الدول.
- تعداد السكان: فعدد السكان يزيد من حدة الأزمة كلما كان كبير زادت الأزمة الداخلية عندها تتأثر الدول بتلك الهزات الاقتصادية، وتسبب مشاكل في المؤشرات الكلية، لان زيادة السكانية لها تأثيراتها على الاستهلاك، الدخل، الإنفاق...الخ، فبعدما كان حافز يصبح عائقا.
- نظام التكتل: من خلال تطورات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الدعوة إلى الانفتاح والتحرر الاقتصادي، بدعم المنظمات الدولية الصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي لإنشاء والتعمير ، والمنظمة للتجارة العالمية، في حين النمو السريع للتكتلات الاقتصادية أدى إلى تطور السريع للازمة الاقتصادية العالمية، فبعدما كانت مالية أضحت عينية ونقدية و اقتصادية، وكل هذا تحت غطاء النظام الرأسمالي في ظل العولمة الاقتصادية ، و نشر العولمة الأمريكية، وسيطرتها الاقتصادية ، والمنافسة الشديدة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، والصين.
- الناحية الايدولوجية: الفكر المتعلق بهذه التكتلات بحيث يرتبط بمدى تطور الفكر السياسي ، وقضايا حقوق الإنسان، وقضايا البيئة...الخ، أي مدى الوعي الأخلاقي والإنساني والبيئي في المتغيرات الاقتصادية العالمية.
- النمو الاقتصادي: وينقسم درجات الدول إلى دول صناعية متقدمة ، ودول صناعية حديثة، ودول نامية، ودول ناشئة، ودول متخلفة، إضافة إلى هذا التقسيم حتى التكتلات الاقتصادية فهي كذلك لها ترتيباتها على حسب قوة التكتل الاقتصادية ،وسعي الدول الأقل نموا اقتصاديا إلى محاولات التكتل سواء على المستوى الإقليمي أو عبر إقليمي لمجابهة التحولات الاقتصادية، وهذا أدى إلى تداخل الأزمات بين الدول المتقدمة والدول النامية.

الفرع الثالث: الأبعاد التي يجب مراعاتها للتحكم في انتشار الأزمة:

- البعد الأول: ويتمثل في مسببات الأزمة مثل الأعمال المعادية موجهة من الخارج ،وأعمال عدائية داخلية، ومتغيرات خارجية موجهة و مؤثرة.

1- نفس المرجع السابق ،ص140.

- البعد الثاني: الغموض وعدم الوضوح أطرافها المشتركة من حيث الطرف أو أطراف المعادية، وحلفائها وقدرته ونواياه وحجم القوة المهددة ومساحة موقع الحدث، والزمن المتاح لصنع القرار واتخاذه، ومدى ملائمة أدوات ووسائل تنفيذ القرار.
- البعد الثالث: وتتحدد بحدة الأزمة وكثافتها وتعني حجم الضغوط التي تتولد نتيجة أحداث معينة رد فعل سريع وحاسم سواء كانت الضغوط خارجية أو داخلية، مادية ومعنوية، وكما يعني مدى حرج الاختبارات التي تفرضها أحداث الأزمة الاقتصاد العالمي،" حيث عمر الازمة الزمني يرتبط بمدى تشابك موضوعاتها أو تعدد أطرافها، إذ تزداد حدتها ، كما ترتفع درجة الصعوبة في التعامل معها بحسب كثرة تداخل المصالح التي تتهددها، فعندئذ يتسم الوقت المتاح لاتخاذ القرارات الملائمة بشأنها بضيقه ، وعدم كفايته".[1] وثقل الأزمة تقاس بمدى تأثر كل دولة بالأزمة ومدى تعمقها حيث تختلف درجة التأثر إلى ثلاث مستويات اختلال، مشكلة، أزمة وهذا يتوقف على مدى ارتباط الدول النامية بالدول المتقدمة ومدى تشابك علاقتها المالية والتجارية.[2]
- البعد الرابع: تتعلق بحجم اتخاذ القرار لمعالجة الأزمة وتقاس بالقضايا العديدة الناتجة عنها وتعدد الأطراف المشتركة وعلاوة على قيود التي يفرضها عامل الوقت بالإضافة إلى الخيارات المتاحة وإمكانيات تحديد الوقت المناسب.

- البعد الخامس: تتعلق بنمط اتصال بالأزمة، يكمن هذا في القنوات التي ممكن أن تساعد الأزمة في الانتشار و هذه القنوات تكون شكلا من أشكال تطورات النظام الاقتصادي العالمي لتشابك العلاقات الدولية، وتطورات الحديثة للإقليمية المفتوحة، إن تشابك العلاقات الاقتصادية، وتداخل الروابط التجارية والمالية بين الدول في العصر الحديث يؤدي إلى سرعة انتشار عدوى الأزمات، من الدول التي تنشأ بها الأزمات إلى الدول الأخرى، التي تربطها بها العلاقات الاقتصادية والتجارية ،ويرتبط انتشار الازمة هذه بمدى قوة تلك الروابط، بحيث يتزايد تأثير الازمة المالية في الدول الأخرى مع اتساع نطاق الروابط ، والعكس.[3]

- البعد السادس: وهو المحصلة النهائية لتفادي الأزمة العالمية سواء باتخاذ الحلول والاقتراحات للخروج من الأزمة أو اخذ احتياطات لتفادي أزمات من هذا النوع.

من الملاحظ أن مبدأ التكتلات والوحدات الاقتصادية الكبيرة تقود التنمية في العالم والمشاريع الضخمة الكبيرة والمتعددة الجنسيات، حتى تستطيع أن تولد الفائدة في مجال التوجيه المالي والاقتصادي، وهنا نستطيع أن نرى ، وببساطة، أن ميزانية إحدى الشركات العابرة للقارات– أو كما تدعى متعددة

1– إبراهيم عبد العزيز النجار ، مرجع سبق ذكره،ص20.

2– عقبة عبد اللاوي، عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، مرجع سبق ذكره،ص9.

3– إبراهيم عبد العزيز النجار ، مرجع سبق ذكره ،ص23.

للقوميات- تمثل عدة أضعاف ميزانية بعض الدول، وكان من آثار ذلك سيطرة بعض التكتلات الاقتصادية على مصير اقتصاديات ودول العالم ، ولا سيما الدول السائرة في طريق النامية والفقيرة منها، ليس مجال الاقتصاد بل أيضا في مجال السياسة.[1]

1- علة مراد، مرجع سبق ذكره،ص12.

خاتمـــة الفصل

يصعب القول أن هناك نظاما اقتصادي عالميا بمعنى الكلمة ، حيث دخل الاقتصاد العالمي في دائرة تهمشية ففي الوقت الحاضر الذي يشارك فيه رجال المال والأعمال في سياسة ازداد اكتساب السياسيين لمصالح مالية في دوائر الأعمال وليست هناك حلول جاهزة أو مباشرة ، وحتى محتملة لازمة مالية تحوم شبح مرعب في مطلع القرن الواحد والعشرين، حيث أصبح الدائنين وضغوطهم التي يمارسونها بلا حدود على سيادة الدولة القومية في كل أنحاء العالم، فقد تحول المال إلى سلاح اعنف من كل الأسلحة الحرب الحديثة ، فالقوى الاقتصادية الكبرى تتخذ قراراتها سرا ثم تبدأ في تطبيقها خطوة خطوة دون أن تعلن خلفياتها الاستراتيجية أو التكتيكية حتى تفاجئ ضحاياها بالأمر الواقع ومن هنا أكد الدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات والقواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية، والسلطات تتجاوز سلطة الدولة، إذن هناك يقظة ووعي جديد ، آليات مالية ملموسة تكفل إلغاء الدين الخارجي للدول النامية، وتخفيض الديون العامة للدول المتقدمة، وتفعيل الدور القومي للبنوك المركزية تمارس مرة أخرى حراسة المكاسب الوطنية للأمة، ووضع قواعد جديدة تحكم التجارة العالمية والمنظمات العالمية، وتطوير المسارات الاقتصادية وتوجيهها إلى تخفيف الفقر وتوفير العمالة ، ودعم القوة الشرائية على مستوى العالم.

لقد كانت بداية التوجه إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية قصد الأمان والتنمية وتحقيق أفضل المكتسبات الاقتصادية لكل دولة، لكن الأزمة الحالية قد خلقت نوعا من التوتر لدى التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة، رغم وجود عوامل مساعدة لذلك ،لكن هذا أدى إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية...، فقد كانت هاته الأزمة دليلا واضحا على فشل النظام الرأسمالي، وما نتج عن التحرر المالي دون وجود مراقبة أو مسؤولية لذلك التحرر، وتمادي الفساد، ظهرت علامات مناقضة لأفكار المنهج الرأسمالي، منها خطط إنعاش الاقتصاد والتدخل الحكومي واللجوء إلى خفض أسعار الفائدة إلى ما يقرب الصفر، بالإضافة الاعتراف الضمني بضرورة إتباع المنهج الإسلامي لتفادي خطورة هاته الأزمة، فلذلك سارعت الدول المتقدمة والدول النامية إلى حلول ممكنة لعدم تأزم الوضع أكثر ما هو متأزم ،ومما نستنتج كذلك ضرورة تفعيل التكتلات الاقتصادية للدول النامية وخاصة العربية، نظرا لطغيان التكتلات العملاقة على تكتلات اقتصادية صغيرة، فظهور تجمع المجموعة العشرين ودورها الفعال في مناقشة أمور تخص الأزمة المعاصرة أعطى توازن جديد على مستوي القوى الاقتصادية العالمية، وأهمية الدول الناشئة في التوازن الاقتصادي العالمي دورها الفعال في توازن الاقتصاد الدولي، وكذلك منتدى أبيك ودوره الفاعل في هذه الأحداث الأخيرة في ضرورة تأسيس المنطقة التجارة الحرة وخصوصا لحل التوتر القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

وقد ساهمت التحديات لهذه التجمعات رغم أنها لم يظهر التأثير الفعلي لها إلا أنها كانت مجهودات ، أظهرت سقوط أنظمة المؤسسات الدولية المنادية لها، ودخول في حلول تتقارب من الأنظمة الاشتراكية

والإسلامية، مع الاعتراف بدور الدول الناشئة في توازن الاقتصاد العالمي، من خلال هاته الاستنتاجات لا يمكننا أن نجزم أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة أنها عامل أمان أو عامل انتشار، لان لكل تكتل أهميته الخاصة وقدرته على مواجهة الأزمات وهذا يعتمد على سرعة القرار وكيفية التنسيق في الخروج من حدة الأزمة المعاصرة سواء كانت مالية إقليمية أو اقتصادية عالمية، بحيث يرجع ذلك لعدة عوامل منها قوة التكتل، النمو الاقتصادي، الموقع الجغرافي أي مدى تقارب دول التكتل...الخ.

الفصل الثالث

تمهيد

تشكل الشراكة الأورو متوسطية التي تأسست عام 1995 أكثر مساعي الاتحاد الأوروبي شمولية حتى الآن لإعداد مفهوم إقليمي عالمي لحوض البحر المتوسط، وقد اعتبرت هذه الشراكة مثلا طموحا لكيفية صياغة السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة مستقبلا تجاه دول خارج الاتحاد ما يدعى بالدول الثالثة، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي قطبا اقتصاديا قويا بلغ مرحلة متميزة من التكامل الاقتصادي ، لتوفر عناصر الاندماج الاقتصادي فيه على عوامل الوحدة التامة من تحرير التبادل التجاري بين الدول و تنقل عوامل الإنتاج و توحيد السياسات الاقتصادية و النقدية و الضريبية بين الدول الأعضاء، و بسبب قوته هذه و موقعه الجغرافي و علاقاته الاقتصادية المتميزة مع دول البحر المتوسط سعى لإنشاء شراكة الأورو متوسطية، انطلقت من مسار برشلونة امتدت ألآن إلى ما يسمى الاتحاد من اجل المتوسط ليكون فضاء أوروبي متوسطي ،نظرا للعلاقات التاريخية المرتبطة بينهما وكذا المنافسة الأوروبية الأمريكية لاستحواذ اكبر محيط لتقوية نشاطاتها الاقتصادية .

لكن الأزمة المالية التي نشأت في القطاع المالي في الاقتصاديات المتقدمة ، أصابت القطاع العقاري في تلك البلدان ، تنتشر تدريجيا إلى الدول الناشئة والنامية من خلال عدة قنوات من بينها التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة، وسنحاول من خلال هذا الفصل نستعرض التطورات الأخيرة في الشراكة الاورو متوسطية– المغاربية من عملية برشلونة إلى الاتحاد للبحر الأبيض المتوسط ،وتأملات في نقاط الضعف والمخاطر بالنسبة لاقتصادياتها في ضوء الأزمة المالية، سنقوم بتطرق إلى:

المبحث الاول: تطورات مسار الشراكة الأورو متوسطية

المبحث الثاني :آثار الازمة المالية على الشراكة الأورو متوسطية – المغاربية

المبحث الثالث: تحديات الإقليمية الجديدة " الشراكة الأورو متوسطية– المغاربية"

خاتمة الفصل.

المبحث الأول : تطورات مسار الشراكة الاورو– متوسطية

الشراكة الأورو متوسطية تعتبر بديل من بدائل السياسات في دول المتوسط ، ويتساءل المرء حول ميزاته ومحدداته الخاصة ،إذ أن التكامل الإقليمي يعتبر متوافقًا مع نظام التجارة الأكثر حرية بنفس طريقة التعددية ، في حين يشكل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للدول المتوسطية ،وما يعطي الأهمية السياسية للمفاوضات التجارية المعتمدة على التبادلات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي ، ويبدو من المفهوم بالنسبة لدول جنوب المتوسط أن تبدأ بالمفاوضات التجارية مع الشريك التجاري الذي يمثل 46.5% من صادرات دول جنوب المتوسط، و 53.9% من واردات تلك الدول.[1]

اهتمت الجماعة الأوروبية منذ فترة طويلة، بتطوير علاقاتها الثنائية والجماعية بدول حوض البحر المتوسط لأسباب تاريخية و جيو– إستراتيجية، فميتران الذي تقدم عام 1983 بمبادرة لإقامة منتدى دول غربي المتوسط كان مدفوعا بمخاوف من تعقيدات الصراع العربي الإسرائيلي وصعوبة تحقيق أي تعاون متوسطي شامل في ظل استمراره، وأسفرت مبادرته عن تأسيس ما عرف باسم مجموعة5 + 5 شارك فيها من الجانب الأوروبي :فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، وانضمت مالطا في وقت لاحق :ومن جانب المغرب العربي : ليبيا، تونس ،المغرب، الجزائر، وموريتانيا[2] ، وقد سعت المجموعة الأوروبية خلال السنوات الماضية إلى تطوير العمل المتوسطي من خلال الاجتماعات التالية:

- اجتماع أثينا سنة 1990 ؛
- الاجتماع الوزاري لدول منتدى البحر المتوسط في الإسكندرية سنة 1994 ؛
- اجتماع القاهرة في نوفمبر 1995 حول التعاون بين دول المتوسط بمشاركة كل من مصر، فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، يوغسلافيا(سابقا) ؛
- مؤتمر برشلونة للأمن والتعاون الأوروبي المتوسطي (27–28 نوفمبر 1995) الذي جمع بلدان الاتحاد الأوروبي الخمس عشر واثني عشر بلدا متوسطيا هي: مصر، تونس، الجزائر، المغرب، فلسطين، قبرص، إسرائيل، الأردن، سوريا، تركيا، مالطا ولبنان ؛ [3]
- شهدت الشراكة الأوروبية المتوسطية دفعا جديدا من خلال إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط في باريس 13 جويلية 2008.

1– خوسيه ماريا غارسيا الفاريس كوكه، **التجارة والسياسات المحلية في الاقتصاد المفتوح**،وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مواد تدريبية "من قبل المركز الوطني السوري للسياسات الزراعية NAPC بدعم من مشروع الفاو الايطالي GCP/SYR/OO6/ITA ،كانون الأول،،2003،ص16.

2- Hayet cherigui**, la politique méditerranéenne de la France : entre diplomatie collective et leadership**, collection histoire et perspectives méditerranéenne l'harmattan , paris 1997, p. 69

.

3– مفتاح صالح ،مشاريع التكتلات الأجنبية في المنطقة العربية، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية** ،جامعة فرحات عباس،سطيف الجزائر، 8–9 ماي 2004،ص3.

المطلب الأول: من علاقة تعاون إلى شراكة حقيقية "مسار برشلونة"

لقد تطورت علاقة دول البحر الأبيض المتوسط بالاتحاد الأوروبي من علاقة اتفاقيات تعاون امتدت إلى شراكة تخللها عدة إبعاد وأهداف لكلا الطرفين، لكي يتم توثيق هذه الشراكة على عدة أسس تزداد توسعا في عدة مجالات ،على خطى الإصلاحات الاقتصادية المتبعة لبلدان البحر الأبيض المتوسط، لتمتد الشراكة إلى ابعد من ذلك.

الفرع الأول- نظرة تاريخية عن العلاقة الأوروبية- العربية

تتصف علاقات الدول العربية بالدول الأوروبية بأنها علاقات متميزة منذ القدم هذا بالإضافة إلى وجود مصالح مشتركة ومتبادلة ومتعددة بينهم، وإذا كانت فكرة المشاركة الأورو-عربية هي فكرة أوروبية منذ البداية قام بطرحها الاتحاد الأوروبي على البلاد العربية جنوب المتوسط واستطاع جذب العديد منها للانضمام إليها.[1]

والتعاون الأوروبي – العربي لم يبدأ مع إعلان برشلونة فحسب، فهو قديم لكن حرب أكتوبر 1973 كانت منعطفا حاسما له، ولقد حمل بيان بروكسل الصادر في 1973/11/6 مبادرة إقامة حوار عربي أوروبي استجابت الدول العربية لهذه الدعوة في القمة المنعقدة في الجزائر في 1973، ولعل ما يفيدنا في هذا المجال أن مبادرة بروكسل كانت تستند إلى البعد الحضاري والعلاقات القديمة بين الطرفين، ومن ذلك فقد عقدت عدة دورات للحوار بين الطرفين انتهت في 27-1995/11/28 بإعلان برشلونة .

وفيما يتعلق بتطور العلاقات المغاربية الأوروبية فهي تندرج في إطار المادتين 277-238 من معاهدة روما التي تسمح بإجراء اتفاقات مع دول غير عضوه وتحدد إجراءات تحرك السلع والخدمات، كما تسمح اتفاقية الاتحاد ألمغاربي للدول الأعضاء بإجراء اتفاقات منفردة مع دول أو منظمات دولية(موضوع الدراسة).

[1] سلوى محمد مرسي، المشاركة الاورو- عربية، مالها وما عليها وسبل تفعيلها، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية** ،جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 8-9 ماي 2004.ص2 .

و الجدول الموالي يوضح لنا أهم البرتوكولات المالية للدول المتوسطية التي استفادت منها خلال هاته الفترة:

الجدول(1.3): المبالغ المخصصة للبروتوكولات المالية بين الدول المتوسطية للفترة(1978-1996)

الوحدة:مليون ايكو

البلـــــد	البروتوكول (1) : (78-81)				البروتوكول (2) : (82-86)				البروتوكول (3) : (87-91)				البروتوكول (4) : (92-96)			
	هبات	قروض	مجموع	(%)	هبات	قروض	مجموع	(%)	هبات	قروض	مجموع	(%)	هبات	قروض	مجموع	(%)
الدول المغاربية	56	283	339	%50	132	357	489	%49	322	465	787	%49	559	668	1227	%54
- الجزائر	25	89	114	%17	28	123	151	%15	56	183	239	%15	125	280	405	%18
- المغرب	16	114	130	%19	67	132	199	%20	173	551	324	%20	278	220	498	%22
- تونس	15	80	95	%14	37	102	139	%14	93	131	224	%14	156	168	324	%14
الدول الشرقية	108	192	300	%45	128	358	486	%48	293	475	768	%47	411	550	961	%42
- مصر	63	107	170	%25	76	200	276	%27	200	249	449	%28	258	310	568	%25
- الاردن	18	22	40	%06	19	44	63	%06	37	63	100	%16	86	80	166	%07
- لبنان	08	22	30	%4.5	11	39	50	%05	20	53	73	%4.0	24	45	69	%03
- سوريا	19	41	60	%9.0	22	75	97	%10	36	110	146	%9.0	43	115	158	%07
إسرائيل	00	30	30	%4.5	00	40	40	%04	00	63	63	%0.4	00	82	82	%04
المجموع	164	505	669	%100	260	755	10.15	%100	615	1003	1618	%100	970	1300	2270	%100

المصدر: عمورة جمال ، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو. متوسطية أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2005- 2006،ص140.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هذه البروتوكولات المالية بين الدول المتوسطية وبالأخص العربية والدول الأوروبية أن هاته العلاقة لها ميزة معينة فأوروبا الممول والدول المتوسطية متلقية، أي مسار هذا التعاون في اتجاه واحد فقط، فالمبالغ المقدمة تعتبر كبيرة جدا لهاته الدول المتلقية في حين أن مساعي أوروبا ذاك الوقت كانت نظرة هيمنة اقتصادية لا تعاونية بحثه.

الفرع الثاني- مسار برشلونة

على اثر المصادقة على الوثيقة التي وجهتها اللجنة الأوروبية إلى المجلس الأوروبي من اجل المصادقة عليها في 1989/19/19 ، توجهت الجهود من أجل البحث عن صيغ ملائمة للتعاون الجديد، وهكذا انعقد في أفريل 1995 مؤتمرا في تركيا عرف بمؤتمر تركيا للتعاون الاقتصادي ،تلاه بعد شهر مؤتمر آخر في 1995/05/14 بالغرب عرف بمؤتمر مراكش للتعاون ألمغاربي الأوروبي ، توجت هذه اللقاءات بندوة برشلونة في 27-1995/11/28 أثمرت عن ما عرف بإعلان برشلونة، تلتها ندوة ثانية في لا فالتا بمالطا بتاريخ 1997/04/15، بشتوتغارت في 99/29/28 وأخرى في مرسيليا فرنسا في نوفمبر 2000، على اثر ذلك فقد تم إمضاء العديد من اتفاقيات الشراكة بين دول جنوب البحر

المتوسط منفردة من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.[1]

الشراكة الأورو متوسطية ،بدأت عام 1995 من خلال مؤتمر برشلونة الأورو متوسطي والذي اقترحته إسبانيا ونظمه الاتحاد الأوروبي لتعزيز علاقاته مع البلدان المطلة على البحر المتوسط في شمال أفريقيا وغرب آسيا، كما اقترح فيه عديد السياسات من بينها الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط، تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، تحقيق شروط تجارية متبادلة مرضية لشركاء المنطقة.*

أولا: مرتكزات مسار برشلونة

قد هيمنت على المرحلة التأسيسية روح الشراكة الحقيقية، وكانت أسباب ذلك على نحو خاص تخفيف حدة التوتر القائم في الوضع السياسي فيما يتعلق بنزاع الشرق الأوسط من خلال إبرام اتفاقيات أوسلو عام 1993، أما في الأعوام اللاحقة فقد اتسم تطبيق الشراكة الأوروبية المتوسطية بطابع مخالف للآمال المعقودة عليه.

وقد تضمن البيان الذي تم إقراره خلال المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة 27و28 نوفمبر 1995موافقة المشاركين على إقامة شراكة أوروبية متوسطية عبر حوار سياسي معزز ومنتظم وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي واختفاء الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية وان هذه المحاور تشكل الجوانب الثلاثة للمشاركة الأوروبية المتوسطية . [2]

أ- أبعاد مسار برشلونة

رسالة برشلونة تعتبر أن هذه العملية توفر وعد إنهاء العقود من المواجهة والصراع والأمل والسلام في سلام دائم،وتأمل أن الأطراف ستصل في هذه المفاوضات في جو حسن النية والاحترام المتبادل، وبهذه الطريقة يمكن أن تبدأ عملية السلام على كسر الشكوك المتبادلة، وانعدام الثقة، تعمل بالسماح للأطراف على حل خلافها من خلال هذه العملية يمكن شعوب دول الشرق الأوسط من تحقيق السلام، أنهم يستحقون الأمن الأوفر.

وتكمن الأهمية الإستراتجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي على أساس العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية، يسعى لتطوير العلاقة بين شركائه تقوم على "التضامن والتعاون الشامل".[3]

1- محمد بوهزة ، كمال دمدوم ، تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات التعاون والشراكة الاورو-متوسطية، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية ا- الأوروبية** ،جامعة فرحات عباس ،سطيف الجزائر 8-9ماي 2004 . ص 3.

*- الدول الأعضاء في الشراكة 15 دول الاتحاد الأوروبي(النمسا ، بلجيكا ، الدنمارك ، المانيا، اسبانيا ، فنلندا ، فرنسا ، اليونان، ايرلندا ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكه المتحدة ، والسويد) ،اما الدول المتوسطية(مصر ، الأردن ، لبنان ، المغرب ، والسلطة الفلسطينية ، سوريا ، تونس ، تركيا،إسرائيل، والجزائر أخيرا. وهذا حسب إعلان برشلونة). احدث توسيع الاتحاد الأوروبي ، في الأول مايو 2004 ، انضم (قبرص ومالطة) إلى الاتحاد الأوروبي ، في حين أن إضافة ما مجموعه 10 إلى عدد من الدول الأعضاء ليصبح الاتحاد الأوروبي عدده25 في هاته الفترة.

2- يوسف مسعداوي، آثار الشراكة الاورو متوسطية على الاقتصاديات العربية، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية**، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص4.

3- JEAN MONNET, ROBERT SCHUMAN,**PUBLISHED WITH THE SUPPORT OF THE COMMISSION**, PAPER SERIES,VOL 7,NO 1,JANUARY 2007,P P2-3.

تنقسم أبعاد الشراكة إلى ثلاث على حسب ما صرح به في إعلان برشلونة 1995:

1- البعد السياسي والأمني

تهدف الشراكة إلى إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار في المنطقة ؛ وقد قررت في مؤتمر برشلونة إنشاء شامل وإجراء حوار سياسي منتظم لاستكمال الحوار الثنائي المنصوص عليه في اتفاقيات الشراكة، يحدد عددا من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي:[1]

1. العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، من خلال الحوار بين الطرفين.
2. الالتزامات بموجب القانون الدولي ، ولا سيما تلك الناشئة عن الصكوك الإقليمية والدولية؛
3. تطوير سيادة القانون والديمقراطية في نظمها السياسية ، في حين ان الاعتراف في هذا الإطار بحق كل منهم أن يختار بحرية وتطوير نظامها السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والنظام القضائي؛
4. احترام المساواة في السيادة والمساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير المصير، احترام السلامة الإقليمية، ومبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لشريك آخر والتسوية السلمية للمنازعات؛
5. مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات مكافحة هذه المشكلة من جميع جوانبها؛
6. تعزيز الأمن الإقليمي والعمل على منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية من خلال الالتزام والامتثال للالتزامات الدولية والإقليمية لمنع الانتشار ومختلف تحديد الأسلحة و نـزع السلاح.

2- البعد الاقتصادي والمالي

يأمل للسماح بإنشاء منطقة للرخاء المشترك ، من خلال هاته الشراكة إلى إنشاء منطقة للتعاون الاقتصادية على حسب الآمال المرجوة في البحر الأبيض المتوسط ، بغية التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف ، فان الاتحاد الأوروبي وشركائه وافق على إنشاء شراكة اقتصادية ومالية على أساس ما يلي :

- الإنشاء التدريجي لمنطقة تجارة حرة ؛ وقد حددت الفترة إلى عام 2010، من خلال برنامج عمل يحدد بعض تدابير عملية ترمي إلى تشجيع التجارة الحرة ، مثل مواءمة القواعد والإجراءات الجمركية ، وتوحيد المعايير والتي لا مبرر لها للقضاء على الحواجز التقنية أمام التجارة في المنتجات الزراعية. [2]
- زيادة التعاون الاقتصادي والعمل المنسق بين الاتحاد الأوروبي والعمل المتضافر في زيادة

1 عبد الهادي عبد القادر سويفي، **التجارة الخارجية**، بدون دار النشر والبلد النشر،2008،ص274-275.

2- Barcelona declaration adopted at the Euro-Mediterranean Conference - 27-28/11/95.

الاتحاد الأوروبي المساعدة المالية لشركائها، في عدة مجالات هامة: [1]

1. إزالة العقبات تدريجيا التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع المدخرات الداخلية من اجل دعم التنمية الاقتصادية و إنشاء بيئة مواتيه للاستثمار.
2. التعاون الإقليمي باعتباره عاملا رئيسيا في تشجيع إنشاء منطقة التجارة الحرة؛
3. التعاون الصناعي وتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تكثيف التعاون البيئي ؛
4. إيجاد الأدوات المشتركة للحفظ والإدارة الرشيدة للأرصدة السمكية ؛
5. تطوير الحوار والتعاون في قطاع الطاقة ؛
6. تطوير التعاون في مجال إدارة الموارد المائية ؛
7. تحديث وإعادة هيكلة الزراعة.

مجالات أخرى ، مثل وسائل النقل والبني التحتية ، وتطوير تكنولوجيا المعلومات وتحديث الاتصالات ، واتفقا أيضا على احترام مبادئ القانون البحري الدولي ، كما اقروا أن العلم والتكنولوجيا لها تأثير كبير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

3- البعد الاجتماعي والثقافي والإنساني:

يهدف إلى تطوير الموارد البشرية وتعزيز التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية، ووفقا لإعلان برشلونة ، اتفق الشركاء على إقامة شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية مع بغية تحقيق التقريب بين الشعوب ، في النقاط التالية:[2]

- أهمية الحوار بين الثقافات، والحوار بين الأديان؛ وأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في الاعتراف المتبادل والتفاهم بين الثقافات؛
- تنمية الموارد البشرية في مجال الثقافة : التبادل الثقافي ، ومعرفة لغات أخرى ، وتنفيذ برامج تعليمية وثقافية أن احترام الهويات الثقافية ؛
- أهمية الصحة والتنمية الاجتماعية واحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية ؛
- المساهمة الأساسية في المجتمع المدني يمكن أن تقدمها لتحقيق الشراكة الأوروبية المتوسطية والحاجة إلى تعزيز التعاون اللامركزي ،من الأدوات لتشجيع عمليات التبادل بين تلك النشطة في مجال التنمية ؛
- التعاون في مجال الهجرة غير الشرعية، مكافحة الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والجريمة الدولية والفساد.

1-http://europa.eu/legislation_summaries/external_relations/relations_with_third_countries/mediterranean _ partner_ countries/r15001_en.htm

2- Ibid

و الجدول الموالي يوضح لنا أهم القضايا التي ركز عليها المشروع المتوسطي الأوروبي:

جدول(2.3): الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمشروع الأوروبي(إعلان برشلونة)

الكلمات او القضايا	التكرار	النسبية
الافق	8	%25.9
اولويات التعاون	7	%22.6
حقوق الانسان	6	%19.4
البنى التحتية	3	%9.7
منطقة التبادل الحر	1	%3.2
الزراعة	1	%3.2
المحيط الترابي	1	%3.2
البحث والتنمية	1	%3.2
وسائل التعاون	1	%3.2
التعليم والتكوين	1	%3.2
التنمية الاجتماعية	1	%3.2
المجموع	31	%100

المصدر: مصطفى عبد الله خشيم، تأثير مؤتمر برشلونة على الأمن القومي العربي : النظرية و التطبيق ، أعمال ندوة الأمن العربي ،التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية ، مركز الدراسات العربي – الأوروبي ، باريس، 1996 ، ص463 .

الجدول يبين أهم المفردات التي ركز عليها إعلان برشلونة تعكس الأبعاد المقصودة بذلك، حيث أن أهم القضايا التي تعلو نسبتها الأفق و أولويات التعاون وحقوق الإنسان، فهي تشير على أهم الأهداف والأبعاد التي ذكرت، و قد عكس إعلان مؤتمر برشلونة رؤية الاتحاد الأوروبي لما يجب أن تكون عليه علاقته بدول حوض المتوسط، خصوصا الدول المتوسطية وهي رؤية حاولت إحداث نقله نوعية في نمط العلاقة السابقة التي كانت تربطه بهذه الدول من ثلاث أسس:[1]

* تحويل صيغة هذه العلاقة من صيغة قائمة على التعاون إلى صيغة قائمة على المشاركة؛

* تحويل هذه العلاقة من اقتصادية إلى علاقة شاملة تتضمن السياسة الأمن الثقافة و الاجتماع، إلى الأمور التقنية والفنية.

غير أن أهم ما يلفت النظر في إعلان برشلونة هو تركيزه على قضية الهجرة التي أصبحت تؤرق الدول الأوروبية ولهذا حاول إعلان برشلونة إرساء قواعد لتنظيم الضغط السكاني والحد من الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال، وربط هذه القواعد بمساعدات من أجل التنمية والتزمت دول الجنوب

1- محمد صالح المسفر، مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية- الأوروبية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، الجمعية العربية للعلم والسياسة، بيروت، العدد13، شتاء2007، ، ص ص43-44.

بالعمل على سد منافذ الهجرة غير الشرعية وبتسلم مواطنيها الذين يتم ضبطهم وترحيلهم من دول الشمال بسبب وجودهم غير القانوني[1].

ب- أهداف الشراكة الاورو – المتوسطية

الملاحظ أن دول الإتحاد الأوروبي تتفاوض كمجموعة ومن منطلق قوة مع الدول العربية وذلك قصد تحقيق بعض الأهداف المعلنة وغير المعلنة المتمثلة أساسا في توفير مجال أوسع للصادرات الأوروبية بأنواعها سلعا وخدمات ورأسمال، يتمثل الهدف المعلن من الشراكة الأورو-متوسطية بشكل عام في جعل المنطقة المتوسطية فضاء للحوار والتبادل والتعاون من أجل تحقيق السلم والاستقرار والازدهار، وترسيخ مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا بشكل دائم، بمحاربة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات. ويمكننا تلخيص أهداف كلا الطرفين فيما يلي :

1- أهداف الإتحاد الأوروبي : إن الشركة الأوربية المتوسطية جاءت نتيجة اقتراح المجموعة الأوربية، وبالتالي فلا غرابة في أنها تخدم التوجهات الأوروبية بدرجة أولى، وتتضمن تطلعات دول الجنوب بدرجة أخرى. فالدول الأوربية (الاتحاد الأوربي) يسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- الحد من الهجرة العربية والإسلامية إلى أراضيه لتخلص من الصحوة الإسلامية، والأجواء المساعدة على انتشارها والانعكاسات السلبية التي تتحرك باسمها، ومحاربة النمو السكاني المتفجر في حدودها الجنوبية؛ [2]
- تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية بين الاتحاد الأوروبي، ودول جنوب وشرق حوض المتوسط ، لضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل ، وإيجاد توازن مع الروابط التي أقامتها مجموعة بلدان الاتحاد الأوربي مع دول وسط وشرق أوروبا، والحاجة الماسة إلى أسواق جديدة، بالإضافة إلى تطوير عملية الاندماج الأوروبي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض البحر الأبيض المتوسط، و مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم بناء اتجاه شرق أوسطي في مناطق التبادل والتعاون الأوربي – المتوسطي بشكل خاص ؛[3]
- تحقيق منطقة أوروبية -متوسطية للتجارة، وتعزيز دينامكية القطاع الخاص، وتحديث القطاع الصناعي، ووضع نظام تشريعي متكامل، وتشجيع الاستثمار الخاص الأوروبي

1- عثمان الحسن محمد نور ،**ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007 ، ص46 .

2- محمد العربي فلاح، مرجع سبق ذكره،ص52.

3- جمال عمورة ،مرجع سبق ذكره، ص197.

في دول المتوسط، ورفع البني التحتية الاقتصادية والاجتماعية، و تدعيم التكامل الإقليمي بتقديم كافة وسائل التشجيع والمساعدة المناسبة للتعاون الإقليمي ، والمساهمة في تمويل البني التحتية الاقتصادية اللازمة للمبادلات التجارية الإقليمية المتزايدة وخاصة في مجالات النقل والاتصال والطاقة . [1]

2- **أهداف الدول المتوسطية** : فالدول المتوسطية ترى أنه يمكن لها أن تحقق مصالح اقتصادية من مشروع الشراكة الذي وافقت عليه في برشلونة، ويمكن لها أن تحقق الأهداف التالية:[2]

- ضمان سوق أكثر اتساعا للمنتجات الدول المتوسطية من خلال منطقة التجارة الحرة المزمع قيامها في عام 2010 ؛
- تحول نمط العلاقة مع الاتحاد الأوربي من علاقة مانح ومتلقي إلى علاقة تعاون ومصالح مشتركة.
- الاستفادة من برامج التمويل الأوروبي والتكوين والمعلومات والتسويق ومواصفات الجودة و الخبرة العالية والتكنولوجيا العالية؛
- أهمية الاتحاد الأوربي كمصدر للمساعدات المالية.

إذا كانت دول حوض البحر المتوسط تختلف في الأهداف التي تتوخاها من الشراكة الاقتصادية، حيث تهدف دول الاتحاد الأوروبي إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والأمنية، إلا أن الدول المتوسطية الأخرى، خاصة دول الضفة الجنوبية من الحوض، ترغب في أن ينتعش اقتصادها من خلال ما ستتحصل عليه من دعم اقتصادي ومالي وتكنولوجي من الدول الأوروبية للضفة الشمالية من الحوض ،كما أن الإتحاد الأوروبي يرغب في أن يلعب دورا في إدارة وتقرير شئون المنطقة التي يرتبط بها بعلاقات ثقافية واقتصادية وتجارية، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية طالبت دول أوروبا بأن ترفع أيديها عن منطقة الشرق الأوسط التي تعتبرها أمريكا، منطقة نفوذ لها، لما لها من أهمية إستراتيجية ونفطية هامة، في حين أن الدول المتوسطية لديها موارد طاقوية مهمة ومتنوعة.

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الشراكة العربية- الأوروبية "**الدوافع والمنافع**"،الكويت،السنة الرابعة اصدار01/3،بدون سنة النشر ،ص2.

2- محمد تقروت، محمد متناوي، حصيلة اتفاق الشراكة الاوروبية مع دول شمال افريقيا-دراسة تقييمية مقارنة-،**الملتقى الدولي حول اثار انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر ،14/13 نوفمبر2006، ،ص5.

الجدول التالي يوضح أهم الدول المتوسطية التي تزخر بموارد طاقوية:

الجدول(3.3): الدول المتوسطية المنتجة للموارد النفطية

	إيثان	غاز البروبين السائل	بنزين	الكيروسين ووقود الطائرات	كيروسين آخر	النفط	الغاز وزيت الديزل	وقود المازوت	بيتكوك	مواد التشحيم	اسفلت	أخرى
الجزائر	X	X	X	X		X	X	X		X	X	X
مصر		X	X	X	X		X	X				X
إسرائيل			X	X	X	X	X	X				X
الأردن		X	X	X		X	X	X				X
لبنان		X	X	X	X		X	X				X
المغرب		X	X	X		X	X	X				X
تونس		X	X	X		X	X	X	X			X

Source:EUROSTAT،Statistiques euro-méditerranéennes، Edition 2007،P22.

بناءا على الاعتبارات التاريخية والاقتصادية القرب الجغرافي ، أقامت دول الاتحاد الأوروبي صلات تعاقدية مختلفة عن طريق عقد اتفاقيات شراكة مع اثنا عشر دولة من بلدان المنطقة المتواجدة على الضفة الجنوبية للمتوسط وهي: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، لبنان، سوريا، السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل، مالطا، قبرص، اليونان، وتحدد مضامين هذه الاتفاقيات الثنائية بصورة رئيسية حسب حاجات البلد المعني والزمن الذي عقدت فيه الاتفاقية. وكانت تونس الدولة الأولى التي وقعت على الاتفاقية عام 1995، ثم المغرب عام 1996 والأردن عام 1999، وبدأت تتوالى التوقيعات.[1]

1- عابد شريط ، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية - حالة دول المغرب العربي-** أطروحة لنيل دكتوراه دولة جامعة الجزائر 2003 – 2004 ،ص94 -95.

الجدول التالي يبين مدى ارتباط التجارة الخارجية بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي:

الجدول رقم (4.3) : وزن الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية لدول جنوب المتوسط (1995)

الوحدة:(%) من المجموع

العمليات / الدول	الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي	الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي
الجزائر	56	63.5
قبرص	51.7	34.7
مصر	38.9	45.8
إسرائيل	52.4	32.3
الأردن	31.3	5
لبنان	43.6	15.8
مالطا	72.8	71.4
المغرب	53.1	61.4
سوريا	31.7	56.7
تونس	69.1	79.0
تركيا	47.2	51.2

المصدر: بلقاسم زايري ، انعكاسات وتحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الاورو – متوسطية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة – أيام 21/ 22 ماي 2002 (جامعة البليدة)،ص9.

في الجدول نلاحظ أن هناك ارتباط وثيق بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي ، خاصة في التجارة الخارجية، فالنسب الموضحة في الجدول لواردات وصادرات الاتحاد الأوروبي تبين مدى أهمية الدول المتوسطية بالنسبة للاتحاد الأوروبي،وقد ترجمت هذه العلاقة بشراكة اصطلح عليها الشراكة الارومتوسطية (مؤتمر برشلونة)،بحيث قدرت الواردات الاتحاد الأوروبي بالنسبة للدول المغرب العربي(الجزائر 56 %،المغرب 53.1 %، تونس 69.1 %) أما صادراته (الجزائر 63.5 %،المغرب 61.4 %،تونس 79 %)،من خلال هاته النسب نستنتج أن هناك علاقة اقتصادية تجارية وطيدة بين الدول المغاربية والاتحاد الأوروبي تقارب صادرته وارداته لدى هاته الدول تفوق 50 %، وكذلك الدول الأخرى فهي ذات أهمية تجارية لدى الاتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث– الآليات المساعدة لدخول الشراكة(MEDA)

برنامج التعاون المالي الذي سمي ببرنامج ميدا الذي انطلق سنة 1995 والذي يعتبر أهم أداة مالية تستخدم لوضع قيد التنفيذ الشراكة الأورو –متوسطية ومختلف الأنشطة الملحقة بها وذلك لتحقيق الأهداف التي سطرها مؤتمر برشلونة وهي جعل من منطقة المتوسط فضاء للنمو والاستقرار في ظل تكريس شراكة

اقتصادية ومالية واسعة،[1] ويبلغ الغلاف المالي المخصص من ميزانية الاتحاد الأوروبي لهذا البرنامج للفترة 1995-1999 مبلغ قدره 3424.5 مليون أورو من مجموع 4685 مليون أورو المخصصة للتعاون المالي ما بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين، ويتكون هذا الغلاف من مساعدات مالية ومنح موجهة لدول جنوب حوض المتوسط، حيث تمثل 90 % من هذه الموارد مخصصات اعتمدت بشكل ثنائي للشركاء، بينما تم تخصيص 10 %الباقية للأنشطة الجهوية .[2]

أولا-الإطار القانوني لبرنامج ميدا

تم إنشاء برنامج ميدا بناء على القانون رقم 96/1488 الصادر بتاريخ 96/07/23 الذي يحدد كيفيات تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوروبية. وقد تم تعديله بالقانون 98/780 الصادر بتاريخ 98/4/7 ليعدل مرة أخرى في 2000 بالقانون 2000/2698 الصادر في 2000/11/27. [3]

ا- برنامج ميدا يهدف إلى:

1. التكامل الاقتصادي ؛
2. التماسك الاجتماعي ؛
3. تعزيز المجتمع المدني ؛
4. التعاون الإقليمي.

ب- يأخذ ميدا بعدين متكاملين :[4]

- التعاون الثنائي، أي بين الاتحاد الأوروبي والدول التي أمضت اتفاقية الشراكة ويكمن الهدف من ذلك:
  - ✓ دعم التحول الاقتصادي لتنفيذ التجارة الحرة من خلال زيادة القدرة التنافسية بهدف التوصل إلى تحقيق التنمية المستدامة ؛
  - ✓ النمو الاقتصادي ، ولا سيما من خلال تنمية القطاع الخاص ؛
  - ✓ تعزيز التوازن الاجتماعي والاقتصادي: والهدف من ذلك هو التخفيف من تكاليف في الأجل القصير التحول الاقتصادي عن طريق اتخاذ تدابير مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية؛
  - ✓ يتم تمويل المشاريع المحددة في البرنامج الوطني التوجيهي.
- التعاون الإقليمي : حيث يتم تمويل المشاريع ذات الطابع الإقليمي التي تهتم بكل الأطراف بين ضفتين البحر المتوسط، هناك برامج إقليميه تعمل في جميع الميادين الثلاثة من إعلان برشلونة ، البعد السياسي

1- رضوان سوامس ، الهادي بوقلقول ، الابعاد الاقتصادية لتجربة الشراكة العربية الأوروبية في ظل النظام العالمي الجديد، الندوة العلمية **الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية** ،جامعة فرحات عباس،سطيف الجزائر، 8-9 ماي 2004،ص3-4.

2- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأوروبية، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الاوروبية** ،جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 8-9 ماي 2004،ص4.

3 بوهزة محمد، دمدوم كمال،مرجع سبق ذكره ، ص5.

4 -SME MED,**THE EURO-;MEDETERREAN PARTNERSHIP**, SME UNION,BRUSSELS,2006,P5.

والأمني ؛ الاقتصادية والمالية البعد الاجتماعي والثقافي و البعد الإنساني،أما الأنشطة الإقليمية مفتوحة أمام جميع الشركاء، في حين تتحدد هذه المشاريع في إطار البرنامج التوجيهي الجهوي.

ثانيا– آليات عمل البرنامج[1]

ويتم تحديد المساعدات وفق آليتين :

–بالنسبة للمساعدات الثنائية يتم إعداد وثيقة بين الاتحاد والدولة المعنية تسمى بالوثيقة الاستراتيجية التي تعتبر إطارا متعدد السنوات للمساعدات المالية التي سيقوم الاتحاد بتقديمها للدول المعنية، تحدد هذه الوثيقة أهداف الشراكة مع البلد المعني والمجالات وأولويات التعاون، ويتم وضعها بناء على تقييم شامل لسياسة البلد ووضعه السياسي والاجتماعي والاقتصادي. بناء على هذه الوثيقة يتم إعداد برنامج ثلاثي يسمى بالبرنامج التاشيري التوجيهي الوطني (PIN) يتضمن تفصيلا أكثر الوثيقة الأولى ؛

–أما بالنسبة للمشاريع الجهوية فيتم تمويلها بناء على البرنامج التوجيهي الجهوي (PIR) .يتم اعتماد الوثيقة الإستراتيجية والبرنامج التوجيهي الوطني والجهوي من طرف اللجنة الأوروبية بعد استشارة لجنة (MEDA) ؛

– فيما يتعلق بتخفيضات الفوائد، يتخذ القرار من طرف اللجنة الأوروبية بعد اعلام البنك الأوروبي للاستثمار، أما القروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار فيأخذ قرارها البنك بعد موافقة لجنة مكونة من ممثلي الدول الأعضاء.

في حين تأخذ التمويلات في إطار ميدا ثلاثة أشكال :

– مساعدات نهائية تأتي من الميزانية العامة للاتحاد تسير من طرف اللجنة الأوروبية وتسعى لتحقيق أهداف البرنامج؛

– رؤوس أموال يجمعها البنك الأوروبي للاستثمار والمتمثلة في رأس المال المعرض للخطر الذي تستخدم لتمويل القطاع الخاص والقطاع المالي؛

– قروض ميسرة تتمثل في تخفيضات الفوائد.

استكمالا للمنهج الوطني مع برنامج ميدا الإقليمي يجعل من الممكن تحقيق أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطي بتنفيذ الأنشطة من خلال برنامج إقليمي هو أكثر فعالية بكثير ولها اثر اكبر بكثير من مجموعة البرامج الوطنية، وعلاوة على ذلك ، بعض المشاكل التي يتوخى الحذر منها عبر البعد الاقليمي (او دون اقليمي) لا يمكن الا ان يكون من خلال التعاون وايجاد حل ملائم ، وخاصة فيما يتعلق التكامل فيما بين بلدان الجنوب، فالبرنامج المساعدة المالية الذي اعتمد عليه الاتحاد الأوروبي في مساعدة الدول المتوسطية للوصول إلى الأهداف المرجوة من الشراكة الأورو متوسطية، فقد انقسم إلى مرحلتين المرحلة الأولى تمتد من 1995 الى1999 خصص لهاته الفترة 3.4 مليون اورو، والمرحلة

1– محمد بوهزة ، كمال دمدوم ،مرجع سبق ذكره ، ص6.

الثانية من 2000 الى2006 خصص لها 5.35 مليون اورو، وكما وجهت عمليات المصرف في البلدان المتوسطية الشريكة تحت آلية تسيير الاستثمار الأورو متوسطي والشراكة (FEMIP)* ؛في حين برنامج ميدا ينتهي في عام 2006 و يتم اعتماد آلية أخرى "سياسة الجوار الأوروبية الجديدة "حيث دخلت حيز التنفيذ في عام 2007 .

وسوف نتطلع إلى الالتزامات والمدفوعات لهذا البرنامج المالي بالنسبة الدول المتوسطية في الجدول التالي:

جدول(5.3): الالتزامات والمدفوعات لبرنامج ميدا للفترة الممتدة 1995-2006

الوحدة مليون اورو

التزامات/مدفوعات ميدا1995-2005								
التعاون الثنائي	1995- 1999			2000- 2006			1995- 2006	
	التزامات	مدفوعات		التزامات	مدفوعات		التزامات	مدفوعات
الجزائر	164	30	18	339	142	42	504	172
مصر	686	157	23	592	695	117	1279	852
الأردن	254	108	42	331	345	104	585	454
لبنان	182	1	1	133	182	137	315	183
المغرب	660	128	19	980	917	94	1 640	1 045
سوريا	101	0	0	180	91	51	281	91
تونس	428	168	39	518	489	95	946	657
فلسطين	111	59	53	522	486	93	633	546
مجموع الثنائي	2 586	651	25	3 595	3 349	93	6 182	4 000
التعاون الإقليمي	471	223	47	1 052	712	68	1 483	934
المجموع	**3 057**	**874**	**29**	**4 647**	**4 060**	**87**	**7 705**	**4 934**
ملاحظة: المبلغ الإجمالي المتاح في إطار برنامج ميدا الأول والثاني=3424+5350=8774 مليون يورو. من هذا المبلغ من حوالي سنة ملتزمة لتركيا ب852 مليون خلال عام 1996 إلى عام 2002 (هناك اختلافات بسيطة التقريب)								

source: http://ec.europa.eu/comm/europeaid/reports/meda-evaluation-midterm-report-2005_en.pdf

*-FEMIP . فيميب قروض مجتمعة من بنك الاستثمار الأوروبي مع الاتحاد الأوروبي وميزانية الموارد اللازمة لتوفير المساعدة التقنية ، ومخاطر رأس المال ودعم أسعار الفائدة. أنشئ في عام 2002 كأداة لتعزيز تنمية القطاع الخاص في البحر الأبيض المتوسط لتسهيل النمو الاقتصادي العالي وقد تم تعزيز مرفق أخر في عام 2005.

من خلال ملاحظتنا للجدول نجد ان الالتزامات والمدفوعات للفترة 1995-1999 كانت اقل من الفترة2000-2006 ، حيث قدرت نسبة الدفع مقارنة بالالتزام بـ 29 % للفترة الأولى، اما القترة الثانية بـ87%، وقد تميزت هاته الفترة بزيادة المدفوعات عن الالتزامات تقريبا منذ منتصف عام 2003، وهذا لدخول الشراكة مرحلة جديدة في برنامج سياسة الجوار والشراكة بتطبيق مخطط العمل لمدة خمس سنوات اي منحى جديد بعد إعلان برشلونة.

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية والشراكة(ENP):

بعد منطلق إعلان برشلونة ودخول الدول المتوسطية في إطار الشراكة الأورو متوسطية مع الاتحاد الأوروبي، لكن هذا الأخير طرح سياسة جديدة في إطار الجوار والشراكة، تتضمن الدول المتوسطية بالإضافة إلى جوار الاتحاد الأوروبي.

إن سياسة الجوار يمكن أن تكون أداة تأثير الايجابي على توسيع اتفاقية برشلونة الذي يعتمد بصورة مركزية على تفكيك التعريفات الجمركية، وهي مسالة تكامل اكبر محتمل داخل المنطقة الاقتصادية الأوروبية، والمخاطرة هي أن كل دولة تختار مجموعتها وهو الأمر الذي يدمر جهود بناء فضا أوروبي ولا يجب أن تسهم سياسة الجوار الأوروبية في إضعاف الشراكة التي يجب تدعيمها من خلال التماسك المؤسسي والاطمئنان إلى مواردها.[1]

العريضة لنهج الاتحاد الأوروبي والعلاقات الخارجية يمكن وصفه "الثنائية والمتعددة الأطراف" وتتألف من شقين سياسة تقضي كل بلد غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يدخل حيز ثنائي اتفاق مع الاتحاد الأوروبي والتي تشمل التجارة والمالية والمؤسسية والأحكام (ما دعت رابطة اتفاقات) في نفس الوقت أن تصبح طرفا في إقليمي متعدد الأطراف [2].

الفرع الأول: مرتكزات سياسة الجوار والشراكة الأوروبية:[3]

إن سياسة الجوار ارتكزت على استراتيجيتين هامتين يتبع فيها مسار الشراكة من خلال النقطتين التاليتين:

أولا: التزامات سياسة الجوار

حددت سياسة الجوار الأوروبية التي أطلقها الاتحاد الأوروبي على أساس التزامات قوية قائمة على قيم مشتركة، تشمل دول الجوار للاتحاد الأوروبي ،تدعو هذه السياسة البلدان الشريكة إلى توثيق الروابط

1- احمد امد الجويلي، اليات التمويل المشاريع المتوسطية، **الندوة السنوية الاورو متوسطية السادسة حول تطوير الحوار العربي الأوروبي في الفضاء المتوسطي، جامعة الدول العربية**، تونس،2007/09/10،ص32.

2- ALIBONI, ROBERO ,**THE EURO-MEDITERRANEAN PARTNERSHIP.REGIONAL AND TRANSATLANTIC CHALLENGES**, CENTER FOR TRANSATLANTIS ,WASHINGTON,2004,P10.

3- للاطلاع أكثر على الاحكام الصادرة من البرلمان الاوروبي و المجلس الاتحاد الاوروبي الخاصة بسياسة الجوار من المرجع:
Official Journal of the European Union, laying down general provisions establishing a European Neighborhood and Partnership Instrument REGULATION (EC) No 1638/2006 OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL of 24 October 2006.

السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية والثقافية مع الاتحاد الأوروبي لتطوير التعاون عبر الحدود وتقاسم المسؤولية من حيث الأمن والرخاء والعدل والشؤون الداخلية ، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي ، ومنع الصراعات وحلها ،وتساعد أيضا سياسة الجوار الأوروبية البلدان الشريكة في إصلاحاتها السياسية والاقتصادية والمؤسسية، تتوقع هذه السياسة خلق فرص جديدة لتطوير وتحديث البلدان المستهدف.

تشكل سياسة الجوار القاعدة لنموذج العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المتوسط، وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع كل شريك على حدة، تتسم سياسة الجوار الأوروبية بأنها أكثر استهدافا، تأخذ بالاعتبار منطلق جديد في إطار سياسة توسيع الاتحاد الأوروبي، لديه مصالح مشتركة كثيرة مع جنوب والجيران الشرقية، عام 2004* ،بهدف تعزيز الاستقرار ،الأمن والرفاهة لجميع الأطراف المعنية. تم تعيين سياسة الجوار الأوروبي بهدف تطوير علاقة وثيقة على نحو متزايد بين الاتحاد الأوروبي الموسع وعلى الدول المجاورة جنوب البحر الأبيض المتوسط (الجزائر ، مصر ، إسرائيل ، الأردن ، لبنان ، المغرب ، السلطة الفلسطينية ، سوريا ، تونس ،تركيا) لتشمل أيضا دول الجوار اوروبا الشرقية(أرمينيا ، بيلاروس، أذربيجان ،جورجيا، مولدوفا، أوكرانيا)على الرغم من أن روسيا أيضا جارة للاتحاد الأوروبي ، وضعت بدلا من ذلك عن طريق العلاقات الاستراتيجية للشراكة.

من خلال هاته السياسة يقدم هؤلاء الجيران علاقة متميزة ، بناء على الالتزام المتبادل بالقيم المشتركة:[1]

- الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد ؛
- مبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة؛
- تجاوز الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة على التعاون ؛
- تشجيع ودعم الإصلاحات التي من شأنها أن تعود بالفائدة من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ فضلا عن الحكم الصالح.

العنصر المركزي لسياسة الجوار الأوروبي هو عمل سياسة الجوار الثنائية وفق خطط الاتحاد الأوروبي وكل بلد شريك، مبينة في جدول أعمال الإصلاحات السياسية والاقتصادية مع الأولويات القصيرة والمتوسطة الأجل ، " سياسة الجوار تعطينا نهجا ثابتا بحيث يلتزم فيها الاتحاد الأوروبي مع جميع جيرانه ككل لتعزيز علاقاتهم ، وفي الوقت نفسه ، فإن هذه السياسة تسمح لنا بتطوير العلاقات مع العرف كل بلد".**

* –الاتحاد الأوروبي الآن يضم27 دولة (في 1978 :بلجيكا، فرنسا، ايطاليا، المانيا، هولند، لوكسمبورغ، في1973 :الدنمارك، ايرلندا، بريطانيا، في1981 :اليونان، في1986: اسبانيا، البرتغال، في1995 :النمسا، فلندا، السويد، في2004: قبرص، تشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، في2007: بلغاريا،رومانيا) حيث انضمام الدول إلى الاتحاد الأوروبي منذ 2004 ضمن سياسة توسيع الاتحاد الأوروبي صاحبتها تطبيق سياسة الجوار خوفا من فقدان توازن الاتحاد الأوروبي.

1- PANORAMA OF THE EUROPEAN UNION, **The European Neighborhood Policy:Key indicators**,- a comparison with the European Union, February 2007.

** – مقولة: ستيفان فول، مفوض شؤون التوسيع وسياسة الجوار الأوروبي.

ثانيا: أهداف سياسة الجوار:

تتبع سياسة الجوار والشراكة الأوروبية استراتيجيتين ،استراتيجية متابعة مسار برشلونة الشراكة الاورو متوسطية، و الاستراتيجية الثانية الجوار الأوروبي، وما يميز هذه الاستراتيجيات أنها اتفاقيات ثنائية، كان أول مخطط عمل اتفق عليه في نوفمبر 2005 برشلونة عقد مؤتمر القمة الأوروبية المتوسطية برنامج عمل مدته خمس سنوات ذا الأهداف ذات الأولوية التي سيتم تنفيذها على المستوى الإقليمي :[1]

- الشراكة الأورو متوسطية في مجال التعاون العدالة والأمن والهجرة ؛
- الشراكة المنطقة الاقتصادية المستدامة ، مع التركيز على تحرير التجارة ، والتكامل الإقليمي ، وشبكات البنية التحتية وحماية البيئة ؛
- كرة مشتركة للتنمية الاجتماعية والتبادل الثقافي ، مع التركيز على الثقافية والتبادلات بين المجتمعات ، وزيادة الوعي من خلال شراكة وسائل الإعلام.
- إدماج الجيران في عملية واحدة واسعة في السوق، مما يعزز الازدهار في اقتصادياتها، و أيضا إلى تعزيز الإصلاح السياسي من خلال مجموعة من الحوافز، بما فيها العلاقات التجارية التفضيلية والمرونة على الهجرة المشروعة، والتعاون المشتركة في مكافحة التهديدات للأمن والجديدة تشجيع وحماية الاستثمار، و دعم للاندماج في النظام التجاري العالمي ، للتوصل إلى نظام موحد و شاملا بين الاتحاد الأوروبي و الشركاء لازدهار المنطقة.[2]

و يتم تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية بشكل رئيسي، من خلال خطط العمل والجوار الأوروبي والأداة المالية لسياسة الجوار التي تحل محل أداة ميدا وبدأ التنفيذ منذ 1 جانفي 2007، ويمكن أن يستفيد أكثر من سياسة الجوار الأوروبية أولئك الذين يسرعون الإصلاحات من حيث الوصول إلى الأسواق في الاتحاد الأوروبي.

1- EUROPEAN NEIGHBOURHOOD AND PARTNERSHIP INSTRUMENT (ENPI),REGIONAL STRATEGY PAPER (2007-2013) AND REGIONAL INDICATIVE PROGRAMME (2007-2010) FORTHE EURO-MEDITERRANEAN PARTNERSHIP,p04.

2- ALIBONI, ROBERO, OP CIT,P11.

الجدول الموالي يوضح مدى تأثير الشراكة الأورو متوسطية على مؤشرات التجارة لدى الدول المتوسطية:

الجدول(6.3): اثر الشراكة الاورومتوسطية على بعض المؤشرات المختارة عن التجارة للفترة 1995-2005

	الجزائر	مصر	إسرائيل	الأردن	لبنان	المغرب	سوريا	تونس	تركيا
الرسوم التجارية(%من العائدات الضريبية)									
عام 1995	13,4	12,9	8,0	14,6	45,0	17,9	10,9	15,8	4,0
عام 2005	6,3	5,5	1,0	9,0	17,1	11,9	9,0	8,7	1,1
الديون الخارجية (% الناتج المحلي الإجمالي)									
عام 1995	76,4	47,1	54,0	105,4	11,2	67,6	31,2	51,5	42,7
عام 2005	34,4	38,6	61,1	82,1	93,5	42,9	100,7	62,0	47,0
متوسط معدلات التعريفات			14,9						
عام 1995	24,7	24,3	2,3	21,0	14,0	20,6	35,0	28,5	6,7
عام 2005	15,8	18,9		12,2	7,2	19,3	14,7	29,6	2,5
الانفتاح التجاري (ت السلع % ناتج محلي إجمالي)								71,7	
عام 1995	48,4	29,5	57,6	75,1	47,5	49,2	47,0	76,4	46,1
عام 2005	64,5	40,8	72,4	105,5	57,2	55,8	50,5		63,0

المصدر: تقرير المعهد الأوروبي للإدارة العامة المركز الأوروبي للمناطق في إطار برنامج يوروميد للسوق)،سياسة المنافسة في الشراكة يورو متوسطية،الاتحاد الأوروبي،30 جوان2007 ،ص113.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الرسوم التجارية من العائدات الضريبية في انخفاض مابين الفترة 1995 و2005، فبالنسبة للبنان قدرت النسبة ب45 % عام 1995 أما عام2005 انخفضت بنسبة27.9 % ، أما المغرب قدرت النسبة ب17.9 % عام 1995 أما عام 2005 انخفضت بنسبة 6 %،أما تونس قدرت النسبة ب15.8 % عام 2005 أما عام 2006 انخفضت بنسبة 7.1 %، نفس الملاحظة بالنسب للدول الأخرى، ومنه نستنتج إن الشركة الاورومتوسطية ساهمت في تقليص الرسوم التجارية لدى هاته الدول. أما بالنسبة للديون الخارجية فقد انخفضت لدى بعض الدول في الفترة 1995-2006 من بين الدول منها الأردن قدرت النسبة ب105.4 % عام 1995 أما عام 2006 انخفضت بنسبة 23.3 %، بالنسبة للجزائر قدرت النسبة ب76.4 % عام 1995 أما عام 2006 انخفضت بنسبة42 %، بالنسبة للمغرب قدرت النسبة ب67.6 %عام 1995 أما عام 1995 أما عام 2006 انخفضت بنسبة 24.4 % نفس الملاحظة بالنسبة لمصر وتركيا، لكن لبعض الدول كانت نسبة الديون الخارجية في تزايد من بينها سوريا قدرت النسبة ب31.2 % عام 1995 أما عام 2006 ارتفعت بنسبة 69.5 %، أما بالنسبة للبنان قدرت بالنسبة 11.2 % عام 1995 أما عام 2006 ارتفعت بالنسبة12.3 %،أما بالنسبة متوسط معدلات التعريفات الجمركية فهي في انخفاض مابين الفترة 1995-2005، بالنسبة لسوريا قدر المتوسط بـ35 % عام 1995 أما عام 2006 انخفض هذا المتوسط الى14.7 % ، بالنسبة إلى تونس كان متوسط التعريفة الجمركية 28.5عام 2005 أما عام 2006 انخفض إلى 29.6

، نفس الملاحظة لباقي الدول. أما بالنسبة للانفتاح التجاري فهو في تزايد بين الفترة 1995-2006، فقد كانت اعلي نسبة زيادة لدى الأردن فقد كانت عام 1995 بـ75.1 % ارتفعت إلى 105.5 %، تليها تونس فقد كانت عام 1995 بـ71.7 % ارتفعت الى76.4 % عام 2006. وعموما نستنتج من هذا الجدول أن الشراكة الاورومتوسطية أثرت على هذه المؤشرات التجارية من خلال محاولتها تحرير التجارة الخارجية بتقليص كلا من الرسوم الجمركية والتعريفات الجمركية بزيادة الانفتاح التجاري لدى هاته الدول المتوسطية.

الفرع الثاني- برنامج سياسة الجوار والشراكة ENPI:

برنامج تعاون عبر الحدود متعدد الأطراف ممول – يعتبر برنامج التعاون عبر الحدود لحوض البحر المتوسط (ENPI) بشكل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار آلية الجوار والشراكة الأوروبية،يوفر البرنامج إطار عمل لتنفيذ نشاطات التعاون عبر الحدود ضمن سياسة الجوار الأوروبية، ويكمل الجهود التي بذلت في إطار الشراكة الأورومتوسطية والتي تهدف إلى تطوير منطقة سلام واستقرار وازدهار و حسن جوار بين الدول الاورو والدول المتوسطية الشريكة.

وهذه الآلية تعوض برنامج ميدا ابتداء من 2007 وفقا 2006/1638 من لائحة المجلس في 24 اكتوبر 2006، ويمتد الدعم على حسب برنامج العمل المقرر للفترة 2007الى2013 للدول المتوسطية وقد قسمت هاته الآلية إلى مرحلتين:

*برنامج ENPI 2007-2010: والمبلغ المخصص لهذا البرنامج الإقليمي الارشادي343.3 مليون اورو

*برنامجENPI 2011-2013: وقد خصص لكل بلد متوسطي برنامجه الإرشادي الإقليمي في هذه القترة.

يهدف هذا البرنامج إلى النهوض بالتعاون المستدام والمنسجم على مستوى حوض البحر المتوسط من خلال معالجة التحديات المشتركة وتثمين الإمكانات المتوفرة داخل منطقة حوض المتوسط.

من خلال الجدول يوضح أهم المجالات المتفق عليها في إطار سياسة الجوار:

جدول(7.3): التزامات في إطار برنامج ENPI في الفترة2007-2010 للشراكة الاورومتوسطية.

عنوان البرنامج	2007	2008	2009	2010	مليون اورو
التخصيص العام	10	6.9	6.1	8.9	31.9
التعاون في مجال السياسة، العدل، الامن، الهجرة	4.4				4.4
تدابير بناء الثقة: الحماية المدنية	5	5		10	20
تدابير بناء الثقة: شراكة من اجل السلام			13		13
العدالة والامن والهجرة(jsm)				8	8
تحليل السياسات					
التنمية الاقتصادية المستدامة					
تشجيع الاستثمار وديناميكية الاصلاح لجذب الاستثمار	6				6
التعاون في مجال النقل والطاقة		9	14		23
التكامل الاقتصادي الاقليمي جنوب جنوب			4		4
البرنامج البيئي		9	9	15	33
المساعدات التقنية ودعم مخاطر راس المال FEMIP	32	32	32	32	128
تطوير مجتمع المعلومات		5			5
التنمية الاجتماعية والتبادل الثقافي					
المساواة بين الجنسين والمجتمع المدني	8			8	16
المعلومات والاتصلات2	12			10	22
يورميد للشباب			5		5
الحوار بين الثقافات والتراث الثقافي	17	7			24
المجموع	**94.4**	**73.9**	**83.1**	**91.9**	**343.3**

Source:EUROPEAN NEIGHBOURHOOD AND PARTNERSHIP INSTRUMENT (ENPI) , REGIONAL STRATEGY PAPER (2007-2013)، REGIONAL INDICATIVE PROGRAMME (2007-2010)، THE EURO-MEDITERRANEAN PARTNERSHIP,2007 ،p55.

نلاحظ من خلال الجدول أن الالتزامات المالية وتقسيمها على حسب الأولويات والأبعاد التي ركزت عليها في مسار برشلونة، فهذا يوضح مدى ارتباط السياسيتين، في حين التركيز على التنمية الاقتصادية أكثر من المجالات الأخرى ،أي يغطي على الأبعاد الأخرى من خلال المخصصات الأخرى ويظهر ذلك تعامل في مجال الطاقة خصص له 23مليون اورو، والبرنامج البيئي خصص له 33 مليون اورو، بالإضافة إلى المساعدات التقنية ودعم مخاطر رأس المالFEMIP خصص له 128 مليون اورو .

رغم أن الشراكة الأورو متوسطية وسياسة الجوار الأوروبية تختلفان من حيث تنظيم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، لكن مجالات التعاون متشابهة، يشمل مسار برشلونة ثلاثة مجالات رئيسية للتعاون : القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية ، والاجتماعية-الثقافية، خاصة منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية المزمع إنشاؤها عام2010 ،أما لسياسة الجوار أيضا أبعاد

سياسية واقتصادية وثقافية .فضلا أن في الكثير من الأحيان تشكل خطط العمل وسيلة لزيادة فعالية تنفيذ اتفاقيات الشراكة، وتكون خطط العمل هذه أكثر تحديدا وتفصيلا وأوسع نطاق، من أوجه الشبه الأخرى بين عملية برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية، هي أن المشاركة الطوعية للبلدان الشريكة وكل الوثائق غير ملزمة قانونا، تلتزم الحكومات المشاركة سياسيا فقط، بتنفيذ الإصلاحات .

المطلب الثالث: الاتحاد من اجل المتوسط

مشروع جديد مبادرة فرنسية من طرف الرئيس الفرنسي، أصبحت مشروعا متفق عليه من طرف الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية لتشكيل فضاء أوسع، واندماجا أكثر بين الدول التوسطية والاتحاد الأوروبي، إلا انه لديه بعض المعارضات والصعوبات وخاصة مشكلة إسرائيل والعرب.

الفرع الأول: الإطار العام لمشروع الاتحاد من اجل المتوسط

لقد بدا مشروع الاتحاد من اجل المتوسط أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية لنيكولا ساركوزي في عام 2007 ثم استعيد في "خطاب طنجة" في 23 أكتوبر 2007 ،ثم توضحت معالمه في" نداء روما من اجل المتوسط" الذي أطلقته معا في 20 ديسمبر 2007 كل من فرنسا وايطاليا واسبانيا ،وهو يستهدف إيجاد تضامن فعلي بين الضفتين على أساس متساو عبر انجاز مشاريع ملموسة ذات مصلحة مشتركة، إن الاتفاق الفرنسي الألماني في3 مارس 2008 على المبدأ الذي يمكن تسميته منذ الآن "عملية برشلونة: الاتحاد من اجل المتوسط"، وقد وافق المجلس الأوروبي في 13-14 مارس 2008 على المبدأ الذي يمكن تسميته عملية برشلونة: الاتحاد من اجل المتوسط". ومهمة المشروع هي تطوير إطار عملية لتصبح شراكة حقيقية بين الشمال والجنوب.[1]

وفي قمة باريس الاورو متوسطية أطلق من قبل رؤساء الدول والحكومات في 13 جويلية 2008 الاتحاد من اجل المتوسط، هو إطار للعلاقات المتعددة الأطراف بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط ،وهي تكمل العلاقات الثنائية ، والتي سوف تستمر في تطوير إطار سياسة الجوار الأوروبية (ENP)، والاتحاد من أجل المتوسط يقوم على المكتسبات ويعزز إنجازات عملية برشلونة ، التي أطلقت في عام 1995، في حين أن إعلان برشلونة وأهدافه ومجالات التعاون (الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والتجارة الحرة ، والحوار بين الإنسان والاجتماعية والثقافية) لا تزال صالحة ، بتشجيع الإصلاح الديمقراطي والتكامل الاقتصادي عبر الجار الاتحاد الأوروبي 16 في الجنوب في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، كانت تعرف سابقا باسم عملية برشلونة ، التي أطلقت في العام 2008 ،اتفاقات تعاون و إعادة فعل الاتحاد من أجل المتوسط ، كان إعادة إطلاق فرصة لتقديم المزيد من حزمة كل العلاقات وأكثر وضوحا مع مقدمة جديدة للمشاريع الإقليمية وشبه الإقليمية ذات الأهمية الحقيقية لأولئك الذين يعيشون في المنطقة، مشاريع معالجة مناطق مثل الاقتصاد والبيئة والطاقة والهجرة والصحة

1- Precedence DE LA RéPUBLIQUE،**sommet de Paris pour Mediterranean** ،13/07/2008،p3.

والثقافة، جنبا إلى جنب مع الدول ال 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، و 16 جنوب البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا ودول الشرق الأوسط هي : ألبانيا ، الجزائر ، البوسنة والهرسك ، كرواتيا ، مصر ، إسرائيل ، الأردن ، لبنان ، موريتانيا ، موناكو ، الجبل الأسود ، المغرب، السلطة الفلسطينية وسوريا وتونس وتركيا. *

توقع المسؤول الفرنسي "أن تكون العقود الثلاث القادمة مهمة جدا لأسباب أهمها التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة وعلى الأرض وتراجع نسبة الأمطار بنحو 40 % فضلا عن التحولات الديموغرافية في المجتمعات المتوسطية " وقال "ما ينقص أوروبا يوجد في الجنوب وما ينقص في أوروبا" ،مشيرا إلى أن الدول الاتحاد الأوروبي التي يبلغ عددها 500 مليون نسمة، ستفقد 70 مليونا من يدها العاملة بسب تراجع النمو وان دول الجنوب التي سيبلغ عدد سكانها 2050 نحو 480 مليونا سيكون لها عديد من الاحتياجات.[1]

فمن خلال الشكل يوضح الفرق في الزيادة السكانية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية:

الشكل(1.3): نسبة الزيادة الطبيعية للسكان دول حوض المتوسط 2000-2006(%)

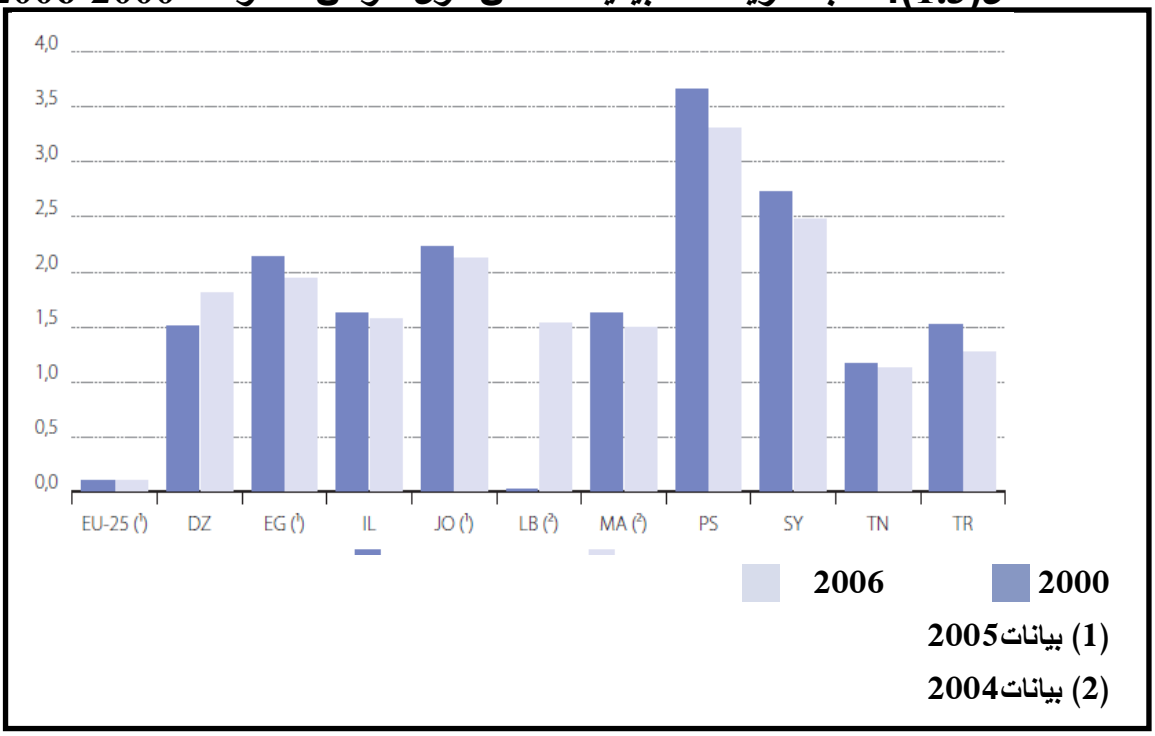

Source: EUROSTAT, Statistiques euro-méditerranéennes, Edition 2007, p25.

إن الزيادة الطبيعية لسكان الدول المتوسطية تفوق الاتحاد الأوروبي وهذا ما يميز الفئة العمرية لدى الدول المتوسطية، في حين نلاحظ فورقات في الزيادة الطبيعية للسكان لدى الدول المتوسطية نجد أعلى

* - يمكن الاطلاع أكثر على مشروع الاتحاد من اجل المتوسط لمؤتمر باريس2008 الذي اقترح من طرف الرئيس الفرنسي ، وحظي بالاهتمام من طرف 43 عضو في هذا المؤتمر، من خلال إعلان مؤتمر باريس 2008 :

Joint Declaration of the Paris Summit for the Mediterranean، Paris, 13 July 2008.

1- الندوة السابعة "**الشراكة الاورومتوسطية" حول الاتحاد من اجل المتوسط: ما هي الإضافة لمسار برشلونة**، جامعة الدول العربية، تونس، 2008/06/18،ص09.

نسبة لدى الدول العربية دولة فلسطين في 2000 قدرت تقريبا بـ3.5 %تقريبا ثم تناقصت بنسبة بـ0.25% تقريبا ، ثم تليها سوريا فقدرت نسبة الزيادة في 2000 بـ2.75 % أما في 2006 قدرت بـ 2.5% هناك انخفاض في نسبة الزيادة لسوريا بـ 0.25 %، ثم تليها الأردن، مصر، الجزائر، المغرب، ليبيا، تونس ، على الترتيب ،الملاحظة العامة هناك تراجع في نسبة الزيادة السكانية عام 2006عن سنة2000، اثرت عليها الشراكة الأورومتوسطية لأن الدول الأوروبية كانت تعتمد على تحديد النسل لذلك تأثرت بهاته الثقافة في حين الدول الأوروبية أدركت أنها مخطئة لتشجيعها لهاته الأفكار فهي تعاني من قلة نسبة الشباب لديها إذ أن نسبة نمو السكاني لدى الدول المتوسطية العربية أعلى بكثير من الدول الأوروبية تكاد تنعدم لديها خلال الفترة2000-2006.

والاتحاد من أجل المتوسط يعطي دفعة جديدة لعملية برشلونة في ثلاثة جوانب مهمة للغاية :[1]

- رفع المستوى السياسي للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين ؛
- تعزيز الملكية المشتركة في العلاقات المتعددة مع نظام الرئاسة المشتركة (واحد من الاتحاد الأوروبي واحدة من الجانب البحر الأبيض المتوسط) ، عن طريق إنشاء أمانة عامة ، وإنشاء اللجنة المشتركة الدائمة ؛
- جعل هذه العلاقات ملموسة وأكثر وضوحا من خلال إضافية المشاريع الإقليمية وشبه الإقليمية ذات الصلة لمواطني المنطقة.

الفرع الثاني: أهم المشاريع وفق مشروع الاتحاد من اجل المتوسط

جوهر الاتحاد من أجل المتوسط، ينبغي أن يكون لها أثر ظاهر على حياة المواطنين في المنطقة برمتها من خلال تعزيز النمو والعمالة والتماسك الإقليمي والتكامل الاجتماعي والاقتصادي، ودعم إنشاء البنية التحتية للترابط.

قد تم في قمة باريس تحديد ستة أولويات هي: [2]

- **إزالة التلوث في البحر المتوسط**

يتضمن هذا المشروع إزالة تلوث في البحر الأبيض المتوسط ، بما في ذلك المناطق الساحلية والبحرية المحمية، خصوصا في قطاع المياه والنفايات، وستشمل الأنشطة بناء على برنامج أفق 2020، الذي أطلق في عام 2008.

- **الطرق السريعة البحرية والبرية**

تطوير الطرق السريعة مشروع يبرز سهولة تدفق السلع والأشخاص في البر والبحر، هو أمر ضروري للحفاظ على العلاقات وتعزيز التجارة الإقليمية، بما في ذلك الربط بين المرافئ في كل

1- commission of the européen communities، communication from the commission to the européen parliament and the Council Barcelona process: union for the méditerranéen ،com(2008) 319 (final), Brussels, le 20/05/08, p05.

2- joint declaration of the Paris summit for the Mediterranean, Paris, 13 July 2008.

الحوض المتوسطي بأكمله ، فضلا عن إنشاء شبكة فعالة ومتكاملة النقل الأورو متوسطي ، كما سيتم الاهتمام يخصص للأمن والسلامة البحرية ، في منظور التكامل العالمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

- **الحماية المدنية**

ينبغي خطة مشتركة للحماية المدنية على الوقاية والاستعداد والاستجابة للكوارث ، وربط المنطقة البحر المتوسط على نحو أوثق مع الاتحاد الأوروبي بآلية للحماية المدنية وبالتالي ، تكون واحدة من الأولويات الرئيسية للمنطقة.

- **الطاقات البديلة والخطة الشمسية المتوسطية**

الأنشطة الأخيرة في أسواق الطاقة ، سواء من حيث العرض والطلب ، وتؤكد على ضرورة التركيز على مصادر الطاقة البديلة، نشر في السوق فضلا عن البحوث والتنمية لجميع مصادر الطاقة البديلة وثم أولوية رئيسية في الجهود الرامية إلى ضمان التنمية المستدامة في هذا المجال، ووضع خطة شمسية متوسطية هي واحدة من الأولويات الرئيسية التي حددت في باريس.

- **التعليم العالي والبحث العلمي – الجامعة الأورومتوسطية**

ويمكن للجامعة الأورومتوسطية تساهم في التفاهم بين الشعوب وتشجيع التعاون في مجال التعليم العالي. من خلال شبكة تعاون المؤسسات الشريكة والجامعات الموجودة في المنطقة الأورو متوسطية ، وجامعة الأورو متوسطية في بورتوروز (سلوفينيا) تساهم في تطوير الدراسات العليا والبرامج البحثية .

- **دعم الأعمال**

بهدف تطوير الأعمال البحر الأبيض المتوسط ، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عبر تقييم حاجاتها، وتحديد الحلول السياسية وتزويدها بالمساعدة التقنية والأدوات المالية .

الفرع الثالث: الإدارة التأسيسية لمشروع الاتحاد من اجل المتوسط

عقد اجتماع مرسيليا بعد مؤتمر باريس في 4 نوفمبر 2008 لتأكيد ما جاء في إعلان باريس بناءا على ما اتفق عليه رؤساء الدول والحكومات في 13 جويلية 2008 إلى إنشاء هياكل مؤسسية جديدة تساهم في تحقيق أهداف سياسية المبادرة ، وبخاصة تعزيز شمولية الملكية المشتركة ، ورفع مستوى السياسية العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط وتحقيق الرؤية من خلال المشاريع وتحديد برنامج عمل 2009 لتأكيد تطبيق المشاريع ذات الأولوية، وذلك تماشيا مع نطاق وأهداف رئيسية تأسيسية هي :[1]

1- Barcelona Process: **Union for the Méditerranéen، Final déclaration**، Marseille, 3-4 novembre 2008, p06.

1- إنشاء رئاسة مشتركة وزيادة تحسين التعاون وتوازن الملكية المشتركة ، حيث يكون رئيسان المشاركان للشراكة ،واحد من الرؤساء المشاركين من الاتحاد الأوروبي ، والآخر من البلدان المتوسطية الشريكة.

2- إنشاء رئاسة مشتركة من جانب الاتحاد الأوروبي أن تكون متوافقة مع أحكام التمثيل الخارجي لمعاهدة الاتحاد الأوروبي ومعاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية، من جانب الشركاء المتوسطيين ، يجب اختيار الرئيس المشارك من قبل توافق في الآراء لفترة قابلة للتجديد لمدة سنتين.

وتطبيق ذلك يكون وفق المؤسسات والإجراءات التالية:

أ- **اللجنة الدائمة المشتركة:** تساعد اللجنة المشتركة الدائمة في تحضير لاجتماعات كبار الموظفين وضمان متابعة ملائمة ، وتندرج مهامها في ما يلي:

* يكون التوجيه من طرف ممثلي الرئاسة المشتركة ؛
* تعد لاجتماعات لكبار المسؤولين الأورو المتوسطية وضمان المتابعة المناسبة ؛
* تساعد في التحضير لمؤتمرات القمة و الشؤون الخارجية والاجتماعات الوزارية والموضوعية ؛

آلية للرد السريع إذا كان الوضع استثنائي في المنطقة الذي يتطلب التشاور مع الشركاء الأورو متوسطية

ب- **الأمانة العامة:** تقوم الأمانة المشتركة دورا رئيسيا في البنية المؤسسية، ، في ما يخص اتصال العمل التنفيذي مع جميع الهياكل العملية ، لا سيما :

*مع الرئاسة المشتركة، بما في ذلك إعداد وثائق العمل للهيئات صنع القرار.
* تتمتع بشخصية قانونية منفصلة وبوضع مستقل.

يجب أن يأتي التمويل أساسا من المصادر التالية:

*مشاركة القطاع الخاص؛
*التعاون الثنائي من الاتحاد الأوروبي ؛
* مساهمات من شركاء البحر الأبيض المتوسط ؛
*المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية والصناديق الثنائية الأخرى ؛
* مرفق الاستثمار و الشراكة الأورو متوسطية (FEMIP).
* مرفق استثمار الجوار وعبر الحدود (ENPI).

ت- **المشاريع:** لتعزيز التماسك الإقليمي والتكامل الاقتصادي ، و تطوير و ترابط البنية التحتية، ينبغي أن يشكل وضوحا وذا الصلة بمشاريع لمواطني المنطقة.

إن عملية الاختيار تأخذ في الاعتبار ما يلي :

* الطابع الإقليمي ودون الإقليمي وعبر الوطنية من المشاريع المقترحة،
* التعاون بين عدد محدود من البلدان؛

* حجم وأهمية والفائدة للجميع الشركاء ؛
* إمكاناتها لتعزيز التنمية المتوازنة والمستدامة والإقليمية التكامل والتلاحم والترابط ؛
* دراسة الجدوى المالية بما في ذلك تعظيم لتمويل الشركة في القطاع الخاص ؛
* أن يكون تاريخ استحقاقها أو درجة التأهب بدأت بسرعة.

هناك عدد من مقترحات المشاريع تكييفها مع احتياجات المنطقة ، والأولويات المحددة في البرنامج الإرشادي الإقليمي مواصلة تطبيق اية مساهمة محتملة للمشروعات إقليمية جديدة على حساب المخصصات في الموازنة الثنائية القائمة في إطار الأوروبي الجوار والشراكة أو أداة ما قبل الانضمام (مثل موريتانيا و ليبيا).

من خلال مسار الشراكة الاورو متوسطية فقد أخذت ثلاث اتجاهات : أولها الشراكة الاورو متوسطية الثنائية اتجاه جنوب البحر الأبيض المتوسط انطلاقا من إعلان برشلونة1995،ثم توسع هذا الاتجاه إطار سياسة الجوار نظرا لسياسة التوسعية التي قام بها الاتحاد الاوروبي2004،فهي في إطار ثنائي لكن أوسع من مسار برشلونة، بتغيير آلية الدعم المالي التي كانت برنامج ميدا للفترة1995-2006 إلى آلية سياسة الجوار تمتد من2007-2013، إلا الاتحاد الأوروبي لم يتوقف لهذا الحد فأرادت أن تنضم الدول المتوسطية إلى فضاء اورو متوسطي من خلال الاتحاد من اجل المتوسط في إطار متعدد الأطراف، ذا أبعاد شراكة جماعية في كرة مشتركة، ضمن تحديات الأزمة المالية العالمية، "بالرغم من أن مسار برشلونة للشراكة الاورو متوسطية لم ينجح في خلق أي احتمالات ملموسة للسلام أو إنشاء منطقة تبادل حرّ أو حتى التقريب بين الشعوب إلا أن مشروع الاتحاد المزمع تشكيله تجاهل بعدين أساسيين في مسار برشلونة؛ أولا :مشروع السلام فهو خارج أجندة الاتحاد، ثانيا :دور المجتمع المدني وحقوق الإنسان، وبالتالي فإن الاتحاد يعتبر خطوة كبيرة إلى الخلف عن الشراكة الاورومتوسطية ولكنه يتوافق مع هوى الدول الأوروبية، وأكد بهي الدين حسن أن إشراك إسرائيل في المشروع الهدف الأساسي منه هو دمجها في دول المنطقة نهائيا وهو ما فشلت فيه جميع الشراكات السابقة"[1].أن فرنسا لها مصالحها الخاصة في تبني هذا الاتحاد، وهذا حقها المشروع، وحقنا أن نبحث عن مصالحنا الخاصة منه وأن نعمل على تنميته، أن هذا الاتحاد يمكن أن يشكل إطارا للتعاون يضاف إلى أطر التعاون المتعددة القائمة بالفعل مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها ولا يعتبر بديلا عنها، أما الخوف من أن يكون هذا المشروع حيلة لإدماج إسرائيل في المنطقة وأن تكون لها السيادة والهيمنة.

1- مقولة: بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان من المرجع:
نجوى منصور ، الاتحاد من اجل المتوسط: مشروع جديد أم إعادة صياغة للمشاريع السابقة، جريدة العرب، 2008/06/25، ص6.

المبحث الثاني : أثار الازمة المالية على الشراكة الاورو متوسطية– مغاربية

نظرا للأهمية البالغة للدول المغرب العربي التي لا تستهين بها الاتحاد الأوروبي والواقع التاريخي المترابط بينها، بالأخص القرب والجوار والموقع الجغرافي الاستراتيجي، وبما تزخر به هاته المناطق من خصائص اقتصادية مهمة، لم تستطع تنميتها وتوظيفها للارتقاء باتحاد مغاربي ،الذي انعقد 1989 رغم المجهودات المبذولة والمرجوة، إلا أن دول المغرب العربي رأت منحى أخر لذلك، لعل هذا يساعدها في ارتقاء هذا الاتحاد من خلال ترتيبات الشراكة الأورو متوسطية ، الذي تطورت من علاقات التعاون إلى شراكة ثم اتحاد، إلا أن هذا المسار صادفته أزمة مالية واقتصادية عالمية، رغم أن الشراكة الأورو متوسطية تطورت لدى البلدان الثلاث "الجزائر، تونس، المغرب" إلا ان موريتانيا وليبيا مازالت في خوض مفاوضات غير رسمية لدخول الشراكة الأورو متوسطية ، رغم أنهما يشاركان عضوان مراقبان في أهم مؤتمرات الشراكة ، وسوف نركز في دراستنا على أهم الدول الثلاث نظرا لتطور العلاقة الأورو متوسطية لديهم في إطار تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية، مع الأخذ بالاعتبار التطورات الأخيرة الاقتصادية العالمية.

في عام 2007 و النصف الأول من العام2008 ، ارتفاع أسعار السلع و موارد الطاقة أدت إلى خسائر كبيرة في معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية خاصة خسائر البلدان المستوردة ، وارتفعت عائدات المصدرين للطاقة (للاتحاد الأوروبي الدول المجاورة في المقام الأول أدى إلى قلق في هذه البلدان من عائدات التصدير عاد يغذيها طفرة في الطلب) ، إن الزيادة الكبيرة في أسعار السلع الأساسية والعالمية للاختلالات التي تراكمت من الأعراض التي أدت إلى التنمية غير المستدامة الحادة والمتزامنة لانكماش في الاقتصاد العالمي الاقتصاد في النصف الثاني من عام 2008 ، نجمت عن الأزمة في الأسواق المالية، تأثر هيكل الاقتصاديات وروابطها مع الاقتصاديات دولة أخرى ، وهذا النوع من الاستجابات والسياسات، تتشكل قنوات نقل المزيد من حلقات ردود الفعل المختلفة، كشفت الأزمة نقاط الضعف الموجودة سابقا، من خلال التغذية العكسية مع الأحداث المختلفة، يمكن توقع أن عملية التكيف تأخذ دورات عدة.

المطلب الأول: الشراكة الأورو متوسطية– الجزائرية:

لقد مرت الجزائر بعدة تطورات وإصلاحات في إطار الشراكة الأورو متوسطية ، لذلك سوف نتطلع بإيجاز لتطورات الشراكة الأورو متوسطية، بالتركيز على تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية من خلال تغيرات التي طرأت على الاقتصاد الجزائري بحدوث الازمة المالية الحالية.

الفرع الأول: الإطار العام لمشروع الشراكة الارومتوسطية–الجزائرية

تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في أفريل 2002 ، دخلت حيز النفاذ في 1 سبتمبر 2005، وكانت نتيجة لتطورات اتفاقيات التعاون عام 1976،أبرم اتفاق الشراكة ، للمساعدة في تعزيز العلاقات القائمة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر من خلال إقامة علاقات على أساس

المعاملة بالمثل والشراكة، احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية عنصرا أساسيا من الاتفاق ،كما أن الجزائر في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مع دعم قوي من الاتحاد الأوروبي، بدأت المفاوضات في عام 1998.

المكونات الرئيسية للاتفاق هي كما يلي: [1]

- منطقة التجارة الحرة ، الذي سينشأ على مراحل ، وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية ، بين التحاد الأوروبي والجزائر ، على مدى فترة 12 سنة كحد أقصى ،واتفاق يتضمن أحكاما ذات صلة للتجارة الحرة في السلع في مجالات تحرير لتوفير الخدمات وحركة رؤوس الأموال، وقواعد المنافسة وحقوق الملكية الفكرية والمشتريات العامة ؛
- دعم جهود الجزائر الخاصة لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، بتعيين من اتفاقيات التعاون 1976 بين المواضيع الرئيسية للعمل على التعاون الاقتصادي : الصناعية ، والتعاون العلمية والتقنية والتكنولوجية ، وحماية البيئة ، والتعاون بشأن مصايد الأسماك ، والطاقة ، وتعزيز التعاون الإقليمي وتشجيع الاستثمار الخاص ،حيث اتفاقية الشراكة تعزز هذا النوع من التعاون، و مواضيع جديدة كما يجري إدخال : التعليم والتدريب ، وتوحيد المقاييس وتقييم المطابقة وتقريب التشريعات ، والخدمات المالية والزراعة والنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والجمارك، ولا سيما تلك المتعلقة بعدم التمييز في ما يتعلق بشروط الدفع ، العمل والفصل وتوفير الأمن الاجتماعي، بالإضافة إلى ما سبق ، فإن اتفاق الشراكة يدخل التعاون الاجتماعي والثقافي ؛
- بغية تحقيق هدف الاتفاق ، يجري التعاون المالي في الجزائر، وهذا يستلزم وبشكل خاص ، تحديث الاقتصاد الجزائري ، وتطوير البنية التحتية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الخاص وخلق فرص العمل، النشاط ، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة على إنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة على الاقتصاد والتدابير المرافقة لدعم السياسة الاجتماعية؛
- حوار سياسي منتظم، يتضمن أحكاما واسعة النطاق بشأن التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، التي تعد واحدة من الميزات الأكثر أهمية، بناء المؤسسات وتعزيز سيادة القانون هي حجر الأساس للعمل في هذا المجال، حول موضوع حركة الأشخاص.

الفرع الثاني: سياسة الجوار

لكن مسار برشلونة اتخذ منحا أخر نظرا لسياسة التوسيع الأوروبي المعتمدة ، فشملت دول المتوسطية ، ففي إطار سياسة الجوار الأوروبية الجديدة ، والمساعدة المالية (ENP) ،التي أطلقت في عام 2004 تطالب الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي معا تأسيس المنطقة السلام والاستقرار والرخاء من خلال اقتراح إقامة علاقات أوثق في مسائل الأمن و المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

1- http://eeas.europa.eu/algeria/agreement/index_en.htm

والثقافية، يتم تأسيس الإطار الاستراتيجي للتعاون الاتحاد الأوروبي مع الجزائر من قبل ورقة الاستراتيجية القطرية (CSP) في إطار آلية الجوار والشراكة الأوروبية (ENPI) خلال الفترة 2007-2013، وكان المبلغ المخصص 30 مليون اورو للفترة 2007-2013، تم تخصيص المبلغ الإرشادي لخطة التنفيذ الوطنية 2007-2010 قدرة ب 220 مليون اورو لدعم الأولويات التالية :[1]

1. إصلاح نظام العدالة؛
2. النمو الاقتصادي والعمالة؛
3. تحسينات في الخدمات العامة الأساسية.

وقد اندرج اتفاق الشراكة وفق للأهداف التالية:[2]

1. توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقتهما وتعاونهما في كل الميادين التي يريانها ملائمة ؛
2. توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال ؛
3. تشجيع التبادلات البشرية لاسيما في إطار الإجراءات الإدارية ؛
4. تشجيع الاندماج ألمغاربي بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية وبين هذه الأخيرة والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء فيها ؛
5. ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والمالية.

أما المنطلق الجديد لعملية برشلونة الاتحاد من اجل المتوسط الذي هو الآن صيغة الجديد للشراكة اورومتوسطية و لكن الجزائر كانت عضوا مشاركا في اجتماع هاته المرحلة من الفضاء الاورومتوسطي الذي طرحه الرئيس الفرنسي في مؤتمر باريس 13جويلية 2008، لكن لم تصرح بموافقتها حتى تتيقن من هدف هذه السياسة الجديدة باعتبار انه سياسة لإعادة دمج إسرائيل مع العرب ،وكذلك سياسة فرنسية استعمارية بشكل غير مباشر نظرا مما عانت منه الجزائر سابقا.

1- EUROPEAN NEIGHBOURHOOD AND PARTNERSHIP INSTRUMENT، ALGERIA ،STRATEGY PAPER 2007 – 2013 & NATIONAL INDICATIVE PROGRAMME 2007 – 2010.p0.

2- المادة الأولى، بروتوكول اتفاق أوروبي متوسطي شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية من جهة و المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، ص ص4-5.

ويمكن أن نلخص مراحل الشراكة الاورو متوسطية في الجدول الآتي:

جدول (8.3): مراحل الشراكة الأورو متوسطية- الجزائر

السنة	المراحل تطور العلاقات الأورو متوسطية- الجزائر
2005	دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ في الاتحاد الأوروبي والجزائر.
2005	اعتماد خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية بين الاتحاد الأوروبي الجزائر
2008	اقتراح دخول الاتحاد من أجل المتوسط (الاتحاد من أجل المتوسط ، وتعزيز الشراكة الأورو متوسطية).
2010-2007	الميزانية المخصصة للجزائر IEVP1 بموجب البرنامج الإرشادي الوطني 2007-2010 المبالغ إلى 220 مليون اورو.
2013-2011	وتعلن اللجنة مبلغ الإرشادية 30مليون اورو في شكل هبات ، في إطار التعاون المالي مع الجزائر.

المصدر: من إعداد الباحث

الفرع الثالث: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية:

إن تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية سوف يظهر لنا مدى تأثر الجزائر بالأزمة المالية، وتحديد مدى تماسك علاقتها بالاتحاد الأوروبي ، في حين واقع اقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي ، فالمتوقع تأثر المؤشرات الاقتصادية لها علاقة بأسعار النفط.

الجدول الموالي يوضح لنا بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2005-2009:

جدول (9.3): المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2005-2009

الجزائر المؤشرات الرئيسية الاقتصادية	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع الحقيقي					
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (العملة المحلية ، ونسبة التغير)	5.3	2.2	3.0	3.0	2.2
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي (٪ التغير)	4.7	5.6	5.8	6.0	6.0
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	7564	8521	9306	10051	10090
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (يورو)	2580	2866	2973	3183	3160
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار)	3205	3598	4070	4659	4133
إجمالي الناتج المحلي الاسمي مليون يورو	83.1	93.4	98.1	106.3	106.8
إجمالي الناتج المحلي الاسمي مليون دولار	103.2	1173	134.3	155.6	139.7
التضخم (متوسط ، ٪)	1.6	2.5	3.5	4.5	6.1
المؤشرات الاجتماعية					
البطالة المسجلة (مسجلة رسميا ، ٪)	15.4	12.3	13.8	11.3	13.3
بطالة الشباب (٪)	13.0				
السكان (مليون)	32.2	32.6	33.0	33.4	33.8
القطاع المالي					

إجمالي الإيرادات (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	40.9	43.0	42.7	44.8	33.0
إجمالي الإنفاق (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	29.0	29.4	30.9	30.8	43.8
ميزان الحكومة (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	11.9	13.6	11.8	9.0	10.8-
الميزان الأولي غير الهيدروكربونية (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	33.0-	34.5-	44.0-	52.1-	51.4-
إجمالي الدين الحكومي	27.3	23.8	19.0	15.1	18.6
القطاع النقدي					
الائتمانية للاقتصاد (٪ التغير)	15.9	7.1	13.8	16.0	
المال وأشباه النقود (٪ التغيير)	11.1	18.7	23.1	24.1	
القطاع الخارجي					
الميزان التجاري (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	25.7	29.1	25.5	27.0	2.9
ميزان الحساب الجاري (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	20.6	25.2	23.6	22.0	3.8
تغطية الواردات من الاحتياطيات (أشهر)	26.5	29.1	32.2	36.3	
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	1.1	1.5	1.0	0.6	0.7
الضعف الخارجي					
إجمالي الدين الخارجي (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	16.7	4.9	3.8	3.0	3.4
إجمالي الاحتياطيات الرسمية(مليون دولار،p-o-e)	56.2	77.8	108.5	143.5	134.4
القطاع المالي					
سعر الصرف (الدينار مقابل الدولار ، في نهاية الفترة)	73.1	73.4	69.3	64.0	
سعر الصرف (دينار مقابل ليورو ، المتوسط)	86.6	96.9	102.0	94.1	
سعر الصرف الفعلي الحقيقي(التغيير ٪، p-o-e)	3.9 -	0.3 -	0.5 -		

Source: Directorate-General for Economic and Financial Affairs, EUROPEAN ECONOMY, the Impact of the Global Crisis on Neighboring Countries of the EU, Belgium Occasional Papers 48 June 2009, p69.

ملاحظة : افتراض لسعر نفط برنت للبرميل الواحد هو 35 دولارا في عام 2009.

نلاحظ في هذا الجدول تغيرات بعض المؤشرات الاقتصادية وسوف نقوم بتحليل أهم العناصر التي تأثرت بالأزمة المالية والتي تخصنا في التحليل وفق النقاط التالية:

أولا: اضطرابات في أسعار النفط*

إن اضطراب أسعار النفط في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية والمالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري أدى إلى العجز الحكومي الكبير في عام 2009 قدر ب 10.8% ، وفي عام 2008 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.0 % ، لكنه انخفض في 2009 ليصل الى2.2 %، في حين أن الفائض في الحساب الجاري ظلت مرتفعة 22 % من الناتج المحلي الإجمالي2008 لكن هذا سرعان ما انخفض في 2009 ليصل إلى 3.8% ، و تقلص الميزان التجاري الى2.9% من الناتج المحلي الإجمالي بعدما

* - إن تحليل المؤشرات الاقتصادية وفق الجدول (9.3).

كان مرتفع في الفترة بين 2006-2008، يرجع ذلك الركود إلى استغلال الفائض في تغطية الديون والنفقات الزائدة في الدولة ، والزيادة في دعم المواد الغذائية،كما أن هناك ضعف الاستثمار الأجنبي في الجزائر نظرا للسياسة المتشددة و الشروط المتحكمة، وقد بلغ صافي استثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 الى0.7 % لان معظم الاستثمارات الأجنبية في مجال موارد نفطية، لكن هذا التراجع الإجمالي في الأساس إلى انخفاض أسعار موارد الطاقة بعدما كانت مرتفعة بشكل كبير في منتصف 2008.

إن هبوط أسعار السلع الأساسية والعالمية والاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على الموارد الهيدروكربونية أدى إلى توقعات محبطة منذ منتصف الثاني عام 2008 للإيرادات وبشكل عام توازن الحكومة ، والذي انخفض تقريبا من فائض قدره 13.6 %من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 إلى9 % في عام 2008، انخفاضا حادا في عام وصل 2009 إلى-10.9 %، بالإضافة إلى انخفاض عائدات الضرائب و الإنفاق المالي التوسعي في مواصلة لعام2009، على الرغم من ارتفاع أسعار النفط في عام 2008 ، حيث بلغ متوسطها97 دولارا للبرميل الواحد ، ونظرا لارتفاع أسعار المواد الغذائية الزراعية على أسواق العالم ، والجزائر هي واحدة 8 مليار دولار من أكثر الواردات الغذائية ، أي ما يعادل 2 % من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي كان قويا ومطردا منذ عام 2001، في حين عانى إجمالي نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال دورة المواد الخام وخاصة الطاقة.

فالشكل الموالي يوضح تغيرات الناتج المحلي الإجمالي غير نفطي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي:

الشكل(2.3): النمو الناتج المحلي الإجمالي غير نفطي(2001-2008)

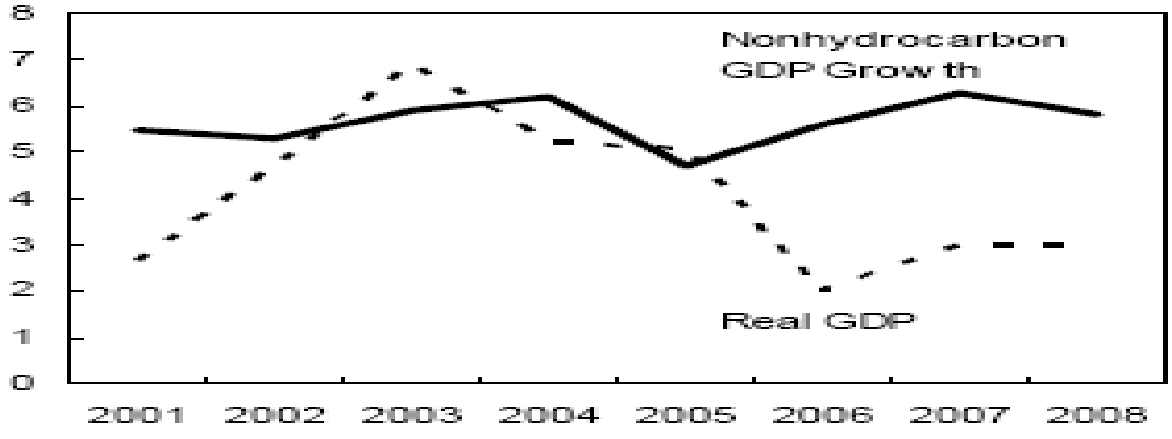

Source: Programme MEDA II de l'Union Européenne pour les pays du Sud & Sud Est de la Méditerranée، Rapport Final، Alger،3 novembre 2009 ،p45.

من خلال الشكل نلاحظ أن رغم النمو المتزايد للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، إلا ذلك لا يكفي لتغطية الناتج المحلي الإجمالي النفطي فهو يطغى ويؤثر على الاقتصاد الجزائري، وخاصة في المرحلة الحالية، حين انخفضت أسعار النفط في 2006، وارتفاعها في 2008.

ثانيا : أسعار الصرف *

نظرا لارتفاع في معدل التضخم، شدد بنك الجزائر في السياسة النقدية، وصل تضخم أسعار المستهلكين في المتوسط4.4% في عام 2008 ، و 6.1 % وحتى في الربع الأول من عام 2009 و هو مستوى مرتفع للجزائر ، عائد لتدخل البنك المركزي الجزائري عدة مرات في سوق النقد الأجنبي لدعم العملة الجزائرية ،لكن الانخفاض الحاد في أسعار النفط وتزايد الشكوك أثرت على الأسواق المالية بالعملة الجزائرية، حيث تراجع الدينار الجزائري في أكتوبر 2008 ، وانخفض بشكل حاد بعد ذلك مقابل الدولار الأميركي ، وكذلك مقابل اليورو .

فالشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل(3.3): تغير سعر الصرف في الجزائر

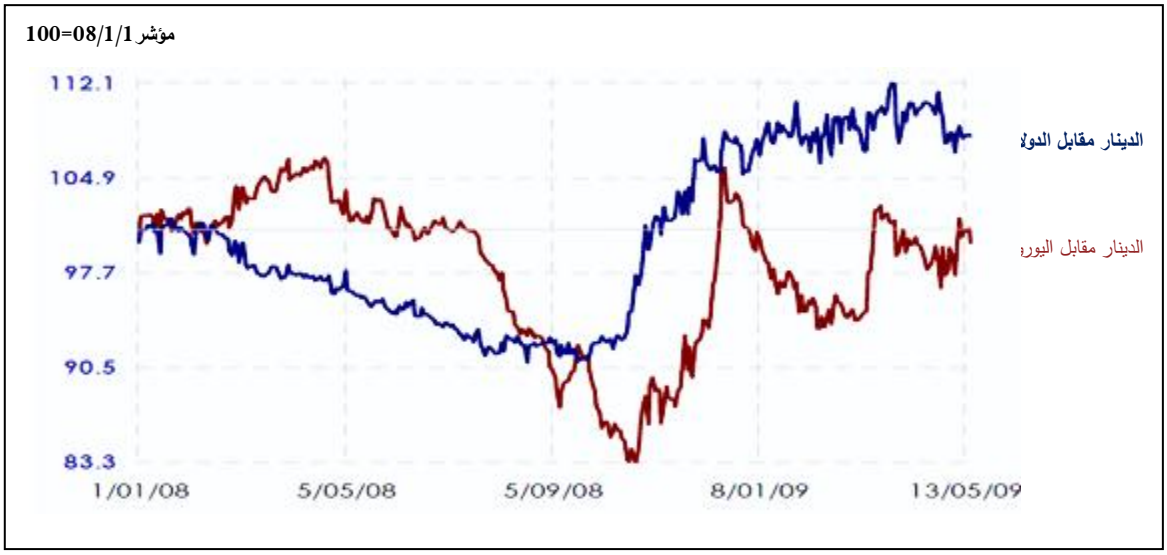

Source: Directorate-General for Economic and Financial Affairs, EUROPEAN ECONOMY, the Impact of the Global Crisis on Neighboring Countries of the EU, Belgium , Papers 48 June 2009,p66.

أن الدينار الجزائري كذلك تأثر بالأزمة المالية ، فما نلاحظه من خلال الشكل انه ارتفع في منصف 2008 إلى غاية بداية 2009 إلا انه سرعان ما انخفض بالنسبة اليورو والدولار معا بعد هاته الفترة ، ويرجع ذلك الانخفاض مطرد لتذبذب أسعار النفط، خلال تلك الفترة.

ظل التضخم الاقتصادي بمعدل متوسط وصل 4.5 % في 2008، الفرق بين الجزائر وأوروبا بشكل كبير جدا ، فمن المرجح أن سعر الصرف الحقيقي يعكس عن تقديره فقدان القدرة التنافسية الخارجية، فالجزائر تحتل المراتب الدنيا بالنسبة للقدرة التنافسية بين جميع دول البحر المتوسط والخليج.

* – إن تحليل المؤشرات الاقتصادية وفق الجدول (9.3).

الشكل الموالي يوضح ضعف القدرة التنافسية للجزائر:

الشكل(4.3):القدرة التنافسية

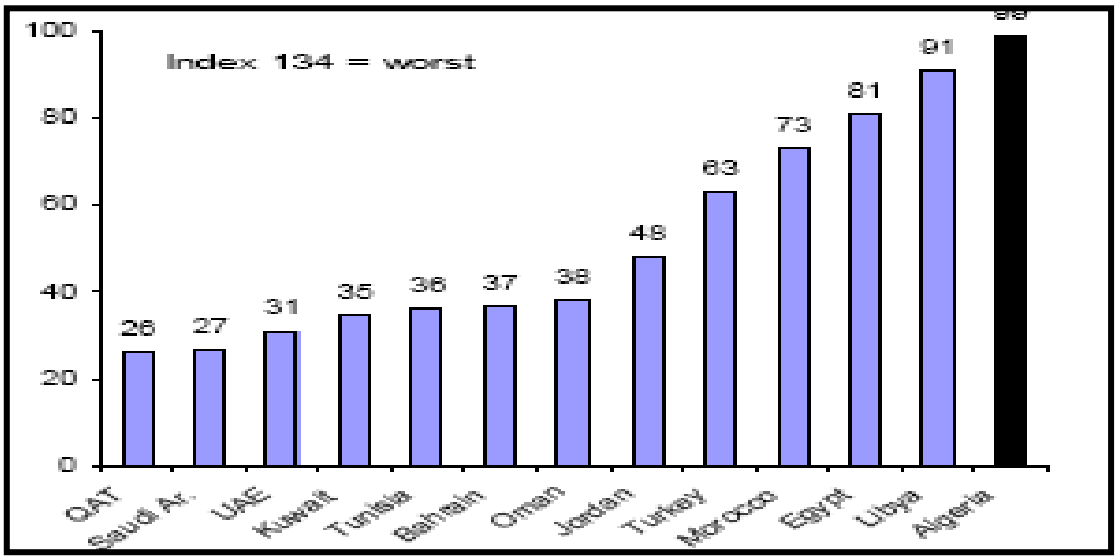

source: Programme MEDA II de l'Union Européenne pour les pays du Sud & Sud Est de la Méditerranée، Rapport Final، Alger، 3 novembre 2009 ،p47.

ثالثا : احتياطات النقد الأجنبي

ظلت احتياطيات النقد أجنبي في تزايد ، ولكن التوقعات تقلصها بوتيرة أبطأ بكثير بسبب ارتفاع العجز في حساب الدخل ، وانخفاض الفائض التجاري و التدخلات في الأسواق الصرف الأجنبي، إن العجز الحكومي غير النفطي الرئيسي ظل على مستوى عال من الإفراط حوالي 52.1 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 إلى 51.4% في2009، و ظلت الديون الرسمية الخارجية قليلة في عام 2008، ومنخفضة بشكل استثنائي وصول إلى مستوى 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي، ظل هذا الموقف الصلب للديون الخارجية ،لأنها ممدودة من احتياطيات النقد الأجنبي قدرت ب85 % من الناتج المحلي الإجمالي ومخازن الصلبة لاستيعاب الصدمات، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار الموارد الهيدروكربونية في 2008. *

انعكس هذا التراجع على احتياطات الصرف ،فقد ارتفعت القيمة في بداية الأمر خلال الثلاثي الأول من سنة 2008 إلى 123.46 مليار دولار أي بزيادة 13 مليار وبمعدل شهري 4.4 مليار دولار، ثم انتقل الاحتياطي خلال الثلاثي الثاني من سنة 2008 إلى 133.24 مليار دولار أي أن محصلة الإرباح بدأت تنخفض لتصبح في حدود 10 مليار دولار و 3.33 مليار دولار شهريا، واستمر التراجع في الثلاثي الثالث من نفس السنة حيث بلغ الاحتياطي الصرف 140.46 مليار دولار، محصلة أرباحا بلغت

* – إن تحليل المؤشرات الاقتصادية وفق الجدول (9.3).

اقل من 7 مليار دولار خلال ثلاث أشهر، واستفحل الوضع في بداية سنة 2009، حيث وصل في أوت 145 مليار دولار من نفس السنة[1].

رابعا: الميزان التجاري

بعدما وقعت الجزائر والاتحاد الأوروبي اتفاق الشراكة الأورو–متوسطية ،هذه الاتفاقية تحدد الإطار الذي يتم من خلاله العلاقة في جميع المجالات بما فيها التجارة ، الاتحاد الأوروبي أهم الشركاء الرئيسيين التجاريين والاقتصاديين في الجزائر ،حيث زيادة حجم التجارة الثنائية ب9.3 % بين عامي 2003 و 2009 ، ويعزى ذلك أساسا نتيجة ارتفاع صادرات النفط 98 % من واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر في مجال الطاقة عام 2009، واحتلت الجزائر كمزود للطاقة للاتحاد الأوروبي الخامس(5.1 % من إجمالي واردات الطاقة في الاتحاد الأوروبي) ، بقيمة 17200000 اورو في عام 2006،و"تقدر حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر 1.8% واردات الاتحاد الأوروبي و 1.2 % صادراته في 2008 لكن بلغ حجم التجارة في 2010 :1.4 % واردات الاتحاد الأوروبي و1.2 % من صادراته "[2] أي أن هناك تراجع في الواردات، الاتحاد الأوروبي لا يزال حتى الآن أكبر زبون للجزائر في موارد الطاقة، نظرا للقرب الجغرافي لكن من المحتمل أيضا أن اتفاقية الشراكة هي تتويج لمرساة الجزائر إلى أوروبا تجعل أوروبا شريك تجاري للجزائر لا يمكن تجنبه، وفيما يتعلق الواردات والصادرات للتجارة بين الجزائر وأوروبا تتركز في ثلاثة بلدان البحر الأبيض المتوسط، هذه الهيكلية تؤثر تأثيرا لاتفاقية الشراكة لدرجة أن هذه الدول يجب أن تشارك بصفة خاصة في ضوء القضايا الاستراتيجية في تنفيذ الاتفاق، ينبغي تطوير التعاون الثنائي مع مزيد من التنسيق الإجراءات المتخذة من قبل المفوضية الأوروبية والجزائر ، في المقابل تسعى أسواق الدول الأوروبية لتحسين مزاياها النسبية ولا سيما في قطاع الطاقة.

قدرت تجارة السلع بالنسبة لصادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر 2009 ب14.8 مليون اورو ، أما واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر عام 2009 ب17.4 مليون اورو، لكن هناك ارتفاع في2010 مقارنة ب2009 ،"واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر تتكون من أبرزها الطاقة (98.4 %) لتصل إلى 16.9 مليون اورو، عن 1.1 % المواد الكيميائية، في عام 2009 صادرات الاتحاد الأوروبي إلى جانب الجزائر تتكون من الماكينات (28.9 ٪) ،والآلات غير الكهربائية (16.5 %) ومعدات النقل (13.2 %) التي تمثل معا أكثر من 40 % من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر، تليها المنتجات الزراعية (14.1 %) والحديد الصلب (13 %) والمواد الكيميائية (11.7 %) أما في التجارة في الخدمات التجارة في الجزائر مع العالم المبلغ إلى 9.6 مليون اورو في عام 2008 (الصادرات : 2.1 مليون اورو والواردات : 4.8 مليون اورو). [3]

1– حسين بن الطاهر، مرجع سبق ذكره،ص ص240–241.

2- http//:ec.europa.eutradecreating-opportunitiesbilateral-relationsstatistics

3- Direction of Trade Statistics-: Algeria, 08/06/2011.

إن تراجع الصادرات بدأ اعتبارا من أفريل 2008 ، وذلك تماشيا مع التباطؤ الحاد للاقتصاد الأميركي، حيث أن الحساب الجاري انخفض 22% في 2008 إلى 3.8%من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 ، وكذا الفائض التجاري تراجع من 27 % في 2008 إلى 2.9% من حيث الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009، بسبب انخفاض أسعار النفط وهبوط الطلب العالمي.*

من خلال الجدول التالي يوضح لنا رصيد الميزان التجاري للفترة 2004-2009:

الجدول(10.3): رصيد الميزان التجاري للجزائر

الوحدة: مليون دولار

السنة / العمليات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	32148.51	45911.75	54613.44	60163.31	79298.38	43689
الواردات	18299.66	20357.09	2145623	2763120	39479.27	42642
الرصيد	1848.85	25554.66	33157.21	32532.11	39819.11	1047

المصدر: حسين بن طاهر، مدخل إلى الوقائع الاقتصادية، دار بهاء الدين،قسنطينة-الجزائر،2010،ص240.

نلاحظ من خلال الجدول تزايد مستمر في قيمة صادرات الجزائر من 2004 إلى غاية 2008 قدرت ب32148.51 مليون دولار -79298.38 مليون دولار على الترتيب، إلا أن هناك تراجع في سنة 2009 حيث قدرت ب43689 مليون دولار أي بتراجع قدره 44 % مقارنة بسنة 2008 بسبب هبوط أسعار البترول، وكذلك قيمة الواردات في تزايد في الفترة 2004 إلى غاية 2009، حيث انتقلت من 18299.66 مليون دولار الى42642 مليون دولار على الترتيب بسبب ارتفاع أسعار النفط صاحب وفرة مالية بحيث الزيادة كانت متسارعة، وهذا سببه الازمة المالية العالمية فقد وصلت أسعار البترول ذروتها في 2008، ثم انخفضت في 2009 بسبب تذبذب أسعار المواد الأولية،مما أدى إلى تسجيل فائض ضئيل في الميزان التجاري قدر ب1047 مليون دولار فقط.

* - من تحليل المؤشرات الاقتصادية وفق الجدول (10.3).

والشكل التالي يوضح تطورات الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي والجزائر خلال الفترة 2008-2010:

الشكل(5.3): الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر

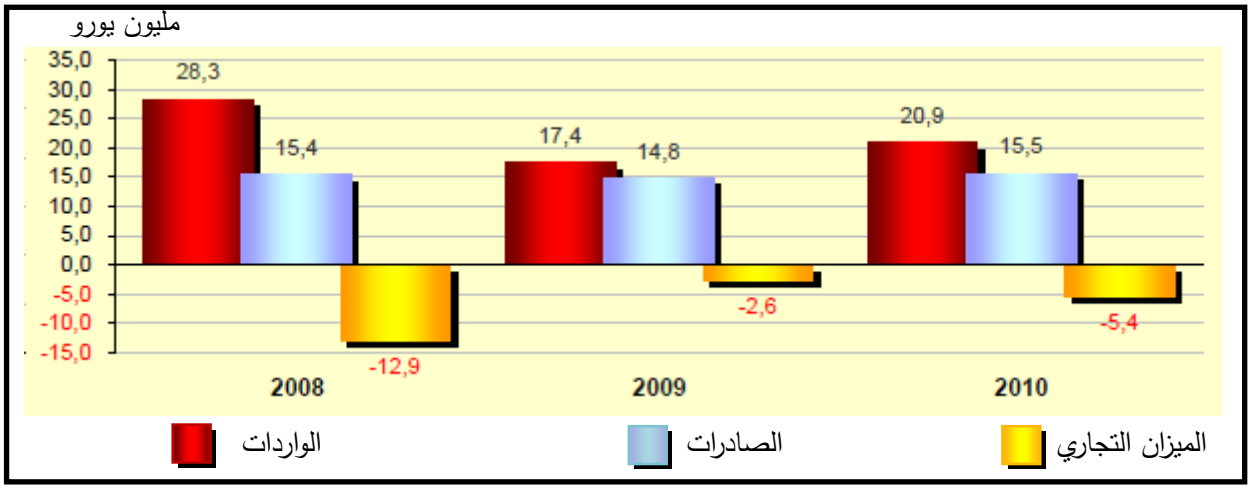

Source: Eurostat, 06/2011.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي في عجز في حين الجزائر تتمتع بفائض خلال الفترة 2008-2010 قدر العجز بـ12.9 مليون اورو،وبـ5.4 مليون اورو على الترتيب، لكن هذا الفائض في اضطراب لتذبذبات أسعار البترول حيث بلغ أعلى نسبة في 2008 وهذا لارتفاع قيمة واردات الاتحاد من الجزائر قدرت بـ28.3 مليون اورو، وتظهر منخفضة نوعا ما في 2009-2010، بسبب تراجع أسعار النفط عن سنة 2008 ومع مشاكل تباطؤ النمو الاقتصادي الذي يعاني منها الاتحاد الأوروبي وصل في 2009 إلى-4.1 % ،وقدرت زيادة قيمة صادرات الاتحاد من الجزائر بـ15.5 مليون اورو عام 2010.

أما الشكل التالي يوضح لنا أهم المنتوجات التبادل بين الطرفين:

الشكل(6.3): أهم السلع المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي مع الجزائر2010

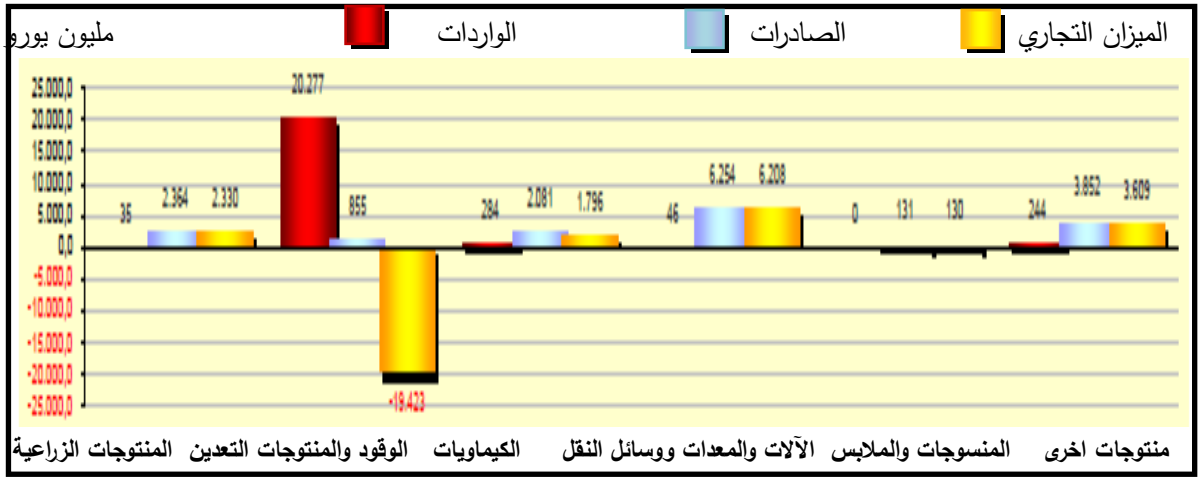

Source : Eurostat, 06/2011.

نلاحظ من خلال الشكل أن هناك تنوع في تجارة المنتوجات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، فيستورد الاتحاد الأوروبي اكبر منتوج من الوقود والمنتوجات التعدين قدرت ب20.277 مليون اورو ،أما الجزائر فتستورد من الاتحاد الأوروبي الآلات والمعدات ووسائل النقل قدرت ب6.254 مليون اورو، أما بالنسبة لباقي المنتوجات بنسب اقل، فيتضح أن الجزائر اكبر مصدر في المنتوجات الطاقوية مقارنة بالدول المغرب العربي للاتحاد الأوروبي، مقارنة بالواردات المستوردة من الاتحاد الأوروبي، أي لا يوجد تنوع في الصادرات الجزائر ،على عكس وارداتها على أساس الشراكة الأورو متوسطية تعمل من اجل ذلك، فبقي الهيكل الإنتاجي بنفس الصفة بالنسبة للجزائر.

الفرع الرابع: القيود التي تفرضها الجزائر

منذ بداية عام 2009 تطورات مهمة في مجال السياسة التجارية ويلاحظ أن الجزائر التي تعكس التزام للحد من الواردات على حد سواء من خلال فرض مختلف القيود على المستوردين، بالإضافة إلى التجارة القيود الواردة في بعض التدابير ، بالتالي فإنها تعطل التجارة الخارجية وخلق تكاليف إضافية للمستوردين،فهي ليست متوافقة للبعض، والبعض الآخر غامض ويصعب تطبيقها ،هذه الإجراءات خلقت حالة عدم اليقين بالنسبة للمشغلين الاقتصادية وثقل مناخ الأعمال في الجزائر.

إن الترتيبات الجديدة التي تقوم بها الحكومة الجزائرية للحد من مشاركة الشركات الأجنبية في رأس مال الشركات التجارية (30 % كحد أدنى عن شريك الجزائر و 40 % للغطاء البحرية ومساعدة بأثر رجعي على رأس المال 49 % الاستثمار الأجنبي المباشر وليس من المرجح لتسهيل عملية الانضمام، هذا نظام الاستثمار لا يبدو متوافقا مع قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال،أي تجنب تناول نظام الاستثمار الجديد من قبل السلطات الجزائرية على محمل الجد حيث يعرقل تنفيذ اتفاق الشراكة،ويبدو أن

الوضع الحالي الحوار و التعاون بين الطرفين الجزائري والأوروبي، من جهة، والمفوضية الأوروبية تشدد على عدم الاستقرار القانوني وعدم الوضوح في الأحكام الجديدة للحكومة الجزائر، من ناحية أخرى، أوروبا لم تحترم الالتزامات الواردة في اتفاق بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الأوروبي في الجزائر ، هناك نقاش مع الفاعلين الاقتصاديين من كلا الطرفين، في إيجاد حلول بسماح للمستثمرين الأجانب لطمأنة مناخ الأعمال في الجزائر، و تأمين مصير الجزائر وأوروبا في حوض البحر الأبيض المتوسط ، لتحقيق تنمية متوازنة في التغلب على هذه العقبات،و مسألة رفع مستوى الشركات الجزائرية معقدة بالنسبة للعديد من الأسباب: برامج الدعم الممولة من ميزانية الدولة أو الأموال الأجنبية (الأوروبية والثنائية، وغيرها) ،يجب تحديد احتياجات العمل لتلبية الطلب في السوق ، وتكون إجراءات مصحوبة بحوافز للشركات التي تعطي النتائج المرجوة. [1]

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات، نظرا لطبيعة الموارد الطبيعية، والثروات والطاقات البشرية النشطة التي يتمتع بها وكذا الموارد المالية المتاحة والإمكانيات التنافسية الممكنة التي جعلته ضمن اهتمامات الاتحاد الأوروبي في إبرام اتفاقية الشراكة معه، إلا أنه اتخذ عدة مسميات منها :اقتصاد ريعي لأنه يعتمد بشكل كبير على المداخيل البترول، واقتصاد استهلاكي توزيعي لأنه عاجز عن إنتاج الثروة خارج المحروقات.[2]من خلال تحليلنا للمؤشرات الاقتصادية فان الاقتصاد الجزائري تأثر بتقلبات أسعار الموارد الطاقوية التي تعتبر الإنتاج الوحيد لديها، لذلك على البلدان المغرب العربي تقوية الروابط فيما بينها قصد الخروج من التبعية للسوق العالمية والأوروبية بصفة خاصة، والتركيز على التنمية المندمجة يكون هدفها الأساسي الاستجابة للحاجيات الأفراد.

المطلب الثاني: الشراكة الأورو متوسطية– التونسية:

فقد كانت تونس أول المبادرين إلى توقيع الشراكة الاورو متوسطية سوف نتطلع بإيجاز إلى تطورات مسار الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، بتركيز على بعض المؤشرات الاقتصادية في إطار الشراكة الاورو متوسطية ، وتأثرها بالأزمة المالية.

الفرع الأول: الإطار العام لمشروع الشراكة الاوروميتوسطية–التونسية

كانت تونس أول بلد في منطقة البحر الأبيض المتوسط ا للتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى إقامة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين كجزء من هذا الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 1998 ، وقد التزما أيضا تدريجيا لإنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010، تونس هي البلد الأكثر تقدما في هذا المجال ، اعتبارا من 1 جانفي 2008 ، وألغيت كل

1- Programme MEDA II de l'Union Européenne pour les pays du Sud & Sud Est de la Méditerranée، **Rapport Final**، Alger، 3 novembre 2009 ،p92.

2– زغيب شهرزاد ،الشراكة الاورو–جزائرية بين متطلبات وواقع الاقتصاد الجزائري،**مجلة العلوم الإنسانية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة منتوري قسنطينة–الجزائر،العدد32،المجلد ب،ديسمبر 2009،ص333.

التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية ، قبل سنتين من تاريخ الاستحقاق الأصلي، واعتمد خطة العمل في يوليو 2005،التعاون المؤسسي المكثف ، من خلال مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس ، لجنة الشراكة وعشر لجان فرعية و مجموعات عمل المنشأة ، سمحت كلا الجانبين لتحقيق تقدم في تنفيذ اتفاق الجمعيات وخطة عمل سياسة الجوار الأوروبية، وقد أعربت تونس عن رغبتها في تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في نفس الروح "الوضع المتقدم" الذي تم تأسيسه مع المغرب، وأعرب الاتحاد الأوروبي استعداده للعمل في عام 2009.

الفرع الثاني: سياسة الجوار

شاركت تونس في سياسة الجوار الأوروبية (ENP) التي بدأت في عام 2004 ، حيث طالبت الدول المجاورة ودول أخرى إلى إنشاء معا مجال السلام والاستقرار والازدهار مع الاتحاد الأوروبي، و تم تصميم نظام المعلومات الإدارية للحيلولة دون خلق فجوة جديدة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانها من خلال تكثيف العلاقات في المجال الأمني وفي المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، أيضا يجتمع واحدة من الهدف من إستراتيجية الأمن الأوروبي مشتقة ، وهي تحتاج إلى تعزيز الأمن في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوروبا الجوار المباشر أي البلدان الشريكة ENP وسوف تستفيد من توثيق العلاقات مع الاتحاد الأوروبي ، في فرصة المشاركة في بعض البرامج الأوروبية ، وحصة مباشرة في سوق واحدة والمساعدة السياسية والإصلاح الاقتصادي.

إن سرعة وكثافة هذه العملية يتوقف على إرادة وقدرة كل شريك في أن تلتزم بجدول الأعمال سياسة الجوار الأوروبية ، ويمتد دمج إطار التعاون ،في خطة العمل لسياسة الجوار الأوروبية ، قد صادقت عليه في4 يوليو 2005، واعتمد الاتحاد الأوروبي وتونس أسس العمل ENP لمدة خمس سنوات، سياسة الجوار تدعم التعاون السياسي والاقتصادي بين تونس والاتحاد الأوروبي وهي الإطار للحصول على المساعدة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى تونس، كما سيحصل مع 240 مليون اورو للفترة 2010-2013 ، للفترة 2007-2010 بلغت الأموال التي خصصها البرنامج التأشيري الوطني (NIP) إلى الحكومة التونسية ل300مليون اورو. وستستخدم الأموال لتلك المشاريع أطروحة تشمل التدابير الرامية إلى تسهيل التجارة، بالتركيز على :[1]

- الإدارة الاقتصادية والقدرة التنافسية والتقارب مع الاتحاد الأوروبي ؛
- التحسينات في مجال الموارد البشرية والتوظيف ؛التنمية المستدامة.

أما في الفترة2011-2013 في ورقة الاستراتيجية القطرية لدعم المجتمع المحلي اعتمدت الحكومة التونسية واللجنة الأوروبية للتعاون الموضوعات الأولوية التالية: [2]

1- EUROPEAN NEIGHBOURHOOD AND PARTNERSHIP INSTRUMENT :TUNISIA،STRATEGY PAPER 2007 - 2013& NATIONAL INDICATIVE PROGRAMME 2007 – 2010, p01.

2- Programme Indicatif National, Tunisie, 2011-2013, p12.

- تقديم الدعم لقطاع العمالة ؛
- استمرار الإصلاحات الاقتصادية لتعميق التكامل الاقتصادي العالم وأسواق الاتحاد الأوروبي ؛
- دعم التنمية والقدرة التنافسية في القطاع الزراعي ، الصناعة والخدمات من أجل إعدادهم للمنافسة و الفرص التي تتيحها اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي ؛
- دعم قطاع العدالة والحكم الرشيد ؛
- الحد من التفاوتات الرجل / المرأة ، والتنمية المستدامة وحماية البيئة وتعزيز دور المجتمع المدني.

كان التعاون المالي بين تونس والمفوضية الأوروبية نقلة نوعية ينعكس بصفة خاصة من خلال تنوع المجالات (العدالة، العمالة والتعليم والتدريب المهني، وتعزيز القدرة التنافسية للأعمال التجارية، والبيئة، والطاقة، والبحث والابتكار، الخ...) والاهتمام أكثر معظم برامج الدعم المتزايد القطاع، و نوعية الحوار الإصلاحات الشاملة والقطاعية التي اتخذتها الحكومة من المرجح للتحسين، وكما يتجلى هذا الاتجاه في مجموعة متنوعة من الأدوات للتعاون كجزء من سياسة الجوار الأوروبية وتعزيز وجود إطار البرمجة التي تسمح فلتشمل مجالات التعاون في المدى المتوسط والطويل.

دخلت تونس عضوا في سياسة جديدة وهي الاتحاد من اجل المتوسط2008 ، مشروع جديد لفضاء أورو متوسطية تعزيز للشراكة أورو متوسطية وهي من تحديات جديدة لفضاء قاري بين أوروبا وإفريقيا.

الجدول التالي يوضح لنا مراحل الشراكة الأورو متوسطية – التونسية:

جدول (11.3):مراحل الشراكة الأورو متوسطية– تونس

السنة	المراحل تطور العلاقات الأورو متوسطية– تونسية
1998	دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ في الاتحاد الأوروبي وتونس.
2005	اعتماد خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية بين الاتحاد الأوروبي وتونس
2008	إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط (الاتحاد من أجل المتوسط ، وتعزيز الشراكة الأورو متوسطية).
2009	كجزء من آلية الجوار للاستثمار ، تمت الموافقة على مشروعين في تونس في قطاعات المياه و النقل والصرف الصحي ، ليصبح المجموع 22 مليون اورو في مجال المساعدة التقنية إعانات الاستثمار ، والذي ينبغي حشد ما يقرب من 330 مليون اورو في شكل قروض من المؤسسات المالية الأوروبية.
2010–2007	الميزانية المخصصة لتونس IEVP1 بموجب البرنامج الإرشادي الوطني 2007–2010 المبالغ إلى 300 مليون اورو.
2013 –2011	وتعلن اللجنة مبلغ الإرشادية 240 مليون اورو في شكل هبات ، في إطار التعاون المالي مع تونس.

Source:http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=MEMO/10/184&format=HTML&aged=0&language=FR&guiLanguage=en

الفرع الثالث: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية

إن تحليل هاته المؤشرات لتوقعنا تأثر تونس وفق لعلاقتها مع الاتحاد الأوروبي، حسب تجارتها الخارجية.

الجدول(12.3): بعض المؤشرات الاقتصادية –تونس2005–2009

تونس – المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع الحقيقي					
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (العملة المحلية ، ونسبة التغير%)	4.2	5.7	6.3	4.5	2.0
إجمالي الناتج المحلي الاسمي(مليون اورو)	23.0	24.1	25.1	27.0	30.8
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)	28.6	30.4	34.4	39.5	41.9
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (يورو)	2302	2374	2440	2595	2937
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار)	2860	2980	3340	3798	3994
التضخم (متوسط الفترة)	2.0	4.6	3.1	5.1	2.7
المؤشرات الاجتماعية					
البطالة (المسجلة رسميا)	14.2	14.3	14.1	14.0	14.3
مؤشر الفقر البشري(1–HPI،%)	17.9				
معدل النمو السكاني (٪)	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
الكبار معدل معرفة القراءة والكتابة	74.3				
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	73.5				
مؤشر التنمية البشرية	0.766				
السكان (مليون نسمة)	10.0	10.2	10.3	10.4	10.5
القطاع المالي					
إجمالي الإيرادات (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	23.6	23.8	24.2	24.6	24.0
إجمالي الإنفاق (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	26.9	26.6	27.2	27.5	27.8
ميزان المشاريع السياحية، مدفوعات. منح (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	3.0–	2.7–	2.9 –	3.0–	3.8–
الدين العام الإجمالي (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	58.3	53.9	50.9	47.5	48.5
القطاع النقدي					
الائتمان للقطاع الخاص	6.3	6.6	9.6	8.5	
النقود بمعناها الواسع (M3) (التغيير ٪)	11.0	11.4	12.5	10.5	
درجة تسييل(M2/GDP،%)	59.5	61.9	64.5	63.6	
الدولرة في الودائع المصرفية (٪)					
القطاع الخارجي					
ميزان الحساب الجاري (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	1.1–	2.0–	2.6–	4.4–	3.8–
الميزان التجاري (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	6.8–	8.2–	8.2–	8.4–	9.4–

الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي الناتج المحلي الإجمالي ٪)	2.6	10.4	4.2	4.6	4.8
تغطية الواردات من الاحتياطات(الأشهر)	3.7	5.0	4.6	4.1	4.2
شروط التجارة (تدهور –)	2.3–	3.7–	5.4–		
الضعف الخارجي					
الدين الخارجي (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	65.4	58.3	54.9	51.8	51.2
خدمة الديون (1)ratio	14.8	18.8	13.0	9.9	9.3
إجمالي الاحتياطيات (باستثناء الذهب ، ومليار دولار)	4.4	6.8	7.9	8.9	10.2
القطاع المالي					
معدل الفائدة قصيرة الأجل	5.0	5.1	5.2	5.2	
سعر الصرف (العملة المحلية مقابل اليورو، ومتوسط)	1.6	1.7	1.8	1.8	
سعر الصرف (العملة المحلية مقابل الدولار، في المتوسط)	1.3	1.3	1.3	1.23	
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (المعدل السنوي، ٪)	4.5 –	0.8 –	2.9 –		

Source: Directorate-General for Economic and Financial Affairs ,UROPEAN ECONOMY the Impact of the Global Crisis on Neighboring Countries of the EU,Occasional, Belgium ,Papers 48, June 2009, p133.

نلاحظ في هذا الجدول تغيرات بعض المؤشرات الاقتصادية وسوف نقوم بتحليل أهم العناصر التي تأثرت بالأزمة المالية والتي تخصنا في التحليل وفق النقاط التالية:

أولا: تباطؤ النمو الاقتصادي*

لقد أثرت الأزمة المالية العالمية في تونس، بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل ملحوظ في عام 2009 إلى2%، وظل الأداء للاقتصاد التونسي قوي للغاية بالنسبة لعام 2008، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.3 % في عام 2007 انخفض من4.5% في عام 2008، في حين بلغ متوسط التضخم في أسعار بنسبة 5.1 % مقابل 3،1 % في2007 ، إلى 2.7 % في 2009، من جهة أخرى كما هو الحال في المنطقة التباطؤ اللاحقة في الغذاء والطاقة، والمعالجة الأولية من صدمات الأسعار عن طريق التحويلات والإعانات ساعد استقرار التضخم التلميح إلى سنة إضافية للعبء الضريبي.**

أما العجز في الحساب الجاري اتسع إلى حوالي 4.4 % من الناتج المحلي الإجمالي في2008 ليصل الى3.8 % في عام 2009، على الجزء الخلفي من تباطؤ الصادرات وارتفاع في الأسعار الأساسية للسلع والمواد الخام ، حيث معدل البطالة كان مرتفعا باستمرار حوالي 14 % توقع أن يبلغ ذروته في

* – إن تحليل المؤشرات الاقتصادية وفق الجدول(12.3)

** – استهدفت تونس بحكم الأمر الواقع سعر الصرف الحقيقي للدينار، فقد حضت بتضخم منخفض منذ منتصف التسعينات، أساسا نتيجة سياسات مالية ونقدية حصيفة، ونمو فعلي للناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 5 % خلال 1996–2001.من المرجع:

عبد العالي جبيلي ،فيتالي كرامارينو، بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا" هل تعوم عملاتها أم تربطها بعملة أخرى"،**مجلة التمويل والتنمية**،مجلد 40،عدد1،مارس 2003،ص32 .

2010، في حين أن التأثير المباشر للأزمة على تونس في القطاع المالي نسبيا ، وجود ضوابط في رأس المال اثر على عمليات تحويل العملة .

النمو يتباطأ في نهاية السنة 2008، والآثار المترتبة انخفاض كبير في أسواق التصدير التونسي، صادرات إلى الاتحاد الأوروبي ، الذي يمثل ما يقرب من 80 % من الصادرات التونسية ، وخاصة التي تأثرت من متوسطات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.5 % في عام 2008، والتباطؤ في الصادرات والإنتاج الصناعي في استمرار النصف الثاني من عام 2008 إلى 2009 ، ولا سيما في تصدير الصناعات الحساسة مثل المنسوجات والكيماويات والهندسة حيث انخفض حجم الإنتاج فيفري 2009.

أوقفت الدولة صناعة الإنتاج الأسمدة في عدة مصانع استجابة للانخفاض الطلب ،وهبوط أسعار حمض الفوسفوريك، بالإضافة إلى بطء عائدات السياحة بحدة في الربع الرابع من عام 2008 ، كما أدى الركود الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي إلى انخفاض في عدد الزوار، وأكثر حدة مما كان متوقعا ،على خلفية تزايد عدم اليقين وضعف التمويل والقيود ، في حين بعض المشاريع الاستثمارية الكبيرة بالفعل تم إلغاؤها أو تأجيلها، و مشاكل التمويل في تطوير حقل الغاز البحري ، ويرجع ذلك إلى زيادة ندرة وتكلفة التمويل الدولي، ، أعلنت الحكومة تدابير لدعم الشركات المصدرة (في ولا سيما ضمان الصادرات وبتقليل من صرامة قيود الصرف) لزيادة الاستثمار الحوافز ، واشتراكات الضمان الاجتماعي للحد من تضرر الشركات ، وتيسير الوصول إلى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة،باعتماد سياسة أسهل بدعم الاقتصاد عن طريق سياسة الفائدة المنخفضة الأسعار وانخفاض في متطلبات الاحتياطي.

وصل العجز الحكومي لعام 2008 إلى 3 %من الناتج المحلي الإجمالي، وأما الأرقام عن تنفيذ الميزانية من الضرائب تشير إلى تباطؤ الإيرادات والنفقات بالمقارنة مع العام السابق، وتوقع الزيادة في الإنفاق على البنية التحتية عام 2009 ، وانخفاض متوقع جزئيا في الاستثمار القطاع الخاص ، كما أن نسبة الدين العام ارتفعت من 47.5 % في عام 2008 إلى 48.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009اي أن هناك زيادة طفيفة، وعلى المدى المتوسط ، التزمت السلطات في ضبط أوضاع المالية العامة والدين والحد من الفقر و مع ارتفاع أسعار السلع ، اعتمدت على سياسة المالية العامة : الإعانات غير المباشرة ، والدعم المباشر للوقود والغذاء حيث تمثل المقدرة 4 %من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 .

ثالثا: الميزان التجاري

الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري لتونس (70 % من إجمالي التجارة من تونس) في عام 2009، بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى تونس بنسبة 9.7 % في حين أن الصادرات التونسية إلى الاتحاد الأوروبي مسجلة انخفاضا قدره 18.0 % مقارنة بعام 2008، في حين تونس هي البلد الأكثر تقدما في تنفيذ الهدف من إنشاء منطقة تجارة حرة في عام 2010 ،أول شريك في المنطقة للدخول في منطقة التجارة الحرة للسلع الصناعية في 1 يناير 2008، أي قبل سنتين من تاريخ الاستحقاق الأصلي

من عام 2010. وقد بدأت المفاوضات بشأن مواصلة التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات وحق التأسيس، فضلا عن المنتجات الزراعية، معالجة المنتجات الزراعية والسمكية. الانتهاء من هذه المفاوضات ، يرافقه تقدم في التقارب أن يكون مرحلة جديدة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و تونس، و بعد أن أنجزت بالفعل تفكيك الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية، تم توقيع اتفاق بشأن نظام تسوية المنازعات في المسائل التجارية، بتطبيق قانون الجمارك الجديد.

نمو قوي للاقتصاد التونسي" (5.1 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008) ، والتجارة مع الاتحاد الأوروبي (بزيادة قدرها 5.6 ٪ في الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي و 4.4 % من الواردات)، تونس هي واحدة من الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي الأكثر رسوخا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وقدرت تجارة صادرات السلع الاتحاد الأوروبي إلى تونس عام 2009 بـ 8.9 مليون اورو ، واردات السلع الاتحاد الأوروبي من تونس عام 2009 بـ 7.9 مليون اورو ،يتم تصنيع صادرات تونس الرئيسية للاتحاد الأوروبي في عام 2009 من المنتجات (75.6 %)أي من الملابس (28.5 %) وآلات ومعدات النقل (27.5 %) و الطاقة(16.4%)، و المنتجات الزراعية (5.4 %)، الواردات الرئيسية من دول الاتحاد الأوروبي هي الآلات ومعدات النقل (38 %)، والمنسوجات (13 %)، والمواد الكيميائية (9.9 %) و الطاقة (8.5 %)، أما التجارة في الخدمات في عام 2008، والصادرات الخدمات التونسية إلى العالم قدرت ب 3.8 مليون اورو، أما في الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس قدر بمبلغ 20.8 مليون اورو، حيث الاتحاد الأوروبي هو أكبر مستثمر أجنبي في البلاد (17% في عام 2004)[1]. بالمقارنة بين عام 2008 و2009–2010 نلاحظ تراجع صادرات كلا من تونس والاتحاد الأوروبي اتجاه بعض، لكن هناك نوع من التحسن بين عام 2009 و2010، وهذا ما يوضح تأثير الأزمة المالية وانتقالها إلى القطاع الحقيقي.

هذا الشكل يبين لنا تغيرات الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي وتونس:

الشكل(7.3): الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي و تونس

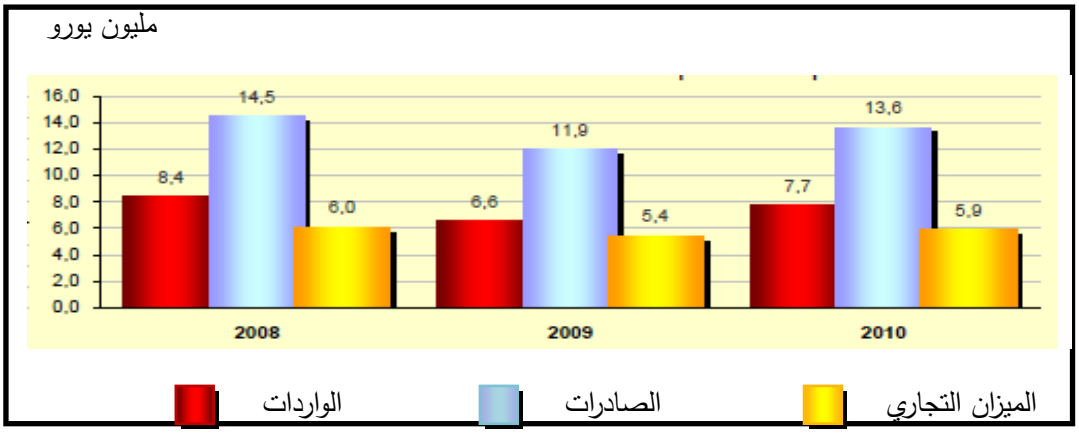

Source: Eurostat.06/2011.

1-Direction of Trade Statistics-Tunisia,08/06/2011 .

فالشكل يوضح لنا أن الاتحاد الأوروبي يمتاز في هاته الفترة بفائض تجاري خلال 2008- 2010، بينما تونس العكس، فالاتحاد الأوروبي استفادة من الازمة وحقق فائض تجاريا وكانت الفترة الأعلى فائض 2008 قدر بـ6 مليون اورو راجع لارتفاع صادراته قدرت بـ14.5 مليون اورو، بينما 2009-2010 يظهر اقل من الفترة الأولى قدر بـ5.4 مليون اورو،و5.9 مليون اورو على الترتيب وهذا راجع لانخفاض الصادرات في الفترة 2009-2010 قدرت بـ11.9 مليون اورو ،و13.6 مليون اورو مقارنة بسنة2008.

أما الشكل الموالي فهو يحدد لنا بالتفصيل أهم المنتوجات المتبادلة بين الطرفين:

الشكل(8.3):أهم السلع المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي وتونس(2010)

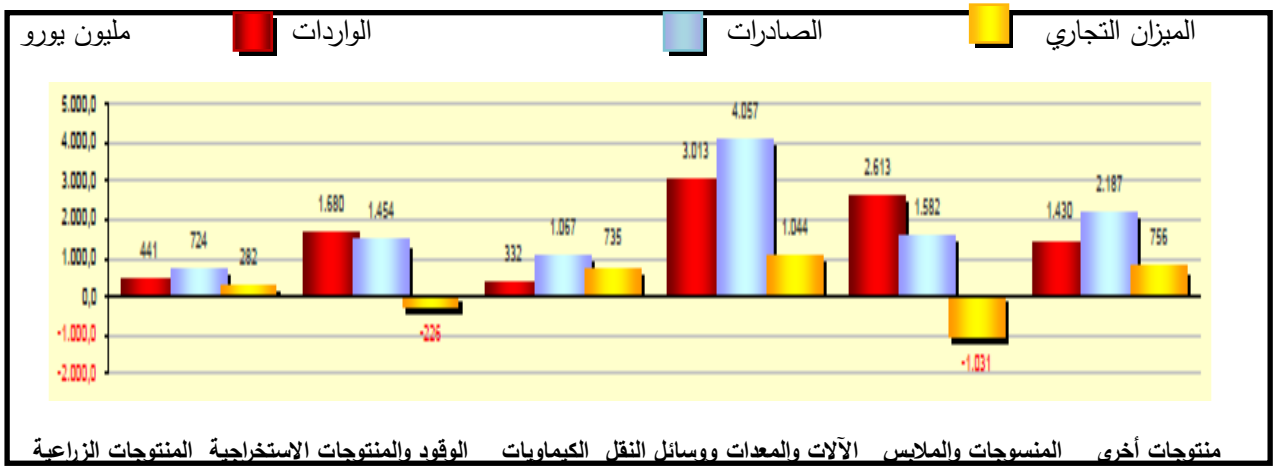

Source: Eurostat.06/2011.

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن المنتوجات التبادلية بين الطرفين، فالاتحاد الأوروبي فصادراته الأعلى الآلات والمعدات ووسائل نقل قدرت ب4.057 مليون اورو، لكن تونس فهي منافسة في هذا المجال فصادرتها معتبرة بالنسبة لصادرات الاتحاد الأوروبي قدرت ب3.013 مليون اورو، أما صادرات الأعلى بالنسبة لتونس هي النسيج والملابس قدرت ب 2.613 مليون اورو بالإضافة إلى الوقود والمنتوجات الاستخراجية قدرت ب1.580 مليون اورو.

رغم الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة، تميزت سنة 2010 بالرفع نسبة النمو ب0.6 من النقاط مما كان ممكن تونس من الاستجابة من الطلبات الإضافية للشغل والرفع من المستوى المعيشي للمواطن التونسي حيث تحسن معدل دخل الفرد السنوي بحوالي 2.4 % أي بزيادة قدرها 391 دينار رغم الارتفاع في نسبة التضخم المالي بحوالي 8.0 من النقاط، وخلافا للعديد من الدول الأوروبية التي تعيش ظروفا مالية صعبة، شهدت سنة 2010 تحسنا ملحوظا في التوازنات المالية الداخلية والخارجية حيث انخفض

عجز ميزانية الدولة بـ 0.4 من النقاط وتحسنت المديونية بـ 2.2 نقطة رغم التراجع في نسبة العجز الجاري بنقطتين .[1]

المطلب الثالث: الشراكة الأورو متوسطية – المغربية:

تعد المغرب من أهم الشركاء المتوسط ،كذلك تطورت علاقاتها بالاتحاد الأوروبي، سوف نتطلع إيجاز إلى الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، تركز على أهم المؤشرات الاقتصادية ومدى تأثرها الأزمة المالية.

الفرع الأول: الإطار العام لمشروع الشراكة الاورو متوسطية–المغربية

وقعت المغرب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في بروكسل 26 فبراير 1996 ، ودخلت حيز النفاذ في 1 مارس 2000، فإنه يستبدل اتفاق تعاون عام 1976،تمشيا مع اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين ، وتؤكد على أهمية المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، ولا سيما مراعاة حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية والحرية الاقتصادية ، والحاجة إلى تعزيز سياسية الاستقرار والتنمية الاقتصادية في المنطقة من خلال تشجيع التعاون الإقليمي ، والحاجة إلى فتح حوار سياسي منتظم في السياقين الثنائي والدولي بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك ، وضرورة الحفاظ على حوار الاجتماعي والتكنولوجي والعلمي والثقافي وبما يعود بالنفع على كلا الطرفين، دلائل على احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية في السياسة الداخلية والدولية كل من المغرب والاتحاد الأوروبي عنصر أساسي وإيجابي للاتفاق.

النص الرئيسي يشير إلى الحوار السياسي المنتظم، السلام والأمن والتعاون الإقليمي، و الحاجة إلى المساهمة في الاستقرار والازدهار في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، لتعزيز التفاهم والتسامح. وعلاوة على ذلك ، فإن الاتفاق يتضمن أحكاما على حرية تأسيس وتحرير الخدمات ، وحرية الحركة للقواعد رأس المال والمنافسة ، وتعزيز التعاون الاقتصادي على أساس أوسع نطاق ممكن والتعاون في المسائل الاجتماعية ، وتكاملها الثقافي العلمي المشترك للتأكيد على وجود اتفاق للتجارة الحرة في السلع وتعزيز الترتيبات للتجارة الحرة في المنتجات الصناعية التي تمت في أواخر 1970 ، و الترتيبات لاستيراد المنتجات المغربية هي أكثر مرونة في الاتفاق الجديد مما كانت عليه بموجب اتفاق للتعاون عام 1976، أن يكون هناك التحرير التدريجي للتجارة متبادلة للمنتجات الزراعية.

الفصل المهم من اتفاقية الشراكة يشير إلى مسألة الهجرة والشؤون الاجتماعية، منذ بدء نفاذ هذا الاتفاق في مارس 2000، وقد عقدت عدة اجتماعات على المستوى الوزاري والخبراء التي تعالج الهجرة والمجالات ذات الصلة، تفق الاتحاد الأوروبي والمغرب على وضع سياسة متماسكة وشاملة للهجرة، والتي تشمل مجالات مثل الهجرة الشرعية وإدماج المغاربة المقيمين بشكل قانوني في الاتحاد الأوروبي ، والمساواة في المعاملة، وجمع شمل الأسرة، وتنسيق خطط الضمان الاجتماعي ، احترام

1– رضا الشكندالي، **قراءة في الميزان الاقتصادي بتونس2011 "عودة الانتعاش"**، مجلة المغرب الموحد ، تونس، العدد01،2011/01/10،ص21.

الثقافة تحديد واحد من مجالات محددة بتوقيت شرق الولايات المتحدة لتلقي مزيد من الاهتمام، المغرب والاتحاد الأوروبي يبذلون قصارى جهدهم لمواصلة مكافحة الهجرة غير الشرعية.

الفرع الثاني: سياسة الجوار

شاركت المغرب في عملية سياسة الجوار الأوروبية، والمساعدة المالية هي حصة مهمة من سياسة الجوار الأوروبية (ENP)، سياسة الجوار الأوروبية للتعاون السياسي الأمني والاقتصادي المالي والاجتماعي الثقافي بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في الإطار للحصول على مساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي إلى المغرب، يخصص البرنامج الإرشادي الوطني للفترة 2007–2010 مبلغ قدرب654 مليون اورو أما الفترة 2011– 2013قدر بـ 580.5 مليون اورو لدعم الأولويات الخمس التالية التي تم تحديدها للتعاون المالي : [1]

1. تطوير السياسات الاجتماعية؛
2. التحديث الاقتصادي؛
3. الدعم المؤسسي؛
4. والحكم الرشيد وحقوق الإنسان ؛
5. حماية البيئة.

في إطار سياسة الجوار الأوروبي اتفق الاتحاد الأوروبي والمغرب على الخطة كانت في 2005 لمدة خمس سنوات، وكان المغرب من بين البلدان الأولى للتوقيع على خطة عمل الجوار مع الاتحاد الأوروبي، لكن هاته السياسة تطورت ونمت إلى اكبر من ذلك في إطار اتحاد اورو متوسطي، وأصبح الآن المغرب جزء من المشروع الاتحاد من اجل المتوسط، الذي انطلق يوم 13 جويلية 2008 .

1- Mid-Term Review of the Country Strategy Paper Morocco 2007-2013 and National Indicative Program2011-2013.P09.

نلخص مراحل الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في الجدول الآتي:

جدول (13.3):مراحل الشراكة الاورو متوسطية– المغرب:

السنة	المراحل تطور العلاقات الأورو متوسطية– المغربية
2000	دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ في الاتحاد الأوروبي والمغرب.
2005	اعتماد خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب
2008	الاتفاق على تعزيز العلاقات الثنائية (الوضع المتقدم)
2008	إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط (الاتحاد من أجل المتوسط، وتعزيز الشراكة الأورومتوسطية).
2009	كجزء من آلية الجوار للاستثمار، تمت الموافقة على مشروعين في المغرب في قطاعات المياه والنقل والصرف الصحي ، ليصبح المجموع 23 مليون اورو في مجال المساعدة التقنية إعانات الاستثمار ، والذي ينبغي حشد ما يقرب من 310 مليون اورو في شكل قروض من المؤسسات المالية الأوروبية.
2009	في النقل والتربية والتعليم لما مجموعه 23 مليون اورو، ومن المتوقع أن تحشد 310 مليون اورو في شكل قروض من المؤسسات المالية الأوروبية.
2009	البنك الأوروبي للاستثمار منح القرض 540 مليون اورو إلى المغرب.
2010 -2007	الميزانية المخصصة المغرب IEVP1 بموجب البرنامج الإرشادي الوطني 2007– 2010 المبالغ إلى 654 مليون اورو.
2013 -2011	وتعلن اللجنة مبلغ الإرشادي 580.5 مليون اورو في شكل هبات ، في إطار التعاون المالي مع المغرب.

Source:http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=MEMO/10/181&format=HTML&aged=0&language=FR&guiLanguage=en

الفرع الثالث: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية

إن تحليل المؤشرات الاقتصادية يوضح لنا مدى تأثر الاقتصاد المغربي بالأزمة المالية، ما تأثير ذلك على العلاقات الأورو متوسطية.

الجدول(14.3): بعض المؤشرات الاقتصادية–المغرب

المغرب – المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع الحقيقي					
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (العملة المحلية ، ونسبة التغير٪)	3.0	7.8	2.7	5.8	5.8
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير الزراعي (نسبة التغير	5.6	5.4	6.6	5.0	6.4
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليون دولار)	59.5	65.6	75.1	88.3	97.3
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)	1973	2152	2422	2901	3116
مؤشر أسعار المستهلك معدل التضخم (متوسط فترة تغيير ٪)	1.0	3.3	2.0	3.9	2.6
المؤشرات الاجتماعية					
البطالة (رسمية ، مسجلة متوسط ٪)	10.8	11.1	9.7	9.5	10.7
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	71.7	72.0	72.2		

محو أمية الكبار (الذين تتراوح أعمارهم 15 سنة فأكثر ٪)	52.3		61.5		
المحلية السكان (مليون	29.9	30.2	30.5	30.8	
عدم المساواة في الدخل (جيني ٪)	40.0				
HDI1 مؤشر (2005)	0.646				
القطاع المالي					
إجمالي الإيرادات، بما في ذلك المنح (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	23.7	25.2	27.4	26.5	
المنح (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	0.5	0.4	0.4	1.5	0.4
مجموع النفقات، excl.Fond الحسن الثاني (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	29.6	27.5	28.5	31.2	31.1
المنح الحكومية باستبعاد الرصيد (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	5.5-	2.3-	0.1-	0.1	2.9-
اجمالي الدين الحكومي (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	62.1	57.4	53.6	48.6	51.8
القطاع النقدي					
الائتمانية للاقتصاد (تغيير ٪)	13.1	17.0	29.2	26	15.2
الائتمان على الاقتصاد / الناتج المحلي الإجمالي (في٪)	53.9	57.6	69.9	77.5	82.1
سعة المال (المال + أشباه النقود ، وتغير٪)	14.0	17.2	16.1	15.2	13.0
درجة تسييل (M3/GDP ، تغيير ٪)	8.8	7.5	9.3	7.8	3.4
القطاع الخارجي					
الصادرات من السلع (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	18.9	19.3	19.4	19.5	18.8
الواردات من السلع (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	32.4	33.1	33.6	35.3	35.1
الميزان التجاري (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	13.8-	14.8-	19.2-	22.1-	22.5-
ميزان الحساب الجاري ، بما في ذلك التحويلات الرسمية (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	1.8	2.2	0.1-	4.8-	
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	2.7	3.1	2.6	2.4	
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	2.7	3.1	3.1	2.7	3.3
الضعف الخارجي					
إجمالي الدين الخارجي (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	24.2	23.9	23.8	21.1	20.1
خدمة الدين ratio2	11.3	8.6	7.9	6.8	4.7
إجمالي الاحتياطيات (مليون دولار)	16.1	20.2	24.0	28.2	29.8
إجمالي الاحتياطيات (شهرا من الواردات)	7.4	7	7.9	6.2	6.7
القطاع المالي					
على المدى القصير سعر الفائدة (سعر السوق المال، ومتوسط)	3.3	3.3	3.3	5.3	
سعر الصرف (MAD/ يورو ، ومتوسط)	11.0	10.9	11.2	11.3	
سعر الصرف (MAD/ دولار، ومتوسط)	8.9	8.8	8.2	7.7	
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (1992 = 100)	119.9	120.8	129.7		

Source: Directorate-General for Economic and Financial Affairs, EUROPEAN ECONOMY, the Impact of the Global Crisis on Neighboring Countries of the EU, Occasional Papers 48 June 2009, p114.

ملاحظة:

(1) HDI دليل التنمية البشرية (القيمة القصوى 1) هو مؤشر مركب قياس الصحة ، والحصول على المعرفة ومستوى المعيشة.

1 باستبعاد إيرادات الخصخصة.

2 باستبعاد صندوق الحسن الثاني ، والتوازن على الخزينة بما في ذلك الحسابات الخاصة.

أولا- النمو الاقتصادي*

شهد الاقتصاد المغربي معدل نمو قدره 5.8 % في عام 2008 من الناتج المحلي الإجمالي يغذيها سنة استثنائية من الحملة الزراعية (الناتج المحلي الإجمالي الزراعي نمت بنسبة 11 %) ، نظرا قوة الطلب والاستثمارات المحلية ، على الرغم من النمو الاقتصادي الشامل لا يزال عرضة لتقلبات الطقس التي تمس الإنتاج الزراعي ، ومساهمة القطاع غير الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي زيادة تدريجيا بتطور التصنيع والبناء ،توسع الصناعة على الجزء الخلفي من مشاريع الإسكان بازدهار مشاريع المقاولاتية لدى المغرب، وإجمالي الناتج المحلي غير الزراعي بلغ نمو 5 % في عام 2008 نزولا من 6.6 % في2007 على حساب انخفاض الطلب العالمي و ارتفاع أسعار النفط لعام 2008 ، معظم توقعات الهدف قد تكون متوازنة لكن خطر الهبوط في عام 2009 للنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والاستثمارات العامة قوية %،أن ارتفاع التضخم جنبا إلى جنب مع أسعار النفط الدولية والغذاء، أما رصيد المالية العامة وصل عند 0.4 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 (باستبعاد إيرادات الخصخصة)، على نطاق واسع في تمشيا مع موقف قريب من التوازن في العام 2007 (0.2 % من الناتج المحلي الإجمالي)،" تمكن المغرب من تجنب العجز بفضل الأداء الاستثنائي من الإيرادات الضريبية وخصوصا ضريبة الشركات، زيادات بنسبة 54,2 %سنة 2008 و 24,1 % سنة 2007 و 24,8 % سنة 2006 و 22,4 % سنة 2005 يمثل تصحيحا إحصائيا بسيطا .وهكذا، تعززت موارد الضريبة على الشركات، التي انتقلت حصتها من، مجموع الموارد الجبائية من % 22,2 سنة 2007 إلى % 27,7 سنة 2008 ثم إلى % 28,6 سنة2009 لتصبح أول مصدر للموارد في ميزانية الدولة، وفي الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2009 ، بلغ متوسط الارتفاع السنوي للضريبة على القيمة المضافة قرابة13,6 %. وتعزى هذه الوتيرة المتسارعة أساسا إلى التطور الإيجابي لاستهلاك الأسر وإلى إصلاح الضريبة على القيمة المضافة"[1]،الناتجة عن الجهود الكبيرة المبذولة لتبسيط الضرائب الإنفاق وتحسين الإدارة الضريبية، ،وتوقعات واسعة لتعوض الزيادة كبيرة في الإنفاق (النفقات: 35 % على الاستثمار و 93 %على النفط والغذاء والإعانات، وقد حقق المغرب انخفاض في الدين العام على التوالي في عام 2008 (48.6 %مقارنة لعام 2007 قدرة ب53.6 % من إجمالي الناتج المحلي).

*- مؤشرات التحليل وفق الجدول (14.3).

1- التقرير الاقتصادي والمالي، **مشروع قانون المالية لسنة 2011**، وزارة الاقتصادية والمالية، المملكة المغربية، 2011، ص ص157-160.

ثانيا: التضخم *

انخفض التضخم في أسعار المستهلكين (CPI) في السنوات الأخيرة (1.8 % في المتوسط) ، تكشف وتشير التقديرات الأولية عن وجود مؤشر أسعار المستهلكين بلغ ذروته الوصول إلى 3.9 % نهاية 2008 صعودا من 2 % عام 2007، نتيجة لارتفاع أسعار النفط الدولية وأسعار السلع الأساسية، يعتبر التضخم معتدل قدر 2.6 % عام 2009، يراقب مصرف المغرب (BAM) عن كثب التضخم، ، أثار ذلك مفتاح التدخل، على أساس الاعتقاد بأن زيادة التضخم يشكل خطرا على استدامة النمو الاقتصادي.

خلال عام 2008، شهدت الحكومة صعوبات في تنفيذ سياسة الحكومة في تخفيض التضخم بحيث وصل المعدل نهاية عام 2008 المستهدف البالغ 2.3 %، أهداف التضخم لعام 2009 هي 2.5 % ، 2.3 % لعام 2010 و 2.1 % لعام 2011، فسعر الصرف الحالي الذي يربط النظام مليون درهم لسلة من اليورو والعملات (MAD) يهيمن عليها وقد أدى ذلك تقديرا مليون درهم في العام فعال تمشيا مع سعر صرف EUR – USD ، على الرغم من الضغط لسعر الصرف أكثر قدرة على المنافسة في ترسيخ حفظ خفض التضخم والاقتصاد ، حيث متوسط الدرهم المغربي ارتفع أمام الدولار في عام 2008 (مليون درهم / الدولار 7.07 نزولا من 8.2) والمتوقع ،وظلت مستقرة إلى حد ما ضد الاورو (مليون درهم / اورو من 11.3 اورو نهاية عام 2008 ارتفاعا من 11.2 في عام 2007)* والسلطات اتخذ خطوات تدريجية لتخفيف ضوابط العملة، وذلك بهدف التعريف عملة عائمة غير محددة بشكل كامل في العام قد ينتهي تاريخ بوتيرة التباطؤ في الاعتبار تصاعد التوتر في الأسواق الدولية.

ثالثا: الميزان التجاري

المغرب هو مشارك نشط مع الاتحاد الأوروبي ، لخلق الأهداف الاورو متوسطية منطقة التجارة الحرة بحلول عام 2010 ، المغرب شريك تجاري مهم للاتحاد الأوروبي هو الذي تصل صادراته إلى 18،5 مليون اورو في 2009 (60 % من تجارة المغرب في المجموع) ، والجزء الأكبر من المنتجات الزراعية و التي هي المنسوجات والسلع. الاتحاد الأوروبي والمغرب للتجارة تنمو بسرعة، بين عامي 1995 و 2008 ، نما حجم التجارة بنسبة 80 % على مدى يصل إلى 22.8 مليون اورو (صادرات الاتحاد الأوروبي: 14.4مليون اورو واردات الاتحاد الأوروبي : 8.4 مليون اورو)، في عام 2009 لكن تم التعاقد تدفقات التجارة بنسبة 20 % في الاعتبار تأثير الأزمة العالمية على الطلب الأوروبي. وتراجعت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى المغرب الأثر الرئيسي على واردات الاتحاد الأوروبي من المغرب، التي انخفضت بنسبة 22.6 % ، والمنتجات القائمة لا سيما الفوسفات والسياحة والتحويلات المالية والاستثمارات ، بنسبة 17.6 %. في النصف الأول من عام 2010 بدأ الاتجاه للتعافي واردات

*– المؤشرات التحليل وفق الجدول(14.3).

*– في مارس 2001، بسبب الوزن الكبير للدولار الامريكي في سلة من العملات، ، بالإضافة إلى تكامل المتنامي للمغرب مع الاتحاد الأوروبي، دفع البنك المركزي إلى تعديل تركيب السلة في أفريل 2001 لصالح اليورو ، من المرجع :

عبد العالي جبيلي ، فيتالي كرامارينو، مرجع سبق ذكره،ص32.

الاتحاد الأوروبي إلى المغرب قد زادت بنسبة 16.6 % ، كما ارتفعت الصادرات إلى المغرب ارتفعت بنسبة 8.9 %،الاتحاد الأوروبي والمغرب للتجارة تنمو بسرعة، بين عامي 1995 و 2007 ، ارتفع حجم التجارة بنسبة 80 % ، فالتجارة في السلع حيث إن صادرات الاتحاد الأوروبي من السلع إلى المغرب عام 2009 : 11 مليون اورو واردات الاتحاد الأوروبي من السلع من المغرب 2009 : 6.5 مليون اورو الاقتصاد المغربي لا يزال يعتمد نسبيا على التجارة في المواد النسيجية (29.9 %) و المنتجات الزراعية (28.3 %)، و التي تستأثر معا بنسبة 58.2 %من مجموع الصادرات المغربية إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2009. أساسا الواردات من الاتحاد الأوروبي الآلات ومعدات النقل (38.1 %)، والمواد الكيميائية (9.8 %) والوقود (9.7 %)،التجارة في الخدمات الاتحاد الأوروبي صادرات الخدمات إلى المغرب عام 2009 : 3،3 مليون اورو أما واردات الاتحاد الأوروبي من الخدمات من المغرب 2009 : 4.2 مليون اورو صادرات الاتحاد الأوروبي من الخدمات إلى المغرب تتكون أساسا من الخدمات التجارية (1،9 مليون اورو) في حين أن واردات الاتحاد الأوروبي في المقام الأول خدمات السفر (2.1 مليون اورو).[1]

الشكل الموالي يوضح لنا تغيرات الميزان التجاري:

الشكل(9.3): الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي و المغرب

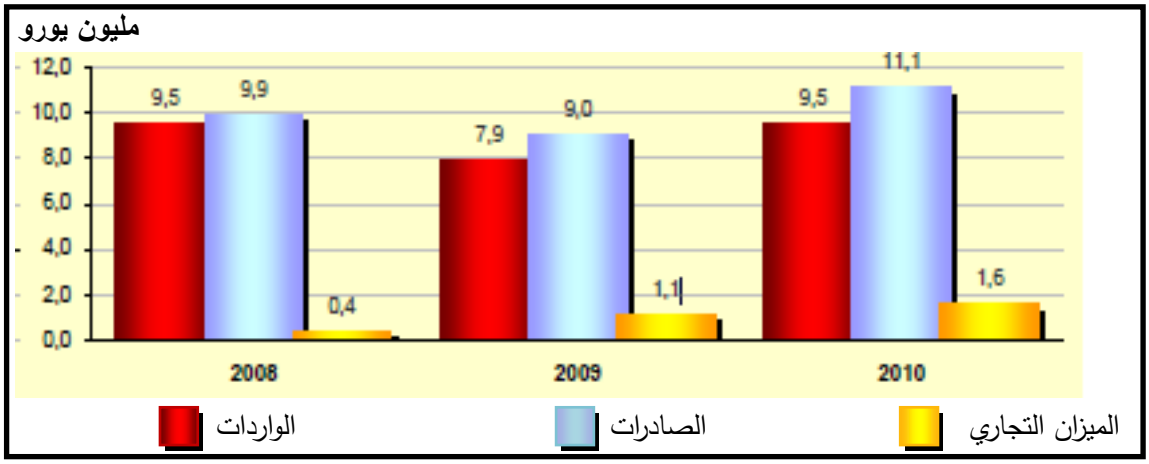

Source: Eurostat, 06/2011.

نلاحظ من خلال الشكل أن الاتحاد الأوروبي سجل فائض خلال الفترة 2008-2010، لكن هناك فورقات بحيث هذا الفائض كان ضعيف خلال 2008 قدر ب0.4 مليون اورو، بينما يتزايد خلال الفترة2009- 2010 قدر ب 1.1 مليون اورو ،و1.6 مليون اورو على التوالي،بينما المغرب تعاني عجز في ميزانها التجاري، لكن ما هو ملاحظ هناك تقارب بين الصادرات والواردات لكليهما، مما يظهر هناك تنافس في هاته المنتوجات ، ففي 2008 قدرت قيمة الواردات ب9.5 مليون اورو أما قيمة

[1] Direction of Trade Statistics – morocco,08/06/2011 .

الصادرات ب9.9 مليون اورو أما في 2010 قدرت قيمة الواردات ب9.5 مليون اورو أما قيمة الصادرات ب11.1 مليون اورو.

كما يوضح لنا الشكل تغيرات الميزان التجاري في الخدمات لكلا الطرفين:

الشكل(10.3): الميزان التجاري للخدمات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب

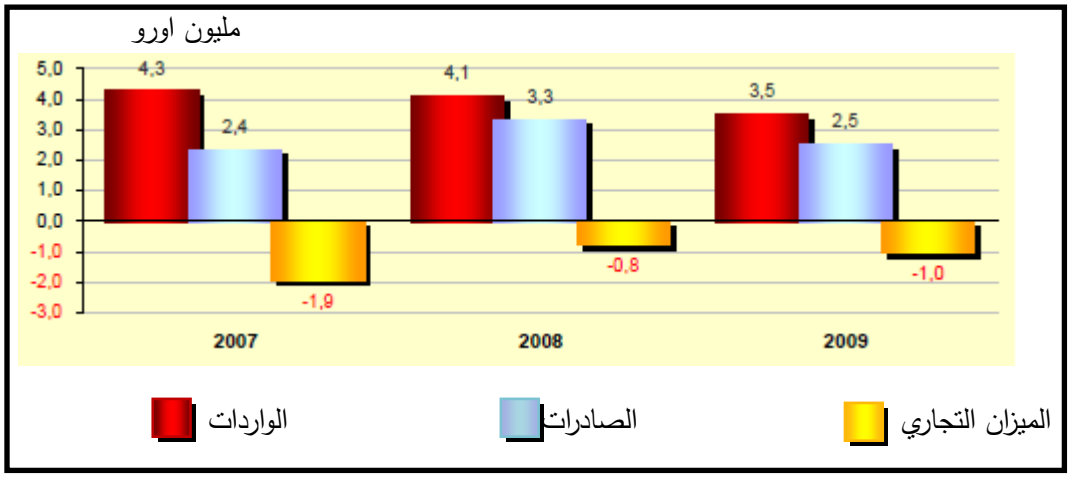

Source: Eurostat, 06/2011.

فالشكل يوضح لنا أن الاتحاد الأوروبي الميزان التجاري يشكل عجزا في تقديم الخدمات، بينما المغرب تحقق فائضا، في حين كانت أعلى نسبة له 2007 قدرت ب1.9 مليون اورو، بينما تناقصت تلك النسبة 2008- 2009 قدرت ب 0.8 مليون اورو،و1.0 مليون اورو على الترتيب، علما أن هاته الخدمات اغلبها خدمات سياحية.

أما الشكل يوضح أهم المنتجات المتبادلة لكلا الطرفين:

الشكل(11.3): أهم السلع المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب 2010

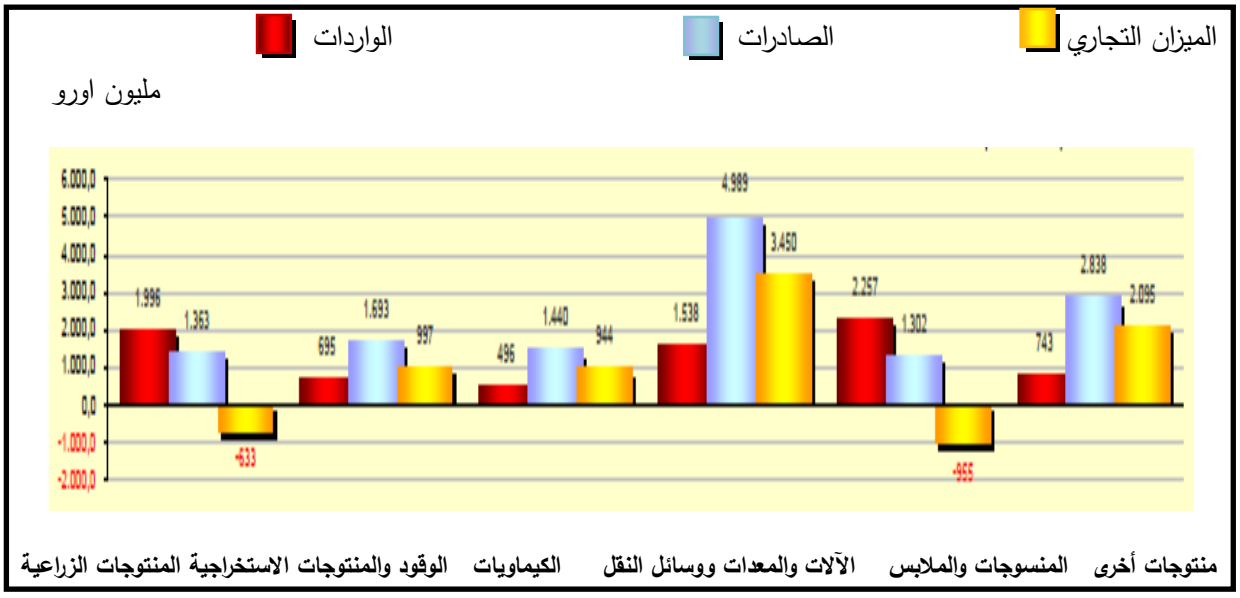

Source: Eurostat,06 /2011.

يوضح لنا الشكل تنوع المنتجات المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب،إن أهم صادرات الاتحاد الأوروبي تتمثل في الآلات والمعدات و وسائل النقل، قدرت ب4.989 مليون اورو والكيماويات والوقود

والمنتوجات الاستخراجية قدرت ب1.693 مليون اورو ومنتوجات مختلفة قدرت ب2.838 مليون اورو، أما المغرب فاهم صادراتها المنتوجات الزراعية قدرت ب1.996 مليون اورو والمنسوجات والملابس قدرت ب2.257 مليون اورو.

وقد خلص تحليل وضعية التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي، بعد تسع سنوات من بدء تنفيذ اتفاقية التبادل الحر، إلى النتائج التالية:[1]

- ✓ ارتفاع الواردات الإجمالية نحو الاتحاد الأوروبي بنسبة % 6,5 سنويا حيث انتقلت من 70 مليار درهم سنة 2000 إلى 0.131,4 مليار درهم سنة2009 ؛
- ✓ نمو الصادرات الإجمالية اتجاه الاتحاد الأوروبي بوتيرة أقل من الواردات، بارتفاع بلغ 2 % سنويا و انتقال حجم الصادرات من 59 مليار درهم سنة 2000 إلى 71,2 مليار درهم سنة؛2009 ؛
- ✓ تضاعف العجز في الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي بنسبة 5,3 %خلال هذه الفترة، نتيجة لهذه التطورات، منتقلا من 11,3 مليار درهم سنة 2000 إلى 60,3 مليار درهم في2009 ؛
- ✓ مساهمة الاتحاد الأوروبي في التدهور العام للعجز التجاري بنحو37 % .

أما الشكل الموالي تغير الميزان التجاري للاستثمار الأجنبي في الأسهم بين الاتحاد الأوروبي والمغرب:

الشكل(12.3): الميزان التجاري للاستثمار الأجنبي المباشر في الأسهم بين الاتحاد الأوروبي والمغرب

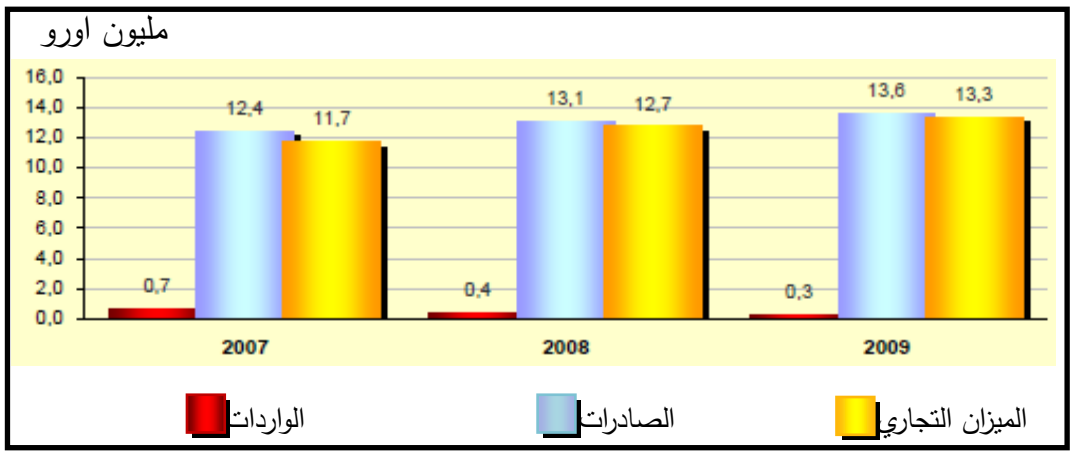

Source: : Eurostat,06/2011.

في عام 2009 بلغت استثمارات الاتحاد الأوروبي المباشرة في المغرب (الأسهم) إلى 13.6 مليون اورو بالمقارنة مع 2007 (12،4 مليون اورو) و(13.1 مليون اورو) في عام 2008 حوالي 60 % من حصة الاتحاد الأوروبي إجمالي الاستثمارات (الأسهم) في المنطقة المغاربية ،"حسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي بدأت في الانتعاش ابتداء النصف الثاني من سنة2009، وهذا أهمية الاستثمارات الأجنبية لدى الاتحاد الأوروبي في المغرب.

1- التقرير الاقتصادي والمالي، مرجع سبق ذكره، ص34.

فتبقى آفاق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة رهينة بتطورات النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، وخصوصا بالاتحاد الأوروبي، شريكنا الرئيسي، وهكذا فإن التباطؤ الاقتصادي الحالي في أوروبا، وخاصة بإسبانيا التي تعتبر من أكبر المستثمرين في المغرب، ليس ملائما على المدى القصير، كما أن عددا من الدول أصبحت تشجع الشركات على الاستثمار محليا، لأغراض النمو وللحفاظ على فرص الشغل، وتحول دون نقل أنشطتها إلى الخارج، من خلال إجراءات تحفيزية.[1]

الشكل الموالي يوضح لنا أهم الدول المستثمرة في المغرب:

الشكل(13.3): تغيرات الاستثمارات المباشرة الأجنبية لأهم الدول في المغرب

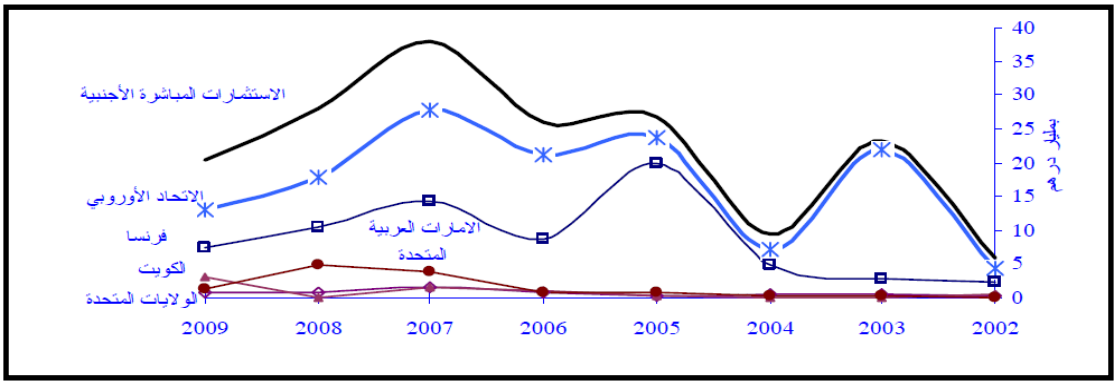

المصدر: التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2011، وزارة الاقتصادية والمالية، المملكة المغربية، 2011، ص49.

نلاحظ من خلال الشكل أن اكبر الاستثمارات الأجنبية في المغرب تستحوذ عليها الاتحاد الأوروبي ، في حين أنها تأثرت بالأزمة المالية في الفترة مابين2007 حيث قدرت بالتقريب 27 مليار درهم فتراجعت في 2009 قدرت بالتقريب 13 مليار درهم، بعدما كانت في تزايد في الفترة2002 إلى نهاية 2006، أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة فقد كانت الاستثمارات الأجنبية في المغرب في تزايد من2002 الى غاية 2005 بلغت ذروتها قدرت ب20 مليار درهم، في حين انخفضت من 2006 قدرت ب10مليارات دولار إلى غاية 2009 بلغت بالتقريب 6 مليار درهم.

إن المغرب يتوقع أن يحافظ على نمو اقتصادي سنوي يبلغ في المتوسط 5% حتى عام 2012 من خلال خطط تحفيز تتراوح من زيادة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية إلى الدعم الحكومي لشراء المنازل والعائلات الفقيرة، و أن يبقى معدل التضخم دون 2% خلال هذه الفترة، تدخلت المغرب بخطة تحفيز تتكلف أكثر من 700 مليون درهم وشملت إعفاءات ضريبية وحوافز أخرى لمساعدة أكثر الصناعات هشاشة، حيث تضاعف الإنفاق الاستثماري من 80 مليار في عام 2007 إلى 163 مليار درهم في 2009 وستبقي على ذلك الزخم حتى2012 و إن هذه الاستثمارات تهدف إلى تطوير البنية

1- التقرير الاقتصادي والمالي، مرجع سبق ذكره، ص50.

التحتية الأساسية ومنها شبكة الطرق السريعة وشبكات الكهرباء والموانئ والمطار والقطاع الزراعي والاتصالات، وزادت الحكومة الرواتب وخفضت ضرائب الدخل لإنعاش الاستهلاك المحلي، حيث أن الاستهلاك المحلي يمثل 60 % ، بزيادة دخول القوى العاملة 10 % كحد ادني إما من خلال زيادة الرواتب أو خفض ضرائب الدخل وبالإضافة إلى إعانات الدعم الجديدة لمشتري المنازل يعتزم المغرب إنشاء نظام لإعانات البطالة للعمال الذي يفقدون وظائفهم في إطار شبكة موسعة للأمان الاجتماعي، إن الهدف هو تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد حتى يتعافى تماما من الأزمة، هو يسعى إلى أن يصبح منطلقا للمستثمرين الأجانب للبحث عن أسواق أكبر لصادراته.[1]

المبحث الثالث: تحديات الإقليمية الجديدة " الشراكة الاورو متوسطية-المغاربية"

ألقت الأزمة المالية العالمية وما أعقبها من ركود في الاقتصاد العالمي بظلالهما على الاقتصاديات العربية، حيث تراجع النمو فيها نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي وتقلص الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإن كان تأثر الدورة الاقتصادية في الدول العربية بالصدمات الخارجية ليس بجديد في اقتصادياتها المعاصرة، غير أن حدة تباطؤ النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية وتزامنه مع الركود في الاقتصاد العالمي أظهر مدى الارتباط الوثيق للاقتصاديات العربية بالأسواق العالمية وبالدورات الاقتصادية في تلك الدول.[2]

نظرا للترابط التجاري الوثيق بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي، انه الشريك التجاري الرئيسي، فقد تأثرت هاته الدول الثلاث عبر القناة التجارية، وأثرت على نموها الاقتصادي خاصة الصادرات والواردات، ا لكن رغم تحسن نموها الاقتصادي وعدم تأثرها بشكل كبير بالأزمة المالية مثل الاتحاد الأوروبي ، لكن هذا التحسن لم يغدو مناسب لان هاته الدول تتميز بهشاشة اقتصادياتها وخصوصا تنوع المنتوج، فهي أثرت على ميزانياتها، ومؤشراتها الاقتصادية الكلية إيجابا وسلبا، فهي تسعى إلى إجراءات جديدة وفق التطورات الاقتصادية العالمية ، وخصوصا فهي في مرحلة رهانات مع مشاريع الجديدة، الاتحاد من اجل المتوسط، إعادة تفعيل تكتلاتها الاقتصادية الإقليمية ...الخ، فالاتحاد الأوروبي يسعى إلى توطيد علاقته أكثر مع دول البحر الأبيض المتوسط، وخصوص أن الأزمة أظهرت نقاط الضعف للاقتصاديات كلا الطرفين.

المطلب الأول: الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية

إن الازمة المالية شكلت عدة اضطرابات اقتصادية واجتماعية على المستويين ألمغاربي والأوروبي، لذلك سوف نذكر أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المعنية بذلك، والتي تهدد هاته الشراكة.

1- الأمين ألمغانمي، المغرب يوسع برنامج لتحفيز عبر زيادة الإنفاق على المشروعات البنية التحتية،**جريدة القدس**،العدد08،2010/02/6428،ص14.

2-تقرير الاقتصادي العربي الموحد، تداعيات الازمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، الفصل العاشر، صندوق النقد العربي،ابوضبي ،العدد30، 2010، ص203.

الفرع الأول: تباطؤ النمو في منطقة اليورو ودول المغرب العربي

تعتبر أوروبا واحدة من المناطق الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والأكثر بطء في الخروج منها .فقد سجلت منطقة الاورو ركودا قويا سنة 2009 حيث تراجع ناتجها الداخلي الخام بحوالي 4,1%، إلا أن الركود الاقتصادي الذي عرفته أوربا تفاوتت حدته بين دول المنطقة . (الجدول الاسفل)

وبما أن الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لدول المغرب العربي، حيث بلغت مبادلات المغرب معه 56 % وتبلغ حصة الاتحاد 65,6 %من الصادرات المغربية بينما تبلغ حصة واردات المغرب من الاتحاد .% 52 و من حيث البنية الجغرافية للتجارة مع الاتحاد الأوروبي، وتونس 80 % من مبادلات معه بالنسبة للعالم، أما الجزائر 56 % من إجمالي وارداتها من السلع والخدمات في الوقت الذي تصدر 95% من المحروقات. تقرير المغرب ص33.+المغرب الموحد ،و نستذكر علاقات المبادلات المغاربية متميزة مع دول الاتحاد الأوروبي ، وهناك السياحة التي يأتي جانب كبير منها من أوروبا وهناك تحويلات خاصة بتونس والمغرب، في حين أن أوروبا لم تعد توفر لنفسها نسبة نمو كافية على دعم مجهود التنمية في دول المغرب العربي، ولقد جاء الوقت للتفكير العميق في التأقلم مع متغيرات أخرى، باقتحام أسواق جديدة، والتعامل مع أطراف أخرى، والمأمول أن تقوم سوق مغاربية مشتركة ومنطقة للتبادل الحر.[1]

فالجدول التالي يوضح انخفاض النمو الاقتصادي لدى الاتحاد الأوروبي ومنطقة المغرب العربي:

الجدول(15.3): تباطؤ النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو ودول المغرب العربي(%)

النمو الاقتصادي	متوسط 1999- 2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
منطقة الاورو	2.1	1.7	3.0	2.9	0.5	4.1-	1.8
فرنسا	2.2	2.0	2.4	2.3	0.1	2.5-	1.4
اسبانيا	3.7	3.6	4.0	3.6	0.9	3.7-	0.1-
ألمانيا	1.2	0.8	3.4	2.7	1.0	4.7-	3.5
دول المغرب العربي	1.6	3.3	4.3	3.5	3.7	2.4	5.0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- **التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2011، وزارة الاقتصادية والمالية، المملكة المغربية،2011، ص201.**
- **صندوق النقد الدولي، مستجدات وأفاق الاقتصاد العالمي، يونيو2011، ص3.**

من خلال الجدول نلاحظ تباطؤ النمو الاقتصادي بشكل كبير في منطقة الاورو حيث قدر2.1 % في 1999-2004 وبقي بين التراجع والنمو في الفترة 2005-2006 ،لكن لوحظ تراجع كبير في الفترة

1- التقرير الاقتصادي والمالي، مرجع سبق ذكره، ص10.

2006-2009 حيث وصل في 2009 إلى -4.1 % وسبب هذا التراجع عدوى الازمة المالية التي سببت مشاكل في مؤشراتها الاقتصادية بالإضافة إلى أزمتها المالية الداخلية(أزمة اليونان)،أما دول المغرب العربي فهناك انخفاض اقل من دول الاتحاد الأوروبي حيث قدر النمو الاقتصادي في1999-2004 بـ1.6 % فواصل نموه إلى غاية 2006 حيث قدر بـ4.3 % لكنه تراجع في الفترة2007 إلى غاية 2009 حيث وصل هذا التراجع الى2.4% لكن حقق نمو في 2010 قدربـ5 %، مما يظهر عدم التأثر الكبير من الازمة المالية للدول المغرب العربي، على العكس ما تعاني منه دول الاتحاد الأوروبي وكانت اكبر الدول تباطؤ في نموها الاقتصادي ألمانيا ثم اسبانيا ثم فرنسا رغم استدراك التأثر السلبي لكن بقي نمو بطيء في 2010 قدر بـ1.8 % مقارنة بدول المغرب العربي.

الفرع الثاني: انخفاض قيمة الاورو

يعزى انخفاض العملة الموحدة، إضافة إلى ضعف النمو بمنطقة الاورو ناتج عن الازمة المالية ، إضافة إلى أزمة المالية العمومية في هذه المنطقة، حيث أثرت الأزمة اليونانية بشكل كبير على الأسواق بفعل ارتفاع العجز العمومي والمديونية في هذا البلد والتي بلغت على التوالي % 13,6 و % 115,1 من الناتج الداخلي الخام سنة 2009 بعيدا عن معايير ميثاق الاستقرار والنمو والتي حددت في3% و60 % وقد انتقلت هذه الأزمة لتشمل دولا أخرى داخل المنطقة كإسبانيا والبرتغال وإيطاليا و ايرلندا و بالرغم من وضع خطة إنقاذ بقيمة 750 مليار أورو من طرف الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي في 10 ماي 2010 ، واصلت العملة الموحدة تراجعها ارتباطا بشكوك المستثمرين حول مدى فعالية هذا المخطط و المخاطر التي أثقلت قدرة اليونان واسبانيا والبرتغال على تبني الإجراءات الملائمة .كما أن خسائر المستثمرين الذين يملكون أصولا بأوروبا الجنوبية وتدهور الثقة بخصوص جميع الأصول المقومة بالأورو، زادت من حدة انخفاض قيمة الأورو في أسواق العملات الدولية..[1]

فانخفاض الاورو اتجاه مجموعة من التحديات للدول المغرب العربي، في حين الجزائر قد تستفيد من تراجع أسعار الاورو مقارنة بالدولار من أسعار الواردات الأوروبية حيث تعتمد الجزائر في استيرادها من منطقة اليورو ما نسبته 56 % من إجمالي وارداتها من السلع والخدمات في الوقت الذي تصدر 95 % من المحروقات بالدولار، في حين قد تخسر فوائد احتياطاتها من الصرف بالعملة الأوروبية حيث يشكل احتياطي الصرف الجزائري بنسبة 42% من الاورو و46% من الدولار. في حين التنافس الحاد على منطقة الاتحاد الأوروبي بين الجزائر وروسيا وقطر لان عائدات الغاز الطبيعي الذي يشكل نسبة كبيرة من عائدات المحروقات الجزائرية قد يؤثر ذلك على الاقتصاد الجزائري.[2] في حين تستفيد الدول الأخرى

1- التقرير الاقتصادي والمالي، مرجع سبق ذكره، ص ص25-26.

2- مصطفى صايج ، **انعكاسات الازمة المالية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري" فرص وتحديات"** ، مجلة المغرب العربي الموحد،تونس، العدد 8 ، سبتمبر2010، ،ص16.

المغاربية من انخفاض اليورو من ناحية الواردات ، لكن هذا يؤدي إلى تراجع إيراداتها من الصادرات واحتياطات الصرف من عملة اليورو.

فالشكل التالي يوضح تدهور عملة اليورو خلال الازمة المالية:

الشكل(14.3):تطور سعر الصرف الفعلي الاسمي لمنطقة اليورو

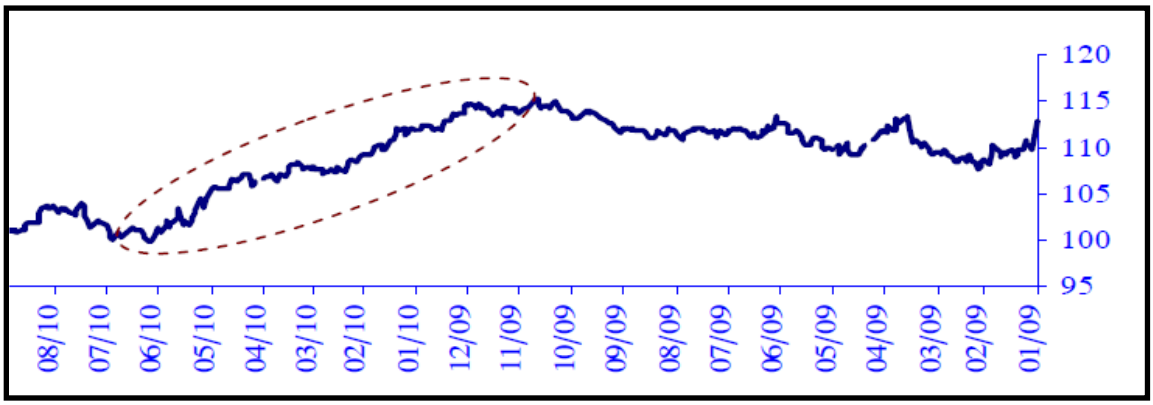

المصدر: التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2011، وزارة الاقتصادية والمالية، المملكة المغربية، ص25.

من خلال الشكل نلاحظ التهور الشديد لعملة اليورو خلال الفترة نوفمبر 2009 تواصل ذلك إلى غاية جويلية 2010، وهذا يظهر تأثر الاتحاد الأوروبي بأزمة اليونان مع تزامن الازمة المالية العالمية، مما أدى إلى تدهور اليورو، لان الاتحاد الأوروبي يعاني أزمة مالية حادة في هاته الفترة.

في حين لو نظرنا إلى الصراعات الأيديولوجية لبلوغ الهيمنة العالمية شكل عاملا في إعادة ترتيب الخريطة الجيو- إستراتجية التي انصبت في اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية التي استعملت الورقة الخضراء لتعزيز هذا المكسب ، وأول من أعلنت رغبتها في التعامل باليورو: كوبا، ايران، كوريا...الخ، في حين يقول" شرودر" المستشار الألماني السابق:" أن أوروبا تقبل التحدي وسوف تسيطر على تحديات العولمة بالعملة الجديدة، وان اليورو سيكون مفتاح أوروبا في القرن 21 فزمن البلدان التي تسعى للبقاء وحدها اقتصاديا وماليا قد ولي"[1]، لكن ما يظهر ألان من انهيارات مالية التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الأوروبي ، وهذا يؤثر على العملتين الدولار واليورو ، في حين يظهر رهانات تعدد الارتباط بالعملات الأخرى لان هاته الازمة أثرت بشكل كبير على الولايات المتحدة ، وأوروبا، بصفة خاصة.

الفرع الثالث: موضوع الهجرة[2]

إن الدول الأوروبية تعيش تحت وطأة الالتزامات المالية التي تعهدت بها في إطار الاتحاد الأوروبي والتدابير التقشفية التي اعتمدت على المستوى المحلي، وهي بمجملها تصب في اتجاه تقليص النفقات

1- عبد القادر بالعربي، شعيب بونوة وآخرون، **اليورو وانعكاساته على دول العالم الثالث**،، الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط، أيام 18/20أفريل 2005،ص20.

2- منصب سليم، **الجاليات المغاربية في مهب الازمة الاقتصادية**، مجلة المغرب العربي الموحد،تونس،العدد1،8 سبتمبر 2010، ص ص23-24.

على عدد من القطاعات الاجتماعية وهي تشمل بالضرورة الجاليات المغاربية التي لا تتوفر على ضمانات اجتماعية أفضل من المواطنين الأوروبيين الذين باتوا يدفعون ثمن الازمة من معاشاتهم والخدمات الاجتماعية مثل منح البطالة، نظرا للتباينات الشديدة للأطر القانونية والاجتماعية التي تعيش فيها الجاليات المغاربية في أوروبا، يجد المحللون صعوبة كبيرة في وضع سيناريوهات دقيقة لتطور أوضاع هذه الجاليات في سياق الازمة المالية الحالية، إن المهاجرين محكومين بطبيعة البيانات القانونية والاجتماعية التي تؤطرها في سوق العمل، وتبدو الفئات التي تتمتع بوضع قانوني مستقر نسبيا في سوق العمل مرشحة أكثر من غيرها في للحفاظ على حالة مستقرة نسبيا في سوق العمل المرشحة أكثر من غيرها للحفاظ، على حالة مستقرة نسبية، بالمقابل فان الفئات التي تتسم أوضاعها التعاقدية في سوق العمل بعدم استقرارها وضعف ن معرضة أكثر لمواجهة صعوبات اجتماعية.

إن أداء الدول المغاربية خلال الازمة المالية، يظهر استمرارها في نهج سياسات انفرادية وغير منسقة إزاء ملف الهجرة والجاليات المغاربية في أوروبا، ولم يحظى بأولية في اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الاتحاد الأوروبي، حيث أن سلوك الدول المغاربية ركز على جني العائدات المالية من تحويلات الجاليات المغاربية ومساهمتها في الاستثمار والتنمية، وهو نهج محدود في حال عدم إحاطته برؤية استراتيجية بعيدة المدى، من خلال رسم سياسات تحفيزية للجاليات لاستثمار مواردها المالية وفق منظور شراكة يأخذ بعين الاعتبار الامتيازات التي يتوفر عليها هؤلاء في الدول الأوروبية التي يقيمون بها، ومن المحتمل أن تؤثر في استهلاك الأسر المغرب ، وذلك اعتبارا من العمالة المغربية المغتربين في أوروبا ويقع على المستوى من التحويلات، و نمو الصادرات مقيدة لمنافسة من الأجور الدنيا من جانب البلدان الأوروبية وتراجع الطلب. حيث يعادل 20 % من القوى العاملة المحلية يعملون في المغرب فقط*.

المطلب الثاني : هشاشة اقتصاد دول المغرب العربي:

يتركز ضعف الاقتصاد دول المغرب العربي، في مشكلة تنوع الإنتاج واعتماده على الموارد الطبيعية، أي الاستخراجية، أكثر من تركيزه على المقومات الأخرى مثل السياحة ،التجارة البنية...الخ.

الفرع الأول: مشكلة التنويع الإنتاجي

يشهد العالم خلال السنوات الأخيرة تطورات عديدة ومتنوعة فمن ارتفاع في أسعار المواد الأولية والمحروقات وبروز تواتر الأزمات الاقتصادية الواحدة تلو الأخرى ، فإذا كانت أزمة السيولة التي ميزت القطاع المالي للدول المتقدمة لا تعنينا في شيء، فان انتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي اضر بمبادلات الدول المغرب العربي خاصة مع الاتحاد الأوروبي، من خصائص الاقتصاد دول المغرب العربي ،أداء التجارة مخيبة للآمال يعود إلى المنتج والسوق شحيحة التنويع ،" ولاسيما منه المغرب اعتماده على الفلاحة والتساقطات المطرية فضلا عن التبعية للخارج، وضعف الطلب الداخلي فيه زيادة على ضعف

* – إن اكبر نسبة من المهاجرين دول المغرب العربي إلى دول أوروبا هي المغرب حيث بلغ عدد المهاجرين العمالة في المغرب 1125640 مهاجر سنة 1993 من المرجع: حسن نافعه، مرجع سبق ذكره، ص509.

أدائه الصناعي والتعليمي، على سبيل المثال أن المغرب تبنى مجموعة من المشاريع الكبرى كالمغرب الأخضر ورؤية 2020 في السياحة وبرنامج الانطلاقة الصناعية غير أن التفعيل هذه البرامج الطموحة اصدم مع تداعيات الازمة المالية العالمية"[1]،و الضعف الرئيسي لاقتصاد الجزائري هو التنويع في النشاط الاقتصادي المنخفض، والاعتماد الكبير على النفط والغاز ، وبطء التقدم المحرز في تنمية القطاع الخاص ، وعرقلة التنمية الاقتصادية ، إضافة أنها من البلدان المتخلفة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتمادها على تدابير حمائية ، مثل القيود المفروضة على الشركات الأجنبية في الجزائر ، وتماشيا مع خارطة الطريق لعام 2008 ، وذلك متابعة من اتفاقية الشراكة ، الجزائر تستعد للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، وليس فقط على الصعيد العالمي، قبل كل شيء مع الجيران الجغرافية، كما تسمح لقفز في الإصلاح الداخلي، في وجه الخصوص، إلا أن مجالات الخدمات والطاقة تحتاج التزامات في حين الجزائر لا تزال غير ملتزمة بهاته التغييرات مع العلم أنها مضرة بمصالحها الاقتصادية .*

وفي النهاية يمكن أن نصل أن الفرص التي تقدمها الازمة مرهونة بعائدات المتوجات الأحادية للدول المغرب العربي أما سلبا أو إيجابا.

الفرع الثاني: ضعف التجارة البينية

يشكل نجاح الاندماج بين بلدان الجنوب عنصرا رئيسيا من عناصر نجاح الاندماج في منطقة المغرب العربي بسبب الآثار الاقتصادية الإيجابية التي تنتجها السوق الموحدة مقابل صغر حجم الأسواق المحلية للبلدان الأعضاء، خاصة من حيث زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الاقتصاديات المغاربية.

ومن شأن بناء سوق واسعة في شمال أفريقيا أن يؤدي إلى خلق بعض المشروعات ذات المصلحة المشتركة، مثل تحسين الاستثمار في البنى التحتية وتحقيق التكامل بين الاقتصاديات المغاربية .كما أن خلق منطقة مغاربية للتبادل الحر سيساعد في رسم إطار اقتصادي موحد من شأنه أن يثير اهتمام العديد من الفاعلين الاقتصاديين، خاصة المستثمرين الأجانب.

1- التقرير الاقتصادي والمالي، مرجع سبق ذكره،ص12.

* - صرح ماندلسون المفوض التجاري الأوروبي في الجزائر 4 فبراير 2008 -- الجزائر ، على ضرورة تركز الاجتماعات على التقدم نحو منظمة التجارة العالمية الجزائري الانضمام ، ودورها في عملية التكامل الاقتصادي الأوروبي المتوسطي ، والحاجة إلى تحسين مناخ الاستثمار للشركات الأوروبية ، بما في ذلك قطاع الطاقة.

- دعم وبقوة دمج الجزائر في المنظمة التجارة العالمية.
- ترحيب بالخطوة التي اتخذتها الجزائر بخصوص قبول برتوكول نظام تراكم المنشأ.
- توفير بيئة أكثر استقرارا لزيادة الاستثمار بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

الجدول التالي يبين ضعف المبادلات التجارية البينية بين دول المغرب العربي:

جدول رقم (16.3) : المبادلات التجارية المغاربية البينية خلال سنة : 2000

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البلد	الجزائر	ليبيا	المغرب الأقصى	موريتانيا	تونس
الجزائر	-	2	8.5	2	64
ليبيا	0.1	-	121.5	1	277.5
المغرب الأقصى	124	30	-	0.2	26.5
موريتانيا	23	0	0	-	2
تونس	83	301.5	60.5	1.8	-

المصدر: بشير بن عيشي،محمد الأمين غربي،مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، الملتقى الدولي التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف،8-9 ماي 2004،ص6.

نلاحظ من خلال الجدول رغم قدم الإحصائيات نوعا ما، إلا أن التجارة البينية ضعيفة، لم تزدهر لحد كبير فالجزائر تتركز تبادلاتها التجارية البينية مع المغرب قدرت ب8.5 مليون دولار ومع تونس64 مليون دولار حيث تشكل التجارة البينية للجزائر سوى 2%، أما بالنسبة لليبيا تتركز تبادلاتها التجارية البينية مع المغرب ب121.5مليون دولار، ومع تونس قدرت ب 277.5 مليون دولار حيث تشكل التجارة البينية لليبيا سوى 4 % ،أما بالنسبة للمغرب تتركز تبادلاتها البينية مع الجزائر تقدر ب124% ثم تليها ليبيا ثم تونس وتشكل تجارتها البينية للمغرب سوى 2 % ،أما بالنسبة لموريتانيا تتركز تجارتها البينية مع الجزائر قدرت ب23 مليون دولار، تشكل التجارة البينية لموريتانيا سوى 1 %، أما بالنسبة لتونس تتركز تجارها البينية مع ليبيا تقدر ب301.5 % ثم تليها الجزائر ثم تونس ، وتشكل تجارتها البينية لتونس سوى 5 %،حيث لا تشكل التجارة البينية لدول الاتحاد المغرب العربي سوى 3 % من تجارتها الخارجية في هاته الفترة 2000.

لذلك لابد من تضامن إقليمي حقيقي لمواجهة التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية ،وإلى الاندماج المغربي الذي أضحى حاجة اقتصادية ملحة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية أن حجم المبادلات التجارية البينية بين الدول الخمس للإتحاد المغربي، لم تتجاوز2 %من إجمالي مبادلاتها التجارية الخارجية، بينما بلغ حجم مبادلاتها مع دول الإتحاد الأوروبي نحو72 % [1].

1- جيهان لغماري السنوسي، اختتام أشغال الدورة الرابعة والعشرين لأيام المؤسسة بتونس "التكتلات الإقليمية الحل الأنجع لمواجهة الوضع الدقيق"،**جريدة العرب**،2009/12/14،ص12.

المطلب الثاني: فرص وتحديات لدول المغرب العربي

إن الاتجاه نحو الوحدة لا ينبع فقط–وبشكل مباشر –من الإحساس بوحدة الهوية وإنما يخضع لعوامل موضوعية، محلية وعالمية، تختلف باختلاف الظروف المحيطة. فبربط تحقيق الوحدة بوجود عواملها الذاتية، مسألة أثبتت عدم جدواها نظرا إلى اقتصارها على بعد واحد، وهو البعد المستند إلى الهوية، وإغفال حقيقة العوامل الموضوعية والخارجية التي لها تأثير كبير في تكوين الدول والأمم ، وتنظيم العلاقات في ما بينها، فهي التي تملك أن تدفع الدول إلى التحالف أو الاندماج ، أو التفكك والانفصال[1] ،وحيث أن الفضاء الأورو متوسطي، الذي يعنينا هنا، بات شريكا متميزا من شركاء الفضاء الأوروبي، فإن ما يستجد في ربوع أوروبا، في السراء وفي الضراء، في أزمنة الطفرة واليسر وفي أزمنة الندرة و العسر، لاسيما على مستوى الإعداد للخروج من الأزمة الراهنة، ثم على مستوى الدخول في عهد ما بعد الأزمة، من المفروض أن يعتلي الأجندا العربي المتوسطي عموما، و الأورو متوسطي خصوصا.[2]

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية المحفزة

لا ينبغي إهمال الدور ألمغاربي، يمكن لهم توفير الإرادة السياسية في أدنى مدارجها، ولعل قرار تأسيس البنك ألمغاربي للاستثمار والتجارة يكون الجواب احد الأجوبة الضرورية لتمويل المبادلات، ومن المحفزات في هاته الفترة نموه الاقتصادي، وارتفاع أسعار المواد الأولية التي كانت في صالح هاته الدول بغض النظر ما هو واقع في أوروبا.

اولا– النمو الاقتصادي:

فقد حققت دول المغرب العربي خلال الازمة المالية بعض المؤشرات الايجابية ، لكنها ليست بالمحفزات المرضية منها:

أ– **تونس:**

لم يتأثر الاقتصاد التونسي كثيرا بالأزمة العالمية خلال سنة 2009 ، حيث عوض صمود قطاع السياحة وزيادة الإنتاج في قطاع المعادن جزئيا انخفاض الصادرات نحو دول أوروبا .وتم دعم الطلب الداخلي عن طريق الاستثمار العمومي والاستهلاك الداخلي نتيجة الزيادة في الرواتب في القطاعين العام و الخاص.[3]

تشير التقديرات في تونس إن الناتج المحلي الإجمالي نما عن عام 2010 بنسبة 3.7 % مقابل 3.1 % المسجلة عن عام 2009، أما التضخم 4.5 % في عام 2010 مقابل 3.5 % في عام 2009، فقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 7.6%خلال الشهور الأحد عشر

1– محمد بوبوش، وحدة المغرب العربي و التكتلات الإقليمية الأخرى،**مجلة بحوث اقتصادية عربية**،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،القاهرة، العدد42،ربيع2008،ص86.

2– الشاذلي العياري، **الندوة السنوية الثامنة الازمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها على العلاقات الأورو متوسطية**، جامعة الدول العربية ، تونس،2009/06/17،ص21.

3– التقرير الاقتصادي والمالي، مرجع سبق ذكره، ص21.

الأولى من العام الحالي لتصل إلى 1901 مليون دينار(1320 مليون دولار) مقابل 1767 مليون دينار (1227 مليون دولار) عن نفس الفترة من العام السابق.[1]

بالإضافة إلى مؤشرات ايجابية ، تحتل الإدارة التونسية المرتبة69 بالنسبة إلى مؤتمر سهولة ممارسة الأعمال وفقا لتقرير البنك الدولي لسنة 2009من ضمن 183 دولة مقابل المرتبة73 سنة 2008 من ضمن 178 دولة. وتحتل تونس المرتبة الثامنة ضمن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وصنف التقرير العالمي السنوي 2010 2009 للمنتدى الاقتصادي العالمي لدافوس حول مؤشر التنافسية الاقتصادية تونس في المرتبة الأولى إفريقيا والمرتبة السادسة عربيا والمرتبة 40عالميا من ضمن 133 دولة سنة2009 مقابل 36 سنة 2008 من ضمن 134 دولة.،ويذكر ان تونس استطاعت تحقيق الأهداف التنموية وتنمية الاستثمار الخارجي حيث ارتفع عدد المؤسسات الأجنبية في تونس إلى ما يقارب عن 3000آلاف مؤسسة توفر أكثر من 250 ألف موطن شغل منها عديد المؤسسات الكبرى ذات المحتوى التكنولوجي العالي. كما تم تسجيل ارتفاع في نسبة مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي التي بلغت معدل 60% من جمل الاستثمارات مقابل 40% قبل توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.[2]

ب- المغرب: [3]

وكان تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على المغرب محدودا سنة 2009 على الرغم من تدهور الحالة الاقتصادية لشركائه .فنظرا للسنة الفلاحية الجيدة) رقم قياسي في إنتاج الحبوب (والتدابير المتخذة لدعم القطاعات الأكثر تضررا، في إطار لجنة اليقظة الإستراتيجية التي أنشئت مع بداية الأزمة، ونتيجة لعقد متواصل من الإصلاحات، بلغ النمو الاقتصادي 4,9 % سنة2009.[4] قد نما الناتج المحلي الإجمالي المغرب بنحو 4.0% خلال عام 2010 ،كما يقدر أن يبلغ معدل التضخم، نحو واحد في المائة عن عام 2010 محافظاً بذلك على المستوى المنخفض الذي كان عليه العام السابق.أن الصادرات الإجمالية قد نمت بنسبة 27% خلال الشهور العشرة الأولى من العام2010 ، لتبلغ 121.1 مليار درهم، مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق . ويعزى جزء كبير من هذا الارتفاع إلى زيادة حجم الصادرات من الفوسفات ومشتقاته والتي نمت بنحو 87 في المائة خلال هذه الفترة من العام 2010 أما الواردات الإجمالية ولنفس الفترة، فقد ازدادت بنسبة 13.5 في المائة لتبلغ حوالي245.6 مليار درهم، وذلك انعكاساً لارتفاع فاتورة المشتقات النفطية والتي ارتفعت بنحو 36 في المائة ، وبذلك يرتفع عجز الميزان التجاري خلال

1- صندوق النقد العربي، أداء أسواق الأوراق المالية العربية، **النشرة الفصلية**، الربع الرابع،2010،ص35.

2- جيهان لغماري السنوسي، اختتام اشغال الدورة الرابعة والعشرين لأيام المؤسسة بتونس "التكتلات الإقليمية الحل الأنجع لمواجهة الوضع الدقيق"، **جريدة العرب**، 2009/12/14،ص12.

3- صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره،ص35.

4- التقرير الاقتصادي والمالي، مرجع سبق ذكره، ص21.

الشهور العشرة من العام 2010 إلى نحو 124.5 مليار درهم ،بزيادة قدرها3.4 مليار درهم عن نفس الفترة من العام الماضي .ومن جانب آخر، ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 49.3% في نهاية اكتوبر 2010 مقارنة مع 44.1% في نهاية اكتوبر2009 ، من ناحية أخرى، ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الشهور العشر الأولى من العام 2010 لتبلغ نحو 21 مليار درهم) ما يعادل 2.5 مليار دولار(، محققة نسبة نمو بلغت نحو 16% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، ومما هو جدير بالذكر أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تجاوزت 4.5 مليار دولار قبل الأزمة الاقتصادية العالمية والتي ظهرت في العام 2008.[1]

ث- **الجزائر**[2]

تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الجزائر قد حقق نمواً بنسبة 3.3 %عن عام 2010، مقابل نسبة نمو بلغت 2.4 %عن العام السابق، وفيما يتعلق بمعدل التضخم، فإن التقديرات تشير إلى إنه قد بلغ نحو 4.3 % خلال عام 2010 مقارنة مع 7.5 % في المائة عن العام السابق2009.

الميزان التجاري قد سجل فائضاً عن الشهور العشر الأولى من عام 2010 ، بلغ حوالي 13 مليار دولار، مقابل فائض بنحو قدر 1.58 مليار دولار عن نفس الفترة من العام الماضي، وقد جاء هذا الارتفاع في الفائض نتيجة الزيادة الكبيرة في صادرات النفط والغاز والتي نمت بنحو 30 % خلال هذه الفترة مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، ويذكر أن صادرات النفط والغاز شكلت ما نسبته 96.9% من إجمالي الصادرات عن تلك الفترة من عام 2010 من جانب آخر، تراجعت الواردات عن الشهور العشر الأولى من العام 2010 بنسبة 1.8 % لتبلغ نحو 32.8مليار دولار مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق 2009 هذا، وقد بلغت الاحتياطيات من العملات الأجنبية للبنك المركزي الجزائري نحو 157 مليار دولار في نهاية ديسمبر2010.

ثانيا : المواد الأولية:

تتربع دول المغرب العربي على مساحة إجمالية تقدر بـ 6 ملايين كلم^2 ، منها حوالي 5000 كلم كشريط ساحلي على ضفاف البحر المتوسط و حوالي 700 كلم على الساحل الأطلسي ، و هي رقعة جغرافية تتمتع بخصائص مناخية و زراعية متنوعة تسمح بزراعة مختلف أنواع الحبوب و الخضر و الفواكه و غيرها ، بحيث يتراوح هذا التنوع في المناخ و الغطاء النباتي من الشمال إلى الجنوب ، و أعطى هذا التنوع المناخي و الجغرافي ميزة نسبية تتميز بها المنطقة بتوافر الثروات الباطنية و الطبيعية بشكل كبير ، و التي ما يزال الكثير منها غير مستغل إلى يومنا هذا و منها : البترول المتواجد بكثافة خاصة في كل من الجزائر و ليبيا و نسبيا في تونس ، و كدا الغاز الطبيعي حيث يقدر الاحتياطي

1- صندوق النقد العربي ، مرجع سبق ذكره،ص ص74-75.

2- نفس المرجع السابق،ص102.

المتواجد في الجزائر وحدها ما يعادل تقريبا 3000 مليار م3 ثم تأتي بعد ذلك كل من ليبيا و تونس ، و الفوسفات المتواجد بكثافة أكبر في كل من المغرب الذي يعتبر المنتج العالمي الثالث لهذه المادة و تونس التي تحتل المرتبة الخامسة عالميا ، و تواجد الحديد بكثافة أكبر في موريتانيا ، بالإضافة إلى تواجد معادن أخرى في المنطقة : كالنحاس و الزنك و اليورانيوم و الذهب ... بالإضافة إلى موارد زراعية و بشرية و سياحية ...الخ و التي يمكن أن تجعل من المنطقة المغاربية منطقة قابلة للتشكل اقتصاديا و سياسيا .[1]

الجدول التالي يبين أهم خصائص دول المغرب العربي:

جدول رقم (17.3): بعض خصائص بلدان المغرب العربي

البلـــد / الوحـــدة	الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس	موريتانيا	المجموع
المساحة (ألف كلم2)	2.382	1.760	446	164	1080	5.832
السكان مليون	35	6.546	32	10.589	3.3	87.435
احتياطي البترول	8400	22000	3	1790	-	32193
احتياطي الغاز	104200	25700	100	3100	-	133100
الناتج الداخلي الخام مليار دولار	160	87	90	48	3.200	480.200
الدخل الفردي دولار	6000 (2008)	9000 (1968)	3300 (2008)	4540 (2011)	1000	4768 (المتوسط)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- **مجلة المغرب الموحد،تونس، العدد10، 01 جانفي 2011،ص8.**
- **محمد الشريف منصور، التكامل الصناعي ألمغاربي كآلية لاندماج في الاقتصاد العالمي، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب-البليدة،2002،ص4.**

أنهت أسعار المواد الأولية سنة 2009 بارتفاع قوي نتيجة انخفاض قيمة الدولار وتزايد اهتمام المستثمرين وتحسن الطلب جراء الانتعاش التدريجي للاقتصاد العالمي .فحسب صندوق النقد الدولي، انتعش المؤشر الشهري لأسعار المواد الأولية بنسبة 40,5% سنة 2009 نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة بنسبة 50 %والمعادن الأساسية بنسبة 44,6% والمواد الغذائية بنسبة 16,6% وعلى الرغم من هذا الارتفاع، فقد ظلت الأسعار دون المستوى التاريخي الذي سجلته في صيف سنة2008 وخلال سنة 2010، وبعد تراجعها خلال فصل الربيع، شرعت أسعار المواد الأولية في الارتفاع مدعومة بانخفاض ملحوظ في قيمة الدولار منذ مطلع يونيو 2010 وعودة الثقة للأسواق .وهكذا سجل مؤشر أسعار المواد الأولية ارتفاعا بحوالي 2,5% خلال سبعة أشهر الأولى من سنة 2010 نتيجة الزيادة في أسعار

1- محمد الشريف منصور، التكامل الصناعي ألمغاربي كآلية لاندماج في الاقتصاد العالمي، **الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة** ، جامعة سعد دحلب-البليدة،21 / 22 ماي 2002 ،ص3.

المعادن الأساسية3,9%) والمواد الغذائية (% 3,2) والطاقة) ،و بعد ارتفاع قوي سنة2009 ، عرفت أسعار النفط تقلبات قوية سنة2010 ، حيث تراوحت ما بين70 و 85 دولار حسب تقدير الأسواق لتطور الظرفية الاقتصادية والمالية العالمية .فقد بلغت في المتوسط 77,1 دولار للبرميل خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 2010 مقابل 61,7 دولار كمتوسط سنوي خلال2009، غير أن ارتفاع الدولار ساهم في تباطؤ ارتفاع أسعار النفط .فخلال النصف الأول من سنة2010 انخفضت أسعار النفط بالدولار بنسبة% 3,8 ، في حين ارتفعت أسعار البترول بالأورو بنسبة12,9% خلال نفس الفترة، نتيجة ارتفاع الدولار بحوالي % 14,8 مقارنة مع العملة الأوروبية الموحدة.[1]

الشكل الموالي يوضح ارتفاع أسعار المواد الأولية وانخفاضها تأثرا بالأزمة المالية:

الشكل(15.3): ارتفاع أسعار المواد الأولية

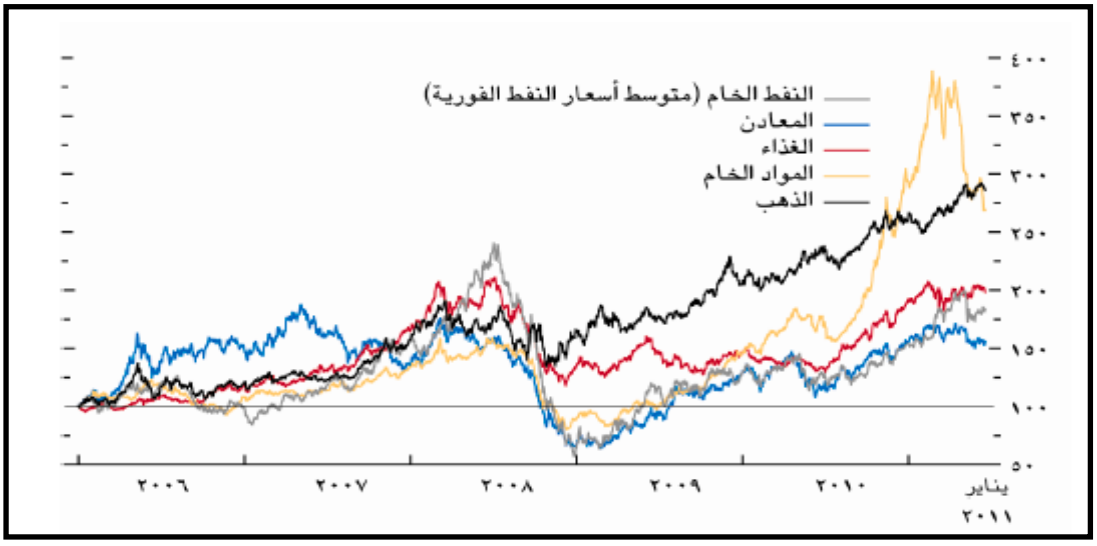

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات وأفاق الاقتصاد العالمي،واشنطن،يونيو 2011،ص6.

نلاحظ من خلال الشكل اضطراب وتذبذب أسعار المواد الأولية، وفقا لتغيرات البيئة الاقتصادية الدولية، فأسعارها كانت في ارتفاع إلى غاية بلغت ذروتها في 2008، لكنها انخفضت في أواخر هذا العام، ولكن عاودت الارتفاع لزيادة الطلب عليها لكن ارتفاع مطرد من 2009 إلى غاية 2011.

االفرع الثاني: ضرورة إحياء الاتحاد ألمغاربي

نظرا للواقع الذي تعاني منه الدول المغاربية، يظهر ضرورة تفعيل تكاملها الإقليمي، من خلال المقومات والمحفزات التي تتمتع بها، الذي يعيقها الإرادة السياسية، والعوائق القطرية والتجارية .

اولا- المجهودات المبذولة لإحياء الاتحاد ألمغاربي

لقد تمثلت فكرة المغرب العربي الكبير نداء المستقبل ، لا فقط بالنسبة لأجيال الاستقلال بل أيضا بالنسبة للطليعة الثقافية والسياسية التي تزعمت حركة التحرر الوطني في هذه المنطقة المغاربية منذ ثلاثينات القرن الماضي .ولا شك أن ترجمة هذا الشعور إلى بناء حقيقي وتحويل البرنامج النضالي

1- التقرير الاقتصادي والمالي، مرجع سبق ذكره، ص27-28.

إلى واقع ملموس يقوم على تشريعات واضحة ومؤسسات قوية قد أخذ وقتاً طويلاً من الزعماء والقادة المغاربيين الذين انشغلوا بهموم بناء الدولة القطرية حتى كان إعلان زيرالدا في 17 فبراير من عام 1989 الذي شكل بداية حقيقية للاتحاد المغاربي الذي كان حلم العقود الماضية والعقود المستقبلية.

إن الاتحاد الأوروبي بقدرته على توحيد فسيفساء لغوية ودينية وبشرية وصياغة كل ذلك في إطار سياسي واقتصادي واحد مثل نموذجاً مهيمناً بالنسبة لمواطني ومسؤولي المغرب العربي، نموذجا أعطى الدرس للجميع بأن ما كان حلما يمكن أن يتحقق ، وأن الإرادة السياسية يمكن أن تصنع المعجزات إن كانت كذلك، إلا أن الاتحاد المغاربي، ككل التجمعات الإقليمية عرف انتكاسة لزخم السنوات الأولى وحماسها، فالقيود والعراقيل والحرص على المصالح القطرية والنظرة التكتيكية التي تتغلب أحيانا على النظرة الإستراتيجية عرقلت مسيرة الاتحاد وساهمت في تعثره وحالت دونه ودون تحقيق الأهداف التي بعث من أجلها. [1]

ومن شأن تنشيط مشروع الاندماج المغاربي أن يدعم دون شك المبادلات التجارية بين بلدان اتفاقية أغادير ويشجع بالتالي على إنجاح الاندماج الأورو متوسطي، وقد برزت موجات إيجابية لتحفيز الاندماج المغاربي تجلت من خلال المؤشرات الخاصة بتطوّر المبادلات التجارية بين تونس وبلدان المغرب العربي إذ أن هذه المؤشرات شهدت تطوّرا واضحا خلال السنوات الأخيرة وذلك بفضل دعم الإطار التشريعي أن على المستوى الثنائي أو الإقليمي .وقد تضاعف حجم المبادلات بين سنتي 2005 و 2008 ليتحوّل من 1900مليون دينار إلى 4200 مليون دينار، إلا أن حجم المبادلات يبقى ضعيفا رغم هذا التطوّر إذ لا يمثل سوى 10% من المبادلات الإجمالية لتونس .وتطوّرت الصادرات التونسية باتجاه البلدان المغاربية من 1000مليون دينار سنة 2005 إلى 1900 مليون دينار سنة 2008 فيما ارتفعت الواردات في الفترة نفسها من 900 مليون دينار إلى 2300 مليون دينار .ويمكن ملاحظة التوجّه نفسه على مستوى الاستثمار بين البلدان المغاربية حيث تعد اليوم 104 مشروعا مغاربيا في القطاعات الصناعية والفلاحية والخدماتية .[2]

تركزت مناقشات الدورة التاسعة لمجلس وزراء التجارة المغاربيين، المنعقد في طرابلس في يونيو 2010، على خلق منطقة للتبادل الحر بين دول المغرب العربي، قد تم تشكيل فريق عمل لوضع قوائم المنتجات التي سيشملها الاتفاق، وبروتوكول قواعد المنشأ وكذا الآليات الخاصة بتسوية المنازعات قبل نهاية سنة2010 ، بينما تظل محدودية حرية تنقل البضائع بين دول المغرب العربي العائق الكبير الذي يجب إزالته ووفقا لأحكام مشروع الاتفاقية، ، .كما اتفق وزراء التجارة في الدول الخمسة على عقد اجتماع تنسيقي سنوي بشكل منتظم .وتجدر الإشارة إلى أن التوحيد المنتظر للرسوم الجمركية المغاربية، فضلا

1- يوسف مسعداوي، عمار بوعزوز، الشراكة الأورو متوسطية- الجزائرية، **الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد "**،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة-الجزائر ،23/22 أفريل 2003،ص18.

2- صبري الوينيسي، جهود تونسية باتجاه بنا الاتحاد من اجل المتوسط وتفعيل الاتحاد المغاربي، **جريدة العرب**، الاثنين 2009/5/18،ص6.

عن الإطار القانوني للتعاون التجاري ستشكل قاعدة لإقامة منطقة التجارة الحرة بين الدول المغاربية، كما اعتمدت الدول الثلاث خطة 2010-2015 تهدف إلى توحيد كيفية عمل أسواق الطاقة في المنطقة . ويتعين على هذه الدول الثلاث اعتماد مجموعة من الإصلاحات الضرورية لتحرير القطاع الكهربائي وخلق سلطات تنظيمية، مما سيسمح لها بالاندماج تدريجيا في السوق الكهربائية الأوروبية، ولازالت العديد من العوائق تحول دون تنمية التجارة بين دول المغرب العربي .ونذكر منها خاصة استمرار الممارسات الحمائية والحواجز غير الجمركية في الدول الشريكة، بما في ذلك القواعد والمعايير التقنية. إضافة إلى ذلك تشابه الهياكل الإنتاجية في الدول الأعضاء. ، لا تزال الاستثمارات البينية بين هذه الدول غير كافية مقارنة مع مناطق أخرى[1] .

كما أن اتحادنا المغاربي مطالب اليوم أمام ما تقتضيه المعطيات الجديدة دوليا وإقليميا، وتأثيرات الأزمة المالية التي طالت قطاعات حيوية كالسياحة والصناعة على سبيل المثال لا الحصر، إلى استقاء العبر من هذه الأزمة والسعي إلى تعزيز الاستثمارات المغاربية البينية وتنسيق السياسات النقدية والمالية وأنظمة أسعار الصرف، في حين تمتلك البلدان العربية المقومات السليمة للاستفادة من زيادة التكامل الإقليمي، ومما لا شك فيه أن الانطلاقة الفعلية للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية سيمكن من تحفيز هذه الاستثمارات وهو أمر شدد عليه كذلك أصحاب الأعمال المغاربيين خلال الملتقى المغاربي الأول الذي عقدوه بالجزائر يومي 10و2009/05/11.[2]

ولم يستكشف بعد التفاعل الاقتصادي في المنطقة العربية استكشافا كاملا-فهناك إمكانيات لزيادة التكامل إلى حد بعيد، ولاسيما في التجارة وتدفقات الاستثمار، ومن غير المحتمل أن يؤدي التكامل الأوثق إلى قدر كبير من الانحراف في تجارة السلع الأساسية المتداولة بالفعل في المنطقة، بل من شانه زيادة التجارة السلعية في أصناف أخرى، ويمكن أن يؤدي التكامل الإقليمي ، بخلاف أثاره على التجارة السلعية، إلى تعزيز تدفقات الخدمات والاستثمارات البنية، وتشير نظرية التجارة التقليدية إلى أن الفوائد المحتملة من انفتاح بين البلدان لم تكن تتاجر مع بعضها البعض تزداد بزيادة تكامل هيكل اقتصادياتها.[3]

ثانيا: منطقة التجارة الحرة العربية

لقد أصبحت حمى العولمة واقعا يفرض على جميع دول العالم والدول العربية خاصة للتأقلم معه، وهذا التأقلم إما أن يكون إيجابيا، وإما أن يكون سلبيا يتأقلم العالم العربي فيه ولا يبادر .إلا أن العالم العربي في محاولته للتأقلم يجد نفسه مجموعة متجانسة بمضمونها الحضاري والثقافي والتاريخي إلا أنها تفتقر للتجانس على المستوى الجغرافي والاقتصادي والتجاري، إذ لا يمثل إقليما متميزا .فعلى المستوى

1- التقرير الاقتصادي والمالي،مرجع سبق ذكره،ص44.

2- سعيدة منديلي، ،**الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي**، المغرب العربي وافريقيا، الجمعية العامة لاتحاد المصارف المغاربية المؤتمر الثاني عشر لرؤساء المصارف المغاربية، الأمانة العامة للاتحاد المغارب العربي، تونس،2009/06/18،ص3.

3- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) ، **مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية الى اين نحن ذاهبون؟** ، الامم المتحدة ، نيويورك، 2002، ص8.

القاري، يتوزع العالم العربي على قارتين) آسيا وأفريقيا(؛ وعلى المستوى التنموي، ينقسم إلى اقتصاديات ناشئة واقتصاديات نامية وأخرى متخلفة؛ أما على مستوى الموارد فيتوزع بين دول نفطية وأخرى غير نفطية؛ وعلى مستوى علاقته بالعولمة فهو متذبذب بين المرجعية الأوروبية والأمريكية.إن الدول العربية تتقاسم ميراثا ثقافيا وحضاريا ومؤسسيا مشتركا إلى جانب التحديات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة، التي نذكر من بينها المعدلات العالية نسبيا للنمو السكاني، بطء النمو وضعف الروابط مع الاقتصاد العالمي.[1]

إن الأسباب التي تعيق وجود وعمل التكتلات الاقتصادية العربية بصورة فاعلة يمكن إرجاعها إلى[2]:

1. الخلافات السياسية بين الدول العربية ؛
2. غياب الإرادة الجادة؛
3. التمسك بالسيادة والفردية.

وقد كانت محولات التكامل الاقتصادي العربي وفق لمشاريع التعاون العربي طويلة الأمد، حيث وقعت العديد من الاتفاقيات منها:

الجدول التالي أهم الاتفاقيات العربية التي باءت بالفشل لأجل تكامل اقتصادي عربي:

الجدول(18.3): أهم الاتفاقيات العربية لأجل تكامل اقتصادي عربي:

التاريخ	المكان	التمثيل	النتائج
7سبتمبر1953	القاهرة	جامعة الدول العربية	أول اتفاقية متعددة الأطراف، اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت.
3 جوان1957	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، وإقامة وحدة اقتصادية كاملة فيما بينها، يتم تحقيقها بصورة تدريجية .
13 أوت1964	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية السوق العربية المشتركة، لتشجيع التخفيض التدريجي للتعريفة على كافة المنتجات والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص.
جانفي1964	تونس	المجلس الاقتصادي المغرب	إنشاء اللجنة الدائمة الاستشارية المغاربية، لتشجيع إقامة برنامج تكامل اقتصادي مغاربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا).
27 فيفري1981	تونس	جامعة الدول العربية	إمضاء اتفاقية تسهيل وتطوير التبادل التجاري العربي(التجارة العربية البينية).
25 ماي1981	الدوحة	المجلس الاقتصادي الخليج	تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان الهدف منه قيام تجارة حرة بين الدول الخليجية.
17 فيفري1989	مراكش	رئيس الدولة المغربية	توقيع معاهدة مراكش لتأسيس اتحاد المغرب العربي(UMA)، لتشجيع حرية انتقال الأشخاص، السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.
19فيفري1997	القاهرة	جامعة الدول العربية وزارة الاقتصاد	إقرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية وإمضاء البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسهيل وتطوير التجارة العربية البينية.

1- عمار عماري، سعيدة بوسعدة، واقع العلاقات الاقتصادية الاوربية-العربية وافاقها في ظل مشروع الشرق الاوسط الكبير والمبادرة الاوروبية، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، جامعة فرحات عباس،سطيف-الجزئر،8-9 ماي 2004، ص2.

2- فيصل خلف، وفيق حلمي الاغا، **التكتلات الاقتصادية الدولية وتفعيل التعاون الاقتصادي العربي**، بحث مقدم في جامعة الأزهر – غزة ، سبتمبر 2006 ، ص10.

المصدر: فاطمة تواتي بن علي: واقع وافاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف،2007،ص126.

شهد العالم، تطورات هائلة في مجال التجارة الخارجية في العقود الأخيرة، حيث زادت قيمة التبادل التجاري العالمي بين عامي1960-1998، أكثر من 66 مرة، وانطلاقا من الإيمان بان التجارة هي المدخل الرئيسي للتكامل العربي، تأتي منطقة التجارة الحرة العربية كخطوة هامة في تسيير التكامل العربي ، ضمن هذه التوجهات نحو الانفتاح التجاري، كانت إقامة منطقة التجارة من أهم الأحداث التي شهدتها الساحة العربية في نهاية تسعينات القرن العشرين، حيث اعتمدت هذه الاتفاقية كأساس لها على تحرير التجارة بين الدول العربية، كخطوة أولى باتجاه التكامل الاقتصادي العربي .واستجابة لقرار قمة القاهرة عام 1996 ، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1997 اتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "**GAFTA**" ،و في عام 1998 بداية مرحلة جديدة لإقامة سوق عربية موحدة .[1]

وقد قدم في إطار قرار المجلس بموجب قرار رقم 317 بتاريخ1997/02/19 البرنامج التنفيذي لإقامة هذه المنطقة الحرة ثلاث بدائل تم اقتراحها:

- دمج مناطق التجارة الحرة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد ألمغاربي؛
- ربط وتطوير الاتفاقيات التجارية الثنائية القائمة، وإقامة منطقة تجارة حرة ثنائية، يتم من خلالها تحرير التجارة فيها بالكامل بحيث يتم ربط هذه المناطق يبعضها البعض وتحرير التجارة فيما بينها بالكامل بحيث يتم تعديل الأوضاع الثنائية إلى متعددة الأطراف؛
- التحرير الفوري للتجارة بين أقطار الدول العربية، مع السماح ببعض الاستثناءات المؤقتة فترة السماح يتم تحديدها بأسباب مقبولة.

وقد تم تفضيل البديل الثالث لأنه يؤدي إلى تحقيق التعاون المشترك بالسرعة والكيفية المطلوبين لإقامة كيان اقتصادي عربي قادر على مواكبة التكتلات الاقتصادية العالمية، يشترط الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية استفاء الشرطين أساسين:

- المصادقة على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ؛
- الموافقة على البرنامج التنفيذي ، وذا من خلال إيداع الدول المعنية التوجهات الكتابية الصادرة المختصة إلى إدارات الجمارك لتطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي.

1- فاطمة تواتي بن علي، **مستقبل التجارة الحرة العربية في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية والعالمية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة- الجزائر، العدد6، 2008،ص186.

ومن أهم أهداف إقامة منطقة التجارة الحرة:[1]

- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية ؛
- تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة بين الدول العربية ؛
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية ؛
- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي ؛
- وضع الأساس لقيام تكتل اقتصادي عربي له موقعه في الساحة الاقتصادية الدولية.

إن هذا المشروع تحدي كبير للتكتلات الاقتصادية الكبرى ، إذا استطاعت الدول العربية استغلال إمكانياتها ومقوماتها التي تزخر بها دونا عن الدول الأجنبية الأخرى ، وتاريخها يؤكد لأنها تتميز عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية التجانس البشري واللغوي والتاريخي والإقليمي، رغم امتدادها بين القارة الآسيوية والقارة الإفريقية أنها ذات رقعة جغرافية واحد بين القارتين من المشرق إلى المغرب .

ثالثا: تقييم واستنتاجات

رغم الإمكانيات المتاحة التي تتوافر عليها البلدان المغاربية إلا أن اقتصاديات هذه البلدان مازالت تعرف تدهورا اقتصاديا و اختلالات هيكلية في نسيجها الصناعي و على تجارتها الخارجية ، ألزمت على بلدان المنطقة تبني مجموعة من البرامج التصحيحية محاولة منها الخروج من الانسداد الاقتصادي ، و البحث عن أنسب الطرق للتكيف مع التحولات العالمية و الاندماج إيجابيا في الاقتصاد العالمي ، في حين أن الازمة المالية المعاصرة أوضحت بعض النقاط القصور التي تعاني منها اقتصاديات دول المغرب العربي وكأنها أعادت تذكير دول المغرب العربي بنقاط الضعف التي تعاني منها اقتصادياتها في انتظار إحياء الاتحاد المغاربي التي ظهرت تأثيراتها تتركز في النقاط التالية :

- تذبذب أسعار المواد الأولية (المحروقات و المعادن، والمحاصيل الزراعية...الخ) في الأسواق الدولية بسبب الازمة المالية التي تشكل خطر على إيراداتها المالية ؛
- تدبدب و عدم استقرار الدولار الأمريكي و اليورو الأوروبي الذي تفوتر به صادرات المنطقة ؛
- زيادة الكبيرة للمديونية الخارجية لهذه البلدان و التي قد تعيق كل مبادرة تنموية وخاصة أمام انخفاض عملاتها أمام الدولار و اليورو ؛
- تدهور و اختلال التوازنات المالية الداخلية (عجز الموازين الوطنية) و الخارجية (عجز ميزان المدفوعات و التجارة) ؛
- تزايد مستويات النمو الديمغرافي مما ساهمت في تعميق المشاكل الاجتماعية ؛

1- كمال رزيق ،منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حلم ام واقع، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية،** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف،8-9 ماي 2004،ص2.

- ندرة رؤوس الأموال و ارتفاع أسعار القروض الأسواق المالية العالمية وخاصة مع الازمة المالية الحالية ؛
- تبعية غذائية و تكنولوجية كبيرة و هذا بفعل المكانة الثانوية التي ما زال يحتلها قطاع الزراعة في الاقتصاديات الوطنية ، و الضعف الكبير الذي ما زال يميز قطاع المبادلات البينية للبلدان المغاربية ؛
- نزاعات قائمة بين البلدان المغاربية بسبب الحدود الموروثة عن الاستعمار ؛
- تركز المبادلات المغاربية جغرافيا و سلعيا مما زاد في تعميق هوة التبعية نحو البلدان المتقدمة خصوصا مع الاتحاد الأوروبي، فقد بينت الازمة المالية التبعية الضارة له وضرورة تفعيل تكاملها الاقتصادي الإقليمي للاستفادة من تكاملها الأورو متوسطي ؛
- سيطرة الاتحاد الأوروبي على أسواق المنطقة.

إن البلدان المغاربية لها من مؤهلات ما يمكنها من تنمية مشتركة تعزز قدراتها التنافسية وتجعل منها محورا لخلق التوازن على الصعيد العالمي، وقد ظهر تأثرها بعلاقتها مع الاتحاد الأوروبي بتراجع الصادرات والاستثمارات الأجنبية وعائدات السياحة، وتحويلات المهاجرين،[1]و حتى تأخذ البلدان المغاربية بصيغة التكامل الاقتصادي الإقليمي كسياسة بديلة تسمح لها بالاندماج إيجابيا في الاقتصاد العالمي ، يجب أن تتجاوز إطار قوى السوق دون أن نهملها عند معالجة بعض الجوانب التنظيمية و الديناميكية الصناعية على مستوى القطاعات و الفروع الإنتاجية ، إلى تحديد أهداف جديدة لعملية التكامل في حد ذاتها تعمل على توفير الشروط الموضوعية لتحقيق تنمية صناعية تسرع من وتائر النمو الاقتصادي و تحقق اندماج إيجابي في العلاقات الاقتصادية الدولية و مواجهة تحديات العولمة، و بالتالي ينبغي تبني سياسات اقتصادية تعاونية مشتركة بين البلدان المغاربية في كل المجالات .

1- النشرة الشهرية الأورو متوسطية، المغرب: **ملتقى حول تداعيات الازمة المالية العالمية على بلدان حوض المتوسط**، جامعة الدول العربية،تونس،جانفي 2010،ص8.

خاتمة الفصل

قامت الصيغة المبتكرة للشراكة التي أطلقت في 1995 مع "إعلان برشلونة" في الأصل على قاعدة التوزيع إلى سلال ثلاث مرتبطة يبعضها ارتباطا وثيقا وهي الشراكة السياسية والأمنية الهادفة إلى خلق منطقة للسلام والاستقرار في حوض البحر المتوسط والشراكة الاقتصادية والمالية الهادفة إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة حتى عام 2010 والشراكة في المجالات الثقافية والاجتماعية والبشرية بهدف تحقيق تقارب بين مجتمعات منطقة البحر المتوسط، ولكي تطبيق هذه الفكرة بالنجاح فإن الأمر يتطلب وجود تلاحم بين هذه السلال الثلاث، في حين تطورت هاته العلاقة بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي من مسار برشلونة ، انتقلت إلى إطلاق سياسة الجوار الأوروبية (ENP) في عام 2004هذه العملية خطوة كبيرة إلى الأمام في عام 2008 ، "عملية برشلونة" لقد تم تجديده، مع إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط " وهو تحدي للوصول إلى تكامل قاري بين اوروبا وإفريقيا أي فضاء اورو متوسطي ليضم جنوب البحر الأبيض المتوسط في بروتوكولات جديدة وآلية مالية جديدة تدعو إلى المشاركة الجماعية لبلوغ هذا الهدف.

لكن المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالدول الثلاث المغاربية وعلاقتها التجارية والاقتصادية بالإضافة إلى الجوار أوضحت هشاشة الاقتصاديات الدول المغاربية، من خلال ضعف التنويع في الإنتاج وثقل الإصلاح الهيكلي خصوصا الجزائر التي اغلب صادرتها طاقوية، رغم المجهودات المبذولة، فان الأزمة المالية أثرت على اقتصادها الحقيقي عبر القناة التجارية، والواضح ضعف في صادراتها، لان هناك ضعف في الجانب سوق المالي لدى هاته الدول، لذلك تأثرت لتأثر الاتحاد الأوروبي من الجانب التجاري، تعديا الى المستويات الكلية لديها، ففي عام 2008 استفادت من ارتفاع أسعار المواد الطاقوية وأسعار السلع الأولية ، لكن عام 2009 حصل خلل في ميزانياتها نظرا لهبوط الأسعار الطاقوية والمواد الأولية، رغم التحسن 2010 لكن اقل من 2008، ونظرا لضعف الاندماج جنوب–جنوب فتوجهت إلى بديل أخر وهو الاندماج شمال –جنوب، لكن ما هو ملفت للانتباه دخول تونس منطقة التجارة الحرة وهو أول بلد مغاربي ومتوسطي يبلغ الهدف من الشراكة، بالإضافة إلى موافقة الجزائر والمغرب على نظام تراكم المنشأ 2007 ،في حين الدول المغاربية تسعى جاهدة للاستفادة من الشراكة الأورو متوسطية، لكن الأزمة المالية العالمية أوضحت نقاط الضعف لديها، لذلك وجب عليها الاهتمام بتنوع منتوجاتها و بلوغ هدف اندماجها المغاربي، لتكون الشراكة بين تكتلين بدلا من الثنائية المنفردة. . وهكذا، فحصيلة سنة 2008لا تترجم المجهودات التي بذلتها دول المغرب العربي على مستوى التبادل الحر، غير أن الأزمة ساهمت بشكل كبير في الكشف عن اختلالاتها الهيكلية العميقة، أي أن الشراكة الأورو متوسطية لم تحقق الأهداف المبرمجة من خلال إعلان برشلونة.

الخاتمة العامة

وضعت المتغيرات والمستجدات الحديثة التي شهدها العالم الاقتصادي في القرن الواحد و العشرين والعقود التي سبقته من تغيرات اتخذتها التكتلات الاقتصادية من صيغة تقليدية إلى صيغة حديثة أصبحت موضوع الحدث في حين شهد العالم أزمة مالية غيرت وطرحت مرحلة تاريخية جديدة، حيث اتخذت التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة منحى جديد أصبحت أحد معالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن، حيث لم يعد أمام الدول سوى اللجوء إليها خاصة أمام اتساع مساراتها وتحدياتها المختلفة أمام المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي لا مكان للاقتصاديات الصغيرة والمنفردة في ظل هذه الظروف.

لذا نجد أن الواقع الذي أفرزته المتغيرات الدولية الراهنة فرض على مختلف الدول خاصة النامية، وجبة عليها تفعيل مسارات التكتلات الاقتصادية الإقليمية للبلوغ إلى الصيغة الجديدة ضانة منها بما يحقق لها أكبر المنافع، ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل هذه التكتلات، فأصبح التعاون والتكامل عبر الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن ،ومع ظهور الأزمة المالية العالمية المعاصرة ، توقعت عدة تحديات واستمرار هاته الفضاءات رغم ما قدمته هاته الازمة من سلبيات في مختلف المجالات، توسع نطاق الوعي لدى معظم حكومات وشعوب الدول سواء كانت متقدمة أو النامية لهذه الظاهرة.

نظرا للعدوى التي انتشرت لدى هاته الدول عن طريق عدة قنوات اقتصادية ، رغم استفادت الدول النامية من ارتفاع الاسعار الطاقة والمواد الاولية، لكن هذا لم يدم نظرا للاضطرابات التي يعاني منها الاقتصاد الدولي، وبذلك تفقد الدول النامية القدرة على المنافسة الدولية فتتعرض للتهميش أكثر في ظل النظام الاقتصادي الراهن، الذي يرغم في الاندماج فيه دون توفر شروط اقتصادية وسياسية وحضارية لهذه الدول، كما أنها تتحول إلى سوق استهلاكية لمنتجات الدول المتقدمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الجهود لازالت منصبة على تأمين البعد الاقتصادي والتنموي للدول النامية للتعايش مع التحولات الاقتصادية، وإزالة حالة العزلة والتهميش والقضاء على الفقر وتحسين مستوى دخل الفرد وغيرها.

من هذا المنطلق يمكن صياغة أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال معالجتنا لموضوع بحثنا فيما يلي:

I- نتـائج اختيار الفرضيات

- ✓ الفرضية الأولى" الإقليمية الجديدة واقع فرضته متغيرات البيئة الدولية، بظهور تكامل الاتحاد الأوروبي وفشل التكامل الاقتصادي الإقليمي للدول النامية، تهدف إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي يربط بين هذه الدول"،وقد تبين من خلال الدراسة صحة الفرضية.
- ✓ الفرضية الثانية"تشابك التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة وتعقدها في ظل تغيرات نظام الاقتصاد الدولي، ساهم في انتشار الأزمة العالمية بوتيرة سريعة"، باعتبار أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة قناة ساهمت بانتشار الازمة المالية،وقد تبين من خلال الدراسة صحة الفرضية.

- ✓ الفرضية الثالثة "الشراكة الأوروبية_ المغاربية شراكة اقتصادية سياسية اجتماعية ، نظرا لعدم نجاح السياسة التنموية المتوقعة من هاته الشراكة فالمتوقع عدم استمراريتها ضمنيا ، بالأخذ بعين الاعتبار وقع الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعرض لها الاتحاد الأوروبي"، فقد ساهمت الازمة المالية بتحديد نقاط ضعف الشراكة الأوروبية –المغاربية،وقد تبين من خلال الدراسة صحة الفرضية.
- ✓ أما الفرضية الرابعة"إتباع سياسة إصلاحية حذرة وبطيئة بين دول الثلاث المغاربية والاتحاد الأوروبي ، سيعمل على الحد من تفاقم مشكلاتهم الاقتصادية والمالية"، فقد ثبت عدم صحتها فالدول المغاربية رغم علمها بنقاط ضعفها مشكلاتها الاقتصادية إلا أنها مازالت سياساتها عشوائية غير مدروسة، ويظهر ذلك من خلال دخولها في هذه التكتلات البديلة التي تعتمد على منافسة قوية وأسس صناعية بحث، هذا لا يساعدها في الاعتماد على هذا النوع من التكتلات في الخروج من الازمة.

***II-* <u>النتائج</u>**

- لقد أصبحت التكتلات الاقتصادية سمة أساسية من سمات الاقتصاد العالمي وهو ما يترجمه العدد المتزايد لهذه الكيانات التي أصبحت تضم 75 %من دول العالم وتزايد هذه الترتيبات إلى 159 اتفاق في 2007.
- لا تقتصر ظاهرة التكتلات الاقتصادية على دول الدول المتقدمة بل شملت الدول النامية من ابرز هاته التكتلات : الاتحاد الأوروبي،الآسيان ،النافتا،الابيك....الخ.
- لقد أصبحت التكتلات الاقتصادية الإقليمية بالمفهوم القديم غير كافية لتحقيق مصالح مطامح الدول المتقدمة وهو ما مهد لظهور أشكال جديدة لهذه الكيانات متمثلة في التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة أصبحت عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات وتغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الإستراتيجية من بين سماتها:

- إقامة تجارة بينية صناعية :إمكانات جديدة للتكامل الإقليمي، التوسع في الترتيبات التجارية البنية بين بلدان الجنوب بين بلدان الشمال،تجارة قائمة على الاختلافات في الموارد الطبيعية والهياكل الإنتاجية.
- النزعة الإقليمية المنفتحة": شرطا أساسيا لنجاح التكامل ، أن تكون هذه الترتيبات متجهة إلى الخارج وتقتضي تحريرا شاملا للتجارة البينية.
- "التكامل العميق":يقتضي التكامل العميق اتخاذ الحكومات إجراءات صريحة ومنسقة لتقليل اثر السياسات التنظيمية المحلية ، أصبحت هذه الإجراءات بعدا رئيسيا وضروريا في بعض ترتيبات التكامل الإقليمي.

- تنامي ظاهرة الإقليمية الجديدة غذت ثورة التكتلات الكبرى، التي شاهدتها الآونة الأخيرة من خلال الترتيبات البديلة تتعدى إلى ما وراء البحار والمحيطات انطلاقا من مساراتها "المسار الأوروبي

والمسار الأمريكي"، وتظهر هاته الكيانات في شكل صراع تنافس اقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

- ساهمت التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة بانتشار الازمة المالية، باعتبار أنها قناة اقتصادية غير مباشرة لتداعيات الازمة المالية العالمية،بمساعدة عولمة رأس المال والاعتماد المتبادل،وعملة الدولار...الخ.

- التبعية الشديدة للدول المغاربية إلى الدول الأوروبية و تحديات الشراكة الأورومتوسطية ، في إطار المشروع الاتحاد من اجل المتوسط، تطورت من شراكة إلى سياسة الجوار إلى اتحاد من اجل المتوسط، لكن الأزمة المالية أظهرت فشل هاته الشراكة لصالح دول المغرب العربي على العكس المستفيد الأكبر الاتحاد الأوروبي ، في حين أن المشروع الجديد فقد لقي اهتمام لدى تونس والمغرب ولكن الجزائر غير مرحبة به.
- انتقلت الأزمة إلى دول المغرب العربي، أن المغرب استطاعت أن تتغلب على الضعف الاقتصادي والملاحظ تطور في نموها الاقتصادي وقد سجل أعلى معدل نمو على المستوى المغاربي والمتوسطي وصل إلى 5.6% في 2008، و استفادة الجزائر من ارتفاع أسعار النفط، و يبقى النمو الاقتصادي لهاته الدول مرهون بعائدات المنتوجات الأحادية للدول المغرب العربي أما سلبا أو إيجابا والمتمثلة في الموارد الأولية و عائدات السياحة .

***III*-<u>التوصيات:</u>**

- يتعين على المنظمة العالمية للتجارة إعادة النظر في النصوص القانونية التي تحكم التكتلات الاقتصادية بشكل دقيق وواضح خاصة بعد ظهورها بصيغتها الجديدة ،هنا نخص بالذكر الشراكة الاورومتوسطية لان العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي غير متوافقة.
- على الدول المغاربية تفعيل تكتلاتها الإقليمية،بتنويع صادراتها، والتركيز على إصلاحاتها الهيكلية، خاصة ما يفرض عليها من الأطراف الفاعلة في الساحة الاقتصادية الدولية، وأن لا تخضع وتستسلم لتيار الدول المتقدمة، وذلك للحد من الآثار السلبية وعدم فقدانها لسيادتها على اقتصادياتها الوطنية، بوضع سياسة مشتركة بين الدول المغاربية في العلاقات الخارجية والتبادل التجاري، والتحرك المشترك مع المنظمات والمؤسسات الدولية لمعالجة مختلف المشاكل مثل محاربة الفقر، أزمة الديون، شروط التبادل التجاري، نقل التكنولوجيا وغيرها، و إتباع سياسة تنموية فعالة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة مع اتساع سياسات اقتصادية سليمة داخل بلدانها، وأن يقاد مسار الإصلاح الاقتصادي من داخلها وليس من خارجها.

- يتعين على التكتلات الاقتصادية الإقليمية المغاربية تفاعل بكفاءة ومرونة مع المتغيرات التي تحدث في البيئة الاقتصادية الدولية ، بالتعاون والاستفادة من دروس الأزمة المالية، وتحديد نقاط الضعف لكل الدول ومحاولة استدراك ذلك، من أجل تسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي .
- حتى تأخذ البلدان المغاربية بصيغة التكامل الاقتصادي الإقليمي كسياسة بديلة تسمح لها بالاندماج إيجابيا في الاقتصاد العالمي ، يجب أن تتجاوز إطار قوى السوق دون أن نهملها عند معالجة بعض الجوانب التنظيمية و الديناميكية الصناعية على مستوى القطاعات و الفروع الإنتاجية ، إلى تحديد أهداف جديدة لعملية التكامل في حد ذاتها تعمل على توفير الشروط الموضوعية لتحقيق تنمية صناعية تسرع من النمو الاقتصادي و تحقق اندماج إيجابي في العلاقات الاقتصادية الدولية و مواجهة تحديات العولمة، وبالتالي ينبغي تبني سياسات اقتصادية تعاونية مشتركة بين البلدان المغاربية في كل المجالات .
- تعزيز التعاون بين الدول المغاربية والعربية، والتأكيد على إزالة العقبات لدخول دول العربية أسواق الدول المتقدمة، كما تعمل على البحث والتفكير للانخراط أو التكامل في تكتلات اقتصادية متطورة تسهم في استيعاب مختلف الآثار والمخاطر الناجمة عن هذه التكتلات وتجاوزها، وبالتالي العبور إلى النظام الاقتصادي العالمي الجديد أو تكاملها مع الاقتصاد العالمي.

قائمة المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. إبراهيم أبو العلا، وآخرون، **الأزمة المالية والعالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي**، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز ،جدة،2009.
2. إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي ، **قراءة في الأزمة المالية المعاصرة** ، ط2،دار الجرير ،عمان، 2009.
3. إبراهيم عبد العزيز النجار، **الازمة المالية و وإصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2009.
4. احمد عبد الرحمن احمد، **مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ، الرياض، 2001.
5. احمد ماهر، **إدارة الأزمات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
6. احمد مجدي حجازي ، **العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب** ، الدار المصرية السعودية ، القاهرة، 2004.
7. إكرام عبد **الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي "العولمة.. والتكتلات الإقليمية البديلة"**، عربية للطباعة والتوزيع، القاهرة،2002.
8. إكرام عبد الرحيم عوض،" **سوق الشرق أوسطية**"، مركز الحضارة العربية،مصر ،2000.
9. إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة،الإسكندرية،2008.
10. باتر محمد علي وردم، **العولمة ومستقبل الأرض**، ياقوت للخدمات المطبعية، عمان،2003.
11. بدري يونس، **العولمة وقضايا الاقتصاد السياسي**، دار الفرابي،بيروت،2000.
12. بول كيركيرايد، **العولمة الضغوط الخارجية**، تعريب رياض الابرش، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003 .
13. جمال الناصر مانع، **التنظيم الدولي "النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة"**، دار العلوم ، عنابة- الجزائر، 2006.
14. حسن عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
15. حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2004.
16. حسين بن طاهر، **مدخل إلى الوقائع الاقتصادية**، دار بهاء الدين، قسنطينة- الجزائر،2010.
17. حمدي عبد العظيم، **عولمة الفساد وفساد العولمة(إداري، تجاري، سياسي، اجتماعي، ثقافي)**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2008.
18. ديان كول، **إدارة الاقتصاد العالمي**، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث، عمان،2001.
19. رضا عبد السلام ،**انهيار العولمة**، دار الجامعية، الإسكندرية،2003.

20. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا"**، الدار الجامعية،الإسكندرية،1998.
21. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتطبيق"**، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
22. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"**،ج2،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،2005.
23. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية" قضايا معاصرة"**، ط2 ،ج 3، الدار المصرية اللبنانية ،2005.
24. سامي محمد هشام حيز، **المهارة في إدارة الأزمات وحل المشاكل**، دار البداية، عمان، 2007.
25. سامح نجيب، **الأزمة الرأسمالية الزلازل والتوابع**، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، 2008.
26. شذا جمال خطيب، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، دار مجدلاوي، عمان، 2008.
27. صالح رقيب، **العولمة**، دار البحار، عمان، بدون سنة نشر.
28. صفوت قابل، **الدول النامية و العولمة**، الدار الجامعية،الإسكندرية،2004.
29. ضياء المجيد الموسوي، **الأزمة المالية العالمية الراهنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.
30. عثمان الحسن محمد نور ،ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007 .
31. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة المالية وإمكانات التحكم "عدوى الأزمات المالية"**، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2005.
32. عبد الغني بن محمد، **الأزمة المالية العالمية**، دار البحار،الأردن،2008.
33. عبد القادر بلطاس، **تداعيات الأزمات المالية العالمية "أزمة SUB-PRIME"**، ليجند للنشر،الجزائر، 2009 .
34. عبد القادر التومي، **الأسس الفلسفية للعولمة الاقتصادية**، مؤسسة كنوز،الجزائر،2011.
35. عبد القادر رزيق الخادمي، **النظام الدولي الجديد الثابت...والمتغير**،ط4،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2010.
36. عبد المطلب عبد الحميد،**الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية(أزمة الرهن العقاري)**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2009.
37. عبد المطلب عبد الحميد، "**السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

38. عبد المطلب عبد الحميد ،**اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الى الكويز)**، دار الجامعية، الإسكندرية ،2006.
39. عبد المطلب عبد الحميد، "**النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث سبتمبر 11**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
40. عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
41. عبد الهادي عبد القادر سويفي، **التجارة الخارجية**، بدون دار النشر و بلد النشر،2008.
42. عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة،الأردن،2008.
43. علي عبد الفتاح ابو شرار، **الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"**، دار الميسرة،عمان،2007.
44. علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة**، أكادمية الدراسات العليا، طرابلس، 2004 .
45. فتح الله ولعلو، **تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية**، منتدى الفكر العربي،عمان،1996.
46. فريد راغب النجار، **إدارة التغيير الاستراتيجي العربي لمواجهة الأزمة المالية العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009.
47. فريد راغب النجار، **الأزمة المالية الإصلاح المالي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
48. فرانك جي، لتشنز وجون بولي"، **العولمة الطوفان أم الإنقاذ "الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية** ،ترجمة فاضل جنكنر ، ،مركز دراسات الوحدة،بيروت،2004.
49. كامل بكري، الاقتصاد الدولي "**التجارة الدولية و التمويل**"، الدار الجامعية،الإسكندرية،2003.
50. كريم نعمة ألنوري، **أفاق العولمة والدول النامية**، دار الإصدار البلغارية، بلغاريا، 2005.
51. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **المتغيرات العالمية للمنظمات – الخصخصة– العولمة–الاقتصاد المعرفي**، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية،2007.
52. محسن احمد الخضري، **إدارة الأزمات**، مكتبة المدبولي، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
53. محسن احمد الخضري، **العولمة الاجتياحية** ، مجموعة النيل العربية،القاهرة،2001.
54. محمد طاقة، **مأزق العولمة**، دار الميسر ،عمان،2006.
55. محمد العربي فلاح، **المتوسطية والشرق أوسطية وجهان لعملة واحدة**، دار الخلدونية، الجزائر،2001.
56. محمد عمر حماد ابودوح ، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية، مصر،2003.
57. محمد العوامسي، وآخرون، **الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط**، جليس الزمان، الأردن،2009.

58. محمد نصر مهنا، **إدارة الأزمات**، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2006.
59. محمد مقدادي، **العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد**، دار فارس، الأردن،2002.
60. محمود جاد الله، **إدارة الأزمات**، دار أسامة، عمان، 2008.
61. محمود يونس ، عبد الوهاب نجا ، **اقتصاديات الدولية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009.
62. محي محمد مسعد، **ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، بدون سنة النشر.
63. مصطفى رشدي شيحة، **الأسواق الدولية "المفاهيم والنظريات و السياسات"**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية،2003.
64. مصطفى عبد الله خشيم ، **تأثير مؤتمر برشلونة على الأمن القومي العربي : النظرية والتطبيق** ، أعمال ندوة الأمن العربي ،التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية ، مركز الدراسات العربي – الأوروبي ، باريس ، 1996.
65. ممدوح محمود المنصور، **العولمة دراسة في المفهوم و الظاهرة والأبعاد**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية،2003.
66. مورد خاي كريانين، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**، تعريب "محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية"، دار المريخ،الرياض،2007.
67. نبيل راغب، **أقنعة العولمة السبعة**، دار غريب، القاهرة،2001.

ثانيا : المؤتمرات والندوات والبحوث العلمية

68. أحمد باشي، مقومات التكامل الاقتصادي العربي–مع التركيز على المناطق التجارة الحرة–، ، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل لاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية** ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر،8–9 ماي 2004.
69. احمد امد الجويلي، آليات التمويل المشاريع المتوسطية، **الندوة السنوية الأورو متوسطية السادسة حول تطوير الحوار العربي الاوروبي في الفضاء المتوسطي**، جامعة الدول العربية،تونس،2007/09/10.
70. اسماء دردور، نسرين بن زواي، الازمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، **الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف،20–21 اكتوبر 2009.
71. الشادلي العياري، **الندوة السنوية الثامنة الازمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها على العلاقات الاورومتوسطية**، جامعة الدول العربية،تونس،2009/06/17.
72. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأوروبية، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي**

العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية ،جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر ،8-9 ماي 2004.

73. أمال شوثري ، زوينة بن فرج ، التكامل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية بين مشروعية الطرح واتفاقية الكويز، **الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة بن علي بالشلف- الجزائر ،17-18 أفريل 2006.
74. بشير بن عيشي،محمد الأمين غربي،مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة،**الندوة العلمية الدولية حول التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف،8-9 ماي 2004.
75. بلقاسم زايري ، انعكاسات وتحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الاورو – متوسطية، **الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة –،البليدة** ،أيام 21 / 22 ماي 2002 .
76. بولعيد بعلوج ،التكتل الاقتصادي العربي كحتمية لمواجهة العولمة، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي" واقعه، مقوماته، ومعوقاته، قيامه"، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر ،8-9 ماي 2004.
77. رابح خوني، رقية حساني، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر ،8-9 ماي 2004.
78. ربيعة حملاوي، معوقات التكامل الاقتصادي العربي ودور قطاع البحري في تحقيقه، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الاوروبية**، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر ،8-9 ماي 2004.
79. رشيد بوكساني، احمد دبيش، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي ألمغاربي"، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر ،8-9 ماي 2004.
80. رضوان سوامس ، الهادي بوقلقول ، الآبعاد الاقتصادية لتجربة الشراكة العربية الأوروبية في ظل النظام العالمي الجديد، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية**، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 8-9 ماي 2004.
81. سعيدة بوسعدة، زينب بوقاعة، التحديات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي،**الندوة العلمية الدولية حول التكامل كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر ،8-9 ماي 2004.

82. سعيدة منديلي، ،الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي، المغرب العربي وافريقيا، **الجمعية العامة لاتحاد المصارف المغاربية المؤتمر الثاني عشر لرؤساء المصارف المغاربية**، الأمانة العامة للاتحاد المغارب العربي، تونس،2009/06/18.

83. سلوى محمد مرسي، المشاركة الاورو- عربية، مالها وما عليها وسبل تفعيلها، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الاوروبية** ،جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 8-9 ماي 2004.

84. عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، الأزمات المالية سجال التدويل" وأطروحات التعولم الثلاثة"، **ورقة بحثية لمؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور الاقتصاد إسلامي**، عمان، ديسمبر 2010.

85. عبد القادر بالعربي، شعيب بونوة وآخرون، اليورو وانعكاساته على دول العالم الثالث، **الملتقى الدولي الأول حول: اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات**، جامعة الأغواط، أيام 20/18 أفريل 2005.

86. علاء الصيداني، **ورقة بحثية حول أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية**، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الأمانة العامة،بيروت،11-12نوفمبر 2009.

87. عيسى حمد الفاسي، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي "واقعه، مقومات قيامه"، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر،8-9 ماي 2004.

88. عمار عماري، سعيدة بوسعدة، واقع العلاقات الاقتصادية الأوروبية-العربية وآفاقها في ظل مشروع الشرق الأوسط الكبير والمبادرة الأوروبية، **الملتقى الدولي التكامل كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية** ،كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر،8-9 ماي 2004.

89. فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية و أثرها على الاقتصاديات العربية، **مؤتمر الازمة العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي**، جامعة الجنان، طرابلس، مارس 2009.

90. فيصل خلف، وفيق حلمي الأغا، **التكتلات الاقتصادية الدولية وتفعيل التعاون الاقتصادي العربي**، بحث مقدم في جامعة الأزهر –غزة، سبتمبر 2006 .

91. كمال رزيق، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حلم أم واقع، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف،8-9 ماي 2004.

92. مبارك بلالطة ، التكامل العربي الإفريقي، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة فرحات عباس،سطيف،8-9 ماي 2004.

93. محمد بوجلال، مشروع الشرق الأوسط الكبير "وجه أخر للتكامل الاقتصادي على الطريقة الأمريكية، **الندوة العلمية الدولية التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف- الجزائر،8-9 ماي2004.

94. محمد بوهزة ، كمال دمدوم ، تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات التعاون والشراكة الاورو-متوسطية، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية** ، جامعة فرحات عباس ،سطيف الجزائر 8-9ماي 2004 .

95. محمد تقروت، محمد متناوي، حصيلة اتفاق الشراكة الأوروبية مع دول شمال إفريقيا-دراسة تقييمية مقارنة-، **الملتقى الدولي حول أثار انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة فرحات عباس،سطيف،14/13 نوفمبر 2006.

96. محمد الشريف منصور، التكامل الصناعي ألمغاربي كآلية لاندماج في الاقتصاد العالمي، **الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة**، جامعة سعد دحلب،البليدة،21 / 22 ماي 2002.

97. مفتاح صالح ،مشاريع التكتلات الأجنبية في المنطقة العربية، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية**، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر،8 -9 ماي 2004.

98. الندوة السابعة " **الشراكة الاورو متوسطية" حول الاتحاد من اجل المتوسط: ماهي الإضافة لمسار برشلونة**، جامعة الدول العربية، تونس،2008/06/18.

99. وفيق حلمي الأغا، إيهاب وفيق الأغا ،**التكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي العربي، ب**حث مقدم إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،جامعة الأزهر ،غزة،2006.

100. يوسف مسعداوي، آثار الشراكة الاورو متوسطية على الاقتصاديات العربية، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية** ،جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 8-9 ماي 2004.

101. يوسف مسعداوي، عمار بوعزوز، الشراكة الاورو متوسطية-الجزائرية، **الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد** "، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة-الجزائر،23/22 أفريل 2003.

ثالثا : الرسائل و الأطروحات

102. أمال قحايرية ، **الوحدة النقدية الأوروبية –الإشكاليات و الآثار المديونيةالخارجية على دول الجنوب–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.

103. أسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة،** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج الأخضر، باتنة– الجزائر،2007.

104. جمال عمورة ، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو. متوسطية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراء ، جامعة الجزائر ، 2005– 2006.

105. عابد شريط ، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو– متوسطية – حالة دول المغرب العربي–**، أطروحة لنيل دكتوراه دولة ،جامعة الجزائر 2003 – 2004 .

106. عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية–دراسة تجارب مختلفة–**،اطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع التخطيط،الجزائر،2007.

107. عقبة عبد اللاوي، **الإقليمية الجديدة وأثارها على الدول النامية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،غير منشورة ،قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة–الجزائر ،2008.

108. فاطمة تواتي بن علي، **واقع وافاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف–الجزائر،2007.

رابعا:المجلات والدوريات

109. الأمين ألمغانمي، المغرب يوسع برنامج لتحفيز عبر زيادة الإنفاق على المشروعات البنية التحتية،**جريدة القدس**،العدد08،6428/02/2010.

110. احمد عامر عامر، تداعيات الازمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،القاهرة، العددان48– 49/خريف2009–شتاء2010.

111. اتيش جوش وآخرون، التنبؤ بالأزمة القادمة "ما الذي نتوقعه من أنظمة الإنذار المبكر"،**مجلة التمويل والتنمية**،صندوق النقد الدولي،المجلد46،العدد3، سبتمبر 2009.

112. جون ليبسكي، الاستعداد العالم إلى ما بعد الازمة "تقييم صندوق النقد الدولي في البنيان المالي الدولي في المستقبل، **مجلة التمويل والتنمية**،صندوق النقد الدولي،المجلد46، العدد2، يونيو 2009.

113. **توماس هيلبجلينج واخرون،اضواء على البيانات، مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي،المجلد46،العدد2، يونيو 2009.

114. جيرمي كليفت، المرحلة التالية من الازمة، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد45، العدد4، ديسمبر 2008.
115. جين بيزاري- فيري، انديرا سانتوس، إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، **مجلة التمويل والتنمية**،صندوق النقد الدولي،المجلد46،العدد2،مارس2009.
116. جيهان لغماري السنوسي، اختتام أشغال الدورة الرابعة والعشرين لأيام المؤسسة بتونس "التكتلات الإقليمية الحل الأنجع لمواجهة الوضع الدقيق"، **جريدة العرب**،2009/12/14.
117. التكتلات الإقليمية الحل الأنجع لمواجهة الوضع الدقيق، **جريدة العرب**،14ديسمبر 2009 .
118. رضا الشكندالي، قراءة في الميزان الاقتصادي بتونس2011 "عودة الانتعاش"، **مجلة المغرب الموحد**، تونس،العدد01،2011/01/10.
119. زغيب شهرزاد ،الشراكة الاورو-جزائرية بين متطلبات وواقع الاقتصاد الجزائري، **مجلة العلوم الإنسانية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة-الجزائر ،العدد32،المجلد ب، ديسمبر 2009.
120. سليم منصب ،الجاليات المغاربية في مهب الازمة الاقتصادية، **مجلة المغرب الموحد**،تونس،العدد1،8 سبتمبر 2010.
121. صبري الوينيسي، جهود تونسية باتجاه بناء الاتحاد من اجل المتوسط وتفعيل الاتحاد المغاربي، **جريدة العرب**، الاثنين 2009/5/18.
122. **جريدة القدس العربي**، العدد 6667، 15 نوفمبر 2010.
123. منصور عبد العزيز، العولمة.. والخيارات العربية المستقبلية، **مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة دمشق،المجلد25، العدد02، 2009.
124. عبد العالي جبيلي ،فيتالي كرامارينو، بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا "هل تعوم عملاتها أم تربطها بعملة أخرى"، **مجلة التمويل و التنمية**،مجلد40،عدد1، مارس 2003.
125. عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية،**مجلة بحوث اقتصادية عربية**، مركز درسات الوحدة العربية،بيروت،العدد46، ربيع 2009.
126. علي يوسفات ،ازمة الرهن العقاري، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير**، جامعة مسيلة،العدد2، 2009.
127. فاطمة تواتي بن علي، مستقبل التجارة الحرة العربية في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة-الجزائر ،العدد6، 2008.
128. لوراكودرس، ثقة... و أكثر من ذلك، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد45، العدد2، يونيه2008.
129. م.ايهان كوزي ، براكاشلونجاني، ماركوايتيرونيس، خارج نطاق ملعب الكرة،**مجلة التمويل والتنمية**، يونيو 2009.

130. محمد بوبوش، وحدة المغرب العربي و التكتلات الإقليمية الأخرى، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،القاهرة،العدد42، ربيع2008.
131. محمد محسن علاوي ، الإقليمية الجديدة "المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،العدد07،2009-2010.
132. محمد صالح المسفر، مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية-الأوروبية، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ،الجمعية العربية للعلم والسياسة، بيروت، العدد13، شتاء2007.
133. مجلة المغرب الموحد،تونس، العدد10، 01 جانفي 2011.
134. مراد علة د، الازمة المالية ...تأمل ومراجعة، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العددان48-49 خريف 2009-شتاء2010، ص15.
135. مهدى الحافظ، "جدلية العولمة بين أصولية السوق والبرنامج البديل"، **جريدة الحياة**، 4 سبتمبر 2002،العدد14412،ص10.
136. نجوى منصور، الاتحاد من اجل المتوسط: مشروع جديد أم إعادة صياغة للمشاريع السابقة، **صحيفة العرب**، 2008/06/25.
137. نسيمة حاج موسي، فاطمة الزهراء علوي، اثر أزمة الرهن العقاري على البورصات العربية خلال الفترة 2007-2008،**مجلة الباحث**، جامعة ورقلة-الجزائر ،العدد8،2010.
138. النشرة الشهرية الاورو متوسطية، المغرب :ملتقى حول تداعيات الازمة المالية العالمية على بلدان حوض المتوسط،جامعة الدول العربية،تونس، جانفي 2010.

رابعا:تقارير ونشريات المؤسسات

139. بروتوكول اتفاق أوروبي متوسطي شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة و المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى.
140. خوسيه ماريا غارسيا الفاريس كوكه، **التجارة والسياسات المحلية في الاقتصاد المفتوح**، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مواد تدريبية "من قبل المركز الوطني السوري للسياسات الزراعية NAPC بدعم من مشروع الفاو الايطالي GCP/SYR/OO6/ITA ،،كانون الأول،2003.
141. تقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،ابوظبي، العدد30، 2010.
142. التقرير الاقتصادي والمالي، **مشروع قانون المالية لسنة 2011،وزارة الاقتصادية والمالية**، المملكة المغربية،2011.
143. تقرير من إعداد المعهد الأوروبي للإدارة العامة المركز الأوروبي للمناطق في إطار برنامج يوروميد للسوق ، **سياسة المنافسة في الشراكة يورومتوسطية**،الاتحاد الأوروبي، 30 جوان2007 .
144. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا(الاسكوا)،**مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية إلى أين نحن ذاهبون؟**،الأمم المتحدة،نيويورك،2002.
145. صندوق النقد الدولي، **مستجدات وأفاق الاقتصاد العالمي**،واشنطن،يونيو 2011.

146. صندوق النقد الدولي،واشنطن، 13نوفمبر 2011.

147. صندوق النقد العربي، **أداء أسواق الأوراق المالية العربية**، النشرة الفصلية،ابوضبي، الربع الرابع، 2010.

148. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الشراكة العربية–الأوروبية "الدوافع والمنافع"**،خلاصات مركزة،الكويت، السنة الرابعة إصدار 01/3،بدون سنة النشر .

ب–المراجع باللغة الفرنسية:

Les ouvrages:

149. Didiercohen, **L'eur- 1997-1999 L'euro des préparatifs**, Les Editions D'organisation, paris, 1997.

150. F. HAUTART & F. POLET,**" L'autre Davos** " , Ed. L, Harmation, Paris, 2001.

151. Hayet cherigui, **la politique méditerranéenne de la France : entre diplomatie collective et leadership**, collection histoire et perspectives méditerranéenne l'harmattan , paris 1997.

Les rapports

152. Eurostat, **Statistiques Euro-méditerranéennes**, Edition 2007.

153. Précédence de la République, **Sommet de Paris Pour Méditerranée**, 13/07/2008.

154. Programme Indicatif National, Tunisie, 2011-2013.

155. Programme MEDA II de l'Union Européenne pour les pays du Sud & Sud Est de la Méditerranée، **Rapport Final**، Alger، 3 novembre 2009.

ج–المراجع باللغة الانجليزية

The books

156. Aliboni,robero ,**the euro- Mediterranean partnership. Regional and transatlantic challenges,** center for transatlantis,washington,2004

157. A.M ,freedeman3 ,**international trade** ,new York and row,1971.

158. Jean – François mittaine, François pequerul**, les unions économiques régionales**, Arman colin, paris , 1999.-11

Reports, conferences and scientific research

159. Déclaration adopted at The Euro - Méditerranéen Conférence -27- 28/11/95 .

160. Barcelona process: **union for the méditerranéen**, final déclaration, Marseille, 3-4 novembre 2008.

161. Commission Décision**: C(002009) 5215** ، 01/07/2009

162. Commission Of The Européen Communities، **Communication From The Commission To The European Parliament And The Council Barcelona Process**: Union For The méditerranéen ،com(2008) 319 (final), Brussels, le 20/05/08,

163. Directorate-General For Economic And Financial Affairs, European Economy, **The Impact Of The Global Crisis On Neighboring Countries Of The Eu**, Belgium, Occasional Papers 48 June 2009.

164. Direction of Trade Statistics**- : Algeria, 08/06/2011**.

165. Direction of Trade Statistics**-: – morocco, 08/06/2011**.

166. Direction of Trade Statistics**-: Tunisia,, 08/06/2011**.

167. European Neighbourhood And Partnership Instrument :**Tunisia,Strategy Paper 2007 - 2013& National Indicative Programme 2007 – 2010.**

168. European Neighbour hood and Partnership Instrument (Enpi), **Regional Strategy Paper (2007-2013)**,Regional Indicative Programme (2007-2010), The Euro-Mediterranean Partnership,2007 .

169. European neighbourhood and partnership instrument: **algeria, strategy paper 2007 – 2013 & national indicative programme 2007 – 2010.**

170. Eurostat,06/2011

171. Joint declaration of the paris summit for the mediterranean, paris, 13 july 2008.

172. Mediterraneen, com(2008) 319 (final), brussels, le 20/05/08.

173. Mid-term review of the country strategy paper morocco 2007-2013 and national indicative program 2011-2013**.**

174. Mary E. Burfisher, Sherman Robinson, Karen Thierfelder, **Regionalism: Old and New, and Practice**, Paper prepared for presentation to The International Agricultural Trade Research Consortium (IATRC) Conférence Capri, Italy ,Juin 2003.

175. Official Journal of the European Union, laying down general provisions establishing a European Neighborhood and Partnership Instrument regulation (ec) no 1638/2006 of the european parliament and of the council of 24 october 2006.

176. Panorama Of The European Union, **The European Neighborhood Policy: Key Indicators,- A Comparison With The European Union**, February 2007.

177. SME Med, **the euro-edeterrean partnership**, Sme union, Brussels,2006.

178. Unctad,**trade and développent report 2007**,New York,Sebtember,2007.

د–المراجع الالكترونية:

179. حكمت العلي، أبيك.. خلاف الكبار تتصدر، الوحدة والصحافة للطباعة والنشر، سوريا، مقال منشور على الموقع:
http://thawra.alwehda.gov.sy_print_veiw.aspFileName=447119072010112122 .a
5959

180. عبد الستار أحمد، تداعيات ونتائج الأزمة المالية العالمية والمنظور الإسلامي لها، مقال منشور على الموقع:
http://www.saaid.netfatwasahm100.htm110

181. عبد السلام أديب ، الأزمة الاقتصادية والثورة البرولترالية ، مقال منشور على الموقع :
http://www.ahewar.orgdebatshow.art.aspt=4&aid=263567

182. http://www.annabaa.orgnbanews201101242.htm

183. http://www.annabaa.orgnbanews69530.htm

184. http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=MEMO/10/184&format=HTML&aged=0&language=FR&guiLanguage=en

185. http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=MEMO/10/181&format=HTML&aged=0&language=FR&guiLanguage=en

186. http://ecsei.com/modules/news/article.php?storyid=38

187. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153654

188. http://eeas.europa.eu/algeria/agreement/index_en.htm

189. http://ec.europa.eutradecreating-opportunitiesbilateral-relationsstatistics

190. http://europa.eu/legislation_summaries/external_relations/relations_with_third_countries/mediterranean_partner_countries/r15001_en.htm

191. http://www.g20.org/about_what_is_g20.aspx

192. http//www.aladalanews.netindex.phpshow=news&action=article&id=48870

193. http//www.aladalanews.netindex.phpshow=news&action=article&id=48870-

194. http://arabic.euronews.net/2011/11/02/sarkozy-to-tell-greeks-to-push-through-bailout-deal

195. http://65.17.227.84/Web/Economics/2011/11/695476.html?entry=articleTaggedArticles

196. http://www.alhurra.com/NewsArticleDetails.aspx?ID=8068417

197. http://www.aleqt.com/2010/11/11/article_467901.html

198. http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2011/10/111027_us_economy_growth.shtml

199. http://ec.europa.eu/comm/europeaid/reports/meda-evaluation-midterm-report-2005_en.pdf

الملخص

شهدت البيئة الاقتصادية الدولية وخصوصا في التسعينيات تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية بموجتها الحديثة، بتوجه التكتلات الاقتصادية الإقليمية إلى الإقليمية الجديدة، تكتلات اقتصادية بديلة عن الموجة التقليدية تربط بين دول المتقدمة والدول النامية، هاته الكيانات الاقتصادية صادفتها أزمة مالية حادة انتقلت إلى القطاع الحقيقي، فقد جاءت هاته الدراسة لرصد تحديات هاته التكتلات الاقتصادية عبر الإقليمية و القارية ، بالتركيز على الشراكة الأورو متوسطية وخصوصا دول المغرب العربي ، الذي ارتأت أن تندمج اقتصادياته مع الاتحاد الأوروبي بعد فشل تكتلاته الاقتصادية الإقليمية كبديل لذلك، لعل ذلك يكون مسعى لتحقيق تنمية وإصلاحات وتطوير هيكل اقتصادياتها للاندماج في الاقتصاد العالمي ،والوقوف على آثار الازمة المالية على هاته الشراكة.

الكلمات المفتاحية: العولمة، الإقليمية، الإقليمية الجديدة، الازمة المالية، الشراكة الاورومتوسطية.

Summary

Witnessed the international economic environment ،especially in the nineties the growing phenomenon of Regional Economic Integration modern Regionalism Orientation Regional Economic Integration to the new Regionalism, economic integrations alternative Wave traditional link between developed countries and Developing Countries following economic entities encounter severe Financial Crisis Moved to the real sector came following study to Monitor the challenges Of following economic Integration trans-regional and Continental ، with a focus on the Euro-Mediterranean Partnership especially the Maghreb countries which held that integrate economics with the European Union following The failure of Regional Economic Integration alternatively ،this may be an effort to achieve development and Reforms and the development of the Structure of their economies to Integrate into the economy world ،and stand on the effects of Financial Crisis on the following partnership.

Key words :globalization, regionalism, new regionalism, the financial crisis, The Euro-Mediterranean Partnership.